وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان –

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

فرع: تحليل اقتصادي

السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970- 2014)

دراسة تحليلية وقياسية

من إعداد الطالب:

بومدين بكريتي

تحت إشراف:

الأستاذ الدكتور رشيد يوسفي

أعضاء اللجنة:

أ/د . بلمقدم مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ/د . يوسفي رشيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مشرفا
د/ . بوظراف الجيلالي	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	مناقشا
د/ . بن زيدان الحاج	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	مناقشا
د/ . بومدين حسين	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	مناقشا
د/ . بن لولو سليم	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	مناقشا

السنة الجامعية: 2017– 2018

بسم الله الرحمان الرحيم

الإهداء

إلى الوالدين العزيزين أطال الله في عمرهما ورزقهما العفو والعافية في الدنيا والآخرة

إلى إخوتي وإلى جميع أفراد عائلتي

إلى كافة الأهل والأقارب

إلى جميع الأحباب والأصدقاء أهدي هذا العمل المتواضع.

والله ولي التوفيق.

بـومدين

شكر وتقدير

الشكر والحمد لله عزّ وجلّ الذي وفقنا لهذا العمل.

وعملا بقول النبي صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر القليل لم يشكر الكثير ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله عزّ وجلّ والتحدث بنعمة الله شكرٌ وتركها كفرٌ والجماعة رحمة والفرقة عذاب ". أتقدم بخالص الشكر إلى المشرف الفاضل الأستاذ الدكتور **رشيد يوسفي** على قبوله الإشراف على هذا البحث، وعلى إرشاداته وتوجيهاته بالنصائح، فهو مدينا لي بفضل لا ينسى.

كما لا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر والعرفان للأساتذة الذين تفضلوا بقراءة هذه الأطروحة ومناقشتها، وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إعداد هذه الأطروحة.

ملخص:

تهدف هذه الأطروحة إلى معالجة موضوع السيّاسة الجبائية مع تبيان أهميتها للدولة، خاصة على المستويات الاقتصادية والمالية، استنادا إلى الواقع الاقتصادي الجزائري وما أفرزه من إختلالات ومشاكل في التوازنات الاقتصادية المالية والكلية، وهذا بهدف إرساء مقاربة علمية جادة حول إشكالية السياسة الجبائية ضمن إستراتيجيات السياسة الإقتصادية العامة للمجتمع، من خلال محاولة إعداد أسس علمية وعملية للسياسة الجبائية والإصلاح الاقتصادي في الجزائر خاصة وأن كل الإصلاحات التي مست النسيج الجبائي الجزائري لم تسمح بإعادة هيكلته.

فضلا عن ذلك، فإن تأثير السياسة الجبائية لا يتحدد بصفة منعزلة و لكن يتحدد في سياق سياسة إقتصادية و إجتماعية شاملة تأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات و المعطيات الكفيلة بتحقيق التوافق بين أهداف مختلف السياسات الاقتصادية من جهة و أهداف السياسة الجبائية من جهة أخرى، و هو ما يفترض إستعمال مادة الاقتصاد التحليلي والقياسي كوسيلة تحليل و توجيه قرارات السلطات الجبائية و لا سيما فيما يتعلق باختيار طبيعة الإقتطاعات الجبائية الملائمة و كذا معدلاتها.

الكلمات المفتاحية:

الجباية، السياسة الجبائية، السياسة الاقتصادية، الإصلاح الاقتصادي، الإصلاح الجبائي، النسيج الجبائي، التوازنات المالية، الاقتصاد القياسي، الاقتطاعات الجبائية، المعدلات الجبائية.

Résumé :

Cette thèse a pour objectif de traiter le sujet de la politique fiscale et, d'en démontrer son importance au niveau économique et financier pour l'Etat, en se référant à la réalité économique algérienne avec ses contrastes et ses problèmes dans l'équilibre économique et financier; ceci, dans le but de fonder une approche scientifique sérieuse sur la problématique de la politique fiscale dans la stratégie de la politique économique générale, à travers des fondements scientifiques et pratiques de la politique fiscale et la réforme économique en Algérie, d'autant plus que toutes les réformes ayant touchées le système fiscale algérien n'ont pas permis sa restructuration.

En outre, l'impact de la politique fiscale ne se détermine pas isolément, mais il s'établit dans un contexte socio-économique global, qui prend en considération l'ensemble des variables et des données pour assurer la conciliation entre les objectifs des différentes politiques économiques d'une part, et les objectifs de la politique fiscale d'autre part ; ce qui suppose l'utilisation de l'économie analytique et empirique comme moyen d'analyse et d'orientation des décisions de l'autorité fiscale, en particulier en termes de choix des types d'impôts appropriés et des taux d'impositions.

Mots clés :

fiscalité, politique fiscale, politique économique, réforme économique, réforme fiscale, système fiscal, équilibre financier, économétrie, prélèvements, taux d'imposition.

فهـرس المحتويـات

المقدمة ..... أ-ي

الفصل الأول:

الأسس النظرية للسياسة الجبائية

تمهيد 1

المبحث الأول: التطور التاريخي للجباية 2

المطلب الأول: الجباية قبل الإسلام..... 2

المطلب الثاني: الجباية في العهد الإسلامي..... 3

المطلب الثالث: الجباية عبر المدارس الاقتصادية..... 10

المطلب الرابع: الجباية في الفكر الاقتصادي الحديث..... 14

المبحث الثاني: ماهية السياسة الجبائية..... 16

المطلب الأول: مفهوم السياسة الجبائية..... 16

المطلب الثاني: مفهوم الإقتطاع الجبائي..... 18

المطلب الثالث: معايير التفرقة بين الإقتطاع المباشر و الإقتطاع غير المباشر..... 20

المطلب الرابع: طرق تطبيق الإقتطاع الجبائي..... 22

المبحث الثالث: أهداف السياسة الجبائية..... 26

المطلب الأول: أهداف السياسة الجبائية في الفكر المالي التقليدي..... 31

المطلب الثاني: أهداف السياسة الجبائية في الفكر المالي الحديث..... 32

المطلب الثالث: أهداف السياسة الجبائية في بعدها الاقتصادي 33

المطلب الرابع: أهداف السياسة الجبائية في بعدها الاجتماعي والسياسي..... 35

المبحث الرابع: السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي 38

المطلب الأول: نماذج الكنزيين المحدثين للسياسة الجبائية محفز للنمو التوازني..... 38

المطلب الثاني: تقييم نماذج الكنزيين المحدثين 43

المطلب الثالث: السياسة الجبائية وفق النماذج النيوكلاسيكية..... 44

المطلب الرابع: تقييم النماذج النيوكلاسيكية..... 48

خلاصة الفصل الأول..... 50

الفصل الثاني:

آليات عمل السياسة الجبائية.

تمهيد 53
المبحث الأول: السياسة الجبائية والتوازن الاقتصادي..... 54
المطلب الأول: أثر السياسة الجبائية في توازن سوق السلع والخدمات..... 54
المطلب الثاني: التوازن في السوق النقدي..... 57
المطلب الثالث: أثر السياسة الجبائية على توازن السوق العيني والنقدي..... 61
المبحث الثاني: علاقة السياسة الجبائية بالسياسات الاقتصادية الأخرى..... 65
المطلب الأول: السياسة الجبائية وسياسة الإنفاق العام..... 66
المطلب الثاني: السياسة الجبائية والسياسة النقدية..... 68
المطلب الثالث: السياسة الجبائية وسعر الصرف..... 73
المبحث الثالث: آثار السياسة الجبائية على بعض المتغيرات الاقتصادية..... 79
المطلب الأول: أثر السياسة الجبائية على العمل..... 79
المطلب الثاني: دور السياسة الجبائية في معالجة التضخم و الانكماش..... 85
المطلب الثالث: دور السياسة الجبائية في الحد من التلوث..... 87
المطلب الرابع: السياسة الجبائية و العدالة الاجتماعية..... 90
المبحث الرابع: السياسة الجبائية وتمويل رأس المال للتنمية..... 92
المطلب الأول: السياسة الجبائية وضبط الاستهلاك..... 92
المطلب الثاني: السياسة الجبائية وتشجيع الادخار 95
المطلب الثالث: السياسة الجبائية كموجه للاستثمار..... 98
المطلب الرابع: السياسة الجبائية كمحفز للإنتاج..... 100
خلاصة الفصل الثاني..... 103

الفصل الثالث:

سياسة الإصلاح الجبائي في الجزائر منذ 1991.

تمهيد 104
المبحث الأول: الإصلاح الجبائي في الدول النامية 105
المطلب الأول: أسباب الإصلاح الجبائي..... 105
المطلب الثاني: مجالات الإصلاح الجبائي..... 107
المبحث الثاني: التطور التاريخي للنظام الجبائي الجزائري..... 117
المطلب الأول: النظام الجبائي إبان الدولة العثمانية وحكم الأمير عبد القادر..... 110
المطلب الثاني: تطور النظام الجبائي خلال المرحلة (1962- 1991)..... 111

المبحث الثالث: أسباب وأهداف الإصلاح الجبائي في الجزائر 112
المطلب الأول: أسباب الإصلاح الجبائي في الجزائر 113
المطلب الثاني: أهداف الإصلاح الجبائي في الجزائر 114
المطلب الثالث: إصلاح هيكلي للإدارة الجبائية..... 116
المطلب الرابع: جوانب أخرى من الإصلاح الجبائي..... 125
المبحث الرابع: مكونات النظام الجبائي الجزائري بعد الاصلاح الجبائي لسنة 1991 126
المطلب الأول: الضريبة على الدخل الإجمالي..... 126
المطلب الثاني: الضريبة على أرباح الشركات..... 133
المطلب الثالث: الرسم على القيمة المضافة..... 140
المطلب الرابع: الرسم على النشاط المهني 145
المطلب الخامس: الضريبة الجزافية الوحيدة والرسم العقاري 148
خلاصة الفصل الثالث..... 153

الفصل الرابع:

السياسة الجبائية والإصلاح الاقتصادي في الجزائر (1967-2014).

تمهيد 154
المبحث الأول: مرحلة التصنيع والإصلاح الاقتصادي (1967-1985) 155
المطلب الأول: مرحلة المخطط الثلاثي والرباعي الأول (1967-1973) 155
المطلب الثاني: مرحلة المخطط الرباعي الثاني (1973- 1978)..... 158
المطلب الثالث: المخطط الخماسي الأول (1980- 1985) 161
المطلب الرابع: السياسة الجبائية خلال الفترة (1967- 1985)..... 162
المبحث الثاني: مرحلة الإصلاح والتعديل الهيكلي (1986-1998)..... 166
المطلب الأول: الإصلاح الاقتصادي من خلال برنامج التعديل الهيكلي 166
المطلب الثاني: السياسة الجبائية ضمن برنامج التعديل الهيكلي..... 169
المطلب الثالث: السياسة الجبائية بعد الإصلاح الجبائي..... 171
المطلب الرابع: تدابير جبائية أخرى..... 173
المبحث الثالث: الوضع الاقتصادي والجبائي خلال الفترة (1999-2014)..... 174
المطلب الأول: سياسة الإنعاش الاقتصادي ووسائلها..... 174
المطلب الثاني: سياسة البرامج الاقتصادية التنموية..... 177
المطلب الثالث: تقييم سياسة الإصلاح الاقتصادي..... 183

المطلب الرابع: أثر برامج الإصلاح على النمو الاقتصادي (2000-2014) 194
المبحث الرابع: تقييم السياسة الجبائية باستخدام مؤشرات مالية واقتصادية (1970-2014) 198
المطلب الأول: تقييم السياسة الجبائية من خلال الحصيلة الجبائية..... 198
المطلب الثاني: تقييم السياسة الجبائية باستخدام مؤشر المرونة الجبائية..... 200
المطلب الثالث: تقييم السياسة الجبائية بالاعتماد على مؤشر الضغط الجبائي (1970-2014). 205
المطلب الرابع: تقييم السياسة الجبائية بالاعتماد على معدل النمو الاقتصادي 210
خلاصة الفصل الرابع 212

الفصل الخامس: 201

الدراسة القياسية لأثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2014).

تمهيد 214
المبحث الأول: الأساليب القياسية المستخدمة..... 215
المطلب الأول: إختبار جذر الوحدة..... 215
المطلب الثاني: إختبار التكامل المشترك..... 218
المطلب الثالث: إختبار العلاقة السببية ونموذج تصحيح الخطأ..... 221
المبحث الثاني: تحليل السلاسل الزمنية وتطبيق نموذج VECM..... 223
المطلب الأول: إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية..... 224
المطلب الثاني: إختبار التكامل المشترك..... 228
المطلب الثالث: تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM..... 231
المطلب الرابع: دراسة صلاحية النموذج VECM..... 235
المبحث الثالث: تقدير النموذج بالشكل العام..... 238
المطلب الأول: تقديم النموذج من خلال دالة الإنتاج لـ Cobb-Douglas..... 238
المطلب الثاني: دراسة مختلف النماذج المقترحة..... 240
المطلب الثالث: إختبار مشكل الارتباط المتعدد وعد ثبات تباين الخطأ..... 245
خلاصة الفصل الخامس..... 247
الخاتمة العامة..... 248
قائمة المصطلحات..... 253
قائمة الجداول..... 254
قائمة الأشكال..... 256
قائمة المراجع..... 258

قائمة الملاحق..... 270

المقدمـة العامـة

تعد التنمية الاقتصادية من أهم القضايا التي تطرح بشكل دائم ومستمر فهي ضد التخلف، حيث تبحث دول العالم الثالث باستمرار عن **سياسة اقتصادية** معينة تتماشى و الأوضاع الاقتصادية، ومع تطور دور الدولة من دولة حارسة في القديم إلى دولة متدخلة في الوقت الراهن، تطورت الجباية باعتبارها مورد هام للإرادات العامة بما فيها الإيرادات الجبائية، وأداة من أدوات التوجيه الاقتصادي ووسيلة فعالة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، " الاستهلاك، الادخار، الدخل، الاستثمار، العمالة،.....". إن السياسة الاقتصادية قد تكون في مجملها ظرفية تعدل النشاط الاقتصادي في المدى القصير، وبذلك تستعمل السياسة الجبائية أو السياسة النقدية والتي هي إحدى أدواة السياسة الاقتصادية، كما قد تستعمل سياسات هيكلية تهدف إلى مصاحبة تطور الاقتصاد ضمن المدى الطويل كالسياسة الصناعية وسياسة الإنفاق الحكومي.

إن مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة، مستخدمة كافة مصادرها الجبائية الفعلية و المحتملة، لإحداث آثار اقتصادية، اجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع، أي ما يطلق عليه **بالسياسة الجبائية**، ينظر إليها على أنها مجموعة متكاملة من البرامج وليس مجموعة متناثرة من الإجراءات، بالتالي يسمح المفهوم الصحيح بتصميم مكونات هذه السياسة الجبائية بصفة عامة، مما يساهم في تحقيق أهداف المجتمع.

إن تصميم المكونات المختلفة للسياسة الجبائية بعيدا عن علاقة التكامل و التناسق سوف يؤدي ليس فقط إلى وجود تعارض في الأهداف بل قد يؤدي إلى تعارض في وسائل و أساليب تحقيق هذه الأهداف مما ينعكس في النهاية بآثار سلبية على فعالية السياسة الجبائية في تحقيق الأهداف المرجوة منها، مثلا إن هدف تحقيق حماية الصناعة المحلية الناشئة من خلال زيادة معدلات الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة البديلة قد يتعارض مع أسلوب ضغط الاستهلاك من خلال زيادة معدلات ضرائب الاستهلاك على المنتجات المحلية التي يتم حمايتها. يتحقق ذلك بالطبع إذا تم تصميم نظام ضرائب جمركية كمكون من مكونات السياسة الجبائية مع عدم الأخذ في الحسبان طريقة تصميم ضرائب الاستهلاك.

وبذلك فإن أي مكون من مكونات السياسة الجبائية ما هو إلا جزء متكامل من هذه السياسة التي بدورها هي جزء من السياسة المالية وهذه الأخيرة بدورها هي جزء من السياسة الاقتصادية العامة.
كما يسمح مفهوم السياسة الجبائية بأن يمتد ليشمل الإرادات الجبائية الفعلية و المحتملة وبرامج التكامل المرتبط بها. وبذلك يمكن أن يشمل الحوافز الجبائية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة ترغب

الدولة في تشجيعها، باعتبار أن هذه الحوافز إرادات جبائية محتملة يضحى بها في فترة قصيرة محتمل تعويضها في الأجل الطويل.
تنعكس النظم الاقتصادية انعكاسا مباشرا على هيكل النظام الجبائي، فالنظام الجبائي للاقتصاديات الرأسمالية يقف على طرف النقيض مع النظم الجبائية للاقتصاديات الاشتراكية، شأنها في ذلك التنافر شأن النظم الاقتصادية ذاتها في كلا المذهبين.

إن في الاقتصاديات الاشتراكية الدول تملك كل عناصر الإنتاج و تتخذ من التخطيط الشامل أسلوبا للقيام بكافة الأنشطة الاقتصادية تحقيقا لأهداف المجتمع، في هذا الإطار لا مجال لاستخدام السياسة الجباية كأداة لتمويل الإنفاق العام و لا كسلاح للتوجيه الاقتصادي أو لإعادة توزيع الدخول.
في ظل النظام الاشتراكي تصبح كل دخول الأفراد صورة من صور الإنفاق العام، وكل نفقات الأفراد مصدر من مصادر الإرادات العامة. إن في ظل نظام التدخل بإمكان الدولة تحقيق كل ما تصبو إليه دون استخدام الجباية (الضرائب والرسوم)، فهي بصفتها مالكة للمشروعات العامة، تحددها بنفسها أي ماذا تنتج؟ كيف تنتج؟ و لمن تنتج؟ فهي التي تحدد أجور العمال فتتحدد بالتبعية و بطريقة مباشرة دخول الأفراد.
إن الدولة في هذا الإطار هي التي تحدد أثمان السلع و الخدمات فتكامل بها تحقيق سياستها التوزيعية. كما أن تحديدها للثمن العام يمكنها من تغيير حجم فائض القطاع العام بما يكفل تمويل نفقاتها العامة. وهي في كل هذه المجلات قادرة على تحقيق ما تراه من سياسات الاستقرار الاقتصادي في الدولة، من ثم لا حاجة لمثل هذه التنظيمات الاشتراكية للجباية.

إن مشكلة التمويل إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجه الحكومات عامة و السلطات الاقتصادية خاصة عند إعدادها للسياسة المالية، التي من شأنها تحقيق التنمية و الاستقرار الاقتصادي ذلك أن التمويل يتخذ مصدرين داخلي (محلي) في شكل ضرائب ورسوم وقروض، وخارجي في شكل قروض خارجية وهبات ومساعدات.

إن التغيرات الاقتصادية العالمية، و الآثار السلبية على فعالية النظام الجبائي الجزائري الذي يعتمد على عائدات المحروقات كمصدر أساسي لتمويل ميزانية الدولة، التي عرفت انخفاضا محسوسا نتيجة تذبذب أسعار المحروقات لسنة 1986 ، دفع بالدولة إلى اتخاذ إجراءات و إصلاحات في هذا الميدان فسميت بالجباية العادية و الجباية البترولية، من بين هذه الإجراءات هي إعادة تنظيم النسيج الجبائي، قانون المالية الصادر لسنة 1991م، الذي يعرف بتاريخ بداية الإصلاح الجبائي الجزائري أين لا يزال مستمرا إلى يومنا هذا، خاصة مع دخول الجزائر في نظام اقتصاد السوق.

اهتمت الجزائر بالجباية العادية بعد الإصلاحات الجبائية لسنة 1991 م ، التي تعتبر مصدر من مصادر الإرادات العامة للدولة وهي تساهم بنسبة كبيرة في تحقيق العدالة الاجتماعية بالقضاء على الفوارق الاجتماعية السائدة عن طريق إعادة توزيع المداخيل و الثروات بين أفراد المجتمع.
سجل النظام الجبائي المطبق منذ 1992م عدة تغيرات وهذا حسب عدد قوانين المالية و القوانين التكميلية الصادرة إلى يومنا هذا، نتيجة حداثة الدولة الجزائرية وقلة الخبرة وكذا النظام الاقتصادي المطبق منذ الاستقلال إلى الفترة الانتقالية وما تبعها من إصلاحات خاصة مع ظهور قانون 88- 01 المتعلق باستقلالية المؤسسة العمومية و المؤرخ في 1988/01/12.

عرفت بداية الثمانينات استيراد لسلع الاستهلاك النهائي، حيث خصصت له 10 مليار دولار سنة 1981[1]، على حساب الاستثمار والتشغيل بالإضافة إلى الانخفاض المتواصل لأسعار النفط من 21,07 دولار للبرميل في نهاية الثمانينات إلى مادون 10 دولار للبرميل سنة 1994، هذه الفترة تزامنت بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية غرضها التخفيف عن الضيق الناجم عن التدخل المتجاوز للدولة، وإدخال مرونة أكبر في قواعد النشاط وجعل الثقة في جهد المواطن، من خلال إستقلالية المؤسسات والقائمين بالنشاط وتعبئة جميع الجهود دون استثناء حتى تنتقل البلاد من عهد البترول إلى عهد الاعتماد على النفس.

كما أن مرحلة التسعينات تميزت بتراجع معدلات النمو الاقتصادي، حيث انخفض الناتج المحلي الخام من 61,84 مليار دولار سنة 1990 إلى 48,64 مليار دولار سنة 1999[2]، أي تراجع معدل النمو الاقتصادي بـ [3](-21,34%) من سنة 1990 إلى سنة 1999، كذلك حدوث إختلالات في سوق العمل حيث تفاقمت مشكلة البطالة والتي قدرت بـ 28,9% سنة 1995 وبنسبة [4]29,5% سنة 2000. أما بخصوص معدلات التضخم كانت في اتجاه تصاعدي حيث بلغت في متوسط الفترة (1990-2000) نسبة 17 [5]% .

في خضم هذه التفاعلات، وخلال الفترة (2000-2013) سجلت أسعار المحروقات ارتفاعا معتبرا حيث بلغ سعر البرميل سنة 2000 قيمة 28,77 دولار ليبلغ سعر 99,9 دولار للبرميل سنة 2008 ثم ليقفز إلى أعلى قيمة سنة 2011 أين حقق سعر 113 [6]دولار للبرميل ثم بدأ في الانخفاض تدريجيا مسجلا

---

[1]- مدني بن شهرة، " الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 15.

[2] - www.ons.dz rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014, P : 193.

[3] - Idem, P : 193.

[4] - www.ons.dz emploi et chômage de 1995 à 2000.

[5] - Les calcules des taux d'inflations selon les données de www.ons.dz évolution annuelle de l'indice général des prix à la consommation de 1969 à 2014.

[6] - Rapports Annuels de la banque d'Algérie de 2003 à 2016, www.bank-of-algeria.dz

سعر 111 دولار للبرميل سنة 2014. إن هذه الطفرات في أسعار البترول مكنت الحكومة في هذه المرحلة من تقليص لمديونيتها بشكل كبير، وبذلك فقد بلغت سنة 2001 قيمة 22,56 مليار دولار لتأخذ في الانخفاض حيث تقلصت إلى 17,21 مليار دولار سنة 2005 ثم لتنخفض إلى حد أدنى 3,39 مليار دولار سنة 2013[7].

هذا ورغم الإصلاحات الاقتصادية وتجارب التنمية المعتمد بالنسبة للاقتصاد الجزائري إلا أن مشكلة التمويل تبقى أساسية بالنسبة للاقتصاد الجزائري حيث يعتمد بدرجة كبير على عائدات المحروقات ومع تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتسجيل عجز في الميزانية العامة للدولة خلال سنتي 2016، 2017 لجأت الدولة إلى قانون القرض والنقد مرة أخر، إضافة إلى سن قوانين تتعلق بالاستثمار وإصلاح النظام الجبائي.

إن الهدف من إصلاح النظام الجبائي من خلال خلق أنواع جديدة من الضرائب والرسوم أو التغيير في معدلاتها هو توخي فعالية السياسة الجبائية كأداة لتوجيه الاستثمار، والنهوض بالقطاع الخاص للإسهام في النمو والتنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، كذلك تحديث الإدارة الجبائية لمسايرة التطورات الاقتصادية المستجدة. من خلال ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

I- إشكالية البحث : هل يمكن للسياسة الجبائية أن تؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل الإصلاحات الاقتصادية محدثة بذلك نمو اقتصادي ومن دون الإخلال بالسياسة الاقتصادية العامة؟

تتفرع هذه الإشكالية إلى الأسئلة التالية:

1- ما هي الأسس النظرية المرجعية للسياسة الجبائية؟

2- ما مدى قدرة السياسة الجبائية على التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى معدل النمو الاقتصادي ؟

3- ما هي التدابير وسياسات الإصلاح الجبائي التي اعتمدتها الجزائر ؟ وما علاقتها بالإصلاح الاقتصادي؟ وما مدى فعاليتها ؟

4- هل يمكن إعطاء بعد كمي للجباية والنمو الاقتصادي بالاعتماد على معطيات الاقتصاد الجزائري؟

II- فرضيات البحث:

للإجابة عن التساؤلات السابقة قدمنا بعض الفرضيات أين نبحث عن إختبار مدى صحتها أو رفضها والتي تتمثل فيما يلي:

---

[7] - Banque d'Algérie, des Rapports Annuels de 2003 à 2015, « encours et structure de la dette extérieure », www.bank-of-algeria.dz

1- قد يرجع ضعف السياسة الجبائية إلى إفتقادها للإطار الفكري والعلمي والذي يسمح بمعرفة كل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية.
2- يمكن للسياسة الجبائية أن يكون لها تأثير إيجابي على المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن ثم على زيادة الناتج الداخلي الخام.
3- إن تطور النظام الجبائي الجزائري تعبير عن تحول النظام الاقتصادي، حيث يعتبر الإصلاح الجبائي لسنة 1991 إصلاحا جزئيا ويشكل انعكاسا للإصلاح الاقتصادي.
4- قد يصعب إعطاء بعد كمي للجباية والنمو الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد الجزائري، بسبب خصوصياته وكونه اقتصادا ريعيا مرتبط بأسعار البترول.

III- هدف البحث: إضافة إلى الأسئلة المدرجة ضمن الإشكالية يهدف البحث إلى تبيان تأثير السياسة الجبائية على المتغيرات الاقتصادية الكلية وكذا النمو الاقتصادي، مع تشخيص الوضع الاقتصادي الجزائري ومراحل الإصلاح والتنمية التي مر بها الاقتصاد في العشرية الأخيرة من خلال برامج التنمية الاقتصادية وبرنامج دعم النمو الاقتصادي، ومن هنا تبرز أهمية السياسة الاقتصادية عموما والسياسة الجبائية خصوصا في مسايرة التحولات الاقتصادية المحلية والدولية.

IV- أهمية البحث: يستمد البحث أهميته انطلاقا من الاعتبارات التالية:
1- تعد السياسة الجبائية أداة لتوجيه سلوكات المجتمع والنشاطات الاقتصادية وضمان التوازن المالي من خلال تعبئة مصادر التمويل المحلي لتمويل التنمية الاقتصادية.
2- تعتبر التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري على الصعيد الداخلي والخارجي كمباشرة برامج الإنعاش الاقتصادي، إبرام اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وكذا المفاوضات الجارية للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة كلها مظاهر تحفز على الإصلاح الإقتصادي والذي لا يجب أن يتم بمعزل عن الإصلاح الجبائي الحقيقي وبالتالي تجاوز الإجراءات المؤقتة وكذا القرارات الجبائية المجحفة.
3- الإسهام بالبحث في موضوع السياسة الجبائية و إشكالية الإصلاح الاقتصادي في الجزائر.

V- أسباب اختيار الموضوع: هناك أسباب موضوعية و أسباب ذاتية دفعتنا للبحث في هذا الموضوع يمكن حصرها فيما يلي:
1- إن موضوع السياسة الجبائية من الموضوعات التي تهتم بها الدولة، نظرا لما لها من آثار اقتصادية، اجتماعية و سياسية كما أن الجباية تربط الفرد بحكومته وتشكل أداة فعالة في المجال المالي، الاقتصادي، الاجتماعي.

2- جمود وسلبية النظام الجبائي الجزائري أحيانا تجاه التغيرات الاقتصادية، الإجتماعية والثقافية الجديدة بسبب وجود موارد الريع البترولي والتي أدت إلى محدودية الإصلاح الجبائي واقتصاره على الجانب الشكلي، إذ من السذاجة إتباع نفس مناهج الإصلاح بتسميات مختلفة وتوقع الحصول على نتائج مغايرة.

3- ارتباط الموضوع بتخصص التحليل الاقتصادي والذي تابعت فيه دراستي لما بعد التدرج.

4- إفرازات العولمة الاقتصادية بانفتاح الأسواق وظهور التكتلات الاقتصادية الدولية وكذا الجنات الجبائية، مما يستلزم تفعيل نظام جبائي حقيقي لضمان اندماجه ضمن هذا السياق من التغيرات، كذلك الواقع الاقتصادي الجزائري وما أفرزه من تناقضات ومشاكل تراكمت، وهذا ما يقتضي إيجاد حلول بديلة.

VI- الدراسات السابقة في الموضوع:

إن موضوع السياسة الجبائية تم تناوله بالدراسة من خلال زوايا مختلفة وعديدة، ولعل أهم الدراسات التي اتصلت بموضوعنا ما يلي:

1- **كيونغ فو سي « Cuong Vu Sy » (2009)** بعنوان " السياسة الجبائية والتنمية بالفيتنام خلال المرحلة الانتقالية " أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باريس 1- بانثون – السوربون، فرنسا. وقد دارت إشكالية البحث حول موضوع السياسة الجبائية وعلاقتها بالتنمية في الفيتنام خلال الفترة الانتقالية. قام من خلالها الباحث بدراسة الحصيلة لمدة ثلاثين (30) سنة من التنمية في الفيتنام بالتركيز على الفترة الانتقالية هذا في الفصل التمهيدي، ثم قام بتحليل النظام الجبائي الفيتنامي إلى غاية سنة 1990، حيث كانت مساهمة الباحث تستند أساسا إلى تحليل تاريخي ومنهجي للسياسة الجبائية في ظل نظام اقتصادي شبه مخطط، كما تناول الباحث الجوانب المختلفة للإصلاح الجبائي في الفيتنام وفي هذا السياق ميز الباحث بين مسألتين الأولى تتعلق بتطور النظام الجبائي، والثانية متعلقة بتطبيق نظام جبائي جديد، كما يرى الباحث أن الإصلاح الجبائي التدريجي مكن من تفادي أزمة مالية والتي بإمكانها أن تجر إلى أزمة اقتصادية، وفي الأخير خلص الباحث إلى أن السياسة الجبائية المعتمدة في الفترة الانتقالية مكنت الحكومة الفيتنامية من تحقيق أهدافها كاستقرار العجز في الميزانية العامة وتحقيق النمو الاقتصادي فضلا عن ذلك مالها من مضاعفات إيجابية في الجانب الاجتماعي والسياسي.

2- **يامنة عاشور تاني « Yamna Achour Tani » (2013)** بعنوان " تحليل للسياسة الاقتصادية الجزائرية " أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باريس 1- بانثون – السوربون، فرنسا. كانت تهدف الدراسة إلى تبيان مميزات الكلية للاقتصاد الجزائري وما لديه من امتيازات اقتصادية كاتساع المساحة الجغرافية وطاقة بشرية ديناميكية مع امتلاكها لاحتياط

صرف بلغ 180 لمليار دولار، وتضخم تحت المراقبة في حدود 4% ، غير أن معدل البطالة وصل إلى 10%، كذلك تطرقت الباحثة إلى الإصلاحات الاقتصادية في السنوات الأخيرة وما يعرف ببرنامج التنيمة الخماسي (2009–2014) والذي خصص له 286 مليار دولار. كما تعد الجزائر أول متعامل اقتصادي مع فرنسا بالنسبة للعالم العربي، وثالث زبون بعد الصين و روسيا خارج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وبعد هذا التشخيص خلص البحث إلى:

- مساهمة رأس المال في الإنتاج بنسبة 24% وكذلك نمو نصيب الفرد من الإنتاج يعبر نسبيا عن نمو كمية رأس المال بالنسبة للفرد.
- قياس الثروة يكون من خلال عامل العمل والذي يطلق عليه (إنتاجية العمل)، حيث كلما زادت الإنتاجية تسمح برفع الدخل الفردي.
- الهيمنة الإيجابية للعمل ورأس المال على الإنتاج، حيث أن مرونة رأس المال والعمل تساوي على التوالي 0,24 و 0,65 والتي تقيس حساسية استجابة الإنتاج للتغيير أولي في هذين العاملين.
- معاناة الجزائر من نسبة بطالة مهمة تمس شريحة من الشباب ناتجة عن تقلص في النمو الاقتصادي وتراجع مهم في الصناعة.

3– **ضيف أحمد** (2015) بعنوان " أثر السياسة المالية على النمو المستديم في الجزائر (1989–2012) "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر –3– .

تناولت الدراسة أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى دراسة أهم نماذج نمو الكلاسيكية والحديثة ودور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي في المدى القصير (النظرية الكينزية) والمدى الطويل (النظرية الحديثة). كما تطرق الباحث إلى تطور أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية مع التركيز على النمو الاقتصادي في الجزائر، وأداء الاقتصاد الجزائري مع دراسة مواطن الضعف وكيفية تفعيلها من أجل تحفيز النمو الاقتصادي والحفاظ على استدامته.

خلص البحث إلى:

- تأثير السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي من خلال أدواتها الممثلة في السياسة الجبائية وسياسة الإنفاق، وذلك في الأجل القصير والطويل.
- تباين واضح في المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، وهذا حسب السياسة الاقتصادية المطبقة خلال فترة الدراسة، حيث يلاحظ إرتفاع معدل التضخم خلال فترة

بداية الإصلاحات الاقتصادية ليصل إلى 29,8% سنة 1995 وينخفض بعدها تدريجا ليصل إلى 8,9% سنة 2012.

- المرحلة المثلى للأداء الاقتصاد الجزائري هي (2006- 2012) حيث تحسنت خلالها مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، ثم تلاه تراجع في الأداء الاقتصادي بعد سنة 2012.

4-**خالد منه** (2015) بعنوان " دراسة تحليلية نقدية لسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990 "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع: تحليل إقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3- .

اهتم الباحث بدراسة أداء سياسة الميزانية في الجزائر في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، وهذا من خلال إعطاء أمثلة عن اقتصاديات مشابهة مرت بنفس التجربة، كما بين الباحث التحديات التي تواجه السياسة الاقتصادية الجزائرية، وخاصة سياسة الميزانية وكيفية الحفاظ على استدامتها من تقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولية، بالنظر إلى مساهمة الجباية البترولية بحوالي 60% من موارد ميزانية الدولة. يضاف إلى هذه التحديات قضية حكامة المالية العامة وشفافيتها، والتي لا يمكن فصلها عن سياق الإصلاحات التي أتبعتها الجزائر منذ سنة 2001.

خلص البحث إلى:

- الريع يحتل مكانة كبيرة في الاقتصاد الجزائري، وتعتبر قضية الريع في الجزائر قضية مركزية بنية عليها جميع إستراتيجية التنمية.
- ضعف تأثير النفقات العمومية على الناتج الداخلي الخام.
- تعتبر عملية التعديل الهيكلي المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي عملية شاملة تحتاج تغييرات عميقة إلى جانب تقليص دور الدولة وإفساح المجال أمام القطاع الخاص.

VII- المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

للإجابة على إشكالية البحث وفحص صحة الفرضيات المقدمة قمنا بإتباع المنهج الوصفي من أجل توظيف التعاريف وسرد الأفكار، كما استخدمنا المنهج التاريخي من أجل عرض المراحل والتطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، وركزنا على المنهج التحليلي من خلال تقييم أداء النظام الجبائي وكذا تقييم الإصلاحات الاقتصادية بالاعتماد على بعض الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية الكلية، وفي الأخير استخدمنا المنهج الرياضي من خلال الدراسة القياسية للجباية والنمو الاقتصادي. كما تم تدعيم هذه المناهج بالأدوات التالية:

- القوانين والتشريعات العامة للدولة الجزائرية.

- الإحصائيات الخاصة بالوضعية الاقتصادية، الاجتماعية والجبائية للجزائر مقدمة في شكل جداول مستمدة من تقارير صندوق النقد الدولي، صندوق النقد العربي، بنك الجزائر، وزارة المالية، نشرات يصدرها الديوان الوطني للإحصائيات والمديرية العامة للضرائب...الخ.

VIII- حدود البحث: يمكن تقسيم حدود البحث إلى ثلاثة أجزاء:

- الإطار الموضوعي: يتمثل في بحث العلاقة الموجودة بين السياسة الجبائية وسياسة الإصلاح الاقتصادي.
- الإطار المكاني: يدور البحث حول الجزائري مع الإشارة لبعض الأنظمة الجبائية المشابهة للنظام الجبائي الجزائري كدول الجوار.
- الإطار الزمني: حددت فترة الدراسة من سنة 1970 إلى سنة 2014 م.

IX- خطة وهيكل البحث:

استدعت خطة البحث تقسيمه إلى خمسة فصول، مع الحرص على ترابط و تسلسل الأفكار.

الفصل الأول: يهتم بالمفاهيم العامة حول الجباية، ويقدم التطور التاريخي للجباية، ماهية السياسة الجبائية، تظهر أهمية هذا الفصل في عرض الأسس والمبادئ السياسة الجبائية وأهداف السياسة الجبائية، وكذا الربط بين السياسة الجبائية والنمو الاقتصادية من خلال النظريات الحديثة للنيوكلاسيكين و الكنزيين المحدثين.

أما **الفصل الثاني:** يدرس آليات عمل السياسة الجبائية وكيفية إحداث توازن اقتصادي، وكذا علاقة السياسة الجبائية بالسياسات الاقتصادية الأخرى وإمكانية المفاضلة بينها وبين السياسات الأخرى، كذلك كيف يمكن للسياسة الجبائية التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، إضافة إلى دورها في تمويل رأس المال للتنمية.

بالنسبة **للفصل الثالث:** يتطرق إلى سياسة الإصلاح الجبائي في الجزائر من خلال إعطاء نظرة عن التطور التاريخي للنظام الجبائي الجزائري ثم أسباب وأهداف الإصلاح الجبائي في الجزائر، ومن ثم دراسة مكونات النظام الجبائي الجزائري بعد الإصلاح الجبائي لسنة 1991.

أما **الفصل الرابع:** فهو ذو طابع تحليلي، يعالج السياسة الجبائية والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، ومن أجل ذلك أبرزنا مراحل الإصلاح الاقتصادي في الجزائر من مرحلة التصنيع إلى مرحلة التعديل الهيكلي،

ثم تعرضنا إلى الوضع الاقتصادي والجبائي خلال الفترة (1999- 2014)، لنخلص إلى تقييم الإصلاحات باستخدام مؤشرات الاقتصادية والجبائية.

أما بالنسبة **للفصل الخامس:** فهو ذو طابع قياسي، يعالج أثر الإيرادات الجبائية على النمو الاقتصادي، ومن أجل ذلك عملنا على تقسيم الإيرادات الجبائية حسب عدة أنواع من الضرائب مباشرة، غير مباشرة، ضرائب على الدخل، الإنفاق ورأس المال، كذلك الرسوم الجمركية وهذا لنبين تأثيرها على نمو الناتج الداخلي الخام، وبالتالي أي الضرائب أكثر فعالية. هذا الفصل يعتبر جوهر الدراسة لاشتماله على الجانب التطبيقي، حيث تم دراسة خصائص متغيرات الدراسة ثم تطبيق نموذج تصحيح الخطأ ألشعاعي، إلى جانب استعمال نموذج الانحدار العام الممثل في دالة الإنتاج الموسعة لبار « Barro »

وفي الأخير الخاتمة العامة أين نقدم تلخيص عام للبحث من خلال إختبار الفرضيات المقدمة وتقديم النتائج التي تم التوصل إليها مع إعطاء بعض الاقتراحات والتوصيات التي نجدها فعالة لتفعيل السياسة الجبائية كأداة للنمو الاقتصادي. ولترك باب البحث مفتوح قمنا بطرح بعض الآفاق للبحث والتي يمكن أن تكون موضوعات لاحقة.

الفصل الأول:
الأسس النظرية للسياسة الجبائية.

المبحث الأول: التطور التاريخي للجباية

المبحث الثاني: ماهية السياسة الجبائية

المبحث الثالث: أهداف السياسة الجبائية

المبحث الرابع: السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي.

تمهيد:

لقد عُرفت الأنظمة المالية عند الحضارات القديمة " الفراعنة، الفرس، اليونان، الهند..."، فكانت تتصف هذه الأنظمة بالحروب و القلاقل الداخلية، دفع هذا إلى الحاجة للتمويل فظهرت أنظمة مالية تمثل توجيهات وأوامر الحَاكِم، ثم جاءت الدولة الإسلامية لتقضي على فكرة تأليه الفرد وعلى سلطانه المطلق، ولم تجعل إدارة الحَاكِم " الإمبراطور أو الشاهنشاه" أساس الدولة بل جعلت قانون " من أهم فروعه النظام المالي" له أصول ثابتة في الكتاب **القرآن** و**السنة** "أعمال الرسول وأقواله "، وما يُجمع عليه مجتهدو الأمة، يرمي إلى تحقيق العدل المطلق و المصلحة العامة للأمة.

كما أخذت الجباية تغيرا في طبيعتها وتنظيمها تاريخيا من الدولة المحايدة إلى الدولة المتدخلة، إذ تلعب دورا هاما في علم المالية، باعتبارها من أهم موارد الدولة، وأداة للضبط الاقتصادي، ذلك تبعا للموقع الذي أخذته في مختلف مراحل تطور الفكر الاقتصادي، و السياسة الاقتصادية المطبقة.

ولكي تكون هذه الأخيرة أداة فعالة في يد الدولة لإنعاش سياستها الاقتصادية وتحقيق الأهداف المنتظرة منها استلزم تنظيمها في إطار سياسة مالية سليمة وعادلة، تشكل هذه الأخيرة إجراءا ماليا يوضع سلفا في شكل خطة بهدف توجيه النفقات العمومية و الإرادات العمومية في الميزانية العامة للدولة نحو هدف معين.

تعتبر السياسة الجبائية إحدى أدوات السياسة المالية، إذ ترمي إلى تحقيق الأغراض المالية، و الاقتصادية، و الاجتماعية، و السياسية.

إن التطبيق الحسن للقواعد الأساسية للاقتطاعات الجبائية وأسس السياسة الجبائية في إطار تشريع جبائي واضح وشفاف يسمح بضمان موارد أكبر لخزينة الدولة، من خلال ضمان عدالة جبائية بين الأفراد للمساهمة في تراكم ثروات الدولة وفي التقسيم العادل لهذه الثروات.

وسنستعرض في هذا الفصل للعناصر التالية:

- التطور التاريخي للجبائية
- مفهوم السياسة الجبائية وتعبئة الموارد الجبائية
- أهداف السياسة الجبائية
- السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي

المبحث الأول: الجباية عبر التاريخ.

يعود أصل كلمة الجباية إلى الكلمة اللاتينية FISCUS والتي تعني القفة، أداة لجمع النقود وهي تحوي مفهوم الضريبة[1]، هذه الأخيرة لها دورا بارزا في قيام الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث توفر للدولة الموارد المالية اللازمة لتغطية الأعباء والنفقات العامة، إذ تعمل على توزيع هذه الأعباء على المكلفين حسب مقدرتهم التكلفية، كما تستعمل كأداة لتوجيه وتشجيع النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: الجباية قبل الإسلام

ظهرت الجباية مع ظهور حضارة بلاد الرافدين والحضارة المصرية، كما يعزز هذا لوحات السومارية المؤرخة منذ 3500 سنة قبل هذا العصر. وفي ظل هذه الأنظمة الإقطاعية كانت موارد الملك غير كافية لحماية رجال الدين و الجيش وحاشية الملك. هذا ما أدى بالملك للجوء إلى الضرائب. وبما أن استعمال النقود كان قليل الانتشار، كانت تدفع الضرائب في شكلها العيني[2].

إن هذه الأنظمة الجبائية القديمة قد بلغت مداه في الفوضى و الاضطراب و انتهاك القوانين و الجباية القسرية التعسفية، فكانت الضريبة في صورة جزية يفرضها المنتصر على المهزوم[3]. وفي ظل الإمبراطورية الرومانية كانت تفرض اقتطاعات جبائية على المحاصيل الزراعية تعرف "بضريبة الأرض" حيث تتخذ من الأرض وعاء لها[4]، كما تفرض على ما هو مستغل فقط من الأرض الزراعية وتفرض بقدر متساوي على المساحات المتساوية فتتفاوت هذه الاقتطاعات الجبائية على الأرض بتفاوت خصوبتها أو نوعية محاصيلها، واقتطاعات جبائية أخرى على الأشخاص يطلق عليها "بضريبة الرأس" فهي ضريبة تفرض على الأشخاص بحكم وجودهم في إقليم دولة على سبيل المثال في العهد الروماني فرضت هذه الاقتطاعات الجبائية على العائلة كوحدة ضريبية تخص أرقاء الأرض، كما أنها فرضت على الأحرار كضريبة غير عادية في أوقات الحرب.

كانت هذه الاقتطاعات الجبائية تفرض عن طريق السلطة المركزية وتجبى لصالح الدولة، واتخذت آنذاك الجباية شكلين العيني و النقدي و الأغلب الطابع العيني نتيجة الاقتصاد العيني السائد في ذلك الوقت الذي يقوم على المبادلة، ومع بداية القرن الرابع للميلاد توسع الشكل النقدي لحاجة الخزينة إلى المال.

أما في ظل الإمبراطورية الفارسية فلم تشهد الجباية تغير، غير أن الدولة توسعت في تطبيقها من أجل تغطية نفقات الجيوش و الحروب بغية توفير الأمن و الآمان، فاتخذت الجباية

---

[1] - Hugues Mouckaga « *L'abécédaire de la Rome Ancienne* » Éditions L'Harmattan, Paris 2008, p : 71

[2] - Bernard SALANIE « THEORIE ECONOMIQUE DE LA FISCALITE » EDITION. ECONOMICA, 2002, p : 4

[3] - د/ ناصر مراد "فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق"– دار النشر هومة طبعة 2003 ص: 6.

[4] - Mireille Corbier « Cité, territoire et fiscalité » École Française de Rome, 1991, p : 629

شكلها العيني و النقدي غير أن الطابع العيني هو الغالب أما الطابع النقدي كان استثنائي مرتبط ببعض الظروف.
فضلا عن ذلك، الأعمال غير المأجورة "أعمال السخرة" فكانت تخصص عدد من الأيام في الأسبوع للعمل بلا مقابل، في إصلاح الجسور و الطرقات، بالإضافة إلى الوظائف غير المأجورة مثل وظيفة المأمور و محصل الضرائب.

أما في عهد الفراعنة و البابليون ورغم ما كانت تنتجه الأرض من الخيرات إلا أن الفقراء كانوا لا يجدون ما يأكلون وهذا راجع للضغط الجبائي الذي كان يفرض على الطبقة المعسرة فكانت الدولة تمثل السلطة المركزية ذات شمول اقتصادي و سياسي وفكري ديني كلي على الطبقة المحكومة فيتمتع الملك و الطبقة الحاكمة بهده السلطة، فتعفى الطبقة الحاكمة و الحواشي من الأعمال البدنية و الأنشطة الاقتصادية، ولقد كان الإنتاج الزراعي هو الأساس في الاقتصاد الفرعوني إذ كان هيكل الإنتاج هو الذي يحدد هيكل التوزيع تحديدا كاملا. فيقسم ناتج العمل ألفلاحي إلى قسمين:قسم يغطي متطلبات الإنتاج و المنتجين تحقيقا للاكتفاء الذاتي، و جزء يسلم للدولة على شكل "جباية عينية" من مختلف المنتجات الزراعية خاصة الحبوب كانت هذه الاقتطاعات الجبائية تحسب على القرية ثم يتم توزيعها على الأسر الفلاحية أما الناتج الزائد يوزع على أفراد الطبقة الحاكمة بإحدى الأشكال "رواتب عينية" للموظفين و الجنود أو كنصيب من الهبات يأخذها كهنة المعابد، وكذا في زمن الإغريق فكانت تفرض ضريبة العمل على الفقراء ويعاقب على من يخالف ذلك بالسياط أو القتل.

المطلب الثاني: الجباية في العهد الإسلامي

الدين الإسلامي هو العقيدة الوحيدة التي خصها الله تعالى بنظام اقتصادي متكامل، وضمنه هيكلا جبائيا لا زال الدارسون يكتشفون فيه كل يوم آية جديدة من آيات الإعجاز الإلهي: فالنظام الجبائي الإسلامي لم يثبت فقط مرونته التي تؤهله للتكيف مع كل مكان ومجتمع. وتضمن مواكبته لكل عصر من العصور، لكنه أيضا برهن على أن الفكر البشري المتغير يقترب منه يوما بعد يوم، ويعتنق مبادئه ومفاهيمه.
لقد شهد القرن السادس للميلاد تأسيس الدولة الإسلامية، فجاء الإسلام بمشروعه الحضاري القائم على العدالة و التكافل الاجتماعي مستندا إلى مصدرين رئيسيين في الإسلام هما التشريع الرباني و السنة النبوية، فتعرض إلى تنظيم شؤون الأفراد المالية. وفي السنة الثانية للهجرة فرضت زكاة الفطر ثم زكاة الأموال كأول أساس للجباية في الإسلام، يقول تعالى " و أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة

وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله إن الله بما تعملون بصير"[1]، وبعد ذلك و في مدى عامين نزلت آيات الغنائم و الفيء في قوله تعالى " وأعلموا أنَّما غنمتم من شيءٍ فأنّ لله خمسه وللرسول ولذي القربى و اليتامى و المساكين و ابن السبيل إن كنتم ءَامنتم بالله ومآ أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان و الله على كل شيء قدير "[2].

وفي قوله تعالى "ومآ أفآءَ الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيلٍ ولا ركابٍ ولكنَّ الله يُسلِّط رُسله على من يشآءُ واللهُ على كلِّ شيءٍ قديرٌ مَّآ أفآء الله على رسوله من أهل القرى فللَّه وللرَّسول ولذي القربى و اليتامى و المساكين وابن السَّبيل كَيْ لا يكونَ دُولة بين الأغنيآءِ مِنكُم ومآ ءاتاكُمُ الرَّسُول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهواْ واتَّقوا الله إن الله شديدُ العقابِ للفقرآءِ المهاجرين الَّذينَ أُخرجواْ من دِيارهم وأموالهم يبتغُونَ فَضْلاً من اللهِ وَرِضوَاناً وينصرونَ الله ورسولهُ أولئكَ هُمُ الصَّادِقُونَ"[3]،وفي العام التاسع الهجري فرضت الجزية على غير المسلمين قال الله عز وجل " قاتلوا الَّذينَ لاَ يُؤمنونَ باللهِ وَلاَ بِاليَومِ الآخِرِ وَلاَ يحرِّمونَ مَا حَرَّمَ اللهُ وَرَسولُهُ وَلاَ يَدِنونَ دِينَ الحقِ مِنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الكِتَابَ حَتَّى يُعطُواْ الجزيةَ عن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرونَ"[4] .

ويلاحظ خلال خلافة سيدنا عمر –رضي الله تعالى عنه– فَرَضَ الخراج على أراضي الفتح، فأخذ العشر من تجار دار الحرب الوافدين بسلعهم إلى ديار المسلمين قصد المتاجرة، وقد استقرت الأسس الفقهية للخراج و العشور، وغيرها مما يصطلح عليه حاليا بالنظام الجبائي حيث بدأ بجباية الخراج على الأراضي. ووفقا على ما سبق فإن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – أخذ الزكاة على العشور من التجار وكتب بذلك إلى أبي موسى الأشعري – رضي الله عنه – و العشور هي زكاة أموال التجار وقد يكون أخذه – رضي الله عنه – للزكاة على العشور من الأموال الباطنة إذ أصبحت من الأموال الظاهرة التي يمكن إحصاؤها ونظرا لاتساع الدولة الإسلامية وصعوبة تحمل الناس زكاة الدولة من إلى الخليفة في المدينة المنورة طلب العشور تخفيفا على المسلمين، كان ذلك إجراء إداريا وجبائيا مناسبا أن تجبى العشور من تجار المسلمين في مسالك نقل البضائع[5]. وهكذا اكتمل البناء الأساسي للنظام الجبائي الإسلامي، كما عاد وتوسع و تطور على أيدي خلفاء مثل الوليد بن عبد الملك، عمر بن عبد العزيز وهارون الرشيد.

---

[1]- سورة البقرة، الآية 109

[2]- سورة الأنفال، الآية 41.

[3]- سورة الحشر الآية 6 إلى 8.

[4]- سورة التوبة الآية 29.

[5]- د/ فؤاد عبد الله العمر "مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي" مكتبة الملك فهد الوطنية الطبعة الأولى 1424هـ 2003م ص: 201.

كما أن الزكاة أوجبت على المسلمين المقتدرين إخراجها، وعلى الإمام جمعها منهم.وهذا وفقا للآية عشرون من سورة التوبة، توضح الأوجه التي تصرف عليها الزكاة وقد بينت السنة الشريفة الأموال التي تجب فيها الزكاة، وأنصابها و مقاديرها وكذا طريقة جمعها وتوزيعها ولنبدأ بالزكاة نظرا لأهميتها القصوى كأساس للنظام الجبائي الإسلامي*.

1- الزكاة:

من القرآن الكريم و السنة المطهرة نستخلص السمات التالية للزكاة:

- الزكاة صدقة و لكنها واجبة تزكية وتطهيرا لمخرجها من جهة، وحق للفقير الذي تعطى له من جهة أخرى، لهذا تسمى صدقة كما تسمى فريضة.

- تجب الزكاة فقط على المسلم الحر البالغ* المالك للنصاب. وهو القدر الأدنى من المال الذي تجب فيه الزكاة

- تؤخذ الزكاة من أصناف محددة، من أموال معينة، تشمل الماشية والزرع وعروض التجارة و الأموال السائلة.

- يتفاوت مقدار النصاب – كماً أو قيمةً – حسب نوع المال، كما تتفاوت مقادير الزكاة مع النوع أيضا. إذ يتضح من هذا أن نصاب الإبل خمسة رؤوس، البقر ثلاثون، الغنم أربعون. و الذهب عشرون دينارا و الفضة مائتان درهم. أما الفئات فتتراوح بين 2,5% في الأموال النقدية السائلة وعروض التجارة، 5% في الزروع المروية بالآلة و 10% في الزروع المطرية و 20% في المعادن.

- يخضع جمع الزكاة لمبادئ وقواعد واضحة. مثل تجنب الازدواج الجبائي**. أخذ الصدقة من أوسط المال. لا أفضله ولا أردأه. مناسبة الوقت في دفع الصدقة. قبول العين أو القيمة نقدا. جواز إخراج الزكاة قبل موعدها.

- توزع الزكاة على الفقراء و المساكين، و العاملين عليها، و المؤلفة قلوبهم، وفي الرقاب، و الغارمين، وفي سبيل الله، وابن السبيل. ولا يجوز إغفال فئة أو تحويل جزء من نصيب الآخرين. كما توزع الصدقات على فقراء المنطقة التي تجبى فيها. ولا تنقل إلى منطقة أخرى إلا في حالة الاكتفاء أو الضرورة.

---

* إطلاق لفظ الضريبة على أغلب الموارد المالية في الإسلام كالزكاة و الفيء و الغنائم فيه عدم الدقة، لأنها جميعا لا ينطبق عليها تعريف الضريبة الذي سنورده لاحقا، وإنما ينطبق على الجزية و العشور.

* - جمهور الفقهاء لا يشترط البلوغ لوجوب الزكاة دائما، و الذين يشترطون ذلك هم الأحناف ويؤيد الجمهور حديث عمر بن شعيب " من ولي يتيما له مال فليتجر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة" .

** لا ثني في الصدقة.

ومن هذا الاستعراض الموجز لملامح الزكاة، نستخلص عدة مبادئ تقوم عليها هذه الفريضة العظيمة

أولا: مساعدة الغني للفقير حق إلهي للفقير وليس تفضلاً من الغني عليه ولا واجبا بحكم وضعي يقبل الإلغاء أو التعديل، كما هو الحال في النظم الوضعية.

ثانيا: الصدقة حق فقط للفقير العاجز عجزا دائما أو مؤقتا عن الكسب بسبب المرض أو البطالة الجبرية ولا حق فيها لشخص قادر على الكسب أو مالك للنصاب.

ثالثا: الزكاة هي الحد الأدنى الواجب على الغني تجاه الفقير، ومفادها إلزام الأغنياء لتوفير حاجات الفقراء، و التي حددها الفقهاء مثل "ابن حزم"*بالقوت و السكن الواقي و الساتر، ولباس الصيف و الشتاء، ودابة التنقل و أجرة الطبيب وأجرة الخادم لمن يحتاج للخدمة.

رابعا: الزكاة ليست ضريبة** على الثروة أو الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي***. أو الاستثماري، وإنما هي ضريبة الأموال المكنوزة غير المستغلة كالنقود وعروض التجارة التي تبقى عاما دون توظيف أو تسليف أو بيع، وبما أن الإسلام يدعوا للكسب و للاقتصاد في الإنفاق و الادخار ليوم الفقر و الحاجة، كان تشريع الزكاة تحريكا للمدخرات و استثمارها بدلا من تجميدها و كنزها، بهذا تكون الزكاة ضريبة مباشرة على الجزء المعطل من الثروة دون سواه.

خامسا: تظهر أنصبة و فئات الزكاة للأموال المختلفة ارتباطا عكسيا واضحا بين النصاب و الفئة، فالنصاب أعلى ما يكون و الفئات أدنى شيء بالنسبة لزكاة الحيوان بينما العكس صحيح في زكاة المعادن. كما أن عبء الزكاة أعلى ما يكون في الأموال التي تعتمد على الموارد الطبيعية أكثر من اعتمادها على الجهد البشري و رأس المال المستثمر، فتكون نسبة 20% في حالة المعادن و 10% في حالة الزراعة المطرية. وهو أقل ما يكون في حالة الأموال الناجمة عن إنتاج

---

* الإمام الكبير " محمد بن علي بن أحمد بن سعد الأندلسي القرطبي "، المعروف بابن حزم، ولد في 30 من رمضان 384 هـ الموافق لـ 7 من نوفمبر 994 م وتوفي في 28 شعبان 456هـ الموافق لـ 15 أغسطس 1064م، أحد أعلام المسلمين في القرن الخمس الهجري، وصاحب المؤلفات المعروفة في الفقه و التاريخ ومقارنة الأديان، من أشهرها : " المُحلَّى وَ الفصل في الملل و الأهواء و النحل ".

** إطلاق لفظ الضريبة على أغلب الموارد المالية في الإسلام كالزكاة و الفيء و الغنائم فيه عدم الدقة، لأنها جميعا لا ينطبق عليها تعريف الضريبة، وإنما ينطبق على الجزية و العشور.

*** الزكاة فريضة على كل مال نامٍ حقيقة أو حكما أي قابلا للنماء أو بلغ النصاب سواء أكان دخلا أو استهلاكا أو استثمارا شريطة أن يكون مكنوزا.

ذي كثافة عالية و رأسمالية عالية(الزراعة ريا اصطناعيا فهي 5%، و الأموال العينية و السائلة حيث تبلغ فئة الزكاة 2,5% فقط.)

سادسا: الزكاة ضريبة تصاعدية. فهي على الأغنياء دون الفقراء الذين لا يملكون النصاب المفروض. ورغم أن فئاتها ثابتة فقد أثبتت الدراسات أن وقعها تصاعدي بصورة قاطعة.

2- الجزية و الخراج:

فرضت الجزية على الذميين في السنة التاسعة للهجرة بعد غزوة تبوك، أما الخراج فقد فرض على الأراضي المفتوحة عنوة في عهد سيدنا عمر بن الخطاب[1] – رضي الله عنه –. إنا جمعنا بين هاتين الضريبتين لتشابههما الأساسي حيث يطبقان على غير المسلمين و أراضيهم بعد رضوخهم لسلطة المسلمين بعقد صلح أو عهد، كما تلتقي هاتان الضريبتان في خصائص عديدة منها:

– الجزية والخراج ضريبتان ليس لهما مقادير ثابتة، كما هو شأن الزكاة، كما أن مصارفهما غير محدودة بصورة قاطعة مثل الزكاة.

– تفرض الجزية على أهل الذمة المصالحين للمسلمين، على أساس الفرد أو الرأس، فيما يفرض الخراج على أرض المصالحين على أساس المساحة.

– تجبى الجزية من أهل الكتاب و المجوس – عربا أو أعاجم – باستثناء الشيوخ و النساء و العجزة و الرهبان، مقابل توفير الدولة الحماية والأمن فتدفع نقدا مع تقديرات أهل الشورى وتتفاوت حسب حجم الثروة، وقد حددها سيدنا عمر – رضي الله عنه – بمبلغ 12 درهم للفقير، و24 درهم لمتوسط الحال، أما الغني فيدفع 48 درهم[2]. أما الخراج فيفرض على الأرض المستغلة، وتتفاوت مع خصوبة الأرض و نوع المحصول وتكلفة الري وبعد الموقع عن الأسواق.

– يجوز أن تجبى الجزية أو الخراج عينا أو نقدا أو الاثنين معا، ويراعى في حجمها التيسير على دافعها، من حيث التوقيت حتى لا يضطرهم إلى بيع ممتلكاتهم، ومن حيث عبئها المالي عليهم بما يتحملونه.

---

[1]- القول بنشاط الخراج في عهد عمر – رضي الله عنه – خطأ شائع، و الصحيح أن الخراج نشأ في عهد النبي – صلى الله عليه وسلم – في أراضي خيبر التي قُسم جزء منها على المسلمين وأبقي جزء آخر منها في أيدي اليهود ويدفعون عنها بجزء من خراجها.

[2] - ناصر مراد " فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق " مرجع سبق ذكره، ص: 9.

– تعتبر الجزية بمثابة الحماية من المسلمين لأهل الذمة على الأعداء دون مشاركة منهم في الدفاع عن أنفسهم، إذ تسقط عنهم حال عجز المسلمين عن حمايتهم. أما الخراج فهو نظير العشر أو نصف العشر الذي يدفعونه المسلمون زكاةً لمحاصيلهم في أراضيهم.

– تسقط الجزية عن الذمي إذا أسلم، فيجب عليه حينها أن يزكي من ماله وأن يجاهد في سبيل الله، أما الخراج فلا يسقط عن الأرض إذا أسلم مستغلها أو آلت إلى مسلم، بل أن معظم الفقهاء يقلون بوجوب دفع المسلم الخراج بالإضافة إلى الزكاة إلا الإمام مالك الذي قال الاكتفاء بالخراج.

– تستعمل إرادات الجزية و الخراج لإصلاح حال المسلمين بما في ذلك رواتب القضاة و العلماء و الموظفين و الجند، كما تصرف على تعبيد الطرق وعمارة المساجد و الجسور و إصلاح الأنهار.

– إضافة إلى هاتين الضريبتين ضريبة العشور، فهي تفرض على التجار المسلمين وغير المسلمين القادمين من ديار الحرب .

بالتمعن في هذه الضرائب الثلاث، الجزية، الخراج و العشور يمكن استخلاص مبادئ هامة تحكم النظام الجبائي الإسلامي:

أولا: وجوب أن يشمل الوعاء الجبائي كل المستفيدين من خدمات الدولة الإسلامية، سواء مسلمين أو ذميين قادمين من خارج ديار المسلمين للمساهمة في التكلفة.

ثانيا: المرونة في تحديد الأشخاص و الأموال التي تخضع لهذه الضرائب و العشور في حماية دافعيها من أعدائهم وتمكينهم من استغلال موارد آلت إلى المسلمين بالفتح، مثل البنيات الأساسية، الجسور و القناطر و الطرق و الأراضي الصالحة للزراعة أو السكن أو الاستثمار أو فرص المتاجرة في الأسواق الإسلامية.

ثالثا: إتباع قاعدة المعاملة بالمثل* مع الدول غير الإسلامية في تحديد الجباية الجمركية مع جواز التفضيل بين رعاياها حسب المعايير الإسلامية.

رابعا: التيسير ما أمكن على دافعي الضرائب، من حيث توقيت الدفع و طريقته و تأجيله في حالة العجز، مع إعفاء عمن يقدمون للدولة خدمات.

خامسا: استمرار الدولة في تقديم خدمات لدافعي الضرائب في حالة عجزهم المؤقت أو الدائم عن دفعها لأسباب معقولة.

* باللغة الانجليزية Reciprocity

3- الغنائم و الفيء:

الغنائم و الفيء أموال آلت إلى المسلمين من أعدائهم إما بالحرب، كما هو الشأن في الغنائم أو بالاستسلام لهم من دون حرب وصدام مسلح، كما هي حالة الفيء، حيث أنهما مصدران للتمويل في ظروف الحرب والاحتكاك بأعداء الله فقط، فليست مصادر ثابتة ومستمرة لإرادات الدولة الإسلامية.

إن آية الغنائم يقتطع خمسها ليخصص للإنفاق في سبي الله، وبيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذوي قرباه وعلى اليتامى و المساكين وأبناء السبيل.

أما آية الفيء التي نزلت بعد غزوة بني النضير كانت تخص بالأموال التي ظفر بها المسلمون دون إيجاف خيل ولا ركاب (دون قتال). فبني النضير الذين أرادوا الغدر برسول الله صلى الله عليه وسلم فركب إليهم، وبعد حصار دام خمسة عشر يوما يئسوا فيها واستسلموا على أن يسمح لهم بالرحيل مع ما تحمله الإبل دون سلاح، وظفر المسلمون بأراضيهم وممتلكاتهم دون جهد يذكر.

ومن هنا يمكن أن نستخلص المبادئ الضريبية التالية من معالجة الإسلام للغنائم و الفيء:

أولا: من أهم ما يسعى إليه النظام الجبائي الإسلامي هو أن لا يظل المال دولة بين الأغنياء دون مشاركة الفقراء في الثروة.

ثانيا: إن مشاركة الفقراء في الثروة أوجب ما تكون حين ينالها المسلمون من دون جهد وعناء أو الثروات الطبيعية التي تنفجر من البر أو البحر.

ثالثا: يجوز توزيع المنقولات التي يستولي عليها المسلمون، أما الأصول الثابتة فتظل وقفا للأجيال المتعاقبة يتوزعون ريعها، وفي الحالين يكون للفقراء السهم الأوفى عند التوزيع.

4- مبادئ الجباية في الإسلام:

من استعراضنا السابق للضرائب الأساسية في الإسلام نتوصل لبعض المبادئ التالية:

- تهدف الضرائب في الإسلام إلى كسر احتكار الأغنياء للثروة، وضمان الاحتياجات الإنسانية الأساسية لكل فرد، ولخدمة مصالح الأمة بتوفير البنيات والخدمات الأساسية، وتحريك المدخرات المكنوزة حفزا للاستثمار المنتج، وكذا الموازنة بين العبء الجبائي الذي يتحمله المسلمون وغيرهم.

- سد احتياجات الإنسان حق منحه الله تعالى له، فينجم عنه تفضيل المحتاج عند توزيع العائد من الموارد و الثروات الناتجة عن جهد من المسلمين، بل وأخذ ما يكفيه من مال الفيء، حق مشروع له شريطة أن يكون محتاجا وعاجزا لا مستغنيا.

– هناك ضرائب فرضها الكتاب الكريم و السنة المطهرة، وأخرى تفرضها الدولة الإسلامية تتفق مع الشرع الحنيف مقدارا ونوعا يحددها الواقع، فتكون آخر سهم في جعبة النظام المالي الإسلامي تأتي قبله أسهم كثيرة أهمها خراج قطاع العام الاقتصادي[1].

– ملائمة الضريبة تغطي قاعدة عريضة فتشمل كل المستفيدين من خدمات الدولة الإسلامية من المسلمين وغيرهم، وتشمل هذه الخدمات توفير الحماية للناس، وتوفير البنيات الأساسية والخدمات الضرورية، فتمكن من استغلال موارد الدولة، والعطاء و الهبات الممنوحة لهم، إذ تسقط الضرائب في حالة توقف الخدمات لمن عجزوا عن الدفع لأسباب مقنعة.

– العبء الجبائي الإسلامي أعلى ما يكون حين ينجم الكسب من موارد جماعية، لا تتطلب جهدا بشريا أو استثمارا كبيرا في المستقبل لتلك الموارد، وهو أقل ما يكون في حالة الإنتاج ذي الكثافة العمالية و الرأسمالية العالية، والذي ترتفع فيه القيمة المضافة تبعا لذلك.

– التصاعدية سمة عامة للضرائب الإسلامية، حيث إعفاء الفقراء من دفعها مع تفضيلهم عند توزيع عائدها، تتصاعد الفئات مع ارتفاع العائد أو تضاؤل التكلفة، حيث يكون الدفع حسب الاستفادة من موارد الأمة و العائد المكتسب منه.

– إن فرض الضريبة وجبايتها يراعى فيه التيسير على المسلمين وعدم إرهاقهم، أو التعنت مع العاجزين على الدفع، كما يعاقب المتهربون بغير عذر وعن قصد بمضاعفة الضريبة، ويفضل دائما أن يُمكِّن المنتجون من استثمار أكبر قدر لزيادة الإنتاج.« برسملة أرباحهم » .

المطلب الثالث: الجبائية عبر المدارس الاقتصادية

قد اعتقد الكلاسيك أن الادخار و الاستثمار يميلان للتوازن عن طريق سعر الفائدة، وعند مستوى التوظيف الكامل، وفقا لقانون العرض يخلق الطلب الموازي له، يحدث التوازن التلقائي عندما لا تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومنه وجوب حيادية السياسة المالية.

لكن وبعد العجز و الكساد الكبير عام 1929 م ، وأمام فشل السياسة المالية القائمة عن معالجة الأزمة، بدأ التساؤل و التفكير في مدى صلاحية الأسس المتبعة في رسم السياسة المالية، وظهرت نظرية كينز سنة 1936 م بأفكار تختلف في جوهرها عن الفكر السائد في ذلك الوقت.

[1]- د/ منذر قحف " السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي " المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب المملكة العربية السعودية سنة 1991 ص: 319.

1- الجباية في الفكر الفيزيوقراطي:

ظهر الفكر الفيزوقراطي بفرنسا في القرن الثامن عشر للميلاد، إذ كان الاقتصاديون الفيزيوقراطيون أول من بحثوا في الظواهر الاجتماعية*، فاعتنقوا قوانين الطبيعة التي تحكم الظواهر الاقتصادية، من ضرورة حرية التجارة، حيث توصلوا إلى بعض النتائج بخصوص طبيعة الثروة وتوزيعها، فكانت نظرتهم للأرض كمصدر وحيد للثروة، أي أنها وحدها التي تنتج قيمة زائدة وفائض، فيخضع هذا الفائض للاقتطاعات الجبائية.

وفوق على ما سبق فإن النموذج الجبائي الفيزيوقراطي مبني على نوعين من الاقتطاعات الجبائية، المباشرة و غير المباشرة، فتفرض هذه الاقتطاعات على عامة الشعب وتقدم إلى رجال الدين ومن بين هذه الاقتطاعات الجبائية:

- ضريبة الأرض
- ضريبة احتكار السلع
- ضريبة المباني

واقتطاعات جبائية غير مباشرة على السلع الصناعية عند انتقالها من المصنع إلى تاجر الجملة ثم تاجر التجزئة.

كما تميز هذا المجتمع بكثرة الاقتطاعات الجبائية المفروضة، إذ كانت تعاني الدولة من كثرة المصاريف وقلة الإيرادات[1].

إن هذه الفكر نشأ بصدور كتاب "الجداول الاقتصادية" للدكتور فرانسوا كيني حيث يقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات:

* نادى الفيزيوقراط بالتخلي على كل سياسة تصنيعية من شأنها تفقير البلاد، وسايرت عهدا ازدهرت فيه العلوم و الآداب والفلسفة والفنون ونادت بالإصلاح والرجوع إلى القيم الأصلية للإنسان فمهدت بذلك للثورة الفرنسية الكبرى.

[1]- خالد أبو القمصان " موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2001، ص: 48، 49.

الشكل رقم: (01) جدول كيني للثروة

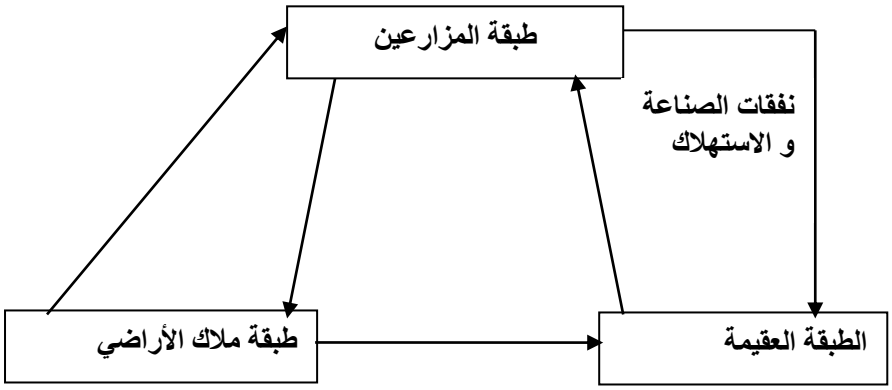

المصدر: خالد أبو القمصان " موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور"
ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2001 ص 48.

– الطبقة المنتجة: هي التي تهتم بإنتاج الناتج الصافي فتقوم باستغلال الأراضي وزراعتها، إذ تضم هذه الطبقة أرباب العمل، الفلاحين ومساعديهم.

– طبقة ملاك الأراضي: وهي الطبقة التي تحصل على الناتج الصافي من الطبقة المنتجة، بالإضافة إلى حصولها على الضرائب من الطبقة التجار و الصناع، كما أنها تقوم بباقي الأعمال التي من شأنها رفع وترقية إنتاجية الأرض.

– الطبقة العقيمة: تمثل كل المشتغلين بالصناعة و التجارة، إذ يرتكز عملهم على ما تنتجه الأرض.

إن هذا الجدول الذي وضعه فرانسوا كيني سنة 1758، يبين استخدام الناتج الصافي بين الطبقات الثلاث، حيث أن عائد الطبقة العقيمة مكتسب لم يتم إنتاجه، فما هو إلا نفقات المزارعين وملاك الأراضي إذ أن محفز الصناعة و التجارة هو الناتج الصافي، فقيمته هي أساس عائد الطبقات فإذا زادت هذه القيمة زاد دخل الطبقات. وأما إنفاق دخل الطبقات شرط أساسي لإبقاء على مستوى العائد للطبقات، فإن لم ينفق ملاك الأراضي من دخلهم تحدث حالة نسميها الانكماش[1].

2– **الجباية في الفكر الكلاسيكي:** يقتصر التحليل الاقتصادي الكلاسيكي حول فكرة حيادية الدولة، ودورها لضمان السير العادي للمرافق العامة، إذ أن هناك "يد خفية" تحرك قوى السوق وأي اختلال يعود إلى وضعيته العادية بصفة تلقائية. أما فيما يخص المالية العامة فإن الفكر الكلاسيكي يرى إلزامية التوازن السنوي بين تقديرات الإرادات العامة و النفقات العامة، من هنا نستعرض بإيجاز أهم أفكار رواد هذه المدرسة .

[1]- خالد أبو القمصان مرجع سابق الذكر ص: 46،47.

2-1 **الجابية عند آدم سميث:** يعد آدم سميث من أبرز رواد الفكر الكلاسيكي، أهم مؤلفاته "ثروة الأمم"، حيث وضع القواعد الأساسية للضريبة من " العدالة، اليقين، الملائمة في التحصيل، الاقتصاد في النفقة " ، كما طالب آدم سميث بفرض اقتطاعات جبائية تصاعدية حسب نسبة الدخل ذلك لتغطية مصاريف الحكومة و الخدمات الاجتماعية كالتعليم و الصحة، فاعتبرها حق للمواطن للمحافظة على إنتاجية المجتمع.

2-2 **الجباية عند دافيد ريكاردو:** اتبع ريكاردو آدم سميث في معرفة الاهتمامات الرئيسية بعلم الاقتصاد، كذلك العوامل التي تحدد قيمة الناتج أو سعره، فيعتقد أن العنصر الأول يجب أن يكون "منفعة " أي إذا لم تكن سلعة نافعة بإمكانها إشباع الحاجيات فهي تفتقر إلى القيمة[1]. ويرى ريكاردو للاقتطاعات الجبائية أنها مورد للدولة تستعملها لتغطية نفقاتها العامة فتضطر إلى إلى فرض هذه الاقتطاعات، في حين أن قطاع الزراعة، التجارة والصناعة تبقى خارج تدخل الدولة. وفيما يتصل بالاقتطاعات الجبائية على ريع الملكية العقارية يرى ريكاردو أنها تصيب المالك العقاري، ولا تصيب المستهلك، مما تنعكس على أرباح المالكين، فيترتب عليه انعكاس آخر على التراكم الرأسمالي الضروري للنمو. أما فيم يخص القروض و فوائدها فليست في اعتقاده إلا تحويلات من دافعي الضرائب إلى أصحاب السندات و أثرها حسب اختلاف السلوك الاقتصادي بين حاملي السندات و دافعي الضرائب، كما استطرد ريكاردو تعديلاته للفكر الكلاسيكي بقوله لن تترتب منفعة اقتصادية على سداد القروض العامة، وإن وجود القروض لا يضعف قدرة الدولة على فرض اقتطاعات جبائية و جبايتها فلا اختلاف إذا في الطاقة الجبائية، كما لا تنقص من منافسة الدولة للدول الخارجية رغم ارتفاع الضرائب[2].

2-3 **الجباية عند جون باتيست ساي:** عُرف ساي بقانون المنافذ الذي مفاده أن الإنتاج لا يمكن أن يزيد عن الطالب، وكل من باع إنتاجه وحصل على النقود يستهلك تلك النقود بشراء بضائع أخرى من بائع آخر.

بداية، يقوم علاج الجباية عند ساي من رفضه للاستدانة وعجز الميزانية، إذ يتعين عند الزيادة في النفقات العامة عن الإرادات العامة اختلال الميزانية، مما يؤدي إلى الزيادة في النفقات عن طريق القروض و ما يترتب عنها من فوائد. من هنا يبرر ساي فرض اقتطاعات جبائية من أجل مواجهة النفقات العامة التي يجب أن تكون في أضيق الحدود.

---

[1]- د/ جون كينيث جالبريت، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، مراجعة إسماعيل صبري عبد الله "تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر" إصدار المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب الكويت 2000 ص: 96 .

[2]- د/ حامد عبد المجيد دراز ، د/ سميرة إبراهيم أيوب " مبادئ المالية العامة " الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2003 ص: 295.

3- **الجباية في الفكر النيوكلاسيكي:** يتضح من الفكر النيوكلاسيكي أنه امتداد للفكر الكلاسيكي، كما يوضح لنا هذا الفكر الكيفية التي من خلالها نبحث عن المنفعة الفردية، ومن خلال حرية تشغيل السوق إذ أن البحث المتواصل لقضاء منفعة الفرد يسمح بسد حاجيات الجميع[1]. كما يعتبر النيوكلاسيك أن قيمة المواد تصدر عن منفعتها لا عن العمل، فتزيد قيمة المادة عن الأخرى بحسب منفعتها لدى المستهلكين، في حين سعر البيع يتحدد عندما يتساوى مع التكلفة الحدية للإنتاج، بينما يتحدد سعر عوامل الإنتاج بإنتاجيتها الحدية.

يتجلى تدخل الدولة عن طريق فرض اقتطاعات جبائية من فكرة المردودية المتناقصة للمؤسسات، مما يدفع الدولة إلى مراجعة أسعارها أكبر على هذه المؤسسات، بغية تقارب تكاليف الحدية للإنتاج مع تكاليف المؤسسات الأخرى، إذ تتدخل الدولة لتوفير بعض السلع مثل " الإنارة العمومية، السدود" بالمجان، في حين تعوض ذلك عن طريق الاقتطاعات الجبائية التي تفرضها على الأفراد.

المطلب الرابع: الجباية في الفكر الاقتصادي الحديث.

1- الجاية في الفكر الكينزي:

تجلت الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي سنة 1929 أساسا في تقلص الطلب و انتشار البطالة، فكانت نقطة انطلاق لصدور كتاب " النظرية العامة للاستخدام و النقود و الفائدة " للاقتصادي جون مينارد كينز* John Maynard Keynes سنة 1936، مفسرا الأسباب الخطيرة التي تنجر عن النظام الرأسمالي مبينا وسائل العلاج، منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية.

عموما ارتكز كينز في تحليله على الكفاية الحدية لرأس المال (المعدل المتوقع للربح عن الاستثمار في رأس المال الإضافي)، الميل الحدي للاستهلاك و الفائدة (مقابل التخلي عن السيولة)، و الطلب الفعال عن طريق قيام الدولة بالاستثمارات العمومية الضخمة، بهذا فإن التحليل الكينزي لتوازن العمالة و الدخل يشجع تدخل الدولة لِدعم الطلب الفعال.

---

[1]- د/ شوام بوشامة " مدخل في الاقتصاد العام " دار الغرب للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2000، ص: 76.

* جون مينارد كينز John Maynard Keynes ابن جون نيفيل كينز، اقتصادي إنجليزي ولد في 5 يونيو 1883 وتوفي 21 أبريل 1946 مؤسس النظرية الكنزية من خلال كتابه " النظرية العامة في التشغيل و الفائدة و النقود" سنة 1936، اشتغل في بداية حياته في الهند وألف كتابا عن الإصلاح فيها، شارك في مؤتمر السلام بعد الحرب العالمية الأولى، وكتب كتاب بعنوان " الآثار الاقتصادية للسلام "، درس على يد أرثر بيغو وألفرد مارشال.

ويتعين ملاحظة أن تدخل الدولة عند كينز Keynes ضروري، لتنظيم السوق و العمل على تحقيق التوازن الاقتصادي، إذ بواسطة الاقتطاعات الجبائية تعمل الدولة على تدعيم القوة الشرائية عن طريق إعادة التوزيع العادل للمداخيل، توفير التشغيل و التخصيص العقلاني للموارد[1].

من جملة الانتقادات التي جاء بها كينز فكرة التوازن التلقائي بفعل القوى الخفية عند الكلاسيك فيرى كينز أن توسيع وظائف الدولة دون خراب المؤسسات الاقتصادية، أما في مجال الجباية تستطيع الدولة أن تقلص من الميل الحدي للاستهلاك لبعض الفئات الاجتماعية إذا ما عمدت إلى رفع الاقتطاعات الجبائية التي تصيب مداخيلها، من هنا تستطيع الدولة على مستوى الطلب على الاستهلاك أن تفرض اقتطاعات جبائية على الدخول المرتفعة وأن تعفي الدخول المنخفضة من هذه الاقتطاعات. كذلك بإمكان الدولة تحفيز وتنشيط الاستثمار عن طريق السياسة الجبائية، كما يمكن تشجيع الاستهلاك بمنح إعفاءات جبائية على السلع المشتراة، أو على السلع المباعة.

ووفقا لما سبق نرى أن النيوكلاسيك تخلوا عن فكرة الحيادية التي تبناه الكلاسيك، ذلك بإدخال الحياد النسبي للدولة، حيث كان دور الجباية بارزا في تخصيص الموارد، زد على ذلك أثرها على الاستهلاك وعلى الإنتاج.

2- **الجباية في الفكر النقدوي:** انتقدت المدرسة النقدوية المدرسة الكينزية في إدارة رأسمال الدولة الاحتكارية، حيث لم تصبح قادرة على فهم الرأسمالية المعاصرة، إذ تُعتبر أفكار النقدويين امتداد للفكر الكلاسيكي، ومن جملة انتقاداتها للسياسة النقدية ما يلي:

- اعتبروا أن تخفيض الاقتطاعات الجبائية يؤدي نظريا إلى زيادة الادخار الخاص بالتالي يمكن من رفع الاستثمار الإنتاجي، كما أن هذا الربط بين تخفيض الاقتطاعات الجبائية ورفع مستوى النشاط الاقتصادي تم إبرازه من طرف الأستاذ "*لافر*" في منحناه الذي يربط بين العوائد الجبائية و معدلات الاقتطاع الجبائي.
- يرفض النقدويون سياسة عجز الميزانية، إذ أن التخفيض من الاقتطاعات الجبائية يترتب علية تخفيض النفقات العامة.
- إن تبني السياسة المالية و جبائية مع رفع معدلات التضخم لا يمكن من حل المشكلات الاقتصادية

إن تفسير أزمة الكساد التضخمي لدى النقدويون يرجع إلى ركود الإنتاجية وليس إلى التضخم، كما أن النظام الجبائي يؤثر على ركود الإنتاجية، فتعمل فيه الاقتطاعات الجبائية المباشرة المرتفعة على تخفيض الادخار، الاستثمار ومبادرات رفع الإنتاج. من هنا ينادي النقدويون بتخفيض

[1]- د/ ناصر مراد " فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق" مرجع سبق ذكره، ص: 13.

الاقتطاعات الجبائية المباشرة على مداخيل أصحاب الأعمال من أجل رفع مستوى الإنتاج، الادخار و الاستثمار.

المبحث الثاني: ماهية السياسة الجبائية

المطلب الأول: مفهوم السياسة الجبائية

من السالف لأوانه أن نقدم تعريفا للسياسة الجبائية دون أن نتطرق إلى مفهوم الجباية باعتبارها نظام يشمل كل الاقتطاعات الإجبارية المطبقة من طرف الدولة، و التي تأخذ غالبا شكل الضرائب، إضافة إلى الرسوم بما فيها الرسوم الجمركية، الاشتراكات الاجتماعية وغيرها من الاقتطاعات الأخرى.

كما سنقف على لفظة السياسة قبل أن نتطرق لتعريف السياسة الجبائية:

الإطلاق اللغوي للسياسة: تستخدم السياسة في اللغة مصدرا لساس يسوس، وتطلق على إطلاقات كثيرة يجمعها القيام على الشيء بما يصلحه[1].

ويقال: ساس الأمر سياسة: إذا دبره، وساس الوالي الرعية أي أمرهم ونهاهم وتولى قيادتهم[2]. وبناء عليه فالكلمة عربية خالصة[3].

أما بخصوص السياسة الاقتصادية والتي تحتوي على عدة أنواع من السياسات، من بينها السياسة المالية وتعتبر السياسة الجبائية إحدى الوسائل المؤثرة و المكونة للسياسة المالية، فأي نظام جبائي لا يحقق أهدافه إلا برسم سياسة جبائية معينة.

تستمد السياسة الجبائية أهميتها كأداة من أدوات التدخل الاقتصادي في تكوين رأس المال وجلب رؤوس الأموال الأجنبية وتحفيز الاستثمار إلى جانب سياسة النفقات العامة، انطلاقا من وحدة السياسة المالية.

---

[1] - الإمام أحمد بن حنبل " المسند " طبعة محققة للشيخ شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، طبعة دار صادر، بيروت، الجزء 6، 1999، ص:2.

[2] – الجوهري " تاج اللغة وصحاح العربية" تحقيق أحمد عبد الغفور والعطار، الجزء 3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998، ص: 938.

[3] – وردت كلمة السياسة في كلام العرب قبل الإسلام فقد قالت ابنة النعمان بن المنذر تتذكر أيام أبيها، وما انتهت اليه حالتها وأهلها بعد زوال ملكهم:

كنا نسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن منهم سوقة نتنصف

فأفٍ لدنيا لا يدوم نعيمها تقلب تارة بنا وتصرف

المسعود أبو الحسن " مروج الذهب ومعادن الجوهر" طبعة الأندلس، بيروت، بدون تاريخ، ص 79.

1-1 تعريف السياسة الجبائية:

تعددت مفاهيم السياسة الجبائية تبعا لتعدد أهداف الجباية ذاتها، مع ما يمكن أن تحدثه من تأثيرات وإن اتفقت جميع هذه الأهداف على أن تساير مرحلة النمو التي يمر بها المجتمع الذي تتضح فيه هذه الأهداف وظروف طبيعة النظام السائد فيه.

قد يترتب على السياسة الجبائية تشجيع العملية الإنتاجية وتحفيز الاستثمارات، ذلك أن الاقتصاد الوطني لا يمكنه أن يتقدم إذا كان سير العملية الإنتاجية وحركة الاستثمار معاقة بفرض ضرائب مرتفعة[1].

معظم الكتاب الاقتصاديين والماليين يعرفون السياسة الجبائية بالاستناد إلى تعريف الجباية مع اعتبار قرارات الدولة بشأن الجباية هي السياسة الجبائية. نذكر من بين هذه التعريفات الآتي:

التعريف الأول: " السياسة الجبائية هي مجموعة القرارات المتخذة لتأسيس وتنظيم وتطبيق الاقتطاعات الجبائية طبقا لأهداف السلطات العمومية " [2].

التعريف الثاني: " تعبر السياسة الجبائية عن مجموعة التدابير ذات الطابع الجبائي المتعلق بتنظيم التحصيل الجبائي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية " [3].

التعريف الثالث: " السياسة الجبائية هي مجموعة القرارات والتوجيهات التي تحدد خصائص النظام الجبائي والتي تسمح بتمويل النفقات العمومية مدعمة بذلك للنشاط الاقتصادي " [4].

التعريف الرابع: " السّياسة الجبائية هي مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الجبائية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع." [5]

من هنا نستخلص أن السياسة الجبائية تكون مربوطة بالنظام الاقتصادي و الاجتماعي، فهي أداة تستخدمها الدولة لتحقيق برامج محددة في النشاط الاقتصادي، مع تنفيذ المشاريع التنموية وتعميم الخدمات العامة. وبذلك يترتب على آثارها تحقيق أهداف المجتمع تخص بمرحلة يتم تكوين القاعدة الجبائية و توسيعها، لأن القاعدة الجبائية هي السياسة الجبائية في التطبيق.

---

[1] - BRACHET Bernard , « le système fiscal français », 7 me éditions, Août 1997, Paris, p : 14.

[2] - PIERRE Beltrame, « la fiscalité en France », 10 me édition, Hachette supérieur, Paris, 2004, P : 136.

[3]- عبد المجيد قدي، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2005، ص: 139.

[4] - Pierre Cliche « Politique fiscale », Le Dictionnaire encyclopédique de l'administration publique, disponible en ligne, www.dictionnaire.enap.ca consulté le 17/07/2012.

[5]- سعيد عبد العزيز عثمان، " النظم الضريبية" (مدخل تحليلي مقارن) ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص: 13.

كما يمكن استخلاص ضرورة التنسيق و الترابط بين أجزاء مكونات السياسة الجبائية على وجه الخصوص و السياسة المالية على العموم هذا مما يساهم في تحقيق أهداف المجتمع.
إن عدم التنسيق في تصميم مكونات السياسة الجبائية، قد يتسرب إليه تعارض في وسائل وأساليب تحقيق هذه الأهداف هذا ما ينعكس في النهاية بآثار سلبية على فعالية السياسة الجبائية في تحقيق الأهداف المرجوة منها. مثلا لتحقيق هدف حماية الصناعات المحلية الناشئة يتم عن طريق رفع من أسعار الضرائب الجمركية على المنتجات المستوردة البديلة، وهذا قد يتعارض مع أسلوب تحقيق هدف ضغط الاستهلاك عن طريق الرفع من أسعار ضرائب الاستهلاك على المنتجات ، منها المنتجات المحلية التي يتم حمايتها. يتحقق ذلك إذا تم تصميم نظام جبائي جمركي كعامل من عوامل السياسة الجبائية، مع إهمال طريقة تصميم نظام ضرائب الاستهلاك.

المطلب الثاني: مفهوم الاقتطاع الجبائي.

بعد تحديد مفهوم السياسة الجبائية نلجأ إلى تحديد مفهوم الاقتطاع الجبائي لوجود علاقات و روابط بين الضريبة و توجهات السّياسة الجبائية، حيث و حسب التعريف التقليدي فإن "الضريبة هي عبارة عن اقتطاع مالي، يتحمله أشخاص طبيعيون ومعنويون حسب قدراتهم التساهمية، وبدون مقابل، بغية تغطية النفقات العامة،وتحقيق للأهداف الاقتصادية و الاجتماعية"[1].

من هذا التعريف يمكن إستنتاج خصائص الضريبة كما يلي :

– **الضريبة فريضة مالية:** صبغة المالية للضريبة مقصودها اقتطاع في شكله العيني أو النقدي، ففي النظم الاقتصادية القديمة، كانت تفرض وتحصل في صور عينية، حسب التعاملات في الفترة الإقطاعية وتماشيا مع تلك الظروف، غير أن الوضع قد اختلف تماما في العصور الحديثة، فأصبحت النقود هي الوسيلة الأساسية للتعامل مما استوجب بطبيعة الحال أخذ شكلها النقدي تماشيا مع النظام الاقتصادي الذي أصبح يتعامل بالنقود.[2]
– **الضريبة تدفع بصفة إلزامية وإجبارية:** إن صفة الإجبار في الضريبة لها صبغة قانونية، فيكون مصدر الإجبار له أساسه القانوني وليس معنوي، وعلى هذا فالفرد مجبر على الدفع من غير أخذ رغبته واستعداده، فان سولت له نفسه الامتناع عن دفعها للدولة تأخذ عنوة منه.

[1] - JACQUES SARAF Agrégé d'économie et gestion « Fiscalité » Edition 2002/2003 DUNOD, P : 1 définition de l'impôt.

[2]- سوزى عدلى ناشد " الوجيز في المالية العامة " الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2000، ص: 116.

– **الضريبة تدفع بصورة نهائية:** فلا يستطيع المكلف استرجاعها، والدولة لا تلتزم برد قيمتها أو دفع أية فائدة عنها. بذلك تختلف الضريبة عن القرض العام الذي تلتزم الدولة برده للمكتتبين فيه كما تلتزم بدفع فوائد عن مبلغه.

– **تفرض الضريبة بدون مقابل:** فمن غير الممكن من المكلف أن ينتظر منفعة خاصة مباشرة من دفعها، هذا لا ينفي أن تعود عليه بمنفعة عامة مثل الأمن، القضاء و الدفاع بصفته عضو في المجتمع، فيدفع المكلف الضريبة مساهمة منه في تحمل الأعباء و التكاليف العامة. واستنادا على ما تقدم، فان تقدير الضريبة لا يتم على مدى انتفاع الفرد بالخدمات العامة، بل يتم وفقا للمقدرة التكليفية للفرد، والدولة هي التي تحدد هذه المقدرة. تستند هذه الميزة الضريبية إلى مبدأين أساسيين هما:

- **مبدأ التضامن الاجتماعي:** الذي يهدف إلى إشباع الحاجات العامة للمجتمع مع ملاحظة أن الضريبة لا تدفع بالتساوي مع المواطنين، بل تتناسب مع دخل المواطن ونشاطاته الاقتصادية، إضافة إلى مراعاة الوضع المالي، العائلي و الالتزامات الأخرى.
- **مبدأ المنفعة:** الذي يعود أثره على جميع المواطنين من حيث قيام الدولة بالخدمات العامة.

ينتج من الخاصية الأخيرة ضرورة تمييز الضريبة عن الرّسم الذي يكون بالمقابل، فهو اقتطاع نتيجة استعمال خدمة عمومية دون وجود علاقة بين مبلغ الاقتطاع و بين السعر أو التكلفة الحقيقية للخدمة المقدمة، وهنا نشير إلى الصعوبة في التمييز أحيانا بين الضريبة و الرّسم، فقد نسمي بعض الضرائب رسوما في حين أنها تعتبر ضرائب كالرّسم على القيمة المضافة، الرّسم على النشاط المهني و الرّسوم على العقارات و الرّسوم الجمركية.

قد يكون نادرا ما نستعمل مصطلح الرّسم عندما نكون أمام رسوم و نستعمل مصطلحات أخرى كالحقوق Droits، الأتاوى Redevances ، الاشتراكات Cotisations دفعات versements.

كذلك فإن هناك الاقتطاعات شبه جبائية و التي تشمل مجموع الاقتطاعات الإجبارية (دون الضرائب، الرّسوم و بعض الأتاوى) المحصلة لفائدة أشخاص أخرى، الجماعات المحلية و الهيئات العمومية الإدارية حيث تتنازل الدّولة عن جزء من سلطة الإخضاع لديها و تضعه في متناول بعض الهيئات العمومية الأخرى أو حتى الخاصة منها و بذلك فإن الأمر يتعلق بعملية تمويل استثنائية و هي حالة الاشتراكات الاجتماعية و مختلف أشكال التأمين.

و رغم الاختلاف الواضح الموجود بين الضرائب و الاشتراكات الاجتماعية إلا أننا نشهد أحيانا نوعا من التقارب بين هذين الصنفين من الاقتطاع نتيجة ما يسمى بجباية الضمان

الاجتماعي *La fiscalisation de la sécurité Sociale حيث تمّول الحماية الاجتماعية بالضرائب إضافة إلى الاقتطاعات الاجتماعية[1].

مما سبق التطرق إليه نستخلص ما يلي :

1- سواء كان الاقتطاع دون مقابل فيما يخص الضريبة حيث المقتطع منه يدعى المساهم Le Contribuable. أو بمقابل في حالة الّرسوم و الأتاوى بحيث الدافع لها يدعى المدين. le Redevable.

2- سواء كانت الاقتطاعات جبائية أو شبه جبائية فإنها تنتمي إلى فئتين أساسيتين : إقتطاعات إجبارية مباشرة و إقتطاعات إجبارية غير مباشرة ممّا يحدد طبيعة الاقتطاع.

و معايير التفرقة بين هاتين الفئتين هي كما يلي :

المطلب الثالث: معايير التفرقة بين الاقتطاع المباشر و الاقتطاع غير المباشر.

يمكن أن تفرض الاقتطاعات الجبائية بطريقة مباشرة وتسمى في هذه الحالة بالاقتطاعات الجبائية المباشرة، لكن يمكن أن تفرض على تصرفات عرضية التي يقوم بها الممول (كالإنفاق و التداول الخ ...)، وهنا تكون الاقتطاعات الجبائية غير مباشرة[2].

إلا أن مؤلفات المالية العامة تواترت على سرد ثلاثة معايير في هذا المجال، الطريقة المتبعة في تحصيل كل من هذين النوعين من الضرائب، وانتقال عبئهما، وأخيرا ثبات المادة الخاضعة لهما.

1- معيار التحصيل:

إن هذا المعيار إداري يعتمد على طريقة تحصيل الإدارة المالية لدين الضريبة، وطبقا لهذا المعيار تكون الضريبة مباشرة إذا كانت تحصل بناء على كشوف أو جداول« les rôles » تدون فيها أسماء الممولين والتزاماتهم الجبائية، وتكون غير مباشرة إذا لم يكن من الممكن إتباع هذا الأسلوب في تحصيلها لأنه يتم بمناسبة تصرفات الممولين كاستهلاك الموارد المتاحة أو التصرف فيها.

هذا المعيار سليم في أحوال كثيرة، لكن لا يخلو من النقص، فبعض الاقتطاعات الجبائية التي لاشك أنها مفروضة على الدخل، أي أنها اقتطاعات جبائية مباشرة، ولا يمكن إتباع الجداول

---

* و تمثل الاتجاه الحديث لسياسة الحماية الاجتماعية في الجزائر و يكون التمويل في شكل إعانات مباشرة من موازنة الدولة.

[1] - PENOUIL .A : "La parafiscalité", revue française de finances publiques - n°21 Avril 1988, P : 32

[2]- باهر محمد عتلم " المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي" مكتبة الآداب جامعة القاهرة سنة 1998 ص: 128

الاسمية في تحصيلها كما هو الحال بالنسبة للضريبة على أرباح الأسهم و السندات لحاملها إذ لا يمكن معرفة حاملي هذه الأوراق المالية دائما وتحرير كشوف بأسمائهم، كما لا يمكن علميا اعتبار الضريبة مباشرة أو غير مباشرة طبقا لما تتخذه الدولة من قرارات في هذا الخصوص. لهذا حاول البعض الآخر أن يجد معيار التمييز بين الاقتطاعات الجبائية المباشرة و غير المباشرة في ظاهرة نقل العبء الجبائي[1].

2- **معيار نقل العبء** (المعيار الاقتصادي):

يرى آدم سميث وبعض الاقتصاديين الكلاسيك أنه يمكن الاعتماد على معيار نقل العبء أو ظاهرة استقرار الضريبة للتفرقة بين هذين النوعين من الضرائب، وتبعا لهذا المعيار تعد الضريبة مباشرة إذا تحمل المكلف قانونيا عبئها بشكل نهائي مثل ضريبة الدخل و الضرائب على رأس المال، أما إذا تم تنقل العبء الضريبي من مكلف لآخَر مثل الضريبة على الإنتاج أو الاستهلاك فتعتبر ضريبة غير مباشرة، والواقع أن الظاهرة المذكورة ظاهرة معقدة ومركبة لا يمكن الاعتماد عليها في التمييز بين الاقتطاعات الجبائية. ومن ذلك مثلا الضريبة على الأجور يقصد منها أن يتحملها العمال لكن فرضها قد يدفعهم إلى المطالبة برفع أجورهم، فينتقل بذلك عبء الضريبة كليا أو جزئيا إلى صاحب العمل، حيث يتمكن هذا الأخير إذا سمحت له ظروف العرض و الطلب أن يضيفها كليا أو جزئيا إلى نفقة الإنتاج، وهنا من غير الممكن تحديد من يتحمل عبء الضريبة على وجه الدقة، لهذا لا يمكن الاعتماد على معيار نقل العبء في التمييز بين الاقتطاعات الجبائية المباشرة وغير المباشرة، ذلك أن هذا المعيار يتوقف على متغيرات كثيرة لا يمكن دائما تحديدها أو توقعها بدقة.

3 – **معيار ثبات المادة الخاضعة للضريبة:**

يبقى المعيار الأخير هو معيار ثبات المادة الخاضعة للضريبة، حيث من خلاله تكون الاقتطاعات الجبائية مباشرة إذا كانت مفروضة على مادة تتميز بالثبات و الاستمرار " كالضريبة العقارية مثلا"، بينما تكون غير مباشرة إذا كان موضوعها تصرفات عرضية متقطعة متميزة بعدم الثبات، كالإنفاق و التداول. ويعتبر هذا المعيار من أفضل المعايير المستخدمة في التمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة[2]. ولكن هذا المعيار لا ينجو هو الآخر من النقد: فمثلا الضريبة على التركات، هل تعتبر مباشرة أم غير مباشرة ؟ في الواقع يمكن اعتبارها مباشرة لأنها تفرض على الثروة، وبصفة خاصة إذا كان سعرها مرتفعا حيث لا يمكن دفعها من الدخل. لكن يمكن اعتبارها غير مباشرة

---

[1]- باهر محمد عتلم " المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي" مرجع سبق ذكره، ص: 129.

[2]- بكريتي بومدين " أثر الغش والتهرب الجبائي على الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (1992-2008)" رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، سنة 2010/2009، ص:45.

لأنها تدفع بمناسبة حدث عرضي هو الوفاة، وعلى واقعة عرضية هي انتقال الملكية بالميراث، خصوصا إذا كان سعرها منخفضا حيث يمكن دفعها من الدخل.

واضح إذاً مما تقدم أنه ليس لدينا معيار دقيق ومنضبط يكفي للتمييز بين الاقتطاعات الجبائية المباشرة وغير المباشرة، لهذا يرى علماء المالية حاليا الجمع بين المعايير المتقدمة للوصول إلى معيار " عملي" بمقتضاه تعتبر الضرائب على الدخل وعلى رأس المال اقتطاعات جبائية مباشرة والضرائب على الإنفاق اقتطاعات غير مباشرة.

المطلب الرابع: طرق تطبيق الاقتطاع الجبائي

تقترح التقنية الجبائية عدة خيارات لتعبئة الموارد الجبائية و استعمال هذه الخيارات يحدد بشكل واسع ماهية السّياسة الحبائية المعتمدة من حيث توجهاتها التقنية، فاختيار المادة الخاضعة و تقديرها أو ما يسمى تقنيا بتحديد الوعاء، إضافة إلى إختيار نسبة الإخضاع أو الاقتطاعات الواجبة التطبيق على الوعاء و طريقة التحصيل تشكل أدوات الاقتطاع الجبائي التي توجد في قاعدة إعداد السّياسة الجبائية.

إن تعبئة الاقتطاع الجبائي تطرح ثلاث إشكاليات أساسية و هي :

1- تتمثّل الأولى في معرفة المادة الخاضعة للضريبة و هي **إشكالية الوعاء الجبائي.**
2- والثانية هي الكيفية التي يتم بها تحديد مبلغ الإقتطاع الجبائي و هي **إشكالية التصفية.**
3- أما الأخيرة فتتمثل في طرق دفع الاقتطاع الجبائي و هي **إشكالية التحصيل.**

و تجدر الملاحظة أن إشكالية التحصيل لها بعد إداري أي ترتبط بآليات عمل إدارة الضرائب, في حين أن إشكالية الوعاء و إشكالية التصفية أو نسبة الاقتطاع الجبائي هي إشكاليات ذات بعد اقتصادي و اجتماعي إضافة إلى البعد الإداري.

1- وعاء الاقتطاع الجبائي L'assiette fiscale

يقصد بوعاء الاقتطاع الجبائي المادة التي تفرض وتقوم عليها الضريبة[1]. فتكون على الممتلكات أو المال الذي يخضعه القانون للضريبية، أو هو الشيء الذي تطرح على أساسه الضريبة وقد تكون هذه المادة مالا، " رأس مال، دخل" أو شخصا.

تنقسم الضرائب من حيث الوعاء إلى:

1-1- الضرائب على الأشخاص و الضرائب على الأموال

1-1-1 الضرائب على الأشخاص: l'impôt Personnels

وهي التي تتخذ من العنصر البشري أو الآدمي للفرد محلا لها، وقد عرفت قديما بضريبة "**الرؤوس**" في جل الدول القديمة (فرنسا، روسيا القيصرية،..)، كما يذهب البعض بتشبيهها إلى "**الجزية**" التي عرفت في الدول الإسلامية و المفروضة على أهل الذمة، وإن كان أساسها مخالفا لنظام الضريبة[2]. فكانت تقتصر على البالغين من الذكور، وقد عرفتها مصر حتى أواخر القرن التاسع عشر وكانت تسمى كذلك بضريبة "**الفردة**" لكونها تفرض على الفرد. تأخذ هذه الضريبة شكلين أساسيين، "**ضريبة موحدة**" أو "**ضريبة مدرجة**"، كما انتشرت ضريبة الرؤوس الموحدة في المجتمعات القديمة لكونها تتماشى وتلك الظروف، فكانت دخول الأفراد متقاربة بالإضافة إلى صعوبة تقدير وعاء الضريبة إذ كانت الإدارة المالية في مرحلتها الابتدائية، ومع انخفاض سعرها ليتمكن ذوي الدخول المحدودة من دفعها[3]. ومع تطور المجتمع، أصبحت الضريبة الموحدة لا تحقق العدالة المنشودة منها، فبدأ الاتجاه نحو ضريبة الرؤوس المدرجة.

كما أن الضريبة على الأشخاص ما يزال معمولا بها حاليا في إطار محدود نظرا لاعتبارات منها عدم عدالتها. فمثلا في الجزائر نجد قانون المالية لسنة 1990 ينص على أن تطبق ضريبة على المهاجرين نتيجة دخولهم لأرض الوطن، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا تفرض هذه الضريبة كشرط لاستعمال حق الانتخاب.

إن أكبر انتقاد للضريبة على الأشخاص، هو عدم عدالتها، ذلك أنها تصيب جميع الأفراد من دون استثناء سواء أغنياء أو فقراء. هكذا وانطلاقا من المساوئ العديدة للضرائب على الأشخاص تم الانتقال إلى الضرائب إلى الأموال.

---

[1]- الدكتور: محمد الصغير بعلي/الدكتور: يسري أبو العلا " المالية العامة " دار العلوم للنشر و التوزيع عنابة سنة 2003 ص: 65.

[2]- المرجع نفسه، ص: 65.

[3]- سوزى عدلى ناشد "الوجيز في المالية" مرجع سبق ذكره، ص: 134، 135.

1-1-2 الضرائب على الأموال:

تُدرك الضريبة على الأموال الشخص بصفته صاحب الدخل، أو مالك عقار أو الوارث. وتتصف بالعدالة ذلك أنها تمس حجم الأموال التي يملكها المكلف، في حين عيبها صعوبة حصر أموال المكلف لفرضها عليه، وكذا إمكانية التهرب الضريبي.

فيما يتعلق بالأموال* التي تفرض عليها الضريبة يثار تساؤل عن أيّ المال أكثر دلالة على المقدرة التكليفية للأشخاص، هل رأس المال أم الدخل؟.

وللإجابة على هذا السؤال ينبغي إعطاء مفهوم لكل من الدخل ورأس المال حتى يتضح التمييز بين الدخل و عناصر الثروة الأخرى.

مفهوم الدخل:

يعرف الدخل على أنه مبلغ من النقود يأتي من مصدر ثابت وبصفة دورية[1].

هذا التعريف في المجال الضريبي، ومع التوسع في فهم عناصره الثلاثة، النقدية و الدورية و الثبات ذلك استنادا إلى استقلالية المفاهيم الجبائية من ناحية ومن ناحية أخرى لزيادة الإرادات الجبائية.

مفهوم رأس المال:

يعرف رأس المال من وجهة نظر المالية العامة بأنه " مجموع الأموال العقارية و المنقولة التي يمتلكها الشخص في لحظة معينة، سواء كانت هذه الأموال منتجة لدخل نقدي أو عيني، أو منتجة لخدمات أو عاطلة"[2] وقد تعدى هذا المفهوم ليشمل مواد الثروة التي تدر دخلا دائما[3].

1-1-3 الضريبة على رأس المال:

من وجهة النظر الاقتصادية، يقتصر رأس المال على الأموال المنتجة للسلع و الخدمات، هذا يحتم علينا أن نفرق بين الاقتطاعات الجبائية على رأس المال، و الاقتطاعات الجبائية على الثروة أو الذمة. ويقصد بالاقتطاعات الجبائية على رأس المال تلك التي تفرض على رأس المال المستخدم في عملية الإنتاج، أما الاقتطاعات الجبائية على الثروة أو الذمة، هي تلك التي تفرض على كل ما يمتلكه الشخص من أموال منقولة أو غير منقولة بصرف النظر عن دورها في العملية الإنتاجية.

---

* الأموال: هي مجموعة ما يمتلكه الأفراد من قيم يستعملونها في لحظة زمنية معينة " الثروة" سواء أخذت شكلا عينيا كأرض أو عقار أو مبنى، أو شكل سلع إنتاجية أو سلع استهلاكية أو أوراق مالية " أسهم سندات" أو مبلغ من النقود.

[1]- د/ باهر محمد عتلم " المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي" مرجع سبق ذكره، ص: 134.

[2]- حسين الصغير "دروس في المالية العامة و المحاسبة العمومية" دار المحمدية العامة، 1999، ص: 70

[3] - Carl Menger, Principles of economics Translated by James Dingwall and Bert F. Hoselitz Institute for Humane Studies, published by New York 2004 The Concept of Capital, P: 303

إن الاقتطاعات الجبائية على رأس المال تؤدي إلى إضعاف الإنتاجية، من خلال اقتطاع جزء من رأس المال، من هنا يتبين لنا أنه لا يمكن أن تستند إلى رأس المال كوعاء رئيسي إلا أنه يمكن أن يكون وعاء تكميليا إلى جانب الدخل لكن بسعر منخفض.

1-1-4 الضرائب على الدخل*: Impôts sur le revenu [1]

تحتل الضرائب على الدخل مكان الصدارة في كل النظم الجبائية في العالم أجمع. حيث تعد أحد الأدوات الهامة التي تعتمد عليها السياسة المالية، قصد تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية. وتزداد أهمية هذا النوع من الضرائب في الدول المتقدمة خاصة، كما تحتل أهمية نسبية معتبرة في الدول النامية.

إن الضرائب على الدخل تفرض بأسلوبين رئيسيين:

- أسلوب الضرائب النوعية على الدخل.
- أسلوب الضريبة على مجموع الدخل.

أنواع الضرائب على الدخل:

قد تفرض ضريبة خاصة بكل فرع من فروع الدخل " الضرائب النوعية "، كما قد تفرض ضريبة على مجموع الدخول المحققة للممول من كافة فروع الدخل المختلفة بالإضافة إلى الضريبة النوعية، أو قد يقتصر على فرض ضريبة واحدة على دخل الممول كله وبصرف النظر عن اختلاف مصادر الدخل.

أ- الضرائب على فروع الدخل: Impôts cédulaires sur les revenus

إن نظام الاقتطاعات الجبائية النوعية على الدخل، تفرض فيه الاقتطاعات الجبائية مستقلة على كل فرع من فروع الدخل، إذ تكون الاقتطاعات الجبائية التي تفرض على الاستغلال الصناعي و التجاري متميزة عن التي تفرض على دخل العمل. ويمتاز هذا النظام أساسا بـ :[2]

- تنوع المعاملة الجبائية حسب أنواع الدخول مما يسمح بتحقيق الكثير من الأهداف "اقتصادية: توجيه النشاط الاقتصادي " واجتماعية : إعادة توزيع الدخل وفقا للأهداف المرجوة."
- تجزئة مبلغ الضريبة المطلوبة مما يخفف أثرها على المكلف وينقص من حالات التهرب الضريبي.

---

* باللغة الانجليزية تدعى بـ « Income taxes »

[1]- د/ سعيد عبد العزيز عتمان " المالية العامة مدخل تحليلي معاصر" مرجع سبق ذكره، ص: 183.

[2]- بكريتي بومدين " أثر الغش والتهرب الجبائي على الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (1992-2008)" مرجع سبق ذكره، ص: 30، 31.

إلا أن هذا الأسلوب قد لا يخلو من العيوب، فيتصف بتنوع أحكام الاقتطاعات الجبائية المطبقة، حسب مصدر كل دخل وطبيعته، من حيث أسلوب تقديره وتحصيله أو سعر الضريبة ذاتها. كذلك يكلف الدولة الكثير من النفقات، كما أن حصيلته عادة ما تكون قليلة، بالإضافة إلى عدم إمكانية تطبيق الاقتطاعات الجبائية التصاعدية لعدم اتساع حجم الأوعية الجبائية، فضلا عن عدم إمكان تطبيق فكرة شخصية الضريبة ومراعاة ظروف الممول الشخصية أو مقدرته التكلفية.[1]

ب- الضريبة على مجموع الدخل: L'impôts sur l'ensemble du revenu

تجدر الإشارة هنا، إلى تحديد مفهوم كل من الدخل الإجمالي و الدخل الصافي:

- **الدخل الإجمالي** Le Revenu brut : يقصد به كافة الإرادات التي يحصل عليها الممول نتيجة نشاطه الاقتصادي خلال فترة معينة.

- **الدخل الصافي** Le revenu Net: كافة القيم النقدية أو القابلة للتقدير النقدي التي يحصل عليها الشخص مخصوما منها المبالغ " التكاليف" التي استلزامها استغلال مصدر الدخل لكي يأتي بهذه القيم[2].

من هنا يتضح جليا أن الدخل الصافي أكثر دلالة عن مقدرة المكلف، وبعد جمع كافة الدخول التي حصل عليها ثم خصم التكاليف التي يسمح بها القانون ليصل بذلك إلى تحديد الدخل الصافي الخاضع للضريبة.

إن أسلوب الضريبة على مجموع الدخل يقصد به "الضريبة التي تفرض على مجموع الدخل المحقق للمكلف من مصادر متعددة"[3]

ويتميز هذا النظام بأنه أقدر على تحقيق فكرة العدالة الضريبية، فيساوي بين الممولين المتكافئين في المقدرة المالية، بغض النظر عما إذا كان الدخل من مصدر واحد أو من مصادر متعددة.*

كذلك فإنه يتميز بالبساطة وقلة النفقات نظرا لعدم تعدد عمليات الربط و التحصيل، وإن كان هذا يتطلب كفاءة فنية وإدارية ومحاسبية. فضلا عن ذلك يمكن إدخال الظروف الشخصية للمكلف في الحالة التي تستوجب النظر في إجمالي الدخل الذي يحققه.

---

[1]- سوزى عدلى ناشد "الوجيز في المالية العامة" مرجع سبق ذكره، ص: 159، 160.

[2]- محمد عباس محرزي "اقتصاديات المالية العامة" ديوان المطبوعات الجامعية 2005، ص: 243

[3]- سوزى عدلى ناشد "الوجيز في المالية العامة" مرجع سبق ذكره، ص: 160.

* مثال توضيحي: ففي حالة وجود اثنين من الممولين أحدهما يستمد دخله من مصدر واحد وقدره"1000000دج" مليون دينار جزائري، وآخر يستمد دخله من أربعة مصادر يعطي كل منها 250000دج، أين يظهر هذا الأخير من صغار الممولين بالنسبة لنظام الضرائب على فئات الدخل، بينما يبدو الاثنان متساويان في القدرة المالية، وفقا لنظام الضرائب على الدخل الإجمالي.

2- تصفية الضريبة La Liquidation de l'impôt:

يقصد بتصفية الضريبة تحديد مقدار الضريبة الذي يدفعه الممول، لهذا لابد أن ندرس كيفية تقدير المادة الخاضعة للضريبة، ومن ناحية أخرى تطبيق سعر معين على هذه المادة لتحديد الدين الضريبي لكل ممول.

الطرق المختلفة لتقدير المادة الخاضعة للضريبة: نميز في هذا الخصوص أسلوبين: التقدير بواسطة الإدارة و التقدير بواسطة الأفراد.

2-1- التقدير الإداري Evaluation administrative:

في هذه الطريقة بإمكان الإدارة تقدير المادة الخاضعة للضريبة إما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة. وهذا بالاعتماد على مؤشرات ونميز في هذا الصدد بين طريقة المظاهر الخارجية وطريقة التقدير الجزافي.

2-1-1 طريقة المظاهر الخارجية[1]: **« les indices extérieurs »**

في هذه الحالة تعتمد الإدارة الضريبية، طريقة المظاهر الخارجية لتقدير المادة الخاضعة للضريبة هذه المظاهر يحددها القانون باعتبارها كاشفة عن دخل الممول. فمثلا عدد العمال المشتغلين لدى الممول أو مجموع أجورهم، عدد السيارات أو السكنات التي يملكها ...الخ.

يمتاز هذا النظام بالبساطة وعدم التهرب في ظله، لكن يعاب عليه الآتي:

- استحالة الاعتماد على المظاهر في تقدير بعض الدخول مثل الرواتب و الأجور و الودائع.
- إمكانية التهرب من الضريبة، إذ قد يلجأ الممول إلى التقليل من المظاهر الخارجية كأن ينسب لأولاده وزوجته جزء من أملاكه.
- لا تعبر بدقة عن مقدار ثروة الممول.
- عدم مرونة الحصيلة الضريبية، ففي الغالب ما تتغير الدخول بارتفاع أو الانخفاض دون أن تتغير المظاهر الخارجية و التي تظل ثابتة لمدة طويلة. لذلك لا تستعمل هذه المؤشرات حاليا إلا للتأكيد من صحة البيانات التي يتقدم بها الممول.

2-1-2 طريقة التقدير الجزافي L'évaluation forfaitaire:

فيما يتعلق بالتقدير الجزافي هو غير مباشر أيضا، وفيه يتم الاتفاق بين المكلف و الإدارة الضريبية على المادة الخاضعة للضريبة خلال فترة معينة.

---

[1]- بكريتي بومدين " أثر الغش والتهرب الجبائي على الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (1992-2008)" مرجع سبق ذكره، ص: 47.

حسب هذه الطريقة، تكتفي الإدارة الضريبية بتقدير متوسط أو تقريبي للمادة الخاضعة للضريبة وترسل إلى المكلف تصريح من نموذج خاص « série $G^{N°}$:12 » وعلى المعني الرد خلال ثلاثين يوم من تاريخ استلام الإشعار أي قبل الفاتح فيفري على هذا التصريح، وفي حالة عدم الرد يكون رقم الأعمال المُخطِر عنه أساس الإخضاع الضريبي.[1]

وفي الواقع إن هذه الطريقة، تعتبر شكل من أشكال طريقة المظاهر الخارجية، غير أن الضريبة في طريقة المظاهر الخارجية تفرض على المظاهر نفسها، بينما تفرض في طريقة التقدير الجزافي على الدخل مستدلا بالمظاهر الخارجية، يرجع المشرع إلى طريقة التقدير الجزافي في حالات صعوبة مسك الدفاتر التجارية وإتباع الطرق المحاسبية الحديثة كما هو الحال لدى الحرفيين و أصاب المهن الحرة و المزارعين.

2-2- التقدير بواسطة الأفراد Evaluation par des individus:

تمتاز هذه الطريقة بأنها تسمح للأفراد، وهم خير من يعلمون المادة الخاضعة للضريبة، بأن يقدروا بأنفسهم هذه المادة، كما أنها تسهل تشخيص الضريبة، وتسمح بتوفير النفقات اللازمة لتحصيل الضرائب. وهنا يمكن التمييز بين حالتين:

التصريح المقدم من الغير – التصريح المقدم من طرف المكلف.

2-2-1 التصريح المقدم من طرف المكلف:♣

ففي حالة التقدير بواسطة الممول نفسه هناك تعارض بين مصلحته الخاصة والمصلحة العامة: ذلك أن مصلحته الخاصة هي أن يقدر المادة الخاضعة للضريبة أقل تقدير ممكن حتى يدفع أقل قدر من الضرائب، من هنا لابد من نظام دقيق لمراقبة إقرارات الممولين لضمان الحصول على الدين الضريبي لكل ممول، وفي الواقع فعالية وضمان دقة الإقرار** يعتمدان على المستوى الخلقي في كل دولة.

2-2-2 التصريح المقدم من الغير « ou par les tiers » La déclaration par un autre:

---

[1]- Dépliants de la direction générale des impôts 2004 régime d'imposition- la procédure de détermination du forfait.

♣ - la déclaration par le contribuable ou « la déclaration contrôlée ».

** في هذا السياق أحدث النظام الضريبي الجزائري مع إصلاح 1991 نيابة مديرية الرقابة الجبائية على مستوى كل مديرية ولآئية، بعدما كانت في السابق جهوية، وتهدف هذه الرقابة إلى التأكد من دقة التصريحات الجبائية المكتتبة من طرف المكلفين هذا بالقيام بعمليات الفحص على محاسبة الممولين، ومدى مطابقتها للقواعد المحاسبية و الجبائية " المخطط الوطني للمحاسبة، القانون الضريبي" وفي هذا السياق يخول القانون الجزائري لأعوان الإدارة الضريبية ذوي الرتبة مراقب فما فوق، حق الاطلاع على محاسبة المكلفين وطلب الكشوف المفصلة من الإدارات العمومية خاصة عن المكلفين الذين هم محل الرقابة الضريبية أنظر في هذا الصدد إلى Article18, 19, 33 CODE de Procédures Fiscales « Droit de contrôle de L'Administration » Edition 2015.

أما إذا كان التقدير يتم عن طريق شخص آخر، فإن إمكانيات التهرب تكون شبه منعدمة، وتصلح هذه الطريقة في حالة الأشخاص الذين يقومون بدفع دخول أشخاص آخرين. كالمستأجرين بالنسبة للملاك، أو أصحاب العمل بالنسبة للعمال و المستخدمين♦، و الشركات بالنسبة لحاملي الأسهم والسندات، ودور النشر بالنسبة لحقوق التأليف الخ...

3- تحصيل الضريبة Recouvrement de l'impôt:

نعني بتحصيل الضريبة مجموعة العمليات و الإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف إلى الخزينة العامة وفقا للقواعد القانونية[1]. وعلى ضوء هذا التعريف فإن مرحلة التحصيل تعتبر آخر مراحل الضريبة، وأن كل المراحل السابقة كانت تمهد لهذه المرحلة. ويتم تحصيل الضريبة بعدة طرق أهمها:

3-1- التوريد المباشر (الدفع من قبل المكلف مباشرة)

3-2- الأقساط المقدمة.

3-3- الحجز من المنبع.

3-1- التوريد المباشر:

حسب هذه الطريقة، وعندما تقوم الإدارة المالية بربط الضريبة على الممول، يتم إشعاره في الوقت الملائم بميعاد ومقدار الضريبة المستحقة عليه، والتدابير المتبعة لدفع الضريبة للجهات المعنية " قباضة الضرائب". ويتم هذا دفعة واحدة أو على عدة أقساط وهذا بنص القانون، إذ لا خيار للإدارة أو الممول فيه. وقد يتم التوريد مباشرة للدين الضريبي من خلال قيام الممول بلصق طوابع الدمغة بعد شرائها على العقود و الشهادات و المحررات....

تدخل قسيمة السيارات السنوية في الجزائر ضمن هذه الطريقة، فيقوم الممول بتسديد دين القسيمة لدى قابضي الضرائب أو قابضي بريد الجزائر لقاء دمغة يلصقها على سيارته.[2]

♦ وعلى سبل المثال نجد القانون الجزائري يلزم سنويا كل شخص طبيعي أو معنوي بتقديم إلى مفتشية الضرائب تصريح مفصل عن أجور العمال نموذج « série G N°29 ou 301 bis» قبل الفاتح أفريل من كل سنة، يحمل أسماء وألقاب العمال ومرتباتهم الشهرية،كما يخول القانون للإدارة الضريبية حق الرقابة على هذا التصريح مخافة أن يتفق الممول مع الغير على التهرب من الضريبة، ونظرا لأهمية هذا التصريح في تقدير المادة الخاضعة للضريبة ومحاربة التهرب الضريبي، فقد شدد القانون الضريبي الجزائري العقوبات على التلاعب بهذه التصريحات بغرامة جبائية من 1000دج إلى 10000دج وذلك من دون الإخلال بالعقوبات الجناحية، للتفصيل أكثر أنظر / GUIDE DES CONTRIBUABLES RELEVANT DU CDI POUR 2015 / Au titre de l'IRG traitements et salaires/ Déclaration annuelle.

[1]- سوزى عدلى ناشد "الوجيز في المالية العامة" مرجع سابق الذكر ص: 206.

[2] - voir : vignette automobile DGI pour 2015.

3-2- الأقساط المقدمة:

وفقا لهذه الطريقة، يقوم الممول وبناء على خبرته بتقدير الضريبة التي تستحق عليه في نهاية العام ويدفعها إلى قابض الضرائب في شكل أقساط شهرية أو فصلية أي ما يعرف بـ « les acomptes provisionnels » وهذا من غير إخطاره من قبل مصلحة الضرائب[1] ثم تقوم الإدارة الضريبية في نهاية السنة بعملية التسوية على أساس ما دفعه من أقساط خلال السنة. وهنا إما تطالبه بدفع ما تبقى عليه أو ترد له من قيمة الضريبة، وعادتا ما يرحل هذا المبلغ كقسط مقدم تحت حساب الضريبة.

في هذا الصدد تجدر الملاحظة إلى أن التشريعات الضريبية في الدول النامية أين ينعدم فيها الوعي الضريبي، تذهب إلى عدم ترك حرية الاختيار للممول في إتباع هذا الأسلوب، فتنص على ضرورة تسديد أقساط مقدمة يتولى التشريع طريقة احتسابها ومواعيد دفعها...الخ.

كما يمتاز هذا الأسلوب بتخفيف من وقع الضريبة على الممول، إذ يجعل أداءها سهلا، على العكس لو انتظر الممول نهاية السنة فيتراكم عليه مقدار الضريبة المستحقة، ويتعذر عليه دفعها في ذلك الوقت مما يدفعه للتحايل و التهرب. كذلك تضمن للخزينة العامة إيرادات مستمرة خلال السنة، مما يتناسب مع احتياجات الدولة للأموال عكس ذلك لو تركت كافة الإرادات في نهاية السنة.

3-3- الحجز من المنبع:

من خلال هذه الطريقة يلزم القانون جهة معينة أو شخصا معينا بتحصيل الضريبة من الممول وتوريدها إلى الخزينة العامة.[2]

تتميز هذه الطريقة بما يلي:

- سهولة وسرعة التحصيل.
- استحالة التهرب من الضريبة فتحصل قبل حصول الممول نفسه على المادة الخاضعة للضريبة.
- يجهل الممول مقدارها في أغلب الأحيان.
- غير مكلفة (انخفاض نفقات التحصيل)، خاصة و أن الشخص المكلف بتوريد الضريبة للخزينة لا يتقاضى في الغالب أجرا على ذلك.
- تدفق الإرادات للخزينة العامة بصفة مستمرة.

رغم المزايا يعتري هذا الأسلوب بعض العيوب التالية:

[1] - Voir : Article 354, et 355/2 CIDTA pour 2015.
[2] - Voir : Article 60 CIDTA de la DGI/ « Retenue à la source » édition 2015.

– إن الاعتماد على أشخاص من غير موظفي الإدارة الضريبية في هذا الأسلوب، يُغْفِل تطبيق بعض البنود و اللوائح الضريبية التنظيمية مما يُفوِت على الخزينة بعض إيراداتها أو يثقل العبء على بعض الممولين.

– عدم شعور الممول بوقع الضريبة يجعله لا يهتم بمتابعة ومراقبة النشاط الحكومي فتضعف فيه الشعور بالانتماء.

المبحث الثالث: أهداف السياسة الجبائية

ظل مفهوم الاقتطاعات الجبائية متزامنا مع تطور الأنظمة الجبائية، وفي حدود غياب كيان اجتماعي واحتياجات مالية عامة في العصور القديمة، كان سببا لغياب الاقتطاعات الجبائية ، ومع ظهور الدولة أصبحت تستعمل السياسة الجبائية كأداة تمويلية إلا أن هذا الدور التمويلي لازال قائما وإنما تغير نوعيا تبعا لتغير مهام الدولة[1]، فكان على السلطة تأمين نظام مالي وجبائي لجهاز الدولة بغية الدفاع وتوفير الأمن. ومن هنا فرضت إلزامية الاقتطاعات الجبائية على الأشخاص، كالخدمة العسكرية، إصلاح الطرقات وأعمال الصخرة، هكذا تطور مفهوم السياسة الجبائية بتطور مالية الدولة من المحايدة في العصور القديمة إلى المتدخلة في الوقت الحالي، غير أن أهداف السياسة الجبائية في الفكر المالي التقليدي تختلف عنها في الفكر المالي الحديث.

المطلب الأول: أهداف السياسة الجبائية في الفكر المالي التقليدي.

إن فكرة حياد الدولة في تلك الأزمنة كان له أثر على حياد المالية العامة بالتالي اقتصرت أهداف السياسة الجبائية على الجانب المالي فقط، فكان التقليديون آنذاك يركزون على الاقتطاعات الجبائية التي تجلب أكبر قدر ممكن من الإرادات لخزينة الدولة، وهذا لا يكون إلا بثلاثة أصول:

– **إنتاجية الاقتطاعات الجبائية:** ويتعين في هذا المعنى تحقيق أكبر حصيلة صافية من الإرادات " بعد خصم أعباء الجباية"، من هنا تفضيل التقليديين للاقتطاعات الجبائية التي تتوفر فيها القواعد الأساسية (العدالة، اليقين، الملائمة في التحصيل، والاقتصاد في النفقات).

– **ثبات الاقتطاعات الجبائية:** يعني أن لا تتأثر حصيلة الاقتطاعات الجبائية بالتغيرات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي، خاصة في مرحلة الانكماش الاقتصادي، إذ أن حصيلة الاقتطاعات الجبائية ترتفع عادة في أوقات الرواج بسبب ازدياد الدخول و الإنتاج مما يتفق مع خاصية إنتاجية الاقتطاعات الجبائية.

[1]- عبد المجيد قدي، " مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، مرجع سبق ذكره، ص: 168.

-مرونة الاقتطاعات الجبائية: وينبغي هنا أن الزيادة في سعرها لا يؤدي إلى انكماش وعائها، ومعنى ذلك أن حصيلتها تزيد بزيادة سعرها، وفي حالة العكس نقول أن الاقتطاعات الجبائية غير مرنة. من هنا عمد التقليديون إلى تفضيل الاقتطاعات الجبائية غير المباشرة، كونها في ذلك تذوب في ثمن السلعة أو الخدمة بالتالي لا يشعر المكلف بأثرها، فتتميز بحصيلة كبيرة حتى في فترة الانكماش.

إن نشأة النظام الرأسمالي تطلب تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على زيادة تراكم رأس المال، فكان ذلك أحد العوامل الذي جعل من التقليديين يفضلون الاقتطاعات الجبائية غير المباشرة وخاصة تلك التي تفرض على الاستهلاك*، من هنا يتضح أن الاقتطاعات الجبائية غير المرغوب فيها هي التي تمس الدخول و الثروات و المتمثلة في الاقتطاعات الجبائية المباشرة، أما عن الاقتطاعات الجبائية التصاعدية فقد عارضها التقليديون واعتبروا أن الاقتطاعات الجبائية النسبية هي أكثر عدالة.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الجبائية في الفكر المالي الحديث.

إن عجز النظام المالي عن التصدي لأزمة الكساد العالمي لعام 1929 م، وفشل نظرية التوازن التلقائي عن طريق السوق، استدعى الأمر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، سعيا منها لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مع توفير بعض الخدمات الضرورية، ومِن ثَمَ تكييف النظام المالي بما في ذلك النظام الجبائي.

إن التطورات التي طرأت على الدولة، ومع اضمحلال مفهوم الدولة الحارسة، سادة مبدأ الدولة المتدخلة الذي أخذ على عاتقه تقديم الخدمات الضرورية لجميع المواطنين، وتبعا لذلك أخذ مفهوم الاقتطاعات الجبائية يتغير مع تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، إذ أصبحت الاقتطاعات الجبائية في لائحة الوسائل المستخدمة من طرف الدولة في التدخل وفقا للظروف و الحاجات. إن المشاكل التي طرحتها قوى السوق كالأسعار مثلا، تعد السياسة الجبائية إحدى الوسائل لمعالجة هذه المشاكل بتخفيض الاقتطاعات الجبائية على الاستهلاك في الأسعار، ذلك حمايةً للقدرة الشرائية، كما تتدخل السياسة الجبائية في:

- معالجة المشاكل التي تحدث في السوق على مستوى الأسعار بتخفيض الاقتطاعات الجبائية من أجل حماية المستهلك، رفعها من أجل صرف النظر عن استهلاك بعض السلع وكبح بعض أشكال توظيف الأموال وذلك بزيادة العبء الجبائي.
- البحث و التحريض على النمو السكاني و الاستثمار، بواسطة سياسة الإعفاءات الجبائية و التخفيضات الجبائية.

* يوجد عامل آخر لتفضيل التقليديين وهو رغبتهم في الدفاع عن مصالح الطبقة الرأسمالية آنذاك.

– حماية الصناعات و المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية من خلال سياسة الرسوم الجمركية.
– عدالة توزيع الأعباء العامة مع إعادة توزيع الدخل و الثروة بشكل عادل عن طريق إعفاء المداخيل المتدنية، وفي المقابل رفع الاقتطاعات الجبائية على أصحاب الأموال و العقارات و الثروات المرتفعة. فأصبحت تستخدم السياسة الجبائية من أجل دفع عجلة التنمية وتدعيمها و الحد من أخطار الركود الاقتصادي و التضخم[1].

من هنا يمكن القول أن المفهوم المعاصر للسياسة الجبائية لم يتخلى عن مبدأ وفرت الحصيلة مع مبدأ العدالة الجبائية، فأعطى للاقتطاعات الجبائية مكانة التدخل الاقتصادي، فجاء بمدلول جديد للعدالة الجبائية، ولم يقتصر على المساواة من خلال إلزام كل الأفراد فقط، لكن عن طريق إخضاع المادة الجبائية حسب مقدرة المكلف وتبعا لما تجبيه من موارد ودخول ثم إعادة توزيعها في الإنفاق العام، هذا ما يبين أن العدالة لم تعد مجرد قاعدة من قواعد الاقتطاعات الجبائية، بل صارت هدفا من أهدافها.

وبوجه عام، تسعى السياسة الجبائية لتحقيق مجموعة من الأهداف في أي مجتمع كان، من جملة هذه الأهداف الأتي:– أهداف مالية، – أهداف اقتصادية، –أهداف اجتماعية، أهداف سياسية.

المطلب الثالث: أهداف السياسة الجبائية في بعدها الاقتصادي

كما هو الحال بالنسبة للدول الرأسمالية، فإن للسياسة الجبائية دورا حاسما في تحقيق الاستقرار لاقتصادي، وذلك عبر الدورة الاقتصادية وعن طريق تخفيض الاقتطاعات الجبائية أثناء فترة الانكماش لزيادة الإنفاق، ورفعها في فترة التضخم من أجل امتصاص القوة الشرائية، كذلك تُستعمل لتشجيع نشاط اقتصادي معين بمنحه إعفاء خلال فترة معينة وعلى مواد أولية خاصة بهذا النشاط[2]، وهذا ضمن إطار السياسة الجبائية.

أما عن النتائج التي يمكن تحقيقها، تهدف السياسة الجبائية الجمركية مثلا إلى حماية الإنتاج الوطني في مجموعه أو نوع من أنواعه، كذلك تشجيع إنشاء المساكن، بإلغاء الاقتطاعات الجبائية المفروضة على البناء أو المواد المستعملة للبناء أو على دخل العقارات كذلك تشجيع فروع صناعية معينة بالتخفيض أو إلغاء الاقتطاعات الجبائية المفروضة عليه، ومن المحتمل أن يكون الهدف

[1]- بكريتي بومدين " أثر الغش والتهرب الجبائي على الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (1992– 2008)" مرجع سبق ذكره، ص: 47.

[2]- سوزى عدلى ناشد "الوجيز في المالية العامة" مرجع سابق الذكر، ص: 131.

لاقتصادي عكسيا نعني بذلك الحد من توسع نشاط معين، وهنا تفرض اقتطاعات جبائية مرتفعة على هذا النشاط بغية تنمية أنشطة ذات أولوية، هذا في حدود النظام الاقتصادي القائم[1].

ويمكن للسياسة الجبائية أن تلعب دورا في تنشيط حالة الركود، ومن هذا القبيل سياسة "المرونة الجبائية" التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية من طرف الرئيس "كينيدي" واستمر فيها بعده الرئيس "جونسون" وسياسة توقف ثم انطلق« stop and go » التي وضعتها حكومة العمال في بريطانيا، وعبر الإصلاحات الجبائية في الجزائر منذ سنة 1990 من خلال الامتيازات الجبائية التي منحتها للمؤسسات الاقتصادية بهدف تنشيط وإنعاش الاقتصاد الوطني[2].

كذلك من جملة الأهداف نورد ما يلي:

– معالجة العجز في ميزان المدفوعات بزيادة الاقتطاعات الجبائية على الاستيراد في المقابل تخفيض أو إعفاء لضريبة التصدير.

– توجيه نمط استهلاك المجتمع، مثلا الحد من استهلاك بعض السلع الكمالية المستوردة.

– إن الاقتطاعات الجبائية المفروضة على أصحاب المداخيل المرتفعة تساهم في زيادة الاستهلاك الحكومي، وبالتالي زيادة الطلب الكلي مما يساهم في الوصول إلى مستوى التشغيل التام.

– تستعمل الاقتطاعات الجبائية في تعبئة الموارد المالية، كتشجيع الادخار أو الإعفاء الكلي أو الجزئي للمداخيل المودعة لدى البنوك من الاقتطاعات الجبائية – مع مراعاة معدلات التضخم – لتحقيق التنمية الاقتصادية.

– التأثير على معدل الضغط الجبائي وهذا الأخير يؤثر مباشرة على الادخار الوطني والقدرة التنافسية للمؤسسات، فحسب قانون « Wagner » كلما زادت نسبة النفقة العمومية إلى الدخل الوطني الإجمالي كلما كان البلد غني، أي أن هناك علاقة عكسية بين الضغط الجبائي ومستوى تطور البلد[3].

كما أن السياسة الجبائية تؤثر على السياسة الاقتصادية ذلك بالتأثير على العناصر الاقتصادية لتحقيق التوازن الاقتصادي للدولة مع المساهمة في النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار، الادخار و الإنتاج كما يوضح الشكل رقم: (02) **مخطط لافر (**Laffer**)**

[1]- باهر محمد عتلم " المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي" مكتبة الآداب جامعة القاهرة سنة 1998 ص: 104.

[2]- محمد عباس محرزي "اقتصاديات المالية العامة" مرجع سابق الذكر ص: 200.

[3] - P.M Gauderment et J Molinier « finance public fiscalité » DALLOZ, Paris 1992. P : 124.

الشكل رقم(02): مخطط لافر تأثير الاقتطاعات الجبائية على بعض العناصر الاقتصادية

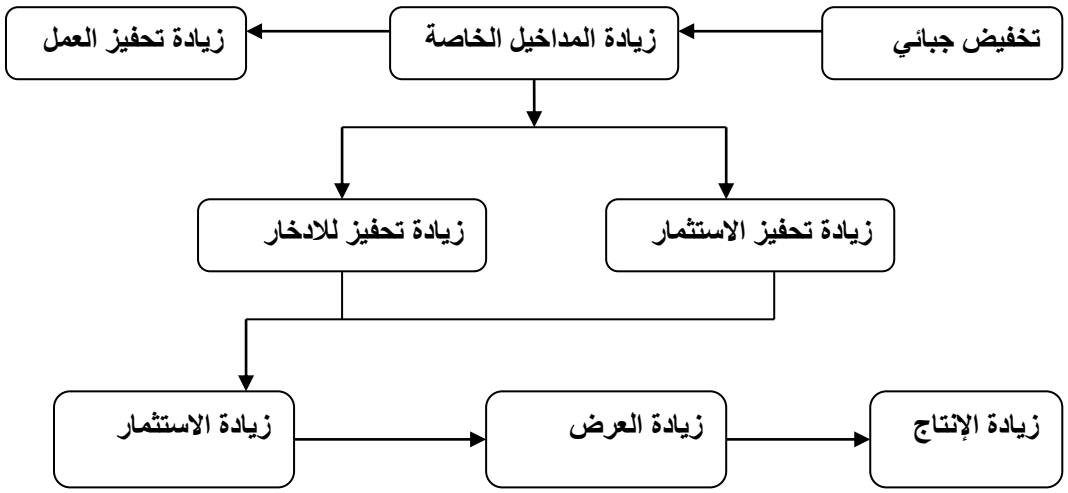

المصدر: بكريتي بومدين " أثر الغش والتهرب الجبائي"، مرجع سبق ذكره، ص: 30

المطلب الرابع: الأهداف السياسة الجبائية في بعدها الاجتماعي والسياسي

إن سير آليات الاقتصاد في إطار نظام اقتصاد السّوق تؤدي إلى نوع من اللاعدالة على المستوى الاجتماعي مما يستوجب القضاء عليها أو تصحيحها عن طريق الإقطاع الجبائي، و هو ما يصطلح عليه بالتغيير الجبائي Le réformisme fiscal[1] أي من خلال التدّخل الجبائي في الحياة الاجتماعية وهذا بفرض اقتطاعات جبائية تصاعدية progressivité et personnalisation de l'impôt فالنسبة أو المعدل التصاعدي يطبق في العديد من الحالات كالضريبة على الدّخل، حقوق التّركة والضريبة على الثّروة و لكن الإشكال الذي يطرح يتمثل في كيفية معرفة حدود التصاعدية، حيث يلاحظ عند تجاوز نسبة الإقتطاع لحدّ معين يؤدي إلى آثار اقتصادية سيئة كما يؤدي إلى انتشار ظاهرة الغش و التهرب الجبائي والتي قد تأخذ حجما معتبرا والتي سنورد لها فصل خاص.

و يمكن تناول موضوع التغيير الجبائي من حيث ثلاثة عناصر، إعادة توزيع الدّخل الوطني، التوازن الجهوي، الحفاظ على قيّم و ممتلكات المجتمع.

[1] - LOIC PHILIP « Finances publiques », Editions CUJAS, Paris 1989, P : 349

1- إعادة توزيع الدّخل الوطني:

ينتج عن التوزيع الأولي للدخل الوطني ظاهرة اللامساواة مما تستوجب تصحيحها، و هذا التصحيح يكون إما بتزايد النفقات العمومية على شكل إعانات اجتماعية أو استثمارات جماعية لحساب الطبقات الأكثر حرمانا أو على شكل إجراءات جبائية موجهة نحو إعفاء المداخيل الضعيفة، و في الواقع العملي فإنه يتم التوفيق بين هذين النوعين من التدّخل لأن التزايد في النفقات العمومية يموّل في أغلب الأحيان بزيادة جباية المداخيل المرتفعة حيث يكون دور الدّولة دورا معدّلا أو منظّماRôle régulateur لتوزيع المداخيل في المجتمع.

2- التوازن الجهوي :

يحافظ التوازن الجهوي على نفس مستوى النمو بالنسبة لكل المناطق و من كل الجوانب (هياكل قاعدية، خدمات ... الخ)، إضافة إلى منح هذه المناطق نصيبا من الدّخل الوطني في توزيع الميزانية الاستثمارية الوطنية. هذا يعطي فكرة اللامركزية للسلطة الجبائية، و من هذا المنطلق تظهر فكرة الجباية المحلّية. إن استقلالية الجبائية المحلّية هي نسبية بطبيعتها أي أن الدّولة تسمح للجماعات المحلّية بتسيير بعض الاقتطاعات الجبائية التي ترتبط بالخصائص الاقتصادية، و الاجتماعية لكل منطقة، كتوزيع السّكان، الظّروف المناخية والجغرافية، الانتشار الصناعي، هيكل الإنتاج .....الخ .

كذلك يمكن أن يكون للسياسة الجبائية أثر عام أو أثر جزئي في مجالات معينة بالنسبة لإحداث آثار جذرية في المجتمع، فنجد أن بعض الاشتراكيين كـ Kautsky قد فضلوا اللجوء إلى فرض اقتطاعات جبائية بدلا من العنف لتحقيق ملكية الدولة لوسائل الإنتاج مع تساوي الأوضاع الاجتماعية. وإذا كان ***لينين*** قد وصف ***كوتسكي*** بأنه مرتد إلا أن المبادئ الضريبية التي نادى بها هذا الأخير طبقت في بريطانيا بعد الحرب وأدت إلى ما سماه البعض بالثورة الصامتة، بذلك فرضت اقتطاعات جبائية تصاعدية مرتفعة على الدخول و التركات في حين خفضت الاقتطاعات الجبائية على السلع الضرورية الواسعة الانتشار عكس السلع الكمالية التي أضحت لاقتطاعات جبائية مرتفعة.

هكذا سمحت هذه السياسة الجبائية الفعالة بتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال رفع القوة الشرائية الحقيقية لذوي الدخول المحدودة من تلك التي يتمتع أصحابها بدخول مرتفعة. وقد طبقت نفس السياسة في البلاد الاسكندينافية وأعطت نفس النتائج.

إن السياسة الجبائية هي محور العلاقة بين المجتمع و السلطة الحاكمة، لذا من العدالة الاجتماعية للسياسة الجبائية تحقيق التوزيع العادل للثروات و الخيرات بين أفراد المجتمع مع التقسيم العادل لأعباء الدولة بين أفراد المجتمع وحسب قدرات الممولين ومن أهمها ما يلي:

– الحد من الظواهر الاجتماعية السيئة، فبعض السلع تكون منافية للعادات و التقاليد أو ذات أضرار بالصحة العمومية فتحاول الدولة أن تحد من انتشارها، لا بل محاربتها فتلجأ إلى وسائل عديدة منها الاقتطاعات الجبائية، ومن خلال زيادة الاقتطاعات الجبائية على هذا النوع من السلع للحد من شرائها كفرض اقتطاعات جبائية على التبغ و الكحول.

– تخفيف من أزمة السكن بمنح قطاع السكن و العمليات المتعلقة به إعفاءات وامتيازات جبائية وهذا ضمن اطار السياسة الجبائية لسد العجز من الوحدات السكنية، ومن ثم القضاء النسبي على ظاهرة العزوبة.

– تشجيع النسل، إذ تستطيع الدولة أن تؤثر على السياسة السكانية من خلال الاقتطاعات الجبائية. فنجد بعض الدول ذات المساحات الشاسعة مثل أستراليا و السعودية وبما أن عدد السكان قليل فيها نسبيا، تتجه نحو زيادة السكان وزيادة المواليد فتعمل على تخفيض معدلات الضرائب كلما زاد عدد أفراد الأسرة أو تخفيض الاقتطاعات الجبائية على الدخول.

– بمقدور السياسة الجبائية أن تعالج مشاكل البيئة، ذلك عن طريق فرض اقتطاعات جبائية متزايدة على المنتجات الكيميائية و البترولية التي تخلف غازات سامة تؤثر على النظام البيئي وظاهرة الاحتباس الحراري، زد على ذلك حماية أفراد الدولة من أمراض ناجمة عن التلوث البيئي، وهذا من خلال فرض ضريبة بيئية على المواد المستخدمة في عملية التصنيع والتي تحدث تلوثا بيئيا أو على الإنبعاثات الناشئة عن هذه العمليات[1].

ومما تقدم، تعد السياسة الجبائية كأداة للتصحيحات والتسويات الاجتماعية و المساهمة في خلق توازن اجتماعي.

3– الأهداف في بعدها السياسي: للسياسة الجبائية دورا بارزا في تحقيق مخططات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدولة، كما تستعمل من أجل تحقيق سياسة التوازن الجهوي في الدولة. فتفرض الرسوم الجمروكية أو تخفض هذه الرسوم على منتجات بعض الدول مقارنة بدول أخرى وهذا استعمالا سياسيا للسياسة الجبائية.

[1]- فاطمة الزهراء زرواط " إشكالية تسيير النفايات وأثرها على التوازن الاقتصادي والبيئي" أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2006/2005. ص: 168.

وخلاصة القول أن أهداف السياسة الجبائية تتمشى و الأوضاع الاقتصادية و السياسية وكذا مرحلة النمو التي يجتازها البلد.

المبحث الرابع: السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي.

في هذا المبحث سنحاول التطرق للنظريات الحديثة للنمو الاقتصادي وعلاقتها بالسياسة الجبائية، حيث قدم كل من النيوكلاسيكيين والكنزيين المحدثين نظرة حول السياسة الجبائية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وبذلك فإن الكنزيين المحدثين نظروا للسياسة الجبائية على أنها متغيرة محفزة لمعدل النمو التوازني، وهذا ضمن نموذج سميث « W.L. Smith »، وايت « M.I. White »، إضافة إلى نموذج « K.K. Kurihara » في الأجل الطويل.

أما بخصوص النماذج النيوكلاسيكية نظرت إلى الجباية على أنها متغيرة محفزة لخصائص مجال النمو المتوازن الموافقة للتشغيل الكامل، وهذا ضمن نموذجين « J. Cornowall »، و « K. Sato » وفي كل مرحلة سنقوم بتقييم هذه النماذج وتبيان أهميتها ومميزات كل نموذج عن غيره من النماذج.

المطلب الأول: نماذج الكنزيين المحدثين للسياسة الجبائية كمتغير محفز لمعدل النمو التوازني.

1-نموذج سميث W.L.Smith و وايت M.I. White

يعتمد نموذج وايت على نموذج هارود في تفسير النمو الاقتصادي، حيث حاول هارود تفسير النمو الاقتصادي المتوازن بالاعتماد على ثلاث معدلات: معدل النمو الفعلي، معدل النمو المضمون، ومعدل النمو الطبيعي، وبذلك فإننا نكوم أمام حالة النمو المتوازن عند مستوى التشغيل الكامل لما تتساوى هذه المعدلات الثلاث. غير أن وايت اهتم بمشكلة التعادل بين المعدل الفعلي والضروري، أي باللاتوازنات المحتمل ظهورها في الأجل القصير، كما حاول معرفة إمكانية استعمال السياسة الجبائية كأداة لتفادي هذه الظاهرة، غير أن إشكالية سميث قريبة من إشكالية وايت ولكن نموذجه أفضل حيث قام بإدخال السياسة النقدية إلى جانب السياسة المالية (سياسة الإنفاق العام والسياسة الجبائية). إن هدف سميث تمثل في دراسة مختلف أثار التي تحدثها هذه السياسات على النمو الاقتصادي، وإمكانية توفيق هذه السياسات بين **ضروريات النمو** التي توافق الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية وبين **اتجاهات النمو** والتي تظهر من خلال الطلب الفعلي، من هذا المنطلق فإن نموذج سميث يعتبر أن السياسة الجبائية أداة مهمة غير أنها جزئية ضمن سياسة اقتصادية متكاملة، فالسياسة الجبائية تكون ضمن سياسة مالية ونقدية معينة.

حسب سميث ووايت نكون أمام نمو إقتصادي متوازن عندما يكون معدل نمو الطلب الفعلي Q^D يساوي معدل نمو القدرة الانتاجية Q^C ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\frac{b(\pi - wty)}{1 - c(1 - ty) - g} - 1 = \delta[1 - c(1 - ty) - g]$$

حيث تمثل كل من:

π: الأرباح الإجمالية قبل فرض الضريبة (نسبة ثابتة من الدخل الوطني)

w: الضرائب على الأرباح وهي حصة ثابتة من الاقتطاعات الإجبارية.

g: النفقات العمومية والتي تعتبر نفقات استهلاكية. c: الاستهلاك الخاص. t: معدل الضريبة.

$\boldsymbol{\delta}$: معامل فعالية الاستثمار.

يمكن للمعلمات الجبائية ty وw أن تلعب دورا فعالا في المساواة بين معدل نمو الطلب الفعلي (Q^D) ومعدل نمو القدرة الإنتاجية (Q^C) هذا من جهة، ومن جهة أخرى الرفع من هذه المساواة إلى الحالة المثلى أي الوصول إلى مستوى العمالة الكاملة. أيضا يختلف وايت وسميث في كون وايت يعتبر أن المعلمة b (ميل استثمار الأرباح الصافية من طرف المنتجين) ثابتة، أما سميث فيعتبرها مرتبطة بالسياسة النقدية.

حسب مقاربة وايت فإن معدل نمو القدرة الإنتاجية (الناتج الوطني المناسب للاستغلال الكامل لمخزون رأس المال المتاح) يمكن رفعه بزيادة معامل فعالية رأس المال أو تخزين نسبة من استهلاك العائلات، نفس النتيجة يمكن الحصول عليها من خلال الرفع من معدل الاقتطاع الجبائي le taux d'imposition وبذلك يمكننا التنبؤ بأن السياسة الجبائية المعتمدة من خلال رفع معدلات الضريبة تؤدي إلى رفع معدل النمو المحتمل، حيث أن الزيادة في معدلات الضريبة ينجر عنها تخفيض حصة الاستهلاك إلى الدخل الوطني، ورفع حصة الاستهلاك الموجهة إلى التكوين الرأسمالي، هذا يتطلب ما يلي: [1]

– على المنتجين الزيادة في الإنتاج لزيادة الأرباح وهو ما سوف يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج خلال الفترات المقبلة، أما إذا كان الميل للاستهلاك جد ضعيف فالسياسة الجبائية تكون أقل فعالية؛

– رفع معدل نمو القدرة الإنتاجية من خلال تخفيض حصة النفقات العمومية إلى الإنتاج الكلي g، باعتبار فرضية النفقات العمومية نفقات استهلاكية فقط في كلى النموذجين، وفي حالة الفرضية الثانية أين يتم تخصيص جزء من الإنفاق العمومي للاستثمار وهو الواقع، يقودنا إلى نتيجة أساسية وهي أن السياسة التي ينبغي اعتمادها للرفع من معدل نمو القدرة الإنتاجية تتلخص في تخفيض النفقات العمومية الموجهة للاستهلاك.

[1] - Jacques Percebois : « Fiscalité et croissance » Economica, Paris, France 1977, P: 41.

– كل الجهود التي تهدف إلى رفع معدل نمو القدرة الإنتاجية تؤدي بالمقابل إلى تقليص معدل نمو الطلب الفعلي، غير أن وايت يرى أنه إذا كان معدل النمو الفعلي أكبر من معدل النمو الضروري فإن ذلك يؤدي إلى تراكمات لفترة الرواج ذات طابع تضخمي، وهذا في غياب سياسة اقتصادية معدلة للوضع، أما في الحالة المعاكسة فإن ذلك يؤدي لفائض في التراكم الرأسمالي. وفي هذا المجال يمكن استخدام السياسة الجبائية من أجل إعادة المساواة بين Q^C و Q^D ؛

أما بخصوص مقاربة سميث فإنه يرى من الضروري الأخذ بعين الاعتبار السياسة النقدية إلى جانب السياسة المالية مفترضا بذلك ثبات بعض المعالم: معامل فعالية رأس المال $\bar{\delta}$، حصة الأرباح قبل فرض الضريبة $\bar{\pi}$، التركيبة الجبائية غير متغيرة $\overline{w}$وأن المتغيرات التي يمكن للدولة التأثير من خلالها كالميل للإنفاقg، معدل الضغط الجبائي ty، ومعدل الفائدة r. ومما سبق يمكننا تلخيص اختيارات نموذج سميث كما يلي[1]:

– أن يختار سياسة جبائية ومالية ومعدل النمو المرغوب تحقيقه غير أن السياسة النقدية في هذه الحالة تكون مفروضة؛

– أن يختار سياسة نقدية ومعدل النمو المرغوب تحقيقه لكن السياسة الجبائية والمالية تكون مفروضة؛

– أن يختار السياسة النقدية وإحدى أدوات السياسة المالية أو الجبائية، غير أن العنصر الآخر من السياسة المالية والجبائية ومعدل النمو يكونان مفروضان؛

2– السياسة الجبائية في ظل النماذج الديناميكية في المدى الطويل K.K.Kurihara

إن K.K.Kurihara يترك مشكل المساواة بين معدل نمو الطلب الفعلي ومعدل نمو القدرة الإنتاجية تحت فرضية العرض والطلب ينموان بنفس المعدل المضمون في الأجل الطويل. إن Kurihara يعمل على توضيح أن الاقتصاد يؤول إلى الابتعاد عن مجال النمو المتوازن الموافق للتشغيل الكامل، ذلك أنه لا توجد أية آلية تضمن إمكانية المساواة بين معدل نمو القدرة الكاملة ومعدل النمو الموافق للتشغيل الكامل، وهنا يكون دور السياسة الجبائية الممثل في منع الاقتصاد من حالة التضخم الطويل الأجل أو حالة ركود مزمن، من هنا يمكن الإشارة إلى أنه ضمن نماذج الكنزيين المحدثين للنمو الاقتصادي فالتوازن يعتبر غير مستقر سواء في الأجل الطويل أو الأجل القصير، وعندما يبتعد الاقتصاد عن النمو المتوازن فالنتيجة تكون تضخم مزمن « inflation chronique » أو ارتفاع مستمر في معدلات البطالة، وممكن حدوث الظاهرتين معا هذا ما يطلق عليه في الاقتصاد بالركود التضخمي « la stagflation » أي الحالة التي يوجد فيها التضخم

[1]- Jacques Percebois : « Fiscalité et croissance » op-cit, P :48.

جنبا إلى جنب مع الركود كما عرفها **فرهاد محمد علي** بأنها تلك الفترات الزمنية التي تشهد حدوث حالات من ارتفاع معدل البطالة المصحوب بمعدلات الزيادة في الأسعار[1].

إن معدل النمو الذي يضمن الاستخدام الكامل لمخزون رأس المال المتاح والذي يكون من المفروض يساوي معدل النمو الفعلي، حسب Kurihara يعطى بالعلاقة التالية[2]:

$$P_c = \frac{s + (t_y - f - g)}{v}$$

حيث تميل كل من:

s: الميل للادخار من طرف القطاع الخاص بالنسبة للدخل الوطني.

t_y معدل الضغط الجبائي، f ميل الدولة لمنح التحويلات

gميل الدولة للانفاق غير إنتاجي (شراء سلع وخدمات غير إنتاجية)

v المعامل الحدي والمتوسطك لرأس المال.

$(t_y - f - g)$ يمثل هذا الحد ميل القطاع الخاص للادخار، حيث نلاحظ أن أثر الميزانية المتوازنة للدولة على معدل نمو القدرة الكاملة له أثر حيادي لأن الادخار الحكومي منعدم.

إن ارتفاع معدل الضغط الجبائي t_y بالنسبة لـ Kurihara والمعوض بارتفاع في الإنفاق $(f + g)$ يجعل معدل نمو القدرة غير الكاملة P_c غير متغير، يمثل هذا الفرق الأساسي بين هذا النموذج ونموذج وايت وسميث، حيث يعتبر هذين الأخيرين بأن الميل الحدي للادخار من طرف العائلات نسبة ثابتة بالنسبة للدخل الوطني المتاح بينما Kurihara قام بإدراج الميل للادخار بالنسبة للدخل الوطني واعتبره ثابت كذلك.

إن حقيقة الأمر للاختلاف في تقييم الميل للادخار تكشف ترجمة سلوك العائلات مقابل ارتفاع الجباية، حيث يرى Kurihara أن العائلات هم ضحية الوهم الجبائي « l'illusion fiscale » لأنهم يخصصون نسبة ثابتة من دخلهم الخام للاستهلاك، أي أن ارتفاع الجباية لا يؤثر على استهلاكهم.

يمكننا في هذا النموذج استخدام معلمات السياسة الجبائية بالخصوص معدل الضغط الجبائي بغية الرفع من معدل نمو القدرة الكاملة إلى مستوى المعدل الطبيعي للنمو ومن ثمة تفادي اللاتوازنات التي تحدث في المدى الطويل، وهو ما يستوجب أن قيد الميزانية المتوازنة للدولة لا يتم الأخذ به. فاذا سمينا معدل النمو الموافق للتشغيل الكامل بـ P_n ، فان معدل الضغط الجبائي الأمثل يعطى بالعلاقة التالية: $t_y = p_n v + f + g - s$

[1]- دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان " دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008" مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، 2012، ص: 178.

[2] - Jacques Percebois : « Fiscalité et croissance » op-cit, P :53.

إن Kurihara يعتبر أيضا أن مفهوم السياسة الجبائية غير متجانس المحتوى، حيث من الضروري بالنسبة له إجراء تحليل هيكلي حيث يسمح بالتفرقة بين الشرائح الضعيفة الدخل Y_1 والشرائح ذات الدخل المرتفع Y_2، وكلا منهما تخضع لضغط جبائي خاص بها يعطى بشكل ty_1 و ty_2 على التوالي، وكذا معدل التحويلات الموزعة f_1 و f_2 وبذلك فان Kurihara قام بإدراج عملية توزيع المداخيل بالاعتماد على التحويلات، والممثلة في المساعدات التي تقدمها الحكومة للأفراد والمؤسسات في شكل دخول أو منح فهي تمثل الطرف المعاكس للضرائب[1].

إن التوزيع الأولي للمداخيل بين الدخول المرتفعة والضعيفة يعطى بالعلاقة التالية $d = \frac{Y_1}{Y_2}$ حيث يمكن استخدامه كأداة للسياسة الاقتصادية، فمعدل الضريبة المطبق على شرائح الدخل الضعيفة أقل من المعدل المطبق على شرائح الدخل المرتفعة والعكس صحيح في توزيع التحويلات، حيث تتلقى أصحاب الدخول الضعيفة تحولات أعلى من التحويلات التي تتحصل عليها أصحاب الدخول المرتفعة قصد إعادة توزيع الدخول بشكل عادل، فإذا كان S_1 و S_2 يمثل الميل المتوسط للادخار بالنسبة لشرائح الدخل الضعيفة والشرائح المرتفعة على الترتيب، يعطى معدل نمو القدرة الكاملة بالعلاقة التالية: $P_C = \frac{[S_1(1-ty+f_1)d+S_2(1-ty_2+f_2)(1-d)]+ty-f-g}{V}$

إذا افترضنا أن معدل النمو الذي يضمن الاستخدام الكامل لمخزون رأس المال (معدل نمو القدرة الكاملة) أكبر من معدل النمو الطبيعي، فإن هذا قد يؤدي إلى حالة الكساد المزمن « une situation déflationniste chronique » وبذلك يجب تخفيض معدل نمو القدرة الكاملة P_C باعتماد سياسة مالية من خلال رفع ميل الدولة للإنفاق الاستهلاكي أو عن طريق منح تحويلات لصالح العائلات، أو باعتماد سياسة جبائية انكماشية من خلال تخفيض معدل الضغط الجبائي.

كما يمكن أيضا التأثر على ميل القطاع الخاص للادخار، حيث نفترض أن الهيكل الأولي للمداخيل ثابت وأن الميل للادخار S_1 و S_1 ثابتان، ومن أجل تخفيض معدل الادخار الخاص فمن الممكن تخفيض f_2 والرفع من ty_2 وبالتالي تخفيض ty_1 والرفع من ميل التحويلات f_1 من أجل معدل ضغط جبائي ty وميل تحويلات f حيث تعتمد السياسة المالية على التحويلات أكثر من الاعتماد على الضريبة. أما إذا أردنا التأثير على الهيكل الضريبي وهيكل التحويلات بدون التأثير على مستواها أي تبقى ثابتة، وبمعرفة S_1 و S_1 يمكن أن نختار تخفيض ty_2 والرفع من f_2 وبالتالي تخفيض f_1 والرفع من ty_1 من أجل تفضيل الادخار الخاص وبالتالي تفضيل التراكم الرأسمالي والرفع من معدل نمو القدرة الكاملة P_C ، هذا الأخير يستلزم زيادة الحصيلة الجبائية وتخفيض النفقات الجارية أو التحويلات، أما الانخفاض في معدل نمو القدرة الكاملة يستلزم الانخفاض في معدل الضغط الجبائي وارتفاع في النفقات العمومية.

[1]- بريش السعيد، " الاقتصاد الكلي" ، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص: 178.

المطلب الثاني: تقييم نماذج الكنزيين المحدثين.

إن عرض النماذج السابقة يبين لنا أن السياسة الجبائية لا يمكن تجاهلها كأداة تعديل الطلب الكلي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي[1]. إذ تشكل السياسة الجبائية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والتي لديها القدرة على التأثير في معدلات النمو الاقتصادي وعلى عملية المساواة بين معدل النمو الفعلي والمضمون. إن السياسة الجبائية تجعل النمو المتوازن الموافق للتشغيل الكامل أمرا محتمل الحدوث، لذا لا يجب الاعتماد على السياسة الجبائية فقط من خلال معدل الضغط الجبائي لكن من الضروري الاعتماد كذلك على مجموع وكذا هيكل الضريبة، فهيكل الضريبة على الدخل يعتبر محدد لمعدل النمو المضمون، ذلك أن سلوك العائلات بخصوص الادخار مماثل لسلوك المنتجين فيما يخص الاستثمار، في حين الضريبة على الأرباح تأثر على معدل النمو الفعلي بفعل ارتباطها بدالة الاستثمار وكذا تأثيرها على السلوك الحقيقي للمنتجين، الأنواع الأخرى من الضرائب كالضرائب على الاستهلاك، الرسوم الجمركية يجب إدراجها ضمن إشكالية الكنزيين المحدثين لأن هذه الأنواع من الضرائب بإمكانها التأثير على تراكم رأسمال أو على مستوى الطلب، من هنا يمكن القول أن السياسة الجبائية هي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، فالتركيبة (ضريبة –إيراد لا يمكن فصلها عن التركيبة ضريبة –إنفاق، كذلك تأثير السياسة النقدية لا يجب إهماله بالمقابل كما أن مرونة السياسة الجبائية تلعب دورا مشابها لمرونة الأسعار والتي حسب النيوكلاسيك بإمكانها استرجاع التوازن الدائم الموافق للتشغيل الكامل إذا لم تتدخل الحكومات في أسعار بعض المنتجات، من هذا المنطلق ينادي الكلاسيك بحرية المنافسة في السوق فمرونة الأسعار لها تأثيرات اقتصادية واجتماعية هامة[2]. غير أن الخلاف الأساسي بين النيوكلاسيك والكنزيين المحدثين أن مرونة الأسعار بالنسبة للنيوكلاسيك هي مسألة آلية ومستقلة عن الوعي الحكومي بأهميتها، في حين أن السياسة الجبائية بالنسبة للكنزيين المحدثين يتم استخدامها بطريقة غير آلية أي بفعل تدخل القوى العمومية لإمكانية إحداث نمو اقتصادي وإحداث التوازن الدائم، غير أنها لا تضمن الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج حيث لابد من الإشارة هنا إلى أن أغلبية نماذج الكنزيين المحدثين تعطي أهمية أكثر لمسألة إزالة التوازنات التي تحدث في الأجل القصير من مسألة التساوي بين المعدلات الثلاث للنمو الفعلي، المضمون والطبيعي. من هنا يمكن طرح السؤال التالي: ما دور السياسة الجبائية في ظل محيط اقتصادي يرتكز على مرونة أسعار كضامن وحيد لنمو متوازن الموافق للتشغيل الكامل. سيتم الاجابة عن هذا السؤال من خلال المطلب الموالي.

[1] - Bernard Bernier, Yves Simon, « Initiation à la macro économie », Dunod, Paris, 2001, P :403.
[2]- Bernard Bernier, Yves Simon, « Initiation à la macro économie », op-cit, P: 246.

المطلب الثالث: السياسة الجبائية وفق النماذج النيوكلاسيكية

إن النمو الاقتصادي حسب النيوكلاسيك في الأجل الطويل مستقل عن القيم التي تأخذها مختلف معلمات السياسة الاقتصادية والسياسة الجبائية بالخصوص، حيث لا يمكن للسياسة الجبائية التأثير على معدل النمو الاقتصادي*، غير أن خصائص مجال النمو المتوازن تعتمد على السياسة الاقتصادية والجبائية بالخصوص من أجل تحقيق المجال الأمثل للنمو الاقتصادي. إن اعتماد السياسة الجبائية ضمن النموذج الكلاسيكي بإمكانه أن يحدث نمو متوازن حيث يصبح معدل النمو الاقتصادي يساوي المعدل الطبيعي، فقد تم إدراج هذه المتغيرة من طرف الاقتصاديين « J. Cornowall », « K. Sato »

1-نموذج « J.Cornowall » المرونة الدائمة للسياسة الجبائية كبديل لمرونة الأسعار.

حاول « J. Cornowall » التوفيق بين مقاربة الكلاسيكيين ومقاربة الكينزيين المحدثين، فأراد بذلك إثبات في ظل نموذج كينزي أين التشغيل الكامل هو أمر مضمون أن السياسة الاقتصادية المنتهجة تؤدي في الواقع إلى نفس النتائج السياسة الاقتصادية في النموذج النيوكلاسيكي، من خلال استبدال الآلية التقليدية لدى النيوكلاسيك والممثلة في مرونة الأسعار بميكانزم مرونة السياسة الجبائية والمالية. إن مقاربة تعتمد على ثلاث سياسات بديلة للوصول إلى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج[1]:

- سياسة النمو عبر الإنفاق العمومي: في هذه الحالة يكون مستوى الإنفاق العمومي هو المتغير المتحكم فيه أما مستوى الضرائب يتحدد بواسطة معدل الضغط الجبائي والمفترض أنه ثابت.

- سياسة النمو عبر الجباية: في ظل هذه السياسة مستوى الضرائب هو المتغير المتحكم فيه، في حين أن الإنفاق الحكومي يتحدد من خلال الميل للإنفاق والمفترض أنه ثابت g.

– سياسة النمو من خلال توازن الميزانية: في هذه السياسة مستوى الإنفاق الحكومي ومستوى الضرائب متغيران متحكم فيهما، وبالتالي يمكن تكييفهما بصفة دائمة مع مستوى العمالة الكاملة لكن مع إدراج قيد الميزانية المتوازنة.

يمكن الحصول على التشغيل الكامل بالاعتماد على السياسات الثلاثة السابقة، غير أن معدل النمو المتوازن مستقل عن القيم التي تتخذها مختلف معلمات السياسة الجبائية. فإذا كنا نبحث عن التشغيل الكامل عبر مرونة الإنفاق الحكومي نفترض أن: $T_t = T_y \times Y_t$ أما في حالة استخدام

* إن معدل النمو الاقتصادي في هذه الحالة مرتبط أساسا بعوامل طبيعية أي عوامل موجودة ضمن النظام الاقتصادي ومستقلة تماما عن السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة وبذلك فإن النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا حيث لا يمكن للسياسة الحكومية أن تؤثر عليه.

[1] - Jacques Percebois : « Fiscalité et croissance » op-cit, P: 61.

المرونة الجبائية فان القيد يصبح $G_t = g \times Y_t$ وفي الحالتين نثبت أن معدل نمو الناتج الوطني الصافي σ^y ومعدل نمو مخزون رأس المال σ^k هما دالتين للنسبة (المخرجات/ رأس المال) فهما بذلك دالتين عكسيتين لمعامل رأس المال، حيث يمثل σ^n معدل نمو العمل تعطى النسب كما يلي[1]:

- في حالة مرونة السياسة الميزانية: $\sigma^k = b(1 - t_y)\frac{Y_{t-1}}{K_{t-1}} - a$

$$\sigma^y = \beta b(1-t)\frac{Y_{t-1}}{K_{t-1}} + \gamma - \beta a + \alpha\sigma^n$$

- أما في حالة مرونة السياسة الجبائية: $\sigma^k = \frac{b(1-g)Y_{t-1}}{b+c\ K_{t-1}} - \frac{ac}{b+c}$

$$\sigma^y = \frac{\beta b(1-g)Y_{t-1}}{b+c\ \ K_{t-1}} + \gamma - \beta\frac{ac}{b+c} + \alpha\sigma^n$$

و في ظل فرضية $0 < B < 1$ فإن معدل نمو مخزون رأس المال التوازني والممثل بالدالة: $\sigma^k = f(\frac{K}{Y})$ ينخفض بسرعة أكبر من معدل نمو الناتج الوطني الصافي والممثل بالدالة $\sigma^y = (\frac{K}{y})$ غير أن هذين المعدلين تلتقيان بالضرورة(معدل النمو ومعامل رأس المال التوازني).

وعليه فإن تساوي معدل النمو التوازني في الأجل الطويل ومعامل رأس المال التوازني $\sigma^k = \sigma^y = \sigma^* = (K/Y)^*$ يضمن لنا الرجوع إلى هذا التوازن المستقر ومستوى تشغيل يوافق دائما مستوى العمالة الكاملة، وفي هذه الحالة فإن السياسة الاقتصادية تحدد في الأخير مستوى الطلب الفعلي.

إن J. Cornowall أخذ بعين الاعتبار التأثيرات التي تحدث على مستوى الدخل وعلى رصيد الميزانية، فالسياستان البديلتان تختلفان حيث:

- في حالة النمو عبر الإنفاق الحكومي: معامل رأس المال التوازني يساوي

$$\left(\frac{K}{Y}\right)^* = \frac{b(1-ty)}{\sigma^*+a}$$

- في حالة النمو عبر الجباية: إن معامل رأس المال التوازني يساوي

$$\left(\frac{K}{Y}\right)^* = \frac{b(1-g)}{ac+\sigma^*(b+c)}$$

إن معدل الضغط الجبائي يتدخل في تحديد المخرجات، حيث يمكن الوصول إلى التشغيل الكامل عن طريق سياسة ميزانية مرنة دائما، فعلى الدولة أن تكيف مستوى الضرائب مع احتياجات الاقتصاد وكذا تثبيت معدل الإنفاق العمومي g مع اختيار مستوى الضرائب بصفة عشوائية لأن معلمتي السياسة المالية (أي معدل الإنفاق الحكومي g ومعدل الضغط الجبائي ty) يتم تثبيت

[1] - Jacques Percebois : « Fiscalité et croissance » op-cit, P : 64.

واحدة والأخرى يتم جعلها مرنة بصفة دائمة كما لا يوجد أي سبب لكي يحدث في الأجل الطويل توازن بين الإيرادات الجبائية والنفقات العمومية، وبالتالي خطر العجز في الميزانية يجب تقبله كذلك احتمال حصول فائض في الميزانية.

2-نموذج K. Sato السياسة الجبائية في خدمة النمو الاقتصادي الأمثل:

في إطار النماذج النيوكلاسيكية ومن أجل تحليل الآثار الطويلة الأجل، قام K. Sato بإدراج خمسة أنواع من الضرائب: الضريبة على الاستهلاك، الضريبة على الأرباح، الضريبة على الأجور، ضريبة على الثروة، الرسم على القيمة المضافة.

فرضيات النموذج: هي فرضيات الفكر النيوكلاسيكي:

- دالة الإنتاج من نوع « Cobb-Douglas » ذات المردودية الثابتة وإدخال تقدم تقني محايد؛
- المنافسة التامة في سوق السلع وعوامل الإنتاج؛
- الاقتصاد منتج لسلعة واحدة ومتجانسة تخصص إما للاستهلاك أو الاستثمار؛
- الاستثمار هو دالة للادخار المتاح ويتعلق بالتوزيع الوظيفي للمداخيل وبالميل للادخار؛
- الأخذ بعين الاعتبار قيد الميزانية المتوازنة؛
- سيطرة طبقتين اجتماعيتين هما: الرأسماليون والعمال؛

إضافة إلى هذه الفرضيات الأساسية تم إدراج فرضيات ثانوية أخرى:

- الإنفاق الحكومي* هو إنفاق استهلاكي فقط؛
- المستوى العام للأسعار ثابت؛
- المؤسسات هي عبارة عن شركات توزع أرباحها الصافية على شكل أسهم؛

إن هيكل النظام الجبائي يمارس تأثيرا على مجال النمو الاقتصادي، حيث يصبح بإمكان استخدام معلمات النظام الجبائي من أجل الوصول إلى أهداف معينة، وبالأخص إستهداف معدل الضغط الجبائي الأمثل، في هذا الصدد إهتم K. Sato بتحديد الهياكل الجبائية المثلى.

2-1-تأثير المعلمات الجبائية على النمو المتوازن:

لا تؤثر المعلمات الجبائية على معدل النمو المتوازن في الأجل الطويل، حيث يساوي معدل النمو المتوازن معدل النمو الطبيعي لدى مختلف النماذج النيوكلاسيكية ويعطى بالعلاقة التالية:

* يمثل الإنفاق الحكومي إنفاق الدولة على السلع والخدمات المختلفة لسداد متطلباتها بمرتجى تقديم خدمة للمجتمع، وقيامها بوظائفها لتحقيق أهدافها، وبذلك ينقسم الإنفاق الحكومي إلى ثلاث: **الإنفاق الجاري** ويشمل على الأجور ورواتب الموظفين والمصروفات التابعة لها، **الإنفاق الاستهلاكي** ويضم مشتريات الحكومة من السلع والخدمات التي تهتلك في المدى القصير، **والإنفاق الاستثماري** ويتضمن بناء أو شراء المباني المختلفة.

$$\rho = \lambda + \frac{\gamma}{1-\pi}$$

إن هذه المعلمات تتدخل في تحديد خصائص مجال النمو، حيث تساوي قيمة التوازن للخصائص الأساسية المستخلصة من طرف K. Sato[1]:

نسبة المخرجات/ رأس المال: $K^* = \frac{Q+S_c\, t_k}{(1-t_y)(1-t_p)\pi S_c}$

المعدل الصافي للأرباح: $(1-t_p)r^* - t_k = \rho/S_c$

معدل الأجر الصافي: $(1-t_w)w^* = (1-t_w)(1-t_y)(1-\pi)y^*$

الحصة النسبية من الثروة المتحصل عليها من طرف العمال:

$$(1-z^*) = \frac{S_w}{S_c - S_w}\,\frac{1-\pi}{\pi}\,\frac{1-t_w}{1-t_p}\left(1+\frac{S_c}{\rho}\,t_k\right)$$

المخرجات بوحدة رأس المال: $y^* = A^{1/1-\pi}e^{yt/1-\pi}K^{-\pi/1-\pi}{}_*$

الدخل الفردي المتاح للعمال: $Y_w^* = (1-t_w)(1-t_y)(1-\pi)\left[\!\left[1+\frac{S_w}{S_c-S_w}\right]\!\right]y^*$

الدخل الفردي المتاح للرأسماليين:

$$Y_c^* = (1-t_y)\left[\frac{(1-t_p)\pi}{1+(\frac{S_c}{\rho})t_k} - \frac{S_w}{S_c-S_w}(1-\pi)(1-t_w)\right]y^*$$

الميل المتوسط للادخار: $S^* = \frac{(1-t_y)(1-t_p)\pi S_c}{1+(\frac{S_c}{\rho})t_k}$

إن السياسة الجبائية تؤثر على كل متغيرات المذكورة أعلاه، حيث كلما كان معدل الضريبة على القيمكة المضافة والضريبة على الأرباح والثروة مرتفعا كان المستوى التوازني للمخرجات بوحدة رأس المال ضعيفا، في المقابل هذا المستوى يكون مستقلا عن الضريبة على الاستهلاك أو الضريبة على الأجور، كون الضرائب على الاستهلاك تؤدي إلى تحول جزء بسيط من الاستهلاك الخاص نحو الاستهلاك العام، هذا يؤدي إلى تخفيض الدخل المتاح لمختلف الشرائح الاجتماعية وبذلك يخفضون من استهلاكهم مما يكون سببا في تراجع تراكم رأس المال، وهذا يفسر أن ادخار الرأسماليين عندما ينخفض يحل محله ادخار العمال لأن ثروة العمال ترتفع لما تنخفض حصة الرأسماليين من هذه الثروة. كما تؤثر أيضا السياسة الجبائية على عملية توزيع الثروة على مختلف الطبقات الاجتماعية، فحسب نموذج K. Sato السياسة الجبائية لها أثر توزيعي لا يمكن إهماله، فالضريبة على الأجور تعمل على تخفيض حصة الثروة التي تعود لصالح العمال وبالتالي رفع حصة الرأسماليين منها، بينما الضريبة على الأرباح والضريبة على الثروة لها أثر معاكس للضريبة على الأجور. أما بالنسبة للضريبة على الاستهلاك والرسم على القيمة المضافة ليس لديهما أي أثر

[1]- Pour plus de détail voire Jacques Percebois : « Fiscalité et croissance » op-cit, P: 121-124.

على توزيع الثروة في الأجل الطويل. تتعلق أيضا بالسياسة الجبائية حصة الدخل الوطني التي يتم ادخارها وبالتالي إستثمارها في الأجل الطويل، وفي حالة الميل للادخار بالنسبة للدخل الوطني المتاح للرأسماليين يكون ثابت فان الميل الكلي للادخار (ميل الرأسماليين وميل العمال) يكون جد حساس للرسم على القيمة المضافة، الضريبة على الأرباح والضريبة على الثروة، حيث أي إرتفاع في هذه الضرائب يؤدي إلي انخفاض في الدخل المتاح وبالتالي في إمكانية التراكم.

إن دراسة أثر السياسة الجبائية على خصائص النمو لا يجب تناوله من جانب تغيير شكل من أشكال الضرائب، إنما يجب قياس هذا التأثير كذلك، ولأجل هذا الغرض تم استخدام فكرة المرونات من طرف K. Sato بالنسبة لكل شكل من أشكال الضرائب[1].

2-2 البحث عن تركيبة جبائية مثلى:

في الواقع توجد عدة معايير لفكرة الهيكل الجبائي الأمثل والتي كل منها تمثل هدف من أهداف السياسة الاقتصادية، حيث جاء نموذج K. Sato بثلاث مجموعات أساسية يمكن حصر هذه المعايير ضمنها:

- معيار متعلق بالدخل: هذا المعيار مرتبط بالدخل الوطني الفردي، الدخل المتاح للعمال أو تلك التي تؤول لفائدة الرأسماليين؛
- معيار متعلق بالثروة: سواء الحصة النسبية من الثروة التي تعود لصالح العمال أو تلك التي تؤول لفائدة الرأسماليين؛
- معيار متعلق بالاستهلاك: يتعلق بالاستهلاك الخاص أو العمومي أي يتضمن الخدمات التي تتم عبر النفقات العمومية؛

إفترض K. Sato أن تعظيم أهداف السياسة الاقتصادية بواسطة المعلمات الجبائية يتم تحت قيد أن الميل للإنفاق يكون ثابت $g = \bar{g}$ وبذلك فإن معرفتنا لحجم الإيرادات الجبائية الأعظمي واللازم لتغطية النفقات العامة يجب إيجاد حجم كل شكل من أشكال الضرائب والتي يجب جبايتها لتحقيق هذا الهدف، أي يتم تحديد هيكل الاقتطاع الجبائي الأمثل.

المطلب الرابع: تقييم النماذج النيوكلاسيكية:

بخصوص نموذج J. Cornowall وفقا لما سبق يمكن القول أنه عندما تستعمل الدولة سياسة ميزانية مرنة من خلال تغيير معدل الإنفاق العام g بهدف ضمان مستوى العمالة الكاملة مع ثبات معدل الضغط الجبائي t_y، يجب تحديد من البداية معدل ضغط جبائي ثابت ومرتفع للوصول إلى مجال نمو تكون فيه المخرجات ذات كفاية رأسمالية مرتفعة، هذه الوضعية قد تؤدي إلى عجز كما تؤدي إلى فائض ميزاني دائم غير أنه سوف يكون ضعيف في الحالتين. حسب هذا النموذج فإن

[1] - Jacques Percebois : « Fiscalité et croissance » op-cit, P: 77-80.

الاقتصاد سيتجه دائما نحو معدل نمو ثابت يساوي المعدل الطبيعي، ويجب على الدولة أن تهدف إلى الوصول لمعدل نمو توازني موافق للتشغيل الكامل مع حصول توازن في الميزانية، فجوهر هذا النموذج يتمثل في معرفة ما هو مجال النمو الذي ترغب فيه الدولة.

أما بخصوص نموذج K. Sato فيرى أن الضريبية على الاستهلاك والضريبة على الأجور هما الشكلين الأمثلين للضرائب، حيث يمكن استخدامهما بصفة تبادلية وهذا الأكثر شيوع، كما يمكن استخدامهما مع بعض عندما يكون الهدف هو تعظيم الاستهلاك الفردي، فالضريبة على الاستهلاك حيادية وبذلك تمارس إعادة توزيع بسيطة من الاستهلاك الخاص إلى الاستهلاك العام أما الضريبة على الأجور تسمح بتمويل نسبة محددة من النفقات العمومية بدون تأثير كبير على التراكم. كذلك فقي هذا النموذج الضريبة على الأرباح والضريبة على الثروة لديهما فعالية لكن محدودة، حيث تأخذ الشكل الأمثل عندما يكون الهدف هو تعظيم الحصة النسبية للثروة والتي تعود لصالح العمال. أما بخصوص الرسم على القيمة المضافة يرى K. Sato أنه الشكل الوحيد من الضرائب الذي يجب تفاديه تماما لأنه لا يسمح بتعظيم أي خاصية من خصائص مجال النمو المتوازن لـ K. Sato ، فأي إرتفاع في هذا الرسم سيخفض المداخيل المدفوعة لعوامل الإنتاج وبالتالي يخفض التراكم الرأسمالي، لأن الاقتطاع مطبق على الاستثمار أما إذا طبقت هذه الضريبة على الاستهلاك فقط فتأخذ خاصية الشكل الأمثل للضريبة.

خلاصة الفصل الأول:

واستنادا إلى ما أسلفنا، يتضح أن الجباية تغيرت عبر التاريخ فأخذت تتكيف مع مختلف الأوضاع التي تعيشها الدولة سواء من حيث طبيعتها أو أهدافها، وعندما نعود للإسلام نجد أن علم الاقتصاد لم يكن علما متخصصا، ولكن تعاملوا به في مجالات حديثة، كالسياسة المالية مثلا، فقالوا: أن دولة الرسول – صلى الله عليه وسلم– كان فيها بيت المال، وكان يأخذ الزكاة، أم اليوم عندنا سياسة جبائية بمعنى: نظم جبائية ارتبطت بمبادئ وقواعد الاقتصاد في استخدام الاقتطاعات الجبائية، كما يسمونها: أداة مالية تستطيع أن تعمل بها للموازنة في الاقتصاد أو في توزيع الدخل، إذ نأخذ من هذا ونعطي ذاك والزكاة تفعل نفس الشيء.

إن عملية تحديد ماهية السياسة الجبائية يرتبط بمفهوم الاقتطاع الجبائي وتحديد إطاره و أبعاده ضمن هذا التصور و بذلك كان الفصل بين نوعين من الاقتطاعات مباشرة وغير مباشرة حسب المعايير النظرية الموجودة ولكل نوع مكانته وتأثيراته ضمن النظام الجبائي بحيث لا يمكن الاستغناء عن أحدهما أو تفضيل أحدهما عن الأخر. فالتوجهات الحديثة للأنظمة الجبائية تقتضي إعداد نوع من التوازن بين الاقتطاعات المباشرة و الاقتطاعات غير المباشرة.

تتأرجح الأهداف المالية للسّياسة الجبائية بين انخفاض و ارتفاع العبء الجبائي، و هذا حسب ما إذا تعلق الأمر بسياسة التوسع أو سياسة الاستقرار ضمن الظروف الاقتصادية أما الأهداف الاجتماعية فإنها ترتبط بمدى تحقيق الأهداف المالية و الاقتصادية.

إن النماذج النيوكلاسيكية المدروسة تبين أن السياسة الجبائية ليست في مستوى التأثير على معدل النمو الاقتصادي، غير أنها وسيلة تحفز الأعوان الاقتصاديين على اختيار سلوك أمثل من منظور هدف اقتصادي يتم اختياره، كما أنها وسيلة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية كالتضخم والركود التي تحدث بفعل الميكانيزمات الآلية للسوق والتي يؤمن بها النيوكلاسيك. إن المساهمة المتميزة للنيوكلاسيك تمثلت في تسليط الضوء على الدور المحدد للتركيبة الجبائية، حيث يكون اختيار المعدل الإجمالي للضغط الضريبي اختيارا محدودا، وبذلك فإن التركيز على أهمية الضرائب يبين تدخل الدولة. بيد أن الاختيارات الفعلية للدولة والتي يجب إعطاؤها أهمية تتركز على مستوى هيكل الاقتطاعات الذي يجب تطبيقه. أما بخصوص نماذج الكنزيين المحدثين تبين أن السياسة الجبائية لا يمكن تناولها بطريقة مستقلة عن سياسة المالية (الميزانية) والنقدية بحيث تعتبر عنصرا مرافق لها.

لا تعمل السياسة الجبائية في فراغ، خاصة إذا علمنا أن الدولة تتخذها كأداة لتحقيق بعض الأهداف هذا وفقا للسياسة العامة المنتهجة، مما يترتب عليها إحداث أثار على المستوى الكلي وكذلك على المستوى الجزئي. إن انخفاض معدل تكون رأس المال من أهم العقبات التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى انخفاض الدخل الذي يترتب عليه انخفاض معدلات الادخار و الاستثمار ، ومن هنا تأتي أهمية السياسة الجبائية كأداة للادخار الإجباري بالتالي توفير الموارد الحقيقية للتراكم الرأسمالي بدون تضخم مما يساهم في عملية التنمية، إلا أن أثار السياسة الجبائية تختلف باختلاف البنية الاقتصادية التي تعمل فيها. هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:
آليات عمل السياسة الجبائية.

المبحث الأول: السياسة الجبائية والتوازن الاقتصادي

المبحث الثاني: علاقة السياسة الجبائية بالسياسات الاقتصادية الأخرى

المبحث الثالث: أثر السياسة الجبائية على بعض المتغيرات الاقتصادية

المبحث الرابع: السياسة الجبائية وتمويل رأس المال للتنمية.

تمهيد:

تحتوي السياسة الجبائية في مفهومها الواسع على استعمال الاقتطاعات الجبائية (مختلف الضرائب والرسوم)، كما أن التركيز المفرط للاقتطاعات الجبائية على فئة معّينة يعتبر حلاّ خاطئا لمشكلة اللامساواة الجبائية و السياسة الجبائية من هذا النوع تثبط المبادرة الخاصة و تحد من مستوى النمّو الاقتصادي، كما تخفّض من حصّة التحويلات لصالح المداخيل الضعيفة، كذلك يمكن لهذه السّياسة الجبائية أن تكون خطيرة أثناء فترة الرّكود الاقتصادي الطويلة، بحيث يمكن أن تؤثر على مردودية الاقتطاع الجبائي، نظرا لارتفاع النسب و عليه فإن الجباية ذات التّوزيع السّليم تضمن الحصول على نمو فعال و عادل عند الأخذ بعين الاعتبار توافق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية.

كما تتجاوز السياسة الجبائية هدفها المالي والمتمثل في تغطية النفقات العامة لتؤثر على الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية. ومع تطور الفكر الاقتصادي أصبح من الضروري تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من وسائل وأدوات لتحقيق أهداف المجتمع. ومع إمكانية قيام السياسة الجبائية بهذا الدور، تحول دورها من مجرد أداة لتحقيق الهدف المالي فقط إلى تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، بفعل تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية. إن للسياسة الجبائية أثر في توزيع الدخل والثروة وتعبئة رأس المال للتنمية الاقتصادية، كما تؤثر على سلوك المنتجين والمستهلكين، وعلى حركة رؤوس الأموال وعلى كافة متغيرات النشاط الاقتصادي.

إن المشكل الأساسي للتخلف يتمثل في تمويل تكوين رأس المال و يمكن لهذا التمويل أن يتمّ من خلال صيغتين وهما: إما بتعبئة الادخار الذي يفترض تأهيل النظام المالي، وإما باللجوء إلى المساعدات الأجنبية. كذلك فإن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب معرفة طبيعة مساهمة السياسة الجبائية ضمن جهود السياسة العامة، باعتبار أن السّياسة الجبائية قادرة على حل هذه المشاكل ضمن سياق عام. كذلك تغير الظرف التنموي و كذا المميزات الخاصة بكل بلد تتحكم دائما في تكييف أدوات السياسة الجبائية. وقد قسمنا هذا الفصل إلى العناصر التالية:

- السياسة الجبائية والتوازن الاقتصادي
- علاقة السياسة الجبائية بالسياسات الاقتصادية الأخرى
- أثر السياسة الجبائية على بعض المتغيرات الاقتصادية
- السياسة الجبائية وتمويل رأس المال للتنمية

المبحث الأول: السياسة الجبائية والتوازن الاقتصادي

إن السياسة الجبائية من بين السياسات الاقتصادية التي تعمل على تحقيق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ففي حالة انخفاض الدخل والعمالة والإنتاج تؤدي السياسة الجبائية دورا هاما في رفع مستوى الدخل والعمالة إلى المستوى الذي يحقق الاستخدام الأمثل للمواد المتاحة، ويكون ذلك عن طريق تخفيض الاقتطاعات الجبائية. أما في الحالة العكسية أي عند ارتفاع مستوى الدخل والإنتاج من المستوى الذي يحقق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية تعمل السياسة الجبائية على إحداث التوازن من خلال فرض اقتطاعات جبائية. ومن هنا فإن أثر السياسة الجبائية يتمثل في تغيير معدلات الاقتطاع الجبائي لتصحيح الإختلالات الاقتصادية عن طريق تخفيض حجم الطلب الكلي إلى أن يساوي حجم العرض الكلي.

المطلب الأول: أثر السياسة الجبائية في توازن سوق السلع والخدمات.

عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي على السلع والخدمات يحدث التوازن في السوق العيني، حيث أشار كنز في مؤلفه الشهير " النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد " إلى فكرة الإنتاجية الحدية لرأس المال♦ بقوله أن المنظم أو رجل الأعمال لن يقدم على الاستثمار إلا إذا كانت الكفاية أو الإنتاجية الحدية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة[1]. أما إذا كان معدل الفائدة أعلى من الإنتاجية الحدية لرأس المال فمن الواجب الإحجام عن الاستثمار. ومما سبق فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال تتناقص مع تزايد حجم الاستثمار كون العلاقة عكسية بين الميل الحدي للاستثمار والإنتاجية الحدية لرأس المال من هنا تكون العلاقة عكسية بين الاستثمار ومعدل الفائدة، إلا أن هذا التحليل لا يكون كافيا على المستوى الكلي لأن حجم الاستثمار يتأثر بعدة عوامل أخرى افترضناها ثابتة. وعموما يمكن كتابة علاقة الاستثمار بمعدل الفائدة بالشكل التالي:

$$I= I(i) \ , \ I'(i) \langle \ 0$$

وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين معدل الفائدة وحجم الاستثمار (I) أي كلما زاد معدل الفائدة كلما تناقص الاستثمار، إذ أن معدل الفائدة مرتفع لا يشجع على الاستثمار باعتبار معدل الفائدة للاقتراض بمثابة التكلفة. ويمكن توضيح ذلك بيانيا كما يلي:

♦ يعرف كينز الكفاية الحدية لرأس المال بأنها عبارة عن معدل الخصم الذي يحقق المساواة بين قيمة رأس المال ومجموع القيم الحالية لعائده.

[1]– عمر صخري " التحليل الاقتصادي الكلي" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص: 174.

شكل رقم:(03) منحنى الطلب على الاستثمار

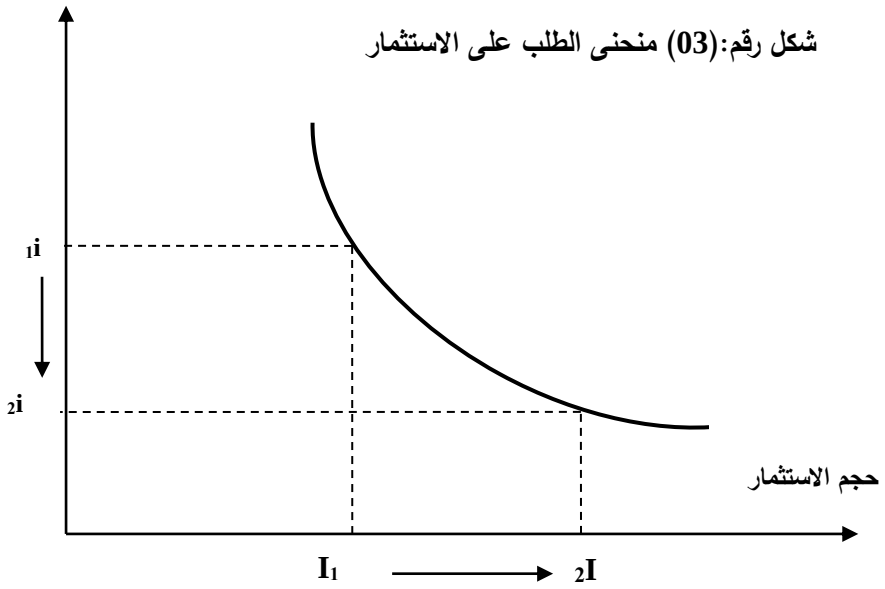

المصدر: بريبش السعيد " الاقتصاد الكلي" دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص: 140

أما بالنسبة للادخار فيعتمد على مستوى الدخل الحقيقي، وهو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك[1]، من هنا يمكن اشتقاق دالة الادخار على النحو التالي:

$S = Y - C$ حيث S: الادخار Y: الدخل C: الاستهلاك

ويتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عندما يتساوى الاستثمار والادخار أي[2]:

$$I(i) = Y - C \Rightarrow I = S$$

ومن خلال هذه المعادلة يمكن إبراز التوفيقات الممكنة من سعر الفائدة (i) والدخل (y) التي يتساوى عندها الاستثمار والادخار في شكل يعرف بمنحنى (I S) كما يمكن اشتقاق معادلته من شرط التوازن الكلي للنموذج الكينزي في ظل اقتصاد مغلق عن العالم الخارجي على النحو التالي:

$$i = \left(\frac{1-b+bt}{\propto}\right) y - \left(\frac{a-bT_0+I_0+G_0}{\propto}\right) \dots\dots\dots (1)$$

حيث تكتب دالة الاستثمار بدلالة معدل الفائدة : $I = I_0 - \alpha i$

دالة الاستلاك تكون تابعة للدخل المتاح $C = a + by_d$ ، $yd = y-T$

بالنسبة للضرائب تكون تابعة للدخل بالعلاقة التالية $T= ty +T_0$

أما الانفاق الحكومي فيكون ثابت $G = G_0$

[1]- أسماعيل عبد الرحمان/ حربي عريقات، " مفاهيم ونظم إقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004، ص: 139.

[2] - Gregory N. Mankiw « Macroéconomie » traduction de la 7e édition américaine par Jihad C. El Naboulsi, 5e édition, De Boeck Université Bruxelles, distribution Nouveaux Horizons, ARS, Paris, 2010, P : 106.

تمثل هذه المعادلة منحنى (IS) الذي يبين التوازن في السوق السلع والخدمات[1]، ويمكن إشتقاق منحنى الادخار الاستثمار (IS) بيانيا كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل يوضح اشتقاق منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات

شكل رقم:(04) منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات (IS)

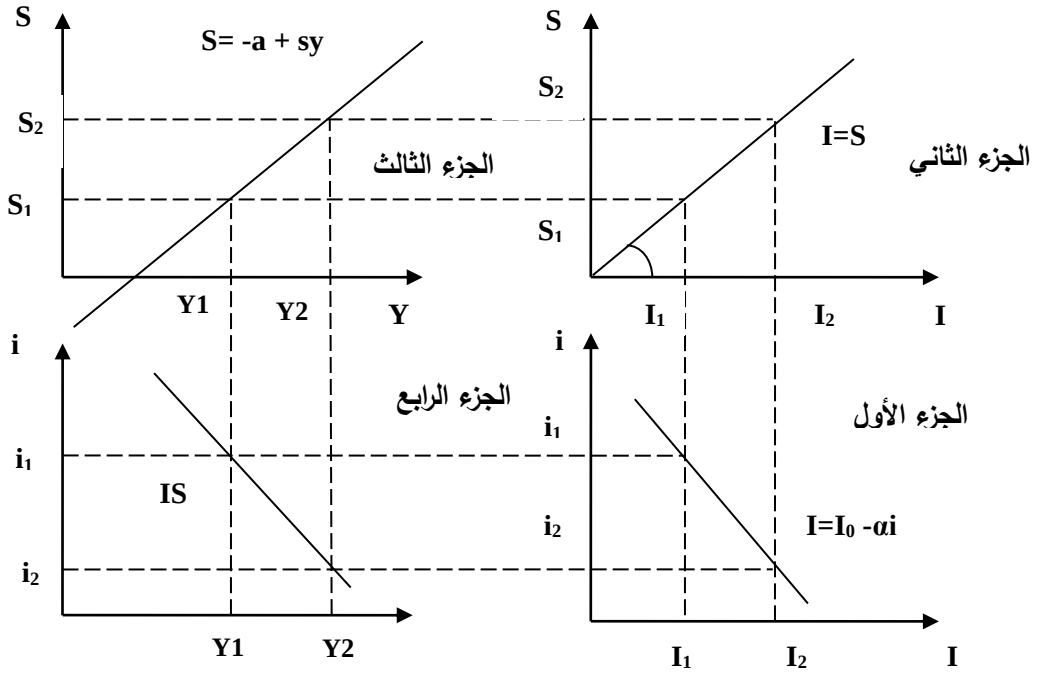

المصدر: عمر صخري " التحليل الاقتصادي الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص: 195.

ولاشتقاق منحنى الادخار– الاستثمار نبدأ بمنحنى الاستثمار عند معدل الفائدة i_1 نجد أن حجم الاستثمار المحقق هو (I_1) وهذا في **الجزء الأول**، أما في **الجزء الثاني** من الشكل نجد أن الادخار يجب أن يساوي الاستثمار ليتحقق التوازن أي $S_1 = I_1$. وفي **الجزء الثالث** نجد أن الدخل الوطني لابد أن يساوي (Y_1) حتى يتحقق حجم الادخار المقدر ب (S1) وأخيرا في **الجزء الرابع** نحصل على نقطة توازن واحدة في سوق الإنتاج أي أنه عند معدل الفائدة (i_1) لابد من الدخل الوطني أن يساوي (Y_1) حتى يتساوى الاستثمار والادخار، إن منحنى (IS) يهدف إلى توضيح عتبة تأثير معدل الفائدة على تغير الطلب الكلي (Y) وعلى تغيرات نقاط التوازن بالنسبة للدخل[2].

ولإيجاد نقاط أخرى على منحنى الادخار –الاستثمار فإنه يجب افتراض معدلات فوائد أخرى لإيجاد التوازن بين الادخار والاستثمار مثلا عند معدل الفائدة (i_2) يكون حجم الاستثمار هو (I_2) وهو

[1] - Daid Begg, Stanley Fischer, Rudiger Dornbusch, « macroéconomie », 2e edition Dunod, Paris,2002, P: 173.
[2] - Idem, P : 174.

أكبر من حجم الاستثمار الأول (I_1) هذا التغير ناتج عن انخفاض معدل الفائدة i ، وفي الجزء الثالث: هناك زيادة في مستوى الدخل التوازني بسبب زيادة الاستثمار الناتجة عن إنخفاض معدل الفائدة، فيصبح الدخل التوازني الجديد في هذه الحالة هو (y_2). أما بالنسبة للجزء الرابع نحصل على نقطة توازن أخرى بالنسبة للسوق العيني هي (y_2) عند معدل الفائدة (i_2)ليتحقق التوازن بين الادخار والاستثمار.

ومن معادلة التوازن في السوق العيني يمكن معرفة العوامل المتسببة في تغير منحنى الادخار– الاستثمار (IS) يمينا أو يسارا تعبيرا عن زيادة الانتاج أو نقصانه، تتمثل هذه العوامل في المتغيرات التلقائية a , I0, T0 ,G0 حيث كلما زيادة كل من a، I0، G0 ينتقل منحنى (IS) إلى اليمن، وعند انخفاض هذه العوامل ينتقل نحو اليسار. أما بالنسبة لمتغير الضرائب والمعبر عنه بـ (T0) والذي يعتبر أداة تأثير السياسة الجبائية له أثر معاكس للعوامل السابقة، مع إفتراض أن الدولة أبقت على الانفاق العمومي ثابت وعملت على زيادة حصيلتها من الضرائب من T إلى ΔT نتيجة سياسة جبائية معينة ومع فرضية بقاء الأشياء الأخرى ثابتة[1]، في هذه الحالة فإن الزيادة في مبلغ الضرائب يتسبب في زيادة حجم الدخل الوطني من Y إلى ΔY لأن الزيادة في مبلغ الضرائب هي بمثابة زيادة في إيرادات الدولة أو دخلها وبذلك ينتقل (IS) نحوى اليمين دلالة على زيادة الناتج الوطني الإجمالي المعبر عنه بالدخل الوطني، يسمى هذا التغير بمضاعف الضرائب $\frac{\Delta y}{\Delta T_0} = \frac{-b}{1-b+bt}$ حيث تمثل كل المتغيرات التالية:

Δy : التغير في الدخل.

b : الميل الحدي للاستهلاك.

t : الميل الحدي للضرائب ، ΔT_0 : التغير في الضرائب الناتج عن سياسة جبائية توسعية أو انكماشية.

المطلب الثاني: التوازن في السوق النقدي.

عندما يتساوى الطلب على النقود الحقيقي (L) مع عرض النقود الحقيقي (M) يتحقق التوازن في السوق النقدي، ويشكل هذا التساوي منحنى (LM) حيث يكون سعر الفائدة والدخل متغيرين أساسيين لهذا المنحنى. كما يمكن اشتقاق معادلة التوازن في سوق النقود وفق التحليل التالي:

العرض الحقيقي للنقود ثابت يتحدد من قبل السلطات النقدية: $\frac{M}{P} = \frac{\overline{M}}{\overline{P}}$

الطلب على النقود الحقيقي $\frac{L}{P} = f(y) + g(i) = L_1\, y - L_2\, i$

حيث:

$\overline{M}$: عرض النقود الثابت

[1]- بريبش السعيد " الاقتصاد الكلي" مرجع سبق ذكره ص: 184.

P: المستوى العام للأسعار ، i: سعر الفائدة

L_1: الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط والذي له علاقة طردية بالدخل

L_2: الطلب على النقود من أجل المضاربة والذي له علاقة عكسية بسعر الفائدة.

ومن شرط التوازن في سوق النقود لدينا الطلب على النقود يساوي عرض النقود:

$$\frac{\overline{M}}{\overline{P}} = L_1 y - L_2 i \Rightarrow i = \frac{1}{L_2}\left[\frac{\overline{M}}{\overline{P}}\right] + \frac{L_1}{L_2} y \dots\dots\dots\dots (2)$$

تمثل هذه المعادلة منحنى (LM) والذي يبين وضع التوازن في سوق النقود، من خلال العلاقة الطردية بين الدخل وسعر الفائدة حيث يمثل تغير سعر الفائدة بالنسبة للدخل المعامل التفاضلي لمعادلة منحنى (LM) ويكتب بالصيغة التالية: $\frac{\delta i}{\delta y} = \frac{L_1}{L_2}$

ويطلق عليه اقتصاديا بحساسية سعر الفائدة للتغير في الدخل. إن الزيادة في الطلب على النقود من أجل المعاملة والاحتياط (L1) تؤدي إلى تغير منحنى (LM) نحوى اليمين، أما إذا زاد (L2) والذي يمثل الطلب على النقود من أجل المضاربة فإن منحنى (LM) يتجه نحوى اليسار. إذ يرى كينز أن الطلب على النقود من أجل المضاربة هو دالة عكسية بالنسبة لسعر الفائدة[1]، حيث يتضح مما سبق أن انحدار منحنى (LM) يتوقف على ميل منحنى الطلب على النقود والذي يبين العلاقة العكسية بين كمية النقود وسعر الفائدة كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم:(05) منحنى الطلب على النقود

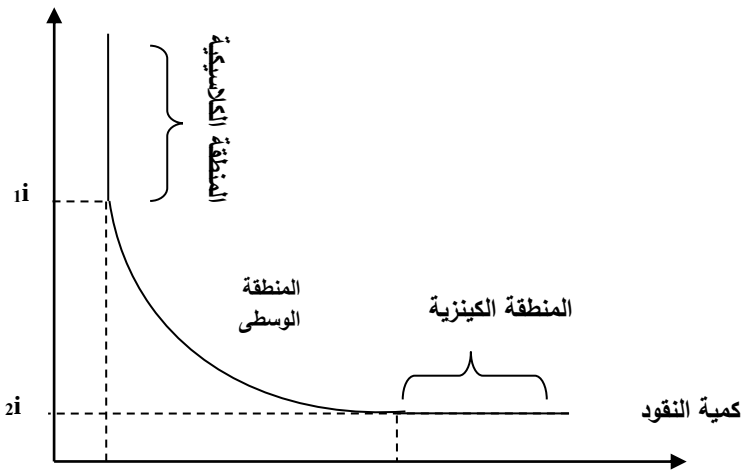

المصدر: حسام علي داود، " مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 214

[1]- حسام علي داود، " مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 214.

ينقسم هذا المنحنى إلى ثلاثة مناطق[1]:

1- **المنطقة الكينزية:** (مصيدة السيولة) في هذه المنطقة يسلك المضاربين نفس السلوك، فيبيعون السندات توقعا لانخفاض أسعارها، ويكون تفضيل الأفراد للاحتفاظ بالنقود السائلة عوض الاحتفاظ بالسندات، وتتوقف عملية المضاربة تماما في هذه المرحلة، وبذلك يأخذ المنحنى شكل مستقيم عند مستوى سعر فائدة أدنى هنا مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة لا نهائية.

2- **المنطقة الوسطى:** في هذه المنطقة العلاقة عكسية بين سعر الفائدة وكمية النقود المطلوبة، فالطلب على النقود يزداد مع انخفاض سعر الفائدة، كذلك تقل الأرصدة السائلة، وهي منطقة تناظر المستويات الفعالة لسعر الفائدة، والتي يكون فيها الطلب على النقود مرن بالنسبة لسعر الفائدة وتزداد هذه المرونة كلما إنخفض سعر الفائدة حتى ينعدم الميل وتصبح المرونة لا نهائية عند مستوى معين من سعر الفائدة حيث لا ينخفض سعر الفائدة عن هذا المستوى في سوق النقود ويطلق عليه " القاع الصخري لسعر الفائدة ".

3- **المنطقة الكلاسيكية:** والتي يكاد يكون تفضيل السيولة فيها منعدم، وهنا تكون أسعار الفائدة مرتفعة جدا، سميت بالمنطقة الكلاسيكية رغم أن الدالة كينزية غير أن النقود في هذه المنطقة تقوم بدورها كوسيط للتبادل فقط وهذا هو الحال عند الكلاسيك، ففي هذه الحالة الطلب على النقود لا يتأثر بسعر الفائدة. بل يحركه دافع المعاملات والاحتياط والذي يتأثر بالدخل. ولكون أسعار الفائدة مرتفعة جدا فالأفراد يفضلون عدم الاحتفاظ بالنقود السائلة حيث العائد يكون معدوما ويفضلون إيداعها في البنوك. فيكون بذلك المنحنى عندها خطا مستقيما للدلالة على عدم تأثر الطلب على النقود بسعر الفائدة.

ومما سبق فإن الطلب على النقود لدافع المعاملات والاحتياط يتوقف على مستوى الدخل أما الطلب على النقود لدافع المضاربة فيتحدد بسعر الفائدة، ويرى كينز أن سعر الفائدة يعتبر ثمنا يحقق توازن عرض النقود والطلب عليها، حيث إذا كان عرض النقود ثابت فإن المعادلة

$\frac{\overline{M}}{\overline{P}} = L_1 y - L_2 i$ تبين وجود علاقة بين الدخل الوطني ومعدل الفائدة[2].

[1] - أسامة بن محمد باحنشل، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، المملكة العربية السعودية، مطابع جامعة الملك سعود، 1996 ، ص: 173 .

[2] - Thierry Tacheix, « L'essentiel de la macroéconomie », Gualino éditeur, Paris, 2000, P : 105.

يتم اشتقاق منحنى التوازن في سوق النقود (LM) بنفس طريقة اشتقاق منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات (IS) ويمكن استنتاج منحنى (LM) كما يلي:

شكل رقم:(06) منحنى التوازن في سوق النقود

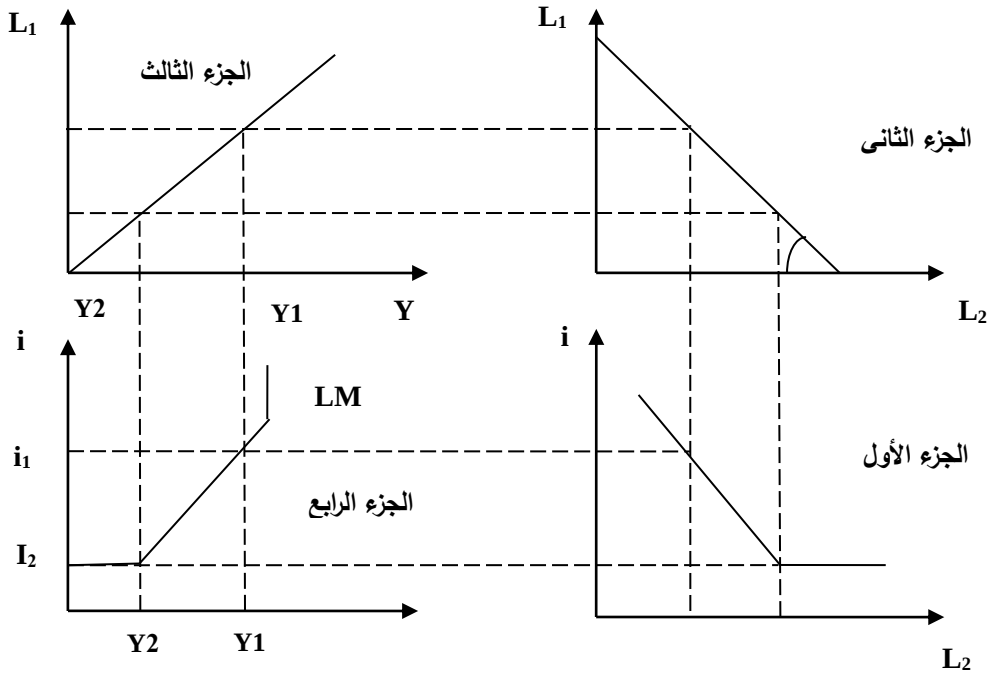

Source : Thierry Tacheix, « L'essentiel de la macroéconomie », op-cit, P :105

من خلال الشكل يمكن ملاحظة مايلي:

عندما يتحدد حجم النقود المطلوب للمضاربة في الجزء الأول فإن الباقي من عرض النقود يكون للمعاملة كما هو موضح في الجزء الثاني، وإذا تم تحديد الطلب على النقود من أجل المعاملة يمكن تحديد حجم الدخل الوطني المناظر لذلك كما هو في الجزء الثالث. وفي الأخير لدينا نقطة تبين مستوى من الدخل Y_1 ومعدل الفائدة i_1 ، ولإيجاد نقاط توازن أخرى فانه يجب أن نفترض معدلات فائدة أخرى وبإتباع نفس الخطوات السابقة نحصل على مستويات دخل جديدة مناظرة لها، هذه النقاط تحقق التساوي بين عرض النقود والطلب عليها، بعدما نوصل هذه النقاط ببعضها البعض نحصل على منحنى التوازن في سوق النقود (LM) والذي يبين علاقة الدخل بمعدلات الفائدة عندما يتساوى عرض النقود مع الطلب على النقود. يأخذ منحنى التوازن شكلا أفقيا عند الحد الأدنى لسعر الفائدة وهنا يكون الطلب على النقود من أجل المضاربة ذو مرونة لا نهائية، فالأفراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود السائلة بدلا من شراء السندات. لذلك يلاحظ أنه عندما يقترب الاقتصاد القومي من حالة كساد شديد فإنه يقترب من **بمصيدة السيولة**[1]. كما يأخذ منحنى التوازن خطا

[1]- حسام علي داود، " مبادئ الاقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص: 217.

عموديا عند الحد الأعلى لسعر الفائدة وهذا في المجال الكلاسيكي[1]، كما قلنا سابقا حيث تكون مرونة منحنى (LM) مقتربة من الصفر وينعدم بذلك الطلب على النقود من أجل المضاربة، وبالتالي تستخدم كل النقود لدافع الصفقات والحيطة.

إن التغير في منحنى (LM) يتوقف على التغير في الصغة التالية $\frac{1}{L_2}\left[\frac{\overline{M}}{\overline{P}}\right]$ والمبينة في المعادلة رقم(2) هذه الصغة تتضمن متغيرين

$\overline{M}$: عرض النقود الثابت والذي يكون وفقا لسياسة نقدية توسعية أو انكماشية.

$\overline{P}$: المستوى العام للأسعار والذي يؤثر على العرض والطلب الحقيقي للنقود.

وباعتبار أن التغير في عرض النقود هو موضوع السياسة النقدية، سواء التوسعية التي تزيد من حجم عرض النقود وبالتالي تجعل منحنى (LM) ينتقل يمينا، وفي حالة السياسة النقدية الانكماشية أين يتقلص حجم عرض النقود فينتقل بذلك منحنى (LM) إلى اليسار.

المطلب الثالث: أثر السياسة الجبائية على التوازن في سوق العيني والنقدي.

على مستوى الاقتصاد الكلي يحدث التوازن عندما يتحقق التوازن في السوق النقدي وسوق السلع والخدمات في آن واحد. ورغم تعدد معدلات الفائدة والدخل التي تحقق التوازن إلا أن هناك مستوى واحد من الدخل ومعدل الفائدة الذي يحقق التوازن في السوقين معا، هذا المستوى يتحقق عند تقاطع منحنى (IS) مع منحنى (LM) من خلال شكل بياني واحد يعطي نموذج للتوازن العام في النشاط الاقتصادي للسوق الحقيقي والسوق النقدي ويطلق عليه بتوازن التدفقات[2]، ويتم الربط بين الأجزاء الحقيقية والأجزاء النقدية على مستوى السوقين من خلال سعر الفائدة في ظل فرضية ثبات المستوى العام للأسعار، وبالتالي فإن نوذج (IS-LM) عبارة عن مجموع النقاط من الدخل ومعدل الفائدة التي يتحقق عندها التوازن في السوقين معا. ويمكن استنتاج معادلة النموذج (IS-LM) بالاعتماد على المعدلتين (1) و (2) :

معادلة منحنى(IS) $\quad i = \left(\frac{1-\mathrm{b}+\mathrm{bt}}{\propto}\right) y - \left(\frac{a-bT_0+I_0+G_0}{\propto}\right) \dots\dots\dots (1)$

معادلة منحنى (LM) $\quad i = \frac{1}{L_2}\left[\frac{\overline{\mathrm{M}}}{\overline{\mathrm{P}}}\right] + \frac{\mathrm{L}_1}{\mathrm{L}_2}\mathrm{y} \dots\dots\dots (2)$

وباستعمال طريقة كرامر أو من خلال المساواة بين المعادلتين يمكن استنتاج الحل والتي تمثل قيم التوازن كما يلي: $y = \frac{1}{1-b+bt+\propto\frac{L_1}{L_2}}\left[a - bT_0 + I_0 + G_0 + \frac{\propto(\frac{\overline{M}}{\overline{P}})}{L_2}\right] \dots\dots\dots (3)$

[1]- عمر صخري " التحليل الاقتصادي الكلي" مرجع سبق ذكره، ص: 261.

[2] - Michael Wickens, « analyse macroéconomique approfondie », une approche par léquilibre générale dynamique, traduction de la 1re édition américaine par Marc, Mouhamadou et Hamidreza, édition De Boeck Université, Bruxelles, Belgique, 2010, P : 352.

$$i = \frac{1}{1-b+bt+\propto\frac{L_1}{L_2}}\left[\frac{\left(\frac{1}{L_2}\right)(1-b+bt)(\frac{\overline{M}}{\overline{P}})}{-(\frac{L_1}{L_2})(a-bT_0+G_0+I_0)}\right] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

ويمكن استنتاج منحنى التوازن (IS-LM) بيانيا كما يلي:

شكل رقم(07): منحنى التوازن (IS-LM)

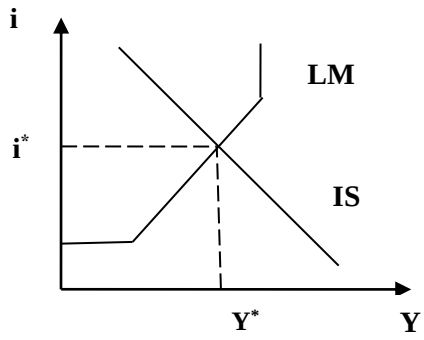

Source : Thierry Tacheix, « L'essentiel de la macroéconomie », op-cit, P :108.

يوضح منحنى التوازن (IS-LM) قرارات السياسة الجبائية على مستوى الطلب الكلي، فيحدث التغير على مستوى الدخل الكلي بسبب تغير الطلب الكلي من خلال آلية عمل مضاعف الضرائب وفي ظل فرضية تخفيض مستوى الضرائب مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يؤدي هذا إلى زيادة الدخل بمقدار (Δy) ويمكن استخراج مضاعف الضرائب كما يلي:

$$y_1 = \frac{1}{1-b+bt+\propto\frac{L_1}{L_2}}\left[a-bT_{0_1}+I_0+G_0+\frac{\propto(\frac{\overline{M}}{\overline{P}})}{L_2}\right] \ldots\ldots (5)$$

$$y_2 = \frac{1}{1-b+bt+\propto\frac{L_1}{L_2}}\left[a-bT_{0_2}+I_0+G_0+\frac{\propto(\frac{\overline{M}}{\overline{P}})}{L_2}\right] \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

وبطرح المعادلة (6) من المعادلة (5) نحصل على:

$$y_2 - y_1 = \frac{1}{1 - b + bt + \propto \frac{L_1}{L_2}} \left[\left(a - bT_{0_2} + I_0 + G_0 + \frac{\propto \left(\frac{\overline{M}}{\overline{P}} \right)}{L_2} \right) - \left(a - bT_{0_1} + I_0 + G_0 + \frac{\propto \left(\frac{\overline{M}}{\overline{P}} \right)}{L_2} \right) \right]$$

$$\Leftrightarrow y_2 - y_1 = \frac{1}{1 - b + bt + \propto \frac{L_1}{L_2}} \left(-bT_{0_2} + bT_{0_1} \right)$$

$$\Leftrightarrow \Delta y = \frac{-b}{1 - b + bt + \propto \frac{L_1}{L_2}} \left(T_{0_2} - T_{0_1} \right)$$

$$\Leftrightarrow \Delta y = \frac{-b}{1 - b + bt + \propto \frac{L_1}{L_2}} \left(\Delta T_0 \right)$$

$$\Leftrightarrow \frac{\Delta y}{\Delta T_0} = \frac{-b}{1 - b + bt + \propto \frac{L_1}{L_2}}$$

ومن خلال مقارنة هذه الصيغة للمضاعف مع صيغة المضاعف المتحصل عليها سابقا عند التوازن في سوق السلع والخدمات نلاحظ وجود علاقة إضافية في المقام كما يلي: $\propto \frac{L_1}{L_2}$. هذا نتيجة قياس المعادلة (3) لأثر تغير الضرائب مع الاحتفاظ بعرض النقود في مستواه من دون تغيير، ويطلق على هذه العلاقة " رد الفعل في سوق النقود ".

تعتمد السياسة الجبائية على تغيير أو تخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي (y_d)، وينجم عن ذلك زيادة الإنفاق الاستهلاكي وانتقال منحنى (IS) إلى اليمين كما هو موضح في الشكل التالي[1]:

[1] - Gregory N. Mankiw « Macroéconomie », op-cit, P: 398,399.

شكل رقم:(08) تغير منحنى (IS-LM)

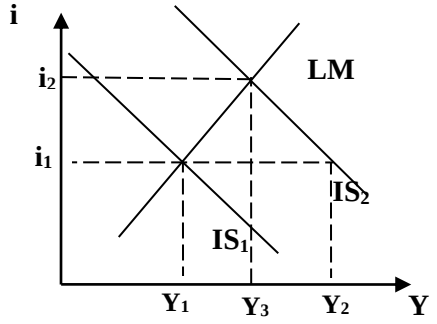

Source : Gregory N. Mankiw « Macroéconomie », op-cit, P: 399.

تعمل السياسة الجبائية التوسعية في ظل عرض النقود الثابت على زيادة مستوى الانتاج التوازني من y_1 إلى y_2 وهذا عن طريق آلية المضاعف الجبائي ومع ثبات سعر الفائدة عند مستواه i_1 يمكن للزيادة في الدخل أن تخلق طلبا جديدا في سوق النقود، لغرض المعاملات ومن ثم يرتفاع معدل الفائدة i على امتداد منحنى (LM). أما في سوق السندات تؤدي الزيادة في العجز الحكومي نتيجة انخفاض معدلات الضرائب إلى طرح المزيد من السندات بسبب الاقتراض الحكومي، كما تعمل هذه السياسة الجبائية على التقليل من الزيادة المستقلة في الإنفاق الاستهلاكي[1].

وفي الأخير يكون تراجع في مستوى الإنتاج (y_2) وارتفاع سعر الفائدة إلى (i_2) نتيجة السياسة النقدية من خلال رد فعل سوق النقود $\propto \frac{L_1}{L_2}$ والذي ينقص من حجم الدخل بسبب السياسة الجبائية التوسعية والتي تبينها المسافة $[y_2 , y_3]$ من الشكل البياني.

يبين منحنى (IS-LM) أثر السياسة الجبائية على الدخل وسعر الفائدة التوازني، كما يمكننا معرفة فعالية هذه السياسة من عدمها في تحقيق التغير اللازم في الدخل والذي هو هدف السياسة الجبائية، من هنا يمكن تقسيم التحليل إلى ثلاثة مجالات: المجال الكينزي، المجال الأوسط، المجال الكلاسيكي كما هو موضح في الشكل التالي:

[1]- ضياء مجيد الموسوي " النظرية الاقتصادية-التحليل الاقتصادي الكلي" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص : 293.

شكل رقم:(09) منحنى فعالية السياسة الجبائية (IS-LM)

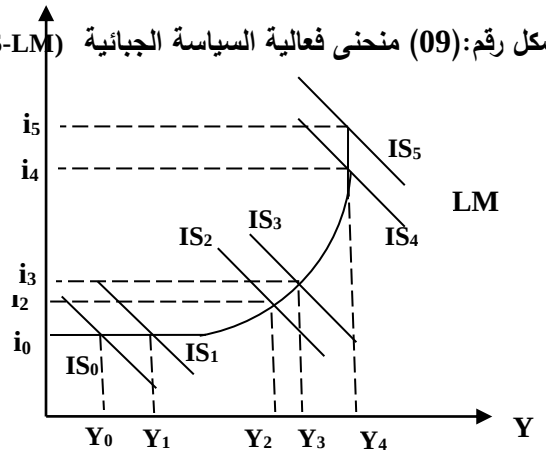

Source : Thierry Tacheix, « L'essentiel de la macroéconomie », op-cit, P :110

في المجال الكينزي حيث مصيدة السيولة ومستوى الدخل منخفض، فان السياسة الجبائية تكون فعالة أكثر بزيادة مستوى الدخل، ومن خلال تخفيض الضرائب يتم انتقال منحنى (IS) إلى اليمين أي من (IS_0) إلى (IS_1) كما هو موضح في الشكل وكنتيجة لذلك سيرتفع مستوى الدخل y منy_0 إلى y_1 .

أما في المجال الأوسط وعند تقاطع منحنى (IS) مع منحنى (LM) فإن السياسة الجبائية تصبح فعالة في زيادة مستوى الدخل لكن فعاليتها أقل مما هي عليه في المجال الكينزي. إذ أن تخفيض الضرائب مع فرضية ثبات عرض النقود سيؤدي إلى انتقال منحنى (IS) من (IS_2) إلى (IS_3) ويترتب على ذلك زيادة في مستوى الدخل من (y_2) إلى (y_3) مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة أيضا من (i_2) إلى (i_3) وبذلك سينخفض الاستثمار قليلا[1].

أما في المجال الكلاسيكي فإن السياسة الجبائية تكون عديمة الفعالية، وإنتقال منحنى (IS) من (IS4) إلى (IS5) يؤدي إلى إرتفاع سعر الفائدة من (i4) إلى (i5) لكن مستوى الدخل يبقى ثابت عند (y4). لأن سعر الفائدة يقلل من حجم الاستثمار، ومن هذا المنطلق يكون الاعتماد على السياسة الجبائية التوسعية غير مناسب في هذه الظروف.

المبحث الثاني: علاقة السياسة الجبائية بالسياسات الاقتصادية الأخرى

تعمل السياسة الجبائية على تحقيق أهداف المجتمع كغيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى، ومن هنا قد تتأثر السياسة الجبائية بهذه السياسات كما قد تؤثر فيها في نفس الوقت.

[1] - عمر صخري " التحليل الاقتصادي الكلي" مرجع سبق ذكره، ص: 264.

المطلب الأول: السياسة الجبائية وسياسة الإنفاق العام.

مثلت النفقات العامة اهتمام الكثير من الباحثين، ولقد تطور مفهومها مع تطور مفهوم الدولة بين الحيادية والتأثير في النشاط الاقتصادي فأصبحت تحتل مكانا بارزا في النظرية المالية وأصبحت من أهم وسائل السياسة المالية، حيث عندما يعجز الطلب الكلي عن امتصاص العرض الكلي المتاح تقوم الحكومة بتفعيل السياسة الجبائية وزيادة حجم الإنفاق العام لرفع مستوى الطلب[1]. ولكي تقوم سياسة النفقات العامة بدورها لابد أن تراعي نوع وحجم ومكان والوقت وطريقة تنفيذ هذه النفقة على نحو يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة كما هو الشأن بالنسبة للسياسة الجبائية، لذلك فإن العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والسياسة الجبائية واللتان تمثلان عناصر السياسة المالية تحكمها جملة من العوامل نذكر منها:

1- يتم استخدام الإنفاق العام كأداة للتأثير على حجم الطلب الكلي ومن ثم على القدرة التمويلية للاقتصاد، والتي تعكس قدرة الدولة في تغطية النفقات العامة عن طريق الاقتطاعات الجبائية. وبالتالي يتعلق الأمر بمستوى الاقتطاعات الجبائية الذي يمكن أن تصل إليه الدولة.

إن العلاقة بين السياسة الجبائية وسياسة الانفاق العام إهتم بها معظم المفكرين من خلال المدارس الاقتصادية.

يرى " جان باتيست ساي" أن مبرر فرض الضريبة هو تغطية النفقات العامة، التي يجب أن تكون أقل من الإيرادات الجبائية حسب مبدأ الاقتصاد في النفقة، كما يعترف أن الضريبة تكون أقل مبلغا حتى لا يتم تكوين فائض في الميزانية والسبب في ذك حتى لا تصبح الدولة تفرض على الأفراد ضرائب بلا ضرورة. بنى " ساي " هذه الآراء على حجة أن الإنفاق العام لا يختلف عن إنفاق الأفراد.

كما اهتم " ريكاردو " بالاقتطاعات الجبائية أكثر من النفقات العامة حيث يرى أنها ضياع وتبذير، فهو كغيره من الكلاسيكيين يبرر فرض الضريبة لتغطية النفقات العامة، كما يرى أنه كلما ارتفعت الضرائب يؤدي هذا إلى المطالبة برفع الأجور، مما يؤدي إلى زيادة الانفاق ويقلص من حجم الإنتاج، فيخفض بذلك مستوى التراكم الرأسمالي الموجه لخلق استثمارات جديدة وتحقيق النمو.

أما النظرية الكينزية نادت بضرورة قيام الدولة باستثمارات ومشاريع ضخمة، حتى وان لم تجر عائد أو فائدة، لأن زيادة الانفاق الحكومي ينتج عنه زيادة الدخل للعمال الجدد الذين كانو عاطيلين عن العمل، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات، وبالتالي يزداد الطلب الكلي، فتكون بذلك الضريبة كمصدر للتمويل.

---

[1]- إياد عبد الفتاح النسور، " أساسيات الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص: 136.

في حين يرى النقديون أن النظام الجبائي الذي يعتمد على فرض اقتطاعات جبائية مرتفعة على الأرباح والدخول يعمل على تثبيط الادخار والاستثمار وبالتالي تقليص حجم الإنتاج. كما يجر المكلفين للتهرب من دفع المستحقات الجبائية، كما يرى النقديون ضرورة إتباع سياسة جبائية انكماشية من خلال تخفيض الضرائب على رجال الأعمال لتشجيع القطاع الخاص.

2- إن سياسة الإنفاق العام من شأنها أن تقلص من حجم الفوارق بين دخول الأفراد من خلال حصولهم على خدمات اجتماعية بصفة مجانية، أو من خلال الإعانات النقدية. لكن سياسة الانفاق العام تطهر علاقتها بالسياسة الجبائية في اعتمادها على الضرائب المباشرة في عملية التمويل، هذه الضرائب تفرض على أصحاب الدخول المرتفعة بمعدلات مرتفعة. لتقوم بعد ذلك سياسة الانفاق العام بالدور المتمم عن طريق رفع القدرة الشرائية لذوي الدخول المحدودة[1].

3- تظهر العلاقة بين السياسة الجبائية وسياسة الإنفاق العام من خلال تفسير العجز الموازني وتقديره، حيث هناك مجموعة من العوامل من شأنها زيادة الإنفاق العام، وأخرى تعمل على تراجع الإيرادات العمومية[2]. من جملة هذه العوامل نذكر:

3-1 **العوامل الدافعة لزيادة الانفاق العام:** إن نظرية العجز المنظم التي تعبر عن أفكار « LINDAL » ، « KENYNS » و « MYRDAL » حيث تنص هذه النظرية عن أن زيادة النفقات العامة تحدث تأثيرا مباشرا على زيادة الدخل الوطني، بالخصوص في الدول المتقدمة حيث تتميز بجهاز إنتاجي مرن يستجيب لطلب السوق من خلال زيادة عرض السلع والخدمات. وحسب هذا المنطق الاقتصادي فان زيادة الإنفاق العام أداة هامة لمعالجة الركود الاقتصادي، وبفعل الزيادة في الدخل الوطني تزداد المداخيل الجبائية الناتجة عن الدخل والأرباح.

3-2 **العوامل المؤدية الى تراجع الايرادات العمومية:** يمكن تلخيصها فيما يلي[3]:

- ضعف الإيرادات الجبائية، والتي تتحدد بحجم الدخل الوطني والذي يعتبر ضعيف لاسيما في الدول النامية.
- مشكلة الغش والتهرب الجبائي نتيجة اتساع حجم الاقتصاد الموازي، وضعف الجهاز الجبائي.

---

[1]- عبد المجيد قدي " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى،2003 ، ص : 197.

[2]- المرجع نفسه، ص: 205-206.

[3]- عبد المجيد قدي " مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "، مرجع سبق ذكره، ص: 206.

- الكلفة الجبائية الناتجة عن كثرة الاعفاءات والامتيازات الجبائية دون أن يقابلها توسع في الاوعية الجبائية.
- عدم استقرار الإيرادات الجبائية لاعتمادها على الجباية البترولية.

هذه العوامل تحد من الاعتماد على سياسة الإنفاق العام بغية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، وبالرغم من أن السياسة المالية تعتمد على السياسة جبائية أو سياسة الانفاق العام حيث لهما نفس الأثر غير أنه يوجد اختلاف بينهما:

الاختلاف الأول: تؤدي زيادة النفقات العامة إلى زيادة حجم الناتج الوطني، بينما تعمل السياسة الجبائية من خلال تخفيض الضرائب إلى زيادة حجم الإنفاق الاستهلاكي، مما يرفع حجم الناتج الموجه للاستهلاك. من هنا تعتمد أحد السياستين من أجل زيادة حجم الناتج أو تقليل حجم البطالة على أهمية المنافع المتأتية من السياستين.

الاختلاف الثاني: عند تقليص حجم الإيرادات الجبائية بالاعتماد على السياسة الجبائية، يحتمل قيام الأفراد بالادخار لزيادة الدخل ألتصرفي الناتج عن تقليص حجم الضرائب، وبالتالي لا تؤثر سياسة تحفيز الإنفاق الاستهلاكي على حجم الإنتاج[1].

المطلب الثاني: السياسة الجبائية والسياسة النقدية.

تعد هذه السياسات من المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية الكلية للدولة[2]، كما تعمل الحكومات على التدخل في النشاط الاقتصادي بالاعتماد على السياسة الجبائية لتحقيق مستويات إنتاج مثلى والوصول إلى حالة التوظيف الكامل مما يحقق الاستقرار الاقتصادي، ويعجل من معدلات النمو الاقتصادي، ويزيد من الرفاهية الاقتصادية للأفراد. كما تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تعني بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن الاقتصادي العام، من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار[3].

من هنا يتضح أن كلا السياستين تسعى لتحقيق نفس الأهداف، غير أنه هناك تضارب بين النظريتين الكينزية والنقدية سببه أن النقديين لهم اتجاه محافظ في حين أن الكنزيين لهم اتجاه حر

---

[1]- ضياء مجيد الموسوي " النظرية الاقتصادية-التحليل الاقتصادي الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص: 299.

[2]- مراد جنيدي، " الإصلاحات والإنعاش الاقتصادي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2015، ص: 31.

[3]– محمد بن بوزيان" ماهية السياسة النقدية وأهدافها " محاضرات في الاقتصاد النقدي، وثيقة عمل لطلبة الماجستير فرع تحليل اقتصادي، سنة 2008. ص: 31.

محمد بن بوزيان: باحث جزائري مهتم بالقضايا النقدية والمالية وقضايا التحول والإصلاحات الاقتصادية في العالم، يعمل حاليا بدرجة بروفيسور، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.

وهو ما يفسر تباين الرؤى بخصوص دور الدولة في النشاط الاقتصادي[1]، هذا ما دفع فريدمان إلى تبني فكرة ضرورة ترك مسألة تحديد سعر الفائدة لقوى السوق بدلا من إسنادها للسلطات النقدية والممثلة في البنك المركزي.

رغم النقاش الذي أثير أي السياستين أولى وأكثر فعالية إلا أن هناك توافق بين السياستين حيث ترى النظرية الكينزية ضرورة تدخل الدولة مما يجعلها تولي اهتماما للسياسة الجبائية من جهة واهتمت بالنقود من جهة أخرى إذ نادت بعدم حيادتها مما يعكس الدور الكبير للسياسة النقدية، فارتفاع الكتلة النقدية يقلل من أسعار الفائدة وهذا من شأنه أن يرفع من الطلب على سلع التجهيز. أما النظرية النقدية تعمل من خلال آليات سريعة تمكن السياسة النقدية من التأثير على الإنتاج والأسعار[2]، مع اعترافها بأثر السياسة الجبائية على أسعار الفائدة.

ومهما يكن من الاختلاف بين الاقتصاديين فإن التنسيق بين السياستين يعتبر أمرا ضروريا لأن لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي[3]، فمثلا ظاهرة الركود التضخمي التي يتم معالجتها وفق مرحلتين، المرحلة الأولى يتم تحويل الظاهرة إلى تضخم أو بطالة فقط، وعادة ما توجه الأدوات المالية والنقدية لمحاربة البطالة. وفي المرحلة الثانية يتم محاربة ظاهرة التضخم.

يمكن اختيار السياسة الأكثر فعالية في التأثر على النشاط الاقتصادي من خلال نموذج التوازن في السوق العيني والنقدي (IS-LM) والذي يبين في أي الظروف تطبق السياسة الجبائية بدلا من السياسة النقدية أو العكس أو أيهما تكمل الأخرى.

إن تطبيق السياسة النقدية التي تعني التغيير في عرض النقود، مما ينجم عنه انتقال منحنى (LM) يمينا أو يسارا هذا حسب نمط السياسة النقدية المتبعة ويمكن توضيح هذا من خلال الشكل التالي:

شكل يوضح فعالية السياسة النقدية

---

[1]– محمود حميدات " النظريات والسياسات النقدية " دار الملكية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 1996، ص: 110.

[2]– المرجع نفسه، ص: 101.

[3]- دراوسي مسعود، " السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990–2004"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص: 46.

شكل رقم:(10) منحنى فعالية السياسة النقدية (IS-LM)

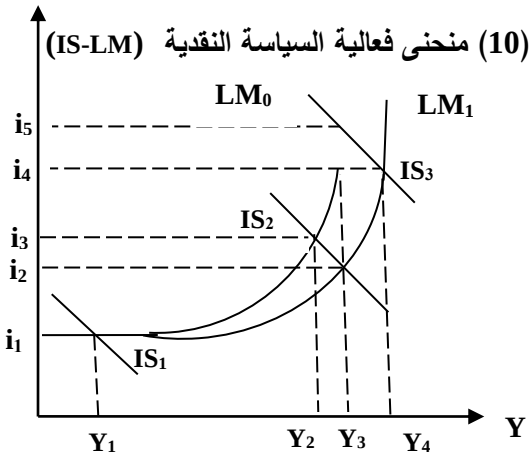

Source : Thierry Tacheix, « L'essentiel de la macroéconomie », op-cit, P :111

شكل رقم:(11) منحنى أثر السياسة الجبائية التوسعية (IS-LM)

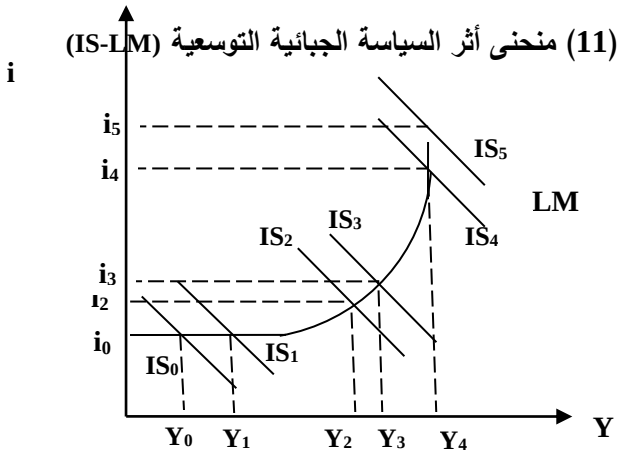

المصدر: عمر صخري " التحليل الاقتصادي الكلي" مرجع سبق ذكره، ص: 265.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن السياسة النقدية في المجال الكينزي تكون عديمة الفعالية في تغيير مستوى الدخل. حيث أن الزيادة في عرض النقود تكون على شكل أرصدة نقدية عاطلة بسبب توقع ارتفاع سعر الفائدة، ومن هنا فإن تغيير عرض النقود لا يغير من مستوى الدخل.

أما في المجال الأوسط فإن السياسة النقدية تكون فعالة في زيادة مستوى الدخل، حيث يمكن رفع مستوى الدخل الوطني عن طريق زيادة عرض النقود بواسطة السلطات النقدية[1]، ويلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن زيادة عرض النقود أدى إلى إزاحة منحنى (LM) من (LM_0) إلى (LM_1) مما يترتب عليه تغيير في مستوى الدخل من (y_2) إلى [2](y_3)، وحتى يزداد مستوى الدخل كنتيجة لزيادة عرض النقود، لابد أن يؤثر في الاستثمار من خلال تخفيض لمعدل الفائدة. ويلاحظ من الشكل أن

[1]- ضياء مجيد الموسوي، " النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص: 280.

[2] - Gregory N. Mankiw « Macroéconomie », op-cit, P: 400.

زيادة عرض النقود أدت إلى تخفيض معدل الفائدة من (i_3) إلى (i_2) مما سمح للاستثمار بالارتفاع فارتفع الدخل تبعا لذلك.

أما في المجال الكلاسيكي فالسياسة النقدية تكون تامة الفعالية في تغيير مستوى الدخل، حيث تكون فعاليتها أكبر مما كانت عليه في المجال الأوسط، فنلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الزيادة في عرض النقود أدت إلى نقل منحنى (LM) من (LM_0) إلى (LM_1) فينتقل بذلك مستوى الدخل من (y_3) إلى (y_4)، وعكس المنطقة الكينزية حيث تكون السياسة الجبائية هي الفعالة وعديمة الفعالية في المنطقة الكلاسيكية كما هو موضح في الشكل الثاني أعلاه، حيث تخفيض الضرائب يؤدي إلى انتقال منحنى (IS) إلى الأعلى من (IS_4) إلى (IS_5) ويرتفع بذلك سعر الفائدة من (i_4) إلى (i_5) لكن مستوى الدخل يبقى ثابت عند (y_4) ومما سبق يمكن التمييز بين حالتين:

الحالة الأولى: تطبيق السياسة الجبائية: وهنا تكون السياسة الجبائية أكثر فعالية من السياسة النقدية، في تحقيق زيادة الدخل الوطني ويمكن التعبير عن ذلك بيانيا كما يلي:

الشكل رقم () المفاضلة بين السياسة الجبائية والسياسة النقدية.

شكل رقم:(12- أ-) تغير منحنى (IS-LM) في حالة تطبيق السياسة الجبائية أكثر فعالية

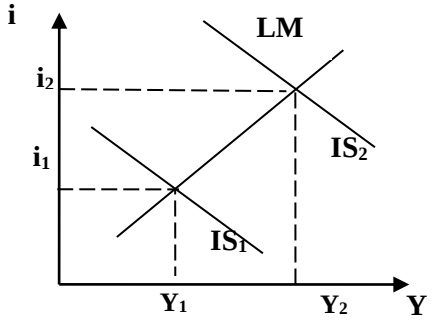

شكل رقم:(12- ب-) تغير منحنى (IS-LM) في حالة تطبيق السياسة النقدية أقل فعالية

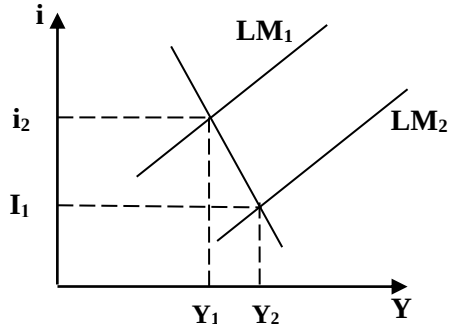

Source: Daid Begg, Stanley Fischer, Rudiger Dornbusch, « macroéconomie », op-cit,P:181.

نميز من خلال الشكلين أن الزيادة في الدخل الناتجة عن تغير منحنى (IS-LM) عند تطبيق السياسة الجبائية (انتقال منحنى IS إلى الأعلى بسبب تقليص الضرائب) تكون أكبر من الزيادة في الدخل الناتجة عن تطبيق السياسة النقدية التوسعية من خلال زيادة عرض النقود (انتقال منحنى LM إلى اليمين). وفي هذه الحالة يكون منحنى (LM) أكثر انحدار من منحنى(IS) .

أما في **الحالة الثانية:** نلاحظ أن الزيادة في الدخل الناتجة عن تطبيق السياسة الجبائية أقل من الزيادة في الدخل المترتبة عن تطبيق السياسة النقدية التوسعية.

شكل رقم:(13– أ–) تغير منحنى (IS-LM) في حالة تطبيق السياسة الجبائية أقل فعالية

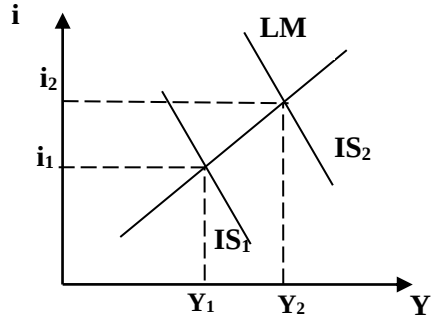

شكل رقم:(13–ب–) تغير منحنى (IS-LM) في حالة تطبيق السياسة النقدية أكثر فعالية

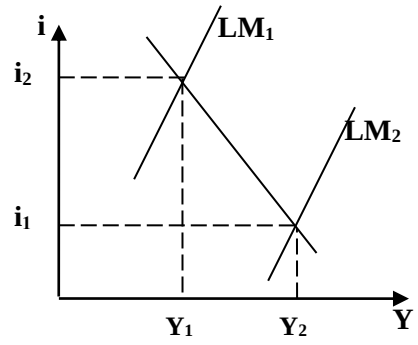

المصدر: محمد فوزي أبو السعود، " مقدمة في الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2004، ص: 270.

مما سبق يمكن القول أن فعالية كل من السياستين الجبائية والنقدية تكمن في ما يلي[1]:

– إن السياسة الجبائية تخص التغيير في الاقتطاعات الجبائية، أما السياسة النقدية فتهتم بالتغيير في عرض النقود وتسهيل الائتمان أو تصعيبه. وتكون السياسة الجبائية فعالة تماما، إذا أدت التغييرات في الاقتطاعات الجبائية إلى تغيير في مستوى الدخل. كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم:(14) منحنى فعالية السياسة الجبائية

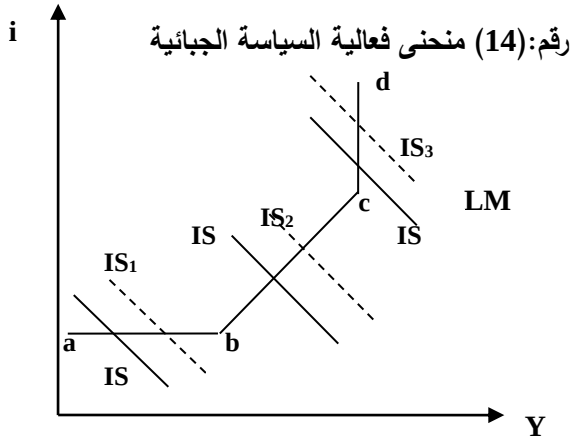

المصدر: هيفاء غدير غدير، " السياسة المالية والنقدية ودورها في الاقتصاد السوري"، منشورات الهيئة العامة للكتاب، دمشق، سورية، 2010، ص: 77.

في المجالab تكون السياسة الجبائية ذات فعالية أكثر في تغيير مستوى الدخل، ومرد ذلك أن منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة يكون ذو مرونة لانهائية، أما في المجال bc تكون السياسة الجبائية ذات فعالية أقل مما كانت عليه في المجال ab. كما تكون السياسة الجبائية عديمة الفعالية في تغيير مستوى الدخل في المجال cd وعندها يكون منحنى (LM) عديم المرونة.

[1]- أسامة بن محمد باحنشل، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص: 232.

تزداد كذلك فعالية السياسة الجبائية كلما قلت مرونة منحنى (IS) أي كلما قلت مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة (i).

أما بخصوص فعالية السياسة النقدية يمكن تلخيصها من خلال الشكل التالي:

شكل رقم:(15) منحنى فعالية السياسة النقدية

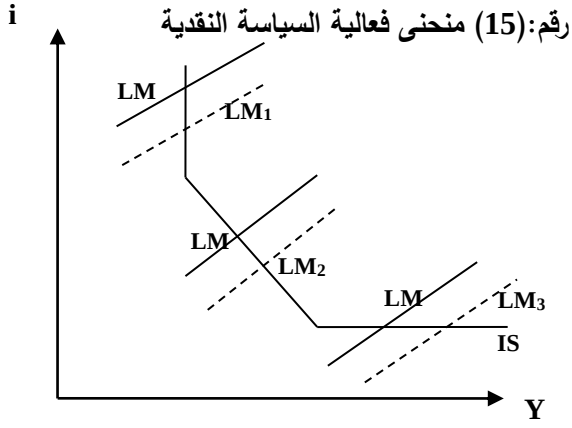

المصدر: هيفاء غدير غدير، " السياسة المالية والنقدية ودورها في الاقتصاد السوري"، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

تكون السياسة النقدية عديمة الفاعلية إذا كان منحنى (IS) عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة، وفي هذه الحالة يكون ميل منحنى (IS) يساوي ما لانهاية أي يكون المنحنى على شكل خط عمودي. كما تكون السياسة النقدية تامة الفعالية عندما يكون منحنى (IS) ذو ميل يساوي الصفر أي المنحنى على شكل خط أفقي ذو مرونة لانهائية بالنسبة لسعر الفائدة.

وفي المنطقة الوسطى أين يكون منحنى (IS) مرنا لكن ليس مرونة لا نهائية في هذه الحالة تكون السياسة النقدية فعالة، وتزداد فعالية السياسة النقدية كلما كان منحنى (IS) أكثر مرونة أي عندما يكون الاستثمار أكثر مرونة بالنسبة لتغير في سعر الفائدة.

مما سبق ذكره يمكن القول أن الكينزيون يرون فعالية السياسة الجبائية أكثر في محاربة الانكماش الاقتصادي وقليلة الفعالية في الحد من ظاهرة التضخم، أما حسب النقديون فان السياسة النقدية أكثر فعالية في محاربة التضخم وقليلة الفعالية في الحد من ظاهرة البطالة. وعليه يكون تطبيق السياسة الجبائية بشكل جيد في اقتصاد يتميز بمعدل بطالة كبير، أما السياسة النقدية فتصلح لاقتصاد يقترب من التشغيل الكامل[1].

المطلب الثالث: السياسة الجبائية وسعر الصرف

تعد سياسة سعر الصرف من بين السياسات المعتمدة من طرف السلطات النقدية، وهذا بهدف دعم النمو الاقتصادي. وتعد أسعار الصرف الأداة الرئيسية والتي تربط الأسعار المحلية بالأسعار

[1]- محمود حميدات " النظريات والسياسات النقدية " مرجع سبق ذكره، ص: 120.

الخارجية، كما تستعمل في تشجيع الصادرات وتقليل الواردات في آن واحد وبشكل مباشر دون إثقال النظام الإداري للعلاقات التجارية الخارجية[1]. كما أصبحت سياسة سعر الصرف تبرز استقلاليتها عن السياسة النقدية، وذلك من خلال تميزها بأهدافها وأدواتها[2]، غير أن سعر الصرف الاسمي يتأثر بفعل تدخلات البنك المركزي في السوق الرسمية[3]، من هنا سنعمل على تبيان علاقة سياسة سعر الصرف بالسياسة الجبائية، وهذا في حالة سعر الصرف الثابت وكذا سعر الصرف المرن.

1- السياسة الجبائية في حالة سعر الصرف الثابت:

إذا قررت الحكومة إنعاش اقتصادها الوطني بالاعتماد على السياسة الجبائية التوسعية وفي ظل نظام سعر الصرف الثابت، ومن خلال نموذج التوازن (IS-LM)، هذا سيعمل على نقل منحنى (IS) إلى الأعلى تعبيرا عن زيادة الإنتاج في السوق العيني، مما يؤدي إلى زيادة الناتج وبالتالي يرفع من سعر الفائدة. لكن هذا في حالة نموذج اقتصادي مغلق.

إلا أن أثر السياسة الجبائية في حالة اقتصاد مفتوح على العالم الخارجي لا ينحصر في ارتفاع أسعار الفائدة بل يتعداه إلى انجذاب رؤوس أموال أجنبية إلى الداخل، وهو ما يسمح بزيادة العرض النقدي وبالتالي انتقال منحنى (LM) يمينا. وهنا نشير إلى أنه إذا أدت السياسة الجبائية التوسعية إلى حالة تضخم فان حجم الصادرات سينخفض وفي نفس الوقت ترتفع الواردات مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري. ويمكن التعبير عن هذا بيانيا من خلال الشكل التالي:

شكل رقم:(16) تغير منحنى (IS-LM) في حالة سياسة جبائية توسعية واقتصاد مغلق

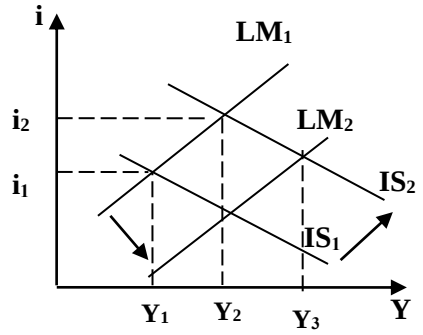

Source: Daid Begg, Stanley Fischer, Rudiger Dornbusch, « macroéconomie », op-cit,P:182.

[1]- محمود حميدات " مدخل للتحليل النقدي " ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص: 105.

[2]- عبد المجيد قدي " مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "، مرجع سبق ذكره، ص: 131.

[3]- سماعلي فوزي، " الاتجاهات الحديثة في تطور سعر صرف الدينار في الجزائر"، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، مؤسسة كنوز الحكمة، العدد 21، الجزائر، 2013، ص: 170.

تعمل السياسة الجبائية التوسعية على نقل منحنى (IS) من (IS1) إلى (IS2) مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة، هذا الارتفاع يترك منحنى (LM) ينتقل من (LM1) إلى (LM2) نتيجة لزيادة عرض النقود وبالتالي ارتفاع مستوى الدخل من y_1 إلى y_2 هذا في حالة اقتصاد مغلق.

يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى جلب المستثمرين الأجانب لتحويل رؤوس أموالهم نحو الداخل للاستفادة من توظيفها في ظل أسعار فائدة مرتفعة. إن عملية التوظيف هذه مرتبطة بتوفير العملة المحلية، لذلك يعمل المستثمرين الأجانب على بيع عملاتهم للحصول على العملة المحلية هذا على الصعيد الخارجي. أما على المستوى المحلي فيلجأ المستثمرون المحليون إلى الاحتفاظ بأموالهم لاستثمارها في الداخل. ونتيجة لتزايد الطلب على العملة المحلية في سوق العملات يحقق ميزان المدفوعات فائض في رصيده.

تفاديا لارتفاع قيمة العملة المحلية وللحفاظ على استقرارها في ظل سعر الصرف الثابت، يعمل البنك المركزي المحلي على امتصاص فائض العملة (الزيادة في حجم عرض النقود وارتفاع الكتلة النقدية).

شكل رقم(17): السياسة الجبائية في ظل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية

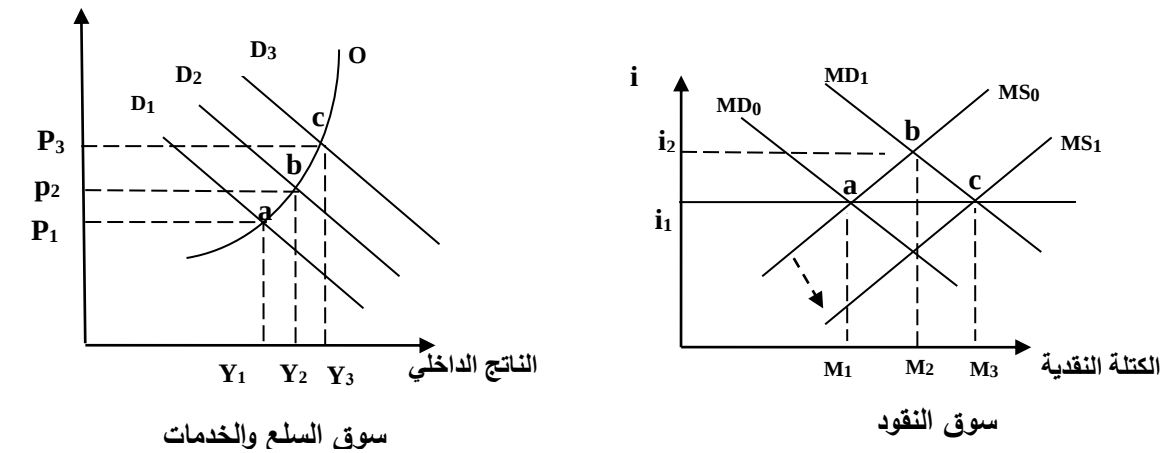

المصدر: محمد فوزي أبو السعود، " مقدمة في الاقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص: 300.

يلاحظ من خلال شكل التوازن في سوق النقود انتقال منحنى عرض النقود* من MS_0 إلى MS_1 بسبب ارتفاع الكتلة النقدية في الداخل، وهنا يتدخل البنك المركزي المحلي في سوق العملات ليقصي الفارق في سعر الفائدة الذي ظهر في البداية مما يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة إلى مستواه الأصلي. وبذلك ينتقل منحنى الطلب الكلي في سوق السلع والخدمات من (D_1) إلى (D_3).

* عرض النقود = كمية النقود المعروضة (المتداولة) العملة + الودائع

إن الآثار التوسعية للسياسة الجبائية تنتج عنها آثار لاحقة بسبب تدخل البنك المركزي لإبقاء سعر الصرف ثابت فينتقل سعر الفائدة من النقطة a إلى b ثم إلى النقطة c .

إن تطبيق السياسة الجبائية يعمل على رفع الناتج الداخلي الخام من y_1 إلى y_3 فتتغير الأسعار من p_1 إلى p_3 حيث تفسر هذه الوضعية في ظل أسعار الصرف الثابتة بضرورة لجوء البنك المركزي إلى سياسة نقدية تكميلية من أجل شراء أو بيع العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية[1]، كما أن شراء العملات الأجنبية في السوق الحرة يزيد من الكتلة النقدية من M_1 إلى M_3 غير أن أسعار الفائدة لا تتغير إلا بشكل بيني لتصل إلى i_2 ثم تعود بعد ذلك أسعار الفائدة في الداخل بنفس المستوى مع أسعار الفائدة في الخارج. إن السياسة النقدية في هذه الظروف تكون مكملة، ولا يمكن اعتمادها كسياسة أساسية، لأن الزيادة في العرض النقدي وارتفاع الكتلة النقدية يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة إلى مستوى أقل مما هي عليه في الدول الأجنبية مما يشجع على نقل رؤوس الأموال من الداخل إلى الخارج حتى يحصل المستمرين على عائد أكبر في دول الخارج، وفي هذه الحالة يتقلص العرض النقدي نسبيا ويتحرك منحنى (LM) إلى الأسفل كما يمكن توضيحه في الشكل التالي:

شكل رقم:(18)أثر السياسة النقدية في تغير منحنى (IS-LM) في حالة سعر الصرف الثابت.

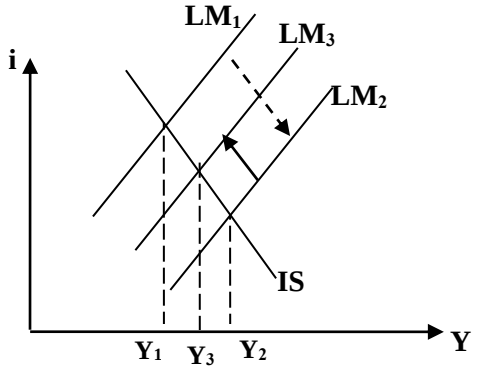

Source: Henri-Louis VEDIE, « macroéconomie en 24 fiches », 2e édition, Dunod, Paris, 2008, P : 118

مما سبق يمكن القول أن السياسة الجبائية تكون فعالية في تغيير الطلب الكلي في ظل سعر الصرف الثابت، وبعكس ذلك فإن السياسة النقدية تكون غير فعالة في تغيير الطلب الكلي في المدى الطويل.

2- **السياسة الجبائية في ظل سعر الصرف المرن:** تعمل السياسة الجبائية في ظل سعر الصرف الثابت على زيادة سعر الفائدة وبالتالي ينتقل منحنى (IS) نحوى الأعلى ويرتفع مستوى الدخل. أما في ظل سعر الصرف المرن والذي يشكل عامل في نقل معدات الفائدة لحالة تضخم مما يخفض

[1] - Gregory N. Mankiw « Macroéconomie », op-cit, P: 444.

من فعالية السياسة النقدية[1]، حيث يتغير تبعا لسوق الصرف الأجنبي ولا يتدخل البنك المركزي في الحفاظ على استقرار العملة. إن ارتفاع معدلات الفائدة في هذه الوضعية يؤدي إلى زيادة قيمة العملة المحلية، فينتج عن ارتفاع قيمة العملة إنخفاض في حجم الصدرات وزيادة حجم الوردات، مما يؤدي إلى نقل منحنى (IS) مرة ثانية إلى حالته الأصلية، نتيجة العجز في الميزان التجاري كما هو موضح في شكل التالي:

شكل رقم:(19)أثر السياسة الجبائية في تغير منحنى (IS-LM) في ظل سعر الصرف المرن

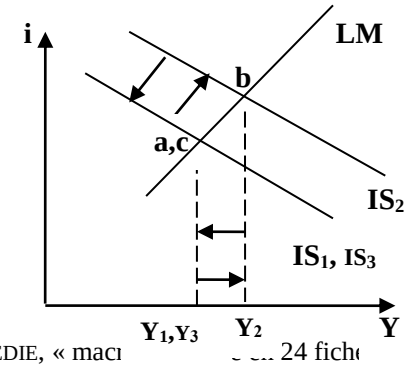

Source: Henri-Louis VEDIE, « macr … 24 fich… p-cit, P :119.

ينتقل منحنى (IS) من (IS_2) إلى وضعه الأصلي (IS_0) وبذلك يتغير سعر الفائدة ومستوى الانتاج ويرجعان إلى مستواهما الأصلي، هذا يجعل من المدخرون الأجانب يتوقفون عن تحويل رؤوس أموالهم إلى الداخل، في هذه الوضعية يمكن أن تنعدم آثار السياسة الجبائية تحت تأثير معدلات الفائدة.

إن اعتماد سياسة جبائية توسعية في ظل سعر صرف مرن، أين لا يشتري البنك المركزي الفائض من العملات الأجنبية، ومع ارتفاع قيمة العملة المحلية في الأسواق العالمية فإن الكتلة النقدية تبقى ثابتة، مما يبقي منحنى عرض النقود في وضعيته الأصلية O **شكل رقم(): السياسة الجبائية في ظل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.** لكن نتيجة ارتفاع قيمة العملة المحلية تنخفض قيمة الصادرات وبالتالي ينتقل منحنى الطلب الكلي إلى اليسار من D_1 إلى D_2 كما هو كما هو موضح في الشكل.

تبقى قيمة العملة مرتفعة مادامت أسعار الفائدة في الداخل أعلى من أسعار الفائدة في الخارج، ثم ينتقل منحنى الطلب إلى اليسار من أجل العودة إلى نقطة التوازن a وعند رجوع الأسعار والإنتاج إلى نقطة الأصل فإن منحنى الطلب سيعود إلى وضعه الأصلي حيث تتساوى أسعار الفائدة في الداخل مع أسعار الفائدة في الخارج. وعندها يتوقف المدخرون عن تحويل أموالهم إلى الداخل،

[1] - Michael Wickens, « analyse macroéconomique approfondie », op-cit, P : 421.

لذلك فإن تأثير السياسة الجبائية يمكن أن ينعدم بسبب تأثير معدلات الفائدة، لذا فإن فعالية السياسة الجبائية في ظل سعر الصرف المرن تبقى محل شك.

إن السياسة الجبائية في المدى الطويل لا تستطيع تحقيق المستوى التوازني للدخل بسبب تزايد الطلب وتدهور قيمة العملة وعجز في الميزان التجاري مما يحقق العجز في ميزان المدفوعات، يؤدي هذا العجز إلى انخفاض قيمة العملة، ومن ثم يرفع الطلب على السلع المحلية في الأسواق الخارجية ويتحسن بذلك الميزان التجاري من جديد نتيجة السياسات التي أدت إلى توسع الطلب.

وحين العمل بأسعار الصرف العائمة يمكن تدعيم السياسة الجبائية التوسعية بتخفيض قيمة العملة المحلية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات.

عكس فعالية السياسة الجبائية التي تتميز بالضعف في ظل سعر الصرف المرن، فإن السياسة النقدية تظهر فعاليتها بوضوح كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم:(20) تغير منحنى (IS-LM) في حالة
سياسة جبائية توسعية واقتصاد مغلق

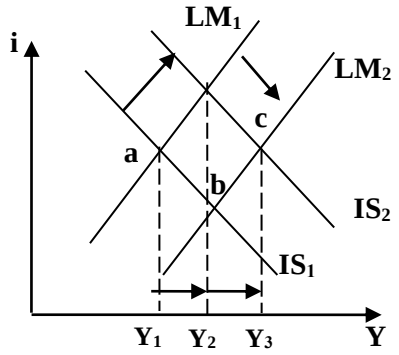

Source: Henri-Louis VEDIE, « macroéconomie en 24 fiches », op-cit, P : 140

تعمل السياسة النقدية من خلال زيادة العرض النقدي وبذلك ينتقل منحنى (LM) نحو اليمين ويتبعه انخفاض في معدل الفائدة، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة والذي من شأنه أن يزيد من الصادرات ويخفض الواردات وبذلك يكون فائض في الميزان التجاري، هذا الرصيد الموجب يعمل على نقل منحنى (IS) إلى الأعلى. يؤدي انتقال كلا من منحنى (IS) و (LM) إلى زيادة الدخل بشكل كبير من y_1 إلى y_3 وهو ما يبين فعالية السياسة النقدية التوسعية.

ومن خلال ما تقدم بخصوص العلاقة بين السياسة الجبائية وسياسة سعر الصرف يمكن استنتاج ما يلي:

-في حين العمل بسعر الصرف الثابت تكون السياسة الجبائية فعالة من خلال أثرها الدائم على الطلب الكلي وزيادة أسعار الفائدة مما يجلب رؤوس الأموال إلى الداخل، ثم يتدخل البنك المركزي

للحفاظ على ثبات سعر الصرف من خلال امتصاص الزيادة في فائض العملات عن طريق شرائها، وهو إجراء نقدي من شأنه دعم السياسة الجبائية التوسعية.

- أما في ظل نظام الصرف العائم، تضعف فعالية السياسة الجبائية في التأثير على الطلب الكلي لأن ارتفاع الطلب الكلي لا يؤدي إلى الارتفاع المؤقت في أسعار الفائدة والتي تجلب رأس المال الأجنبي مما يحسن قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية وهو ما يؤدي إلى انكماش في حجم صافي الصادرات.

إن التحليل السابق يقودنا إلى ضرورة الجمع بين السياستين الجبائية والنقدية، فالسياسة الجبائية التوسعية والسياسة النقدية التوسعية تعمل على تخفيض أسعار الفائدة وتزيل إمكانية حدوث أثر المزاحمة. وكقاعدة عامة فإن معظم الاقتصاديين يفضلون سياسة الميزانية انكماشية أي عجز محدود مع سياسة نقدية توسعية، فينتج عن ذلك سعر فائدة منخفض كما أن المزج بين السياستين له أثر واضح على سعر الصرف.

المبحث الثالث: أثر السياسة الجبائية على بعض متغيرات الاقتصادية.

المطلب الأول: أثر السياسة الجبائية على العمل.

ترى المدرسة الكلاسيكية، أن الشخص القادر على العمل له القدرة " الخيار" على أن يقسم وقته بين وقت يخصصه للعمل ووقت يخصصه للراحة، فيتيح الزمن المستغرق في العمل للعامل أجرا معينا، أما وقت الراحة فهو يكلفه هذا الأجر[1]. ومن أجل تحديد طبيعة أثر السياسة الجبائية على هذا الخيار، ندرس أثر الضريبة على عرض العمل وهذا من خلال أثرها على الدخل. ونفترض ما يلي:

- الأفراد يستطيعون تغيير عدد ساعات العمل.
- لا توجد منافع غير نقدية للعمل.
- كل مصادر الدخل خاضعة للضريبة.
- ثبات معدل الأجر الساعي.
- الطلب على العمل تام المرونة.
- ضريبة الدخل نسبة ثابتة.

إذا كان منحنى عرض العمل SS موجب الميل حيث يوضح العلاقة الطردية بين ساعات العمل ومعدل الأجر كما هو موضح في الشكل التالي:[2]

---

[1]- الدكتور كمال بوصافي " تحديد مستوى النشاط ومستوى التشغيل سوق العمل" النظرية الاقتصادية الكلية، وثيقة عمل لطلبة الماجيستير، فرع تحليل اقتصادي، 2008، ص:21.

[2]- DAVID BEGG , STANLEY FISCHER, RUDGER DORNBUSCH « Micro-économie » Adaptation Française 2e édition mise à jour , DUNOD, Paris, 2002, P: 328.

شكل رقم(21): أثر السياسة الجبائية على العمل.

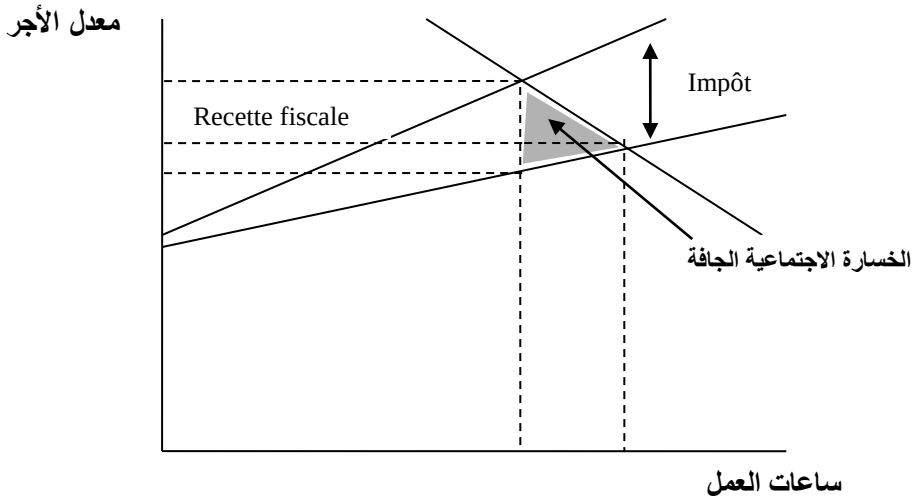

Source : DAVID B , STANLEY F, RUDGER DO « Micro-économie »
Adaptation Française 2e édition mise à jour , DUNOD, Paris, 2002, P: 328.

يوضح الشكل سوق العمل. المنحنى DD يمثل الطلب على العمل، والمنحنى SS يمثل عرض العمل. يمثل المحور الأفقي ساعات العمل أما المنحنى العمودي فيمثل معدل الأجر. إن الزيادة في معدل الأجر الساعي ينجم عنه زيادة في ساعات العمل في حين أنه يخفض من الطلب. عند غياب الضريبة على الدخل " ضريبة الأجور"، يكون التوازن في سوق العمل عند النقطة E .

نفترض في هذه الحالة أن الدولة استخدمت سياسة جبائية، فرفعت من معدل الضريبة على الدخل[1]. إذا قمنا بقياس معدل الأجر الخام، حيث يبقى منحنى الطلب من غير أن يتغير مادامت هذه المقاربة بين معدل الأجر الخام والإنتاج الحدي بقيمة العمل التي تحدد حجم العمل المطلوب من طرف المؤسسات. هذا وإن عواطف وعادات العمال لا تتغير، لكن هي الأجور الصافية من الدخل التي تقارن بالقيمة الحدية لأعمالهم عندما تنخفض كمية العمل المعروضة. كذلك يبين المنحنى SS لعرض العمل مقاربة بالأجور قبل فرض الضريبة، ثم عند سياسة جبائية من خلال فرض الضريبة يتحول منحنى الطلب إلى 'SS في الأعلى حيث يكون تغير هذا العرض مقابل الأجور الصافية أو الخامة. المسافة العمودية بين SS و 'SS تمثل مبلغ الضريبة المدفوعة على الأرباح المحققة حتى آخر ساعات العمل. بما أن DD و 'SS تبين حاليا سلوك المؤسسات والعمال لكل مستويات الأجور الخامة، عندما يكون التوازن الجديد 'E . ويكون الأجر الخام التوازني هو 'W ، والمؤسسات تطلب ساعات عمل 'L. المسافة العمودية بين 'A و 'E تقيس

[1] - DAVID B , STANLEY F, RUDGER DO « Micro-économie », op-cit, P: 328.

قيمة الضريبة المدفوعة على الدخول المحققة حتى آخر ساعة عمل. معدل الأجر بعد الضريبة هو إذن "W ، والعمال مستعدين للعمل عدد ساعات عمل 'L .

بالنسبة لمعدل الأجر التوازني الابتدائي هو W، إن أثر السياسة الجبائية على الأجور ترفع من معدل الأجور قبل الضريبة إلى معدل الأجر 'W لكن تنقص من معدل الأجور قبل الضريبة إلى "W. حيث أن معدل الأجور المرتفع الذي تضطر المؤسسات لدفعه يخفض من معدل الأجور الذي يحصلون عليه العمال. تؤثر السياسة الجبائية على المؤسسات وعلى العمال كذلك، من هنا لابد من إجراءات إدارية، تجعل الضريبة ممكنة التحصيل لدى الدولة مباشرة، وسهلة على عاتق العمال.

ومما سبق يمكن القول أن السياسة الجبائية تمكن من جلب الأموال إلى الدولة من خلال القيد الجبائي، وبصفة عامة الضرائب تغير من أسعار وكميات التوازن، فلابد من الأخذ في الحسبان الآثار السلبية لهذه السياسة الجبائية.

وفي الواقع فإن التغيير في عدد ساعات العمل المصاحب لفرض الضريبة سوف يتحقق من خلال تفاعل عاملين منفصلين، فالفرد إما أن يقوم بمضاعفة جهوده من أجل تعويض الخسارة في دخله نتيجة السياسة الجبائية المفروضة عليه وهذا ما يعرف **بأثر الدخل**، أو أن يقوم بالتقليل من عمله وهو ما يعرف **بأثر الإحلال**.

1- أثر الإحلال وأثر الدخل والسياسة الجبائية:

إن أثر الإحلال* يوضح الأثر على خيارات الفرد بين العمل والفراغ وفقا للتغيرات في المنافع الحدية لكل منها، غير أن إتباع سياسة جبائية انكماشية من خلال فرض الضريبة يترتب عليه انخفاض المنفعة الحدية المستمدة من العمل وبالتالي تصبح المنفعة الحدية المستمدة من الفراغ أكبر من المنافع الحدية المستمدة من العمل، هذا مما يخلق حافزا أمام الفرد على إحلال ساعات الفراغ " حيث تكون منافعها الحدية أكبر" محل ساعات العمل " حيث تكون منافعها الحدية أقل". وهذا يعني أن أثر الإحلال سلبي على عدد ساعات العمل.

يتوقف أثر الإحلال السلبي على المعدل الحدي للضريبة، فكلما زاد المعدل الحدي للضريبة زادت حدة الأثر السلبي على عدد ساعات العمل والعكس صحيح.

كما يؤثر الدخل إيجابا على عدد ساعات العمل، في حين أن الأثر النهائي لفرض ضريبة الدخل النسبية على عدد ساعات العمل سوف يتخذ ثلاث احتمالات:

* في النظرية الاقتصادية أثر الإحلال يصف العلاقة بين التغير في الأسعار النسبية والتغير في الناتج في مناخ الإنفاق الاستهلاكي، حيث أن تغير الأسعار النسبية سوف يشجع الفرد على إحلال السلع التي أصبحت أرخص نسبيا محل السلع التي أصبحت أعلى نسبيا.

- **الاحتمال الأول:** أثر الدخل الإيجابي يتعادل مع أثر الإحلال السلبي ومن ثم يكون أثر السياسة الجبائية حياديا على عدد ساعات العمل.
- **الاحتمال الثاني:** أثر الدخل الإيجابي أكبر من أثر الإحلال السلبي ومن ثم يكون أثر السياسة الجبائية إيجابيا على عدد ساعات العمل إذ يزيد المعروض من ساعات العمل مع فرض الضريبة والعكس صحيح، تكون هذه الحالة أكثر انطباقا على أصحاب الدخول المنخفضة.
- **الاحتمال الثالث:** أثر الدخل الإيجابي أقل من أثر الإحلال السلبي، فيكون في هذه الحالة أثر السياسة الجبائية سلبيا على عدد ساعات العمل. حيث تقل عدد ساعات العمل مع فرض الضريبة وتكون هذه الحالة أكثر انطباقا على أصحاب الدخول المرتفعة.

سنقوم بتقديم نموذج يصور الحالة التي يكون فيها الفرد معنيا بهذه الاحتمالات، وبالاعتماد على أسلوب منحنيات السواء في توضيح أثر الدخل وأثر الإحلال يسمح بتبيان أثر السياسة الجبائية على العمل[1]. كما هو موضح في الشكل البياني(29-أ)

الشكل البياني(22-أ): أثر السياسة الجبائية حياديا على عدد ساعات العمل.

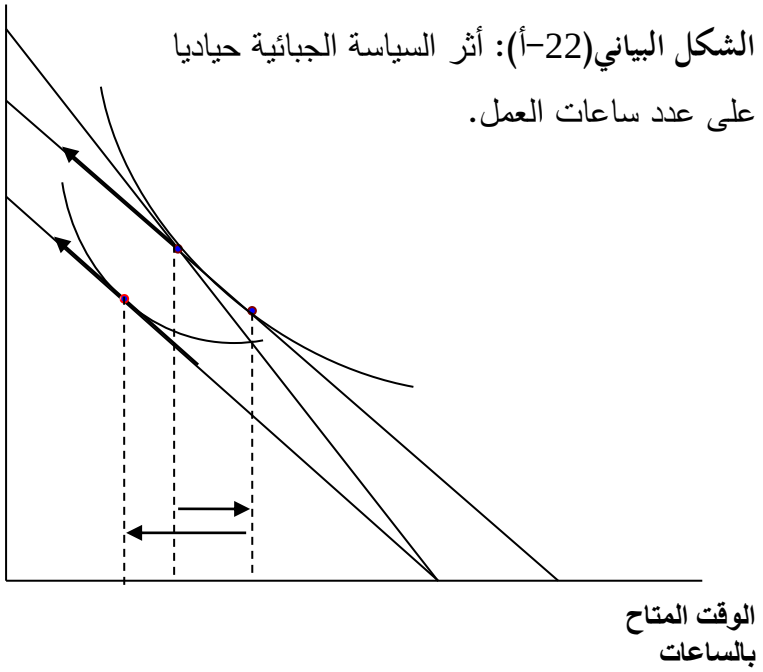

المصدر: د/س ع عثمان، د/ ش ر العشماوي "**اقتصاديات الضرائب**" الدار الجامعية الإسكندرية، 2007، ص: 147.

[1]- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي " **اقتصاديات الضرائب**" **(سياسات- نظم – قضايا معاصرة)** الدار الجامعية الإسكندرية سنة 2007، ص:147.

مع إفتراض أن السلع التي يستهلكها الفرد بما فيها ساعات الراحة هي سلعة عادية فيزداد عليها الطلب بزيادة الدخل. يوضح المستقيم (Δ_1) الاختيار بين العمل و الفراغ وهو يعكس قيد الميزانية « la contrainte de budget » ولنفرض أن الثنائية بين العمل والفراغ التي تحقق للفرد أقصى رفاهية ممكنة تكون عند النقطة جـ$_1$ حيث يتماس خط الميزانية مع أعلى منحنى سواء ممكن، فيختار عندها الفرد الكمية (ل$_1$و) من ساعات الراحة وبالتالي تكون ساعات العمل (ل$_1$ب). وبالاعتماد على سياسة جبائية من خلال فرض ضريبة الدخل الثابتة على العمل، سوف يتغير خط الميزانية من Δ_1 إلى Δ_3 فيتغير وضع التوازن من جـ$_1$ إلى جـ$_3$، كما تقل عدد ساعات الفراغ من ل$_1$ إلى ل$_3$ في حين يزيد عدد ساعات العمل من ل$_1$ب إلى ل$_3$ب. وفي نفس الوقت ينخفض دخل العمل من جـ$_1$ إلى جـ$_3$ وهذا ما يدل على أن أثر السياسة الجبائية على عدد ساعات العمل إيجابي. غير أنه الزيادة النهائية في عدد ساعات العمل ترجع إلى ما يسمى "بأثر الثمن" لفرض الضريبة على العمل، وهي محصلة أثر الإحلال وأثر الدخل. وبيانيا توضح الأشكال الثلاثة (29–أ)، (29–ب)، (29–ج) أثر الثمن لفرض الضريبة الذي صاحبه انتقال وضع التوازن للمستهلك من جـ$_1$ إلى جـ$_3$ فتغير المعروض من ساعات العمل في اتجاهات متباينة.

لكن كيف يمكن الفصل بيانيا بين أثر الدخل وأثر الإحلال؟ لتحقيق ذلك يتعين رسم خط الميزانية يوازي خط الميزانية الجديد Δ_2 بعد فرض الضريبة حيث يتماس هذا الخط مع منحنى السواء الأصلي للمستهلك عند النقطة جـ$_2$. يرجع في الواقع الانتقال من النقطة جـ$_1$ إلى النقطة جـ$_2$ على نفس منحنى السواء إلى التغير في الأسعار النسبية لوقت العمل والفراغ وهذا ما يسمى "بأثر الإحلال" فيؤدي دائما إلى زيادة عدد ساعات الفراغ ونقص عدد ساعات العمل. نقول إن الاعتماد على سياسة جبائية يعطي زيادة نسبية للمنفعة الحدية المستمدة من وقت الفراغ في مقابل المنفعة الحدية المستمدة من ساعات العمل، من هنا يقوم العامل الرشيد بإحلال ساعات الفراغ محل ساعات العمل، فيكون الأثر سلبيا على المعروض من ساعات العمل كما يتضح من خلال الأشكال الثلاثة.

إن أثر الدخل بعد الاعتماد على السياسة الجبائية الانكماشية يكون على المعروض من ساعات العمل في اتجاه مغاير لأثر الإحلال، إذ أن فرض الضريبة على دخل العمل ينجم عنه خفض الدخل المتاح للمستهلك ومن ثم ينتقل خط الميزانية من Δ_2 إلى Δ_3 أي من وضع التوازن جـ$_2$ إلى جـ$_3$ يسمى هذا الانتقال "بأثر الدخل".

وفي الشكل (29–أ) أدى أثر الدخل إلى زيادة المعروض من ساعات العمل لتعويض النقص في الدخل، فكانت الزيادة في ساعات العمل أكبر من النقص في ساعات العمل الناتج عن أثر

الإحلال، والذي ترتب عليه أن أثر الثمن أصبح إيجابيا على المعروض من ساعات العمل لاحظ الشكل(29-أ).

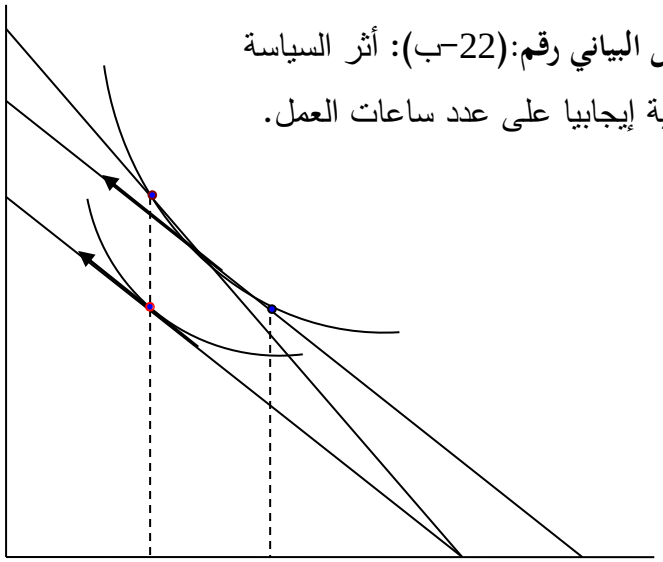

الشكل البياني رقم:(22-ب): أثر السياسة الجبائية إيجابيا على عدد ساعات العمل.

المصدر:: د/س ع عثمان، د/ ش ر العشماوي "**اقتصاديات الضرائب**" مرجع سبق ذكره، ص:148.

أما في الشكل رقم:(22-ب) قد كان أثر الدخل الإيجابي (زيادة ساعات العمل) مساويا لأثر الإحلال السلبي (نقص عدد ساعات العمل)، مما نجم عنه ثبات المعروض من ساعات العمل بالرغم من الاعتماد على سياسة جبائية إنكماشية.

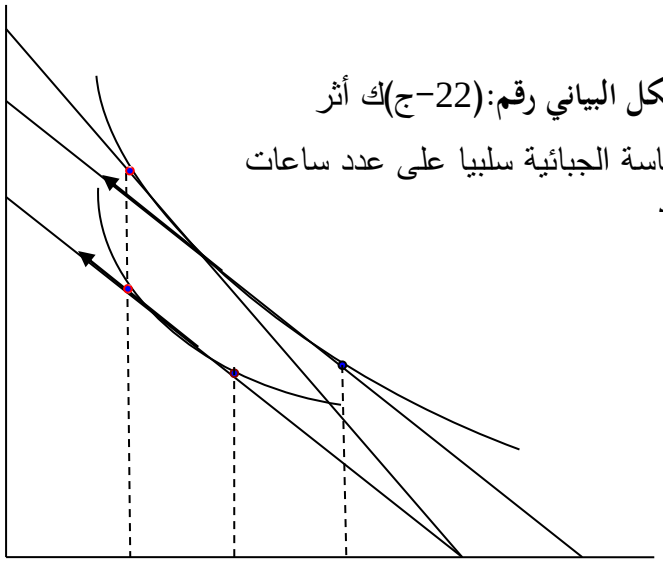

الشكل البياني رقم:(22-ج)ك أثر السياسة الجبائية سلبيا على عدد ساعات

مصدر الشكل(29- ج): د/س ع عثمان، د/ ش ر العشماوي "**اقتصاديات الضرائب**" مرجع سبق ذكره، ص: 149.

لكن في الشكل (29-ج) يتضح أن أثر الدخل الإيجابي أقل من أثر الإحلال السلبي، من ثم أصبح اتجاه أثر الثمن سلبيا على المعروض من ساعات العمل فصاحب فرض الضريبة نقص المعروض من ساعات العمل من ل1ب إلى ل3ب.

المطلب الثاني: دور السياسة الجبائية في معالجة التضخم و الانكماش.

تعرف الاقتصاديات الرأسمالية والانتقالية من حين لآخر تقلبات اقتصادية تتمثل أساسا في فترات توسع وانكماش، حيث تتميز الأولى بارتفاع في الدخل القومي وانخفاض في معدلات البطالة مع زيادة معدل الأرباح و مستوى الأجور، على غرار الثانية التي تتميز بانخفاض في مستوى الإنتاج وزيادة معدل البطالة، وانخفاض في معدل الأرباح ومستوى الأجور. لهذا الغرض وعلى سبيل المثال تتم سنويا عملية تعرف باسم **الفهرسة الجبائية**، على مستوى النظام الجبائي الأمريكي، فيتم من خلالها تعديل كافة عناصر النظام، لضرائب الدخل الشخصي لمعالجة الآثار الناجمة عن التضخم « inflation » وارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد، حيث أن السيطرة على التضخم من أهم الأهداف الاقتصادية للمجتمع[1]. إن عملية الفهرسة الجبائية هذه هي الإزالة الفورية والتلقائية لآثار التضخم من على الإعفاءات الشخصية، والخصومات القياسية، وعلى سائر عناصر النظام الجبائي على الدخل الشخصي.

كما قامت كل من دول أمريكا اللاتينية بمحاربة التضخم تحقيقا للاستقرار المالي، عن طريق التقليل من الإنفاق الحكومي، وإصلاح الخدمات المدنية، مع إجراء شامل للأنظمة الجبائية، ففي عام 1993 بلغ معدل التضخم في كل من تشيلي والأرجنتين والبرازيل، والبيرو والمكسيك وفنزويلا وكولومبيا إلى 88,8 %، لكن مع نهاية عام 1997 انخفض معدل التضخم إلى أقل من 11%.[2]

والتساؤل المطروح هنا هو كيف يمكن أن تؤثر معدلات التضخم على الضرائب؟ وللإجابة نقول أن هناك نوعين من التضخم: التضخم الذي يمكن التنبؤ به مسبقا، والتضخم الذي لا يمكن التنبؤ به مسبقا. وهو الأسوأ و الأخطر لأنه يتيح للأفراد فرصة تكييف سلوكهم مع التغيرات المفاجئة في مستوى العام للأسعار على مستوى الاقتصاد ككل. غير أنه حتى ولو كانت حالات التضخم الحاصلة قابلة للتنبؤ، يمكن أن تسبب مشاكل، ذلك أن التضخم يعمل على تقليل قيمة الدخل الحقيقي le revenu réel الذي يحصل عليه الأفراد، أما الدخل الاسمي le revenu nominal

---

[1]- سامر عبد الهادي/ شادي الصرايرة/ نضال عباس، " مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار واؤل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص: 195.

[2]- د/عبد القادر بابا " سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة " أطروحة دكتوراه دولة مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص: 77.

فلا يتأثر بالتضخم، كما أن انخفاض قيمة الدخل الحقيقي معناه انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين ومستوى معيشتهم. من هنا فإن السياسة الجبائية المتبعة يجب أن تراعي كل هذه الآثار وإلا ستكون فاشلة.

ففي حالة الانكماش: يكون إحداث زيادة في الطلب الفعلي " الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري" بالتالي رفع الميل للاستهلاك وهنا تعمل السياسة الجبائية التوسعية من خلال التخفيضات الجبائية على زيادة القدرة الشرائية للمواطنين مما يزيد في الطلب على أموال الاستهلاك، كما أن رفع الضرائب على التركات يعمل على زيادة الاستهلاك وخفض الادخار، وفيما يخص الاستثمار فإن السياسة الجبائية تهدف إلى تخفيض الضرائب على الأرباح وبالتالي تعمل على تشجيع الاستثمار الخاص بصفة عامة مما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي.

وفي حالة التضخم: بإمكان السياسة المالية* أن تحدث بعض الآثار الانكماشية عن طريق تحقيق فائض في الميزانية، ويكون هذا بزيادة الإيرادات العامة أو خفض الإنفاق العام إلى غاية حدوث التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي فيتحقق "التشغيل الكامل"، وبهذا فإن زيادة الضرائب تكبح القوة الشرائية الزائدة للمستهلكين التي تسبب ارتفاع الأسعار.

وببساطة يمكننا القول أنه كلما ارتفعت نسبة أو معدل التضخم في البلاد، لابد من دور الحكومة ومؤسساتها المالية أن تعمل على تخفيض معدلات الضرائب الحدية من باب تخفيف الأعباء الاقتصادية ومن ثم إتاحة الفرصة أمام المواطنين للاستثمار، الإنفاق والادخار لدفع عجلة الاقتصاد القومي التي يعيق حركتها التضخم.

تجدر الإشارة إلى علاقة أخرى بين السياسة الجبائية والتضخم، والتي قد تكون من أكبر المشاكل الجبائية التي تسببها معدلات التضخم المرتفعة، ذلك أنه عندما يتم التعبير عن الإعفاءات والخصومات الجبائية في صورة اسمية نقدية ليس في صورة نسبية مئوية من إجمالي الدخل. في هذه الحالة سيجد المواطنون دافعو الضرائب أن الإعفاء الأسري عن الفرد أصبح لا قيمة له بسبب ارتفاع معدل التضخم. والمغزى من هذه النقطة أنه من الأفضل التعبير عن الإعفاءات والخصومات في صورة نسبية سنوية وليس في صورة مبالغ اسمية.

---

* { يقصد بالسياسة المالية تلك السياسة التي تنفذها الحكومة من خلال وزارة المالية، مستعملة بذلك الإيرادات والنفقات الحكومية. فتوصف السياسة المالية بأنها توسعية في حالة زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، بينما تكون هذه السياسة انكماشية في حالة تقليل الإنفاق الحكومي أو في حالة زيادة الضرائب.} **حسام داود و آخرون** " مبادئ الاقتصاد الكلي " ، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان ، 2000، ص. 146.

المطلب الثالث: دور السياسة الجبائية في الحد من التلوث.

إذا كانت البيئة كل ما يحيط بالإنسان ويقدم له أسباب الحياة، فإن تلويث هذا الأخير أخطر ما يهدد حياة الإنسان ويحول دونه ودون البيئة على الاستمرار في العطاء والتجدد.

قد شهد أواخر القرن العشرين تزايد الاهتمام بالمشاكل البيئية والأساليب التي تحول دون تدهورها على المستويات المختلفة، كذلك الآثار السلبية التي تحدثها أنشطة الأفراد والمنشآت على البيئة، هذا وإن البيئة بمحتواها الشامل المتضمن كل شيء على الأرض وفي باطنها وما يحيط بها، لابد من أن تعتمد معارف في العلوم المختلفة، وإزاء هذا التدهور السريع والمتنامي لعناصر البيئة والانعكاسات السلبية على عناصر الصحة ورفاهية البشر. قد ازداد اهتمام الكتاب و الباحثين بموضوع البيئة، كما ازداد اهتمام المؤسسات الإقليمية والمحلية بموضوعات البيئة بصفة عامة والمشكلات البيئية منه بصفة خاصة فأصبحت القضايا المتعلقة بالبيئة من القضايا المحورية في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين. ومن المتوقع أن تكون القضايا المتعلقة بتلوث البيئة من التحديات الرئيسية للتنمية الاقتصادية خلال هذا القرن. إن البيئة قادرة على استيعاب جزء من التلوث الذي يمثل خطرا على الحياة، ويطلق على هذا الجزء بالتلوث غير الضار أو المعدلات المقبولة للتلوث من ثم فإن معالجة التلوث تعني تخفيض معدلات التلوث إلى مستويات قياسية مقبولة عالميا.

إن المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتنمية OCDE تعرف التلوث بأنه: قيام الإنسان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بإضافة مواد أو طاقة إلى البيئة، فيترتب عليها آثار ضارة يمكن أن تعرض صحة الإنسان للخطر أو تمس الموارد البيولوجية أو الأنظمة البيئية فتؤدي إلى تأثير ضار على أوجه الاستخدام المشروع للبيئة.[1]

أما وفقا لماركوند Marquand فإن التلوث سوف يتواجد فقط عندما يتحقق الضرر البيئي سواء كان هذا الضرر يتعلق بالإنسان أو الحيوان أو النبات أو بأي مظهر من مظاهر الطبيعة.

رغم تعدد المداخل العلمية المستخدمة في معالجة مشاكل التلوث البيئي إلا أن أكثر هذه المداخل شيوعا واستخداما هو مدخل السوق، وتتبلور منهجية هذا المدخل في الاعتماد على الأدوات الاقتصادية بصفة عامة وعلى السياسة الجبائية بصفة خاصة في إدخال الآثار الخارجية لبعض الأنشطة الاقتصادية ضمن قوى العرض والطلب المتعلقة بهذه الأنشطة، بمعنى آخر أن تتضمن قرارات المنتجين والمستهلكين هذه التكاليف. إن النظام الجبائية بمختلف صوره الفنية وحوافزه الجبائية يعتبر إحدى الأدوات التي يُعتمد عليها في زيادة وتفعيل قوى السوق في معالجة مشكلة

---

[1]- أحمد إسماعيل الأبياري: "الأخطار التي تواجه البيئة" نقلا عن د/سعيد عبد العزيز عثمان، د/ شكري رجب العشماوي " اقتصاديات الضرائب" مرجع سبق ذكره، ص: 415.

التلوث البيئي في الدول النامية وفي تلك الدول التي تتخذ من التحرير الاقتصادي منهجا وأسلوبا لها (ومن بينها الجزائر) بصفة خاصة.

ومن أهم أدوات السياسة الجبائية التي يمكن الاعتماد عليها في معالجة مشكلة التلوث البيئي والحد من آثارها السلبية ما يلي:

- الضريبة على المنتجات التي يصاحب إنتاجها تلوث بيئي.
- الضريبة على النفايات الناتجة عن ممارسة بعض الأنشطة. بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الأدوات.

وفيما يلي تحليل اقتصادي تقييمي لكل أداة من هذه الأدوات.

1- **الضريبة على المنتجات:***

تقوم الحكومة في هذا النوع بالاعتماد على السياسة الجبائية الانكماشية من خلال فرض ضريبة قيمية أو نوعية على الإنتاج في مختلف الوحدات الإنتاجية التي يصاحب نشاطها تلوث للبيئة أي إحداث أضرار اجتماعية، هذا بهدف تخفيض حجم الإنتاج ومن ثم تخفيض حجم الملوثات الناتجة إلى مستويات مقبولة اجتماعيا. هذا وإن فرض ضريبة موحدة على الإنتاج أي كمبلغ ثابت على كل وحدة من وحدات الإنتاج التي يترتب على إنتاجها أو استهلاكها آثار سلبية على البيئة لن يكون ذو فعالية، ذلك أن حجم وقيمة الملوثات لكل وحدة منتجة داخل نفس الصناعة تختلف، هذا برغم من أن حجم الملوثات الكلية تنخفض بعد فرض هذه الضريبة مقارنة بالوضع قبل الضريبة. ومن ثم التمييز في سعر الضريبة (مقدار الضريبة للوحدة) بين مختلف الوحدات الإنتاجية وبين المناطق الجغرافية المختلفة أمرا ضروريا لزيادة فاعلية السياسة الجبائية في معالجة مشاكل التلوث البيئي.

2- **ضريبة النفايات أو الانبعاثات:** تختلف ضريبة النفايات عن ضريبة الإنتاج سابقة الذكر، ذلك أن هذه الضريبة تفرض على مخلفات النشاط الإنتاجي للوحدات الاقتصادية، إذ يتعين أن تعكس قيمة الآثار الخارجية السلبية الناتجة عن تشغيل المشروعات الملوثة للبيئة[1]. ووفقا لهذه السياسة الجبائية المنتجين يتحملون تكاليف تلويث البيئة، مما يدفعهم إلى تخفيض هذه الإنبعاثات من خلال مجموعة من الإجراءات مثل إجراء تغييرات في العملية الإنتاجية أو تغييرات في نوعية المدخلات المستخدمة أو التحول إلى إنتاج منتجات أقل تلوثا للبيئة، وجوهر استخدام هذه السياسة الجبائية في معالجة التلوث هو إعطاء الحرية للمنتجين في اختيار الطريقة الملائمة لتخفيض حجم الانبعاثات الملوثة للبيئة إلى مستويات مقبولة. إن السياسة الجبائية المستخدمة للحد من التلوث هي إحدى

* باللغة الإنجليزية Output Tax.

[1]- د/س عبد العزيز عثمان، د/ ش رجب العشماوي "**اقتصاديات الضرائب**" مرجع سبق ذكره، ص:438.

الوسائل التي تُجبر الوحدة الاقتصادية المسببة للتلوث على محاولة تعويض مقدار الضريبة المدفوعة والزيادة المحتملة في التكاليف، فتواجه بذلك الوحدة الاقتصادية خيارين:

- **الخيار الأول:** الاستمرار في إنتاج نفس حجم الإنتاج السائد قبل فرض الضريبة مع نفس المستوى من التلوث الناتج، هذا مع الالتزام بدفع الضريبة.
- **الخيار التالي:** أن تقوم الوحدة الاقتصادية بالاستثمار في نوع معين من التكنولوجيا لتخفيض مستوى التلوث بدلا من دفع الضريبة.

إن كل خيار من الخيارين السابقين يترتب عليه تكلفة تتحملها الوحدة الاقتصادية التي عليها أن تختار البديل الأقل تكلفة، حيث تتم المفاضلة بين تكلفة التخلص من التلوث من خلال الاستثمار في التكنولوجيا لمعالجة التلوث أو من خلال دفع الضريبة بالتالي لو فرضت ضريبة حسب الضرر الحدي على المنشأة سوف تخفض اختياريا ما تقذفه من مادة تلوث[1]. يمكن توضيح ذلك بالاستعانة بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (23): يوضح أثر السياسة الجبائية الانكماشية في معالجة التلوث.

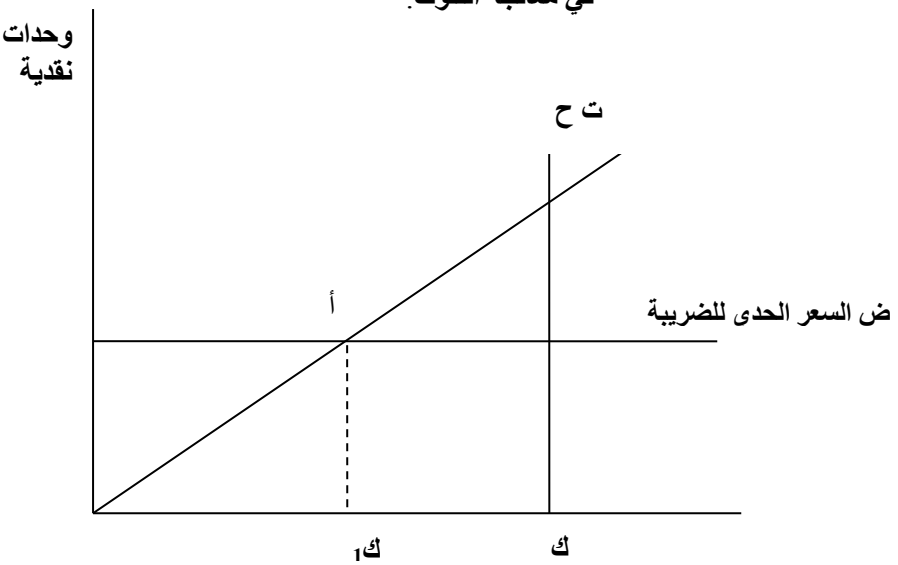

المصدر: د/س عبد العزيز عثمان، د/ ش رجب العشماوي "**اقتصاديات الضرائب**" مرجع سبق ذكره، ص:438.

نفترض أن المستوى المعياري للتلوث يتمثل في المستوى ك، فإن المنحني ت ح: يشير إلى التكلفة الحدية اللازمة للتخلص من التلوث، ض: يشير إلى معدل الضريبة.

[1]- جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، " الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص"، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص: 648.

يتضح من خلال الشكل أنه عند أي مستوى إنتاجي أقل من ك1 تكون التكلفة الحدية للتخلص من التلوث أقل من السعر الحدي للضريبة، ومن ثم تصبح الضريبة المدفوعة أكبر من تكلفة التخلص من التلوث، أما عند أي مستوى من التلوث أكبر من ك1 تصبح تكلفة التخلص من التلوث أكبر من مقدار الضريبة المدفوعة، وفي هذه الحالة سوف تفضل الوحدة الاقتصادية دفع الضريبة على النفايات دون تحمل تكاليف إضافية للحصول على التكنولوجيا الجديدة. وإذا كان مستوى التلوث يتراوح بين ك1، ك فإن الضريبة سوف تكون أقل من تكلفة التخلص من التلوث وفي نطاق هذا المدى من التلوث سوف تكون الضريبة من وجهة نظر الوحدة الاقتصادية أكثر وفرا من تكلفة معالجة التلوث. لذلك فإن الشركة أو الوحدة الاقتصادية المسببة للتلوث سوف تسعى لتحقيق المستوى المعياري للتلوث وفي سبيل تحقيق هذا الهدف فإنها تتحمل تكلفة إضافية تتكون من جزأين، جزء يمثل تكلفة التخلص من التلوث حتى المستوى ك1 من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الجديدة، وجزء يمثل الضريبة المدفوعة على مستوى التلوث من ك1 إلى ك.

يدعم أسلوب فرض الضريبة على التلوث التخصيص الكفء للموارد[1]، حيث تعمل الوحدة الاقتصادية على إدخال التكلفة الإضافية ضمن تكاليفها الخاصة مستهدفة تخفيض تكلفة التخلص من التلوث إلى أدنى مستوى ممكن، غير أنه إذا كانت تكنولوجية معالجة التلوث متغيرة ومتطورة فسوف تسعى الوحدة الاقتصادية إلى الحصول على التكنولوجيا الأكثر كفاءة التي تمكنها من تخفيض مستويات التلوث بتكلفة أقل، وقد يصبح الحصول على التكنولوجية الجديدة لمعالجة التلوث البيئي أكثر تفضيلا من دفع ضريبة على النفايات.*

المطلب الرابع: السياسة الجبائية والعادلة الاجتماعية.

سبق وأن أشرنا في الفصل الأول إلى الأهداف الأساسية للسياسة الجبائية التي يسعى النظام الجبائي لتحقيقها وهي التوفيق بين القدرة التمويلية للمكلفين وخزينة الدولة، أي مراعاة مبدأ العدالة الاجتماعية، والتي تعني مساهمة رعايا الدولة في النفقات الحكومية بحسب مقدرتهم التكليفية، من نسبة الدخل، مقابل ما يتمتعون به من حماية الدول. هكذا أشار إليها آدم اسميث وغيره من كتاب القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فكانوا يعتقدون بذلك أن السياسة الجبائية بالاعتماد على الضريبة النسبية وحدها بإمكانها تحقيق العدالة الاجتماعية، في حين أن معظم كتاب الفكر المالي الحديث يرون عكس ذلك أن الضريبة التصاعدية هي الأكثر عدالة طالما أنها تسمح بأن يساهم

---

[1]- جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، " الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص"، مرجع سبق ذكره، ص: 649.

* هناك أدوات أخرى لمعالجة التلوث البيئي للمزيد من التفصيل لاحظ **د/سعيد عبد العزيز عثمان، د/ شكري رجب العشماوي** " **اقتصاديات الضرائب**" مرجع سبق ذكره، ص: 439-447.

كل الممولين بحسب دخلهم بحجة أن دفع الضريبة بسعر نسبي لا يتماشى ومبدأ تناقص المنفعة الحدية لوحدات المادة الخاضعة للضريبة، أي أن المنفعة الحدية لكل وحدة واحدة من الدخل لذوي الدخول المحدودة أكبر مما هي عليه لأصحاب الدخول المرتفعة، مما يمكن القول أن فرض الضريبة بنفس النسبة لا يحقق العدالة. إن السياسة الجبائية يمكن أن تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من وجهة نظر توزيع الدخل القومي على نحو أكثر عدالة من خلال ما ينص عليه التشريع الجبائي من إجراءات وأحكام، كما أنها ومن وجهة نظر شاملة للعدالة الاجتماعية والتي تعني إتاحة الفرص للجميع على نحو عادل للمشاركة في التنمية الاقتصادية، يمكن كذلك للسياسة الجباية تحقيق ذلك من خلال إنفاق عائداتها بنحو يزيد من الاستثمارات المنتجة ومن فرص العمل. ومادمنا لسنا بصدد التعرض للإنفاق العام فسنتطرق لدور السياسة الجبائية في توزيع الدخل.

1- **السياسة الجبائية وتوزيع الدخل القومي:** إن مشكلة توزيع الدخل من أكبر المشاكل التي تواجهها المجتمعات، لهذا كل دولة تسعى لتحقيق التوزيع بطريقة عادلة حسب ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية الخاصة. يعني التوزيع في الاقتصاد مقدار الدخل الذي يحصل عليه الفرد أو مجموعة من الأفراد، أما مفهوم الدخل القومي يعني مجموع الدخول العائدة على عوامل الإنتاج المختلفة في الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة " في الغالب تكون سنة "، وهو ما يعني قيمة الناتج القومي الصافي بسعر السوق منزوعا منه الضرائب غير المباشرة ومضافا إليه الإعانات الحكومية.

إن من أبرز انتقاد ينطوي عليه نموذج توزيع الدخل في المجتمع هو أنه يفترض أن الحكومة مثل الفريق الذي به العديد من الأعضاء (دافعوا الضرائب) فيملك كل منهم أدوات إنتاجية معينة تمكنه من الحصول على دخل يساهم بجزء منه في دفع الضرائب للحكومة نظير الخدمات التي يحصل عليها غير أن هذا النموذج يتجاهل أو يستبعد بعض الأشخاص غير القادرين أصلا على كسب الدخل (الذين لا يملكون أدوات إنتاج أو مهارات لمساعدتهم على كسب الدخل). معنى هذا أن النموذج قاصرا عن تفسير الحالة المعتادة التي تقدم فيها الحكومات العديد من الخدمات العامة المجانية. فهذا النموذج عاجز عن الإجابة عن سؤال مهم وهو: لماذا يقبل بعض الأشخاص أن تحصل الضرائب منهم بغية استخدام حصيلتها في تمويل خدمات اجتماعية لأشخاص آخرين؟

إن المبدأ النظري للعدالة الجبائية في هذا السياق ينقسم إلى مفهومين، هناك مفهوم العدالة الجبائية الذي ينص على إلزامية تحميل كل شخص حصته العادلة فقط من تكاليف الحكومة (تكاليف تمويل الخدمات)، ووفقا للمفهوم الآخر فإنه يجب أن يتحمل الأثرياء حصة كبيرة من العبء الجبائي.

إن قبول الأفراد بإعادة توزيع الدخل يرجع إلى عاملين الأول هو أن الشخص الأكثر قدرة مالية يتحمل عبئا جبائيا أكبر، والثاني كونه أكثر ثراء أمرا يضع على عاتقه نوعا من الالتزام الجماعي لتحسين مستوى الآخرين.[1]

2- **إعادة توزيع الدخل نوع من التأمين:** من المحتمل تفسير قبول المجتمع لقيام الحكومة بإعادة توزيع الدخل هو أن مشاركة الأغنياء في برامج تمويلية بمثابة نوع من التأمين على الدخل، ذلك أن الأفراد أصحاب الدخول العالية هم دافعو أقساط التأمين، في حين أن محدودي الدخل هم الذين يحصلون على التعويضات في النهاية، فيكون بذلك اتفاق أو عقد اجتماعي ضمني بين فقراء المجتمع وأغنيائه والشاهد على الاتفاق هو الحكومة. قد يكون من الواجب على أغنياء المجتمع مساعدة فقرائه على العيش بمستوى معقول، مما يضمن مساعدة أطراف أخرى للأغنياء أو بالأحرى رد الأقساط السابقة لهم في حالة صدمات مالية محتملة. إن هذه الرؤية في واقع الأمر ليست صحيحة فقط على مستوى العلاقات بين الأفراد، كذلك على مستوى حياة الفرد الواحد فإذا كان أحدنا دخله محدود في فترة الشباب قد يقترض مع ضمان دخلا متوقعا في المستقبل، أما في مرحلة منتصف العمر يكون الدخل وصل إلى ذروته وفي هذه المرحلة يسدد الأقساط السابقة عليه ثم يدخر الباقي إلى مراحل حياته المتأخرة وفي مرحلة الشيخوخة يكون الدخل منخفضا حينها يبدأ السحب من مدخرات السابقة*.

المبحث الرابع: السياسة الجبائية وتمويل رأس المال.

المطلب الأول: السياسة الجبائية وضبط الاستهلاك.

ينتج عن انخفاض معدل تكوين رأس المال بالدول النامية، انخفاض في متوسط الدخل الفردي الذي يترتب عليه انخفاض معدل الادخار و الاستثمار، فيرتبط ذلك بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار.

سيطرت نظرية نيركس على الفكر التنموي بعد الحرب العالمية الثانية، وترى هذه النظرية حتمية مشاركة رأس المال الأجنبي لتحقيق التنمية في الدول الفقيرة، فاعتماد هذه الدول على المدخرات الأجنبية في كسر حلقات الفقر الخبيثة، هذا عندما لا تفي الموارد المحلية المتاحة بتحقيق الاستثمار المطلوب توجد ثلاثة احتمالات تتمثل في: قبول معدل أقل تنمية، أو تعبئة الفائض الاقتصادي الكامن في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي، أو اللجوء إلى التمويل الخارجي عن طريق القروض، المساعدات والاستثمارات الأجنبية لسد فجوة الموارد المحلية.

---

[1] - د/سعيد عبد العزيز عثمان، د/ شكري رجب العشماوي " اقتصاديات الضرائب"مرجع سبق ذكره، ص:563.

* نحن هنا نتحدث عن الدخل والذي يختلف على مدى مراحل حياة المرء، لكننا لم نتحدث عن الاستهلاك الذي هو شبه ثابت على مدى المراحل المتعاقبة.

حتى تكون السياسة الجبائية ملائمة في ضبط الاستهلاك يجب التركيز على الإنفاق فقط، أو العمل على تخفيض الضريبة التصاعدية على الدخل بشكل ملموس.[1]

ومن خلال دخول الأفراد وأثمان السلع و الخدمات، تؤثر السياسة الجبائية على الاستهلاك، وهذا حسب نوع الضرائب مباشرة وغير مباشرة فبالنسبة للضرائب المباشرة أثرها كبير على حجم الاستهلاك، ذلك أن الفرد مهما كان دخله يسهر على توزيعه بين الاستهلاك و الادخار، ومع فرض الضريبة على الدخل يقوم بإعادة بناء استعمالات دخله حسب تأثير هذه السياسة الجبائية. فالضرائب المباشرة تؤدي إلى خفض الدخول النقدية في حين تؤدي الضرائب غير المباشرة إلى رفع أسعار السلع و الخدمات.

1- أثر الضرائب المباشرة:

تمارس السياسة الجبائية تأثيرها على الاستهلاك من خلال تأثيرها على الدخل، فعند فرض الضريبة بشكل مباشر ينتج عنه انخفاض في دخل الفرد بقدر الضريبة المقتطعة، هذا ما ينقص من القدرة الشرائية للمستهلكين، من ثم يقلل من حجم الطلب مما يقلل من حجم التضخم، غير أن بعض المستهلكين قد يفضلون الاحتفاظ بمستوى استهلاكهم قبل الاقتطاع الجبائي إلا أن ذلك يكون على حساب ادخارهم، وفي هذه الحالة يكون نقص الادخار بدلا من الاستهلاك.

ومن خلال الشكل رقم (31) يمكن توضيح أثر السياسة الجبائية في ضبط الاستهلاك بافتراض أن أحد المستهلكين يقوم بشراء سلعتين (س$_1$) الغذاء، (ص$_1$) الملابس، مع أن الدخل المخصص للإنفاق على السلعتين ثابت عند مستوى معين، بالإضافة إلى أن سعر كل منهما ت$_1$، ت$_2$، هو الآخر ثابت. وبالاعتماد على منحنى السواء سوف يكون وضع التوازن لهذا المستهلك قبل فرض الضريبة هو جـ$_1$، حيث يتم شراء الكمية س$_1$، من الطعام والكمية ص$_1$ من الملابس. عند فرض الضريبة سوف يخفض المستهلك إنفاقه على السلعتين س$_1$، ص$_1$ بنفس مقدار الضريبة حيث يضل مقدار الادخار ثابتا بعد الضريبة. من ثم ينتقل خط الميزانية إلى أسفل من (Δ_1)، إلى (Δ_2)، فيتغير وضع التوازن من (جـ$_1$) إلى (جـ$_2$) وتنخفض الكمية المستهلكة من س$_1$، إلى س$_2$، والكمية ص$_1$ إلى ص$_2$. لكن هل من الضروري أن يكون الانخفاض في الكميات المستهلكة س$_1$، ص$_1$ انخفاضا نسبيا متساويا؟ بالتأكيد ليس من الضروري أن يهبط الإنفاق من إحدى السلع بنسبة أكبر من السلعة الأخرى، يتوقف هذا على العديد من العوامل أهمها مستوى الدخل المستهلك قبل وبعد الضريبة، درجة المنفعة التي تتمتع بها كل سلعة في قائمة تفضيلات المستهلك.

[1] - Pierre BELTRAME : « la fiscalité en France » Hachette. 5ème Edition. France 1997. P : 176-177.

شكل رقم:(24) يوضح أثر الضريبة على الاستهلاك

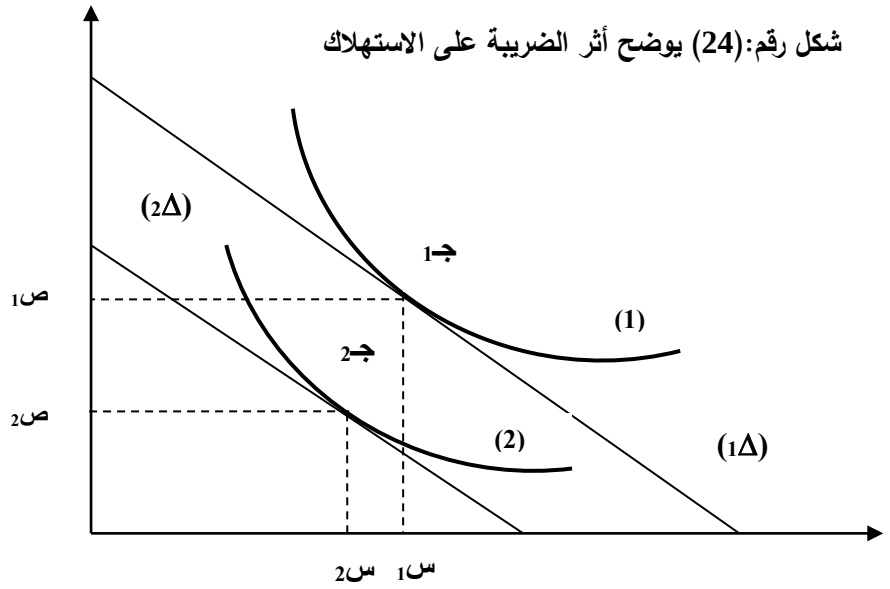

المصدر : د/س ع العزيز عثمان، د/ ش ر العشماوي " اقتصاديات الضرائب" مرجع سبق ذكره، ص: 66.

وبصفة عامة فإن أثر السياسة الجبائية ينتج عنه أثر الدخل (Effet de revenu) انخفاض الدخل بمقدار الضريبة المفروضة، فإذا ظلّ الدخل ثابتاً فإن أثره يدفع بالمستهلك إلى خفض كل من استهلاكه وادخاره في حدود دخله المتاح. كما قد يولد اثر الدخل أثرا تعويضيا، يدفع بالفرد إلى العمل على زيادة دخله كي يعوض الضريبة ويحافظ على مستوى دخله قبل فرضها، كذلك يؤدي فرض الضريبة إلى وجود أثر الإحلال، وهذا مع الحفاظ على نفس المنفعة، فيوزع الفرد دخله حسب مرونة وضرورة حاجاته ممن هي أقل ضرورة. أما إذا كان الإنفاق الاستهلاكي عديم المرونة مقارنة بالادخار، فإن فرض الضريبة أو رفع سعرها يترتب عليه انخفاض في الادخار أو انعدامه، كما قد يترتب عليه إسالة بعض عناصر الذمة المالية أو نحو الاقتراض فنكون في هذه الحالة بصدد ادخار سلبي.

ومما تقدم فإن الضرائب المباشرة يكون وقعها أكبر على أصحاب الدخول المنخفضة بعكس أصحاب الدخول المرتفعة، فأصحاب الدخول المنخفضة لا يجدون ما يوجهونه نحو الادخار، بينما أصحاب الدخول المرتفعة يدفعون من الجزء الذي كان سيوجه إلى الادخار ولا ينقصون في المقابل من حجم الاستهلاك الكلي.

2- أثر الضرائب غير المباشرة.

تمارس كذلك السياسة الجبائية أثرها في ضبط الاستهلاك بالاعتماد على الضرائب غير المباشرة ومن خلال أثمان السلع و الخدمات، حيث أن رفع معدلات الضريبة يؤدي إلى زيادة أسعار السلع

و الخدمات، بالتالي يخفض من استهلاك الأفراد، في حين أن هذه الضرائب تؤدي إلى تكوين ادخار عيني إجباري لصالح الدولة، كما تعمل الضرائب غير المباشرة مثل الضريبة على القيمة المضافة « TVA » على رفع أسعار السلع فيقلل من حجم المبيعات مما يؤدي إلى تخفيض الأرباح وبالتالي تخفيض مدخرات أرباب العمل.

كما أن أثر المحاكاة "التقليد" في زيادة استهلاك السلع الكمالية بين الأغنياء خاصة من سمات الدول النامية، ذلك أن فعالية الضرائب تتمثل في فرضها على السلع الكمالية بنسبة أكبر من فرضها على السلع الضرورية لتحقيق العدالة من ناحية، وتحرير جزء من دخول الفقراء يمكن أن يدخر من ناحية أخرى.

المطلب الثاني: السياسة الجبائية وتشجيع الادخار.

يمثل الادخار الوطني أساسا مهما لدى الدول النامية من أجل تمويل تنميتها الاقتصادية، ومن ثم فإن تكوين رأس المال يعد ضروريا للتنمية، تستخدم السياسة الجبائية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، ومن بين هذه الأهداف هو استخدام حصيلة الضرائب كنوع من الادخار الإجباري في عملية التنمية الاقتصادية، نظرا لقلة الموارد المالية اللازمة للتنمية، وكذلك للسياسة الجبائية دور أساسي في عملية إعادة توزيع الدخل الوطني، حيث تستعمل لتمتد إلى دخول كان من الممكن توجيه جزء منها للادخار، إلا أن هذه الدخول تتسرب معظم فوائضها إلى الاستهلاك الكمالي، ولا توجه إلى الوجه الاستثماري السليم.

تلجأ الدولة إلى السياسة الجبائية كونها وسيلة استغلال الفوائض وتعبئتها في الاقتصاد، ولإعادة توزيع الدخل القومي.

تهدف الدول النامية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، ويشكل تحقيق أعلى معدل ممكن رأس المال هدفا أساسيا، وبهذا تتضح أهمية السياسة الجبائية والمتمثلة في البحث عن الفائض الاقتصادي في الاقتصاد القومي، وتعبئته لخدمة التنمية.

تتوقف طرق تعبئة الفائض الاقتصادي على طبيعة الهيكل الاقتصادي للدول*، ففي الدول الرأسمالية تعتمد تعبئة الفائض الاقتصاد على الضريبة والادخار الخاص، وفي الدول النامية، فإن تعبئة الفائض الاقتصادي يعتمد على الضريبة والادخار الخاص والعمومي.

* تعتمد الدول إيديولوجية مختلفة حتى ضمن الفكر الواحد، فمثلا ضمن الفكر الليبرالي هناك الذين يستلهمون آرائهم من الكينزية، وهناك النقدويون وهناك أنصار التوقعات الرشيدة، فضلا عن التباين الواضح بين الفكر الاشتراكي والليبرالي، وموقع السياسة الجبائية لدى مختلف التيارات الفكرية ليس واحدا والنظرة إليها متباينة.

ولهذا لابد من الأخذ بعين الاعتبار أن الضريبة هي اقتطاع إجباري في مجتمع معين ذي نهج اقتصادي خاص به، وهذا ما يجعل هناك تباينا في أنواع الضرائب المعتمدة من نظام اقتصادي إلى آخر وتباينا من حيث الأهمية النسبية لكل ضريبة، وتباينا في الأهداف المراد تحقيقها عن طريق الضريبة[1].

وتلجأ الدولة في سبيل تشجيع الادخار إلى ضمان منح مزايا للجزء من الدخل الذي يدخر، وقد يتجاوز سلوكها هذا الحد فتعفي الدخل المتولد عن المدخرات إذا أعيد استثماره من الضرائب، وبذلك تبدأ عملية تراكم تساعد في الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية.

1- أثر السياسة الجبائية على ادخار الأفراد.

تعتمد الدولة على السياسة الجبائية الانكماشية من خلال فرض ضرائب مرتفعة على الدخول من الاستثمارات غير المرغوب فيها لصالح التنمية، كما قد تشجع على حجز جزء من أرباح الشركات دون توزيع ليعاد استثمارها استثمارا إنتاجيا، وتفرض على هذا الجزء ضرائب مرتفعة إذا أبقي خاملا دون توظيف، ولم يعد استثماره في فترة معينة، أو إذا أعيد استثماره في استثمارات غير مرغوب فيها لصالح التنمية.

وعلى العموم يكون الادخار فعالا، إذا وجه لشراء الأسهم والسندات، أو استخدم في تمويل الاستثمارات، ومما يلاحظ بالدول النامية ضعف الادخار، نظرا لانخفاض الدخل وقلة مؤسسات الادخار، وكذلك انخفاض الوعي الاقتصادي خاصة، ومحدودية محفزات الادخار، إلى جانب تواجد الادخار السلبي بشكل واسع (الاكتناز)[2]، وهذا الشكل العقيم للادخار يعتبر عائقا يعترض اقتصاديات هذه الدول.

يختلف أثر السياسة الجبائية على الادخار، حسب نوع الضرائب المطبقة مباشرة أو غير مباشرة. فبالنسبة للضرائب المباشرة، فإن أثرها كبيرا على حجم الادخار، إذ أن الفرد مهما كان دخله يسهر دوما إلى توزيعه بين الاستهلاك والادخار ومع فرض الضريبة على الدخل يقوم بإعادة بناء استعمالات دخله حسب تأثر الدخل بالضريبة.

فإذا كان الدخل وفيرا تدفع الضريبة في هذه الحالة من ذلك الجزء الذي كان سيوجهه للادخار. وإذا كان الدخل منخفضا، فإن الضريبة ستدفع مقابل تقليص الاستهلاك، ومن ثم فإن الفرد لا يوجه شيئا للادخار.

---

[1]- عبد المجيد قدي، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، مرجع سبق ذكره، ص: 153.

[2] - محمد أحمد الدوري، **التخلف الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 1987، الجزائر، ص: 24.

ووفقا لما سبق، يمكن أن نخلص بأن أثر الضريبة المباشرة يكون كبيرا على ادخار الأفراد ذوي الدخول المحدودة على العكس من أصحاب الدخول المرتفعة.

أما بالنسبة لأثر الضرائب غير المباشرة على الادخار فإنها تخفض من القوة الشرائية للدخل، كنتيجة لارتفاع أسعار السلع والخدمات بفعل السياسة الجبائية الانكماشية، والمعتمد بذلك على رفع أسعار الضرائب على الإنفاق. إن هذه الزيادة في الضرائب غير المباشرة، تصيب الاستهلاك الضروري لأصحاب الدخول المنخفضة، وبالتالي لا تترك لهم فرصة للادخار، بينما أصحاب الدخول المرتفعة، فإنهم ينفقون كثيرا، لكن مع ذلك يدخرون، وهو ما يجعل الضريبة غير المباشرة في هذه الحالة مشجعة للادخار، من هذا المنطلق تفضل الضرائب غير المباشرة عن المباشرة في تشجيع ادخار الأفراد بالدول النامية[1].

2- أثر السياسة الجبائية على ادخار المؤسسات.

يعتبر ادخار المؤسسات، ذلك الجزء من الأرباح غير الموزعة والمحتفظ بها على شكل احتياطات لتمويل الاستثمارات الجديدة، وعلى هذا الأساس يكتسب الادخار أهمية في تكوين رأسمال المؤسسات.

إن زيادة الادخار تعتمد على تشجيع المؤسسات على حجز جزء من أرباحها دون توزيع، غير أنه لا يضمن أن يعاد استثمار الأرباح المحتجزة استثمارا إنتاجيا وتتحول المؤسسات في هذه الحالة إلى خزائن للاكتناز، لذلك يجب أن يربط الإعفاء بالحجز وإعادة الاستثمار في أوجه النشاط المرغوب فيه، والتي تدخل ضمن برامج التنمية.

تدخر المؤسسات لعدة عوامل وهي:

- دافع تمويل الاستثمارات وذلك تفضيلا للتمويل الداخلي عن الخارجي.
- دافع الحاجة إلى السيولة.
- الرغبة في التطوير بإعادة استثمار مدخراتها.
- دافع الحيطة والحذر، نظرا لكون الادخار يشكل ضمانا يوجه للافتراضات المحتملة.

وفي الواقع فإن الادخار يرتبط بعدة عوامل يتمثل أهمها في:

- مبلغ الأرباح المحققة.
- طريقة توزيع الأرباح بعد اقتطاع الجبائية.
- معدل الضريبة على الأرباح.

[1] - BERNARD Viny « Fiscalité épargne et développement » librairie, Armand Collin, Paris, 1969 P : 08.

- الطريقة المستعملة الإهتلاك.

إن سياسة الإعفاء الجبائي للأرباح المحتجزة يغري بعض المؤسسات على المبالغة في احتجاز الأرباح وعدم توزيعها، فتحجز ما يزيد عن طاقتها وعن حاجتها للتوسع، ويكون ذلك على حساب الاستثمار في أوجه استثمار أخرى قد تكون أكثر فائدة للاقتصاد ككل. وعلى هذا، يتوجب على السياسة الجبائية المعتمد على الإعفاءات أن تحدد وتنظم بدقة وحسب حاجة كل قطاع، ونشاط اقتصادي ونوع المشروع الذي يخدم للتنمية الاقتصادية.

ويمكن الإشارة إلى بعض الأساليب التي تعمدها الدولة الجزائرية كسياسة جبائية لتشجيع مدخرات المؤسسات في الآتي:

– حق ترحيل الخسائر إلى الخمس سنوات الموالية.

– السماح بتطبيق نظام الاهتلاك التنازلي المعجل.

– المعدل التفضيلي للأرباح غير الموزعة، أي السماح للمشروعات التي تنوي القيام باستثمارات في المستقبل أن تجنب في سبيل الاحتياط 40 **%** من إجمالي الأرباح الصافية معفاة من الضريبة على الأرباح بغرض تمويل المشروعات، أو بإخضاع جزء من الأرباح التي سيعاد استثمارها إلى معدل مخفض كما معمول به من طرف النظام الجبائي الجزائري، تطبق الضرائب على أرباح الشركات بمعدل 30 **%** ويخفض هذا السعر إلى 15 % بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها[1].

– المعاملة الضريبية الخاصة بفوائض القيم المهنية الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات.

المطلب الثالث: السياسة الجبائية كموجه للاستثمار.

قد شغل الاستثمار حيزا كبير في اقتصاديات الدول النامية التي تواجه مشاكل تعيق جهودها في سبيل رفع معدلات النمو وتحقيق التنمية، لذا تسعى الدول في تهيئة مناخ استثماري ومنح التسهيلات و المزايا، والضمانات المتعددة لجلب الاستثمارات، هذا عن طريق توجيه رؤوس الأموال المحلية أو الأجنبية للاستثمار في القطاعات المراد النهوض بها وتنميتها.

---

[1]- المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2009، تم تعديل هذه المادة بموجب المادة 16 من قانون المالية لسنة 2014 ليصبح معدل الإخضاع الضريبي بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات على النحو التالي: 19 % بالنسبة للأنشطة المنتجة، و 25% بالنسبة للأنشطة التجارية والخدمات، كما تم تعديل هذه المادة بموجب المادة 12 من قانون المالية لسنة 2015 والذي يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات بـ 23% لكل الأنشطة، ثم عدل هذا المعدل حسب المادة 2 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 ليصبح 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع، 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري وكذا الأنشطة السياحية، 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى. وهو المعمول به حاليا.

ويفهم من الاستثمار أنه " التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة، وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار، وذلك أملا في الحصول على إشباع أكثر في المستقبل"[1] وعموما يمكن تعريف الاستثمار على أنه ذلك الجزء المقتطع من الدخل القومي، والمسمى بالادخار الموجه في تكوين الطاقة الإنتاجية الجديدة، من وسائل إنتاج ومعدات رأسمالية، قصد إنتاج سلع وخدمات جديدة، والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة وتجديدها، بهدف تلبية حاجيات المستهلكين.

ولما كان الميل للاستثمار يتوقف من جهة على سعر الفائدة السائد في السوق، ومن جهة أخرى على الكفاية الحدية لرأس المال، فتؤثر السياسة الجبائية على الميل للاستثمار من خلال تأثيرها على معدل الأرباح، فيزيد الميل للاستثمار مع زيادة فرص الربح وينخفض بانخفاضها. ويفهم من سياسة توجيه الاستثمار أي السياسة التي تنتجها الدولة قصد تحويل النشاط الاقتصادي الاستثماري في الاتجاهات المرغوب ترقيتها والتوسع فيها.

1- أهداف وأساليب توجيه الاستثمار.

إن هدف الدولة من توجيهها للاستثمار في قطاع معين يتماشى والظروف الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- خلق أشكال جديدة للاستثمار
- تشجيع الأنشطة ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني.
- تشجيع الاستثمارات التي تشغل اليد العاملة، وتخلق توازن جهوي وقطاعي، مع تشجيع المناطق المحرومة.
- تحسن ظروف معيشة أفراد المجتمع، وتوجيه الادخار نحو الاستثمار.

إن السياسة الجبائية وسيلة أساسية للعمل الاقتصادي والاجتماعي قصد توجيه الاستثمار، فتعمل التشريعات الجبائية على منح مزايا جبائية لجلب الأفراد المستثمرين في النشطات ذات الأهمية الاقتصادية.

تشمل هذه المزايا مجموعة من التدابير المتمثلة في إعفاءات وتخفيضات في الضرائب والرسوم لتشجيع الأعمال، وكذا المعاملة الجبائية التفضيلية، والتي هي أكثر انتشارا في عالمنا الآن وتستخدم في جلب الاستثمارات وتأخذ شكلين:

---

[1]- محمد مطر : إدارة الاستثمارات (الإطار النظري و التطبيقات العلمية) نقلا عن عبد القادر بابا " سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة " أطروحة دكتوراه دولة مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص: 34.

1- الإعفاء كليا أو جزئيا من الضرائب[1]: يكون هذا الإعفاء لفترة محدودة، وهي فترة بداية المشروع حيث تكون الأرباح منخفضة وبالتالي يكون الإعفاء منصب على ضرائب الدخل والرسوم الجمركية ويراعى في هذه الإعفاءات:

- يقتصر الإعفاء على النشاط ذو الأهمية للسياسة الاقتصادية.
- تخفيض أسعار الضرائب على القطاع الذي ترغب الدولة في تشجيعه.
- إعفاء ما يحتاجه النشاط من مواد خام وآلات ومستلزمات إنتاجية أخرى من الضرائب.

2- تخفيض العبء الضريبي" السماح الاستثماري": ويكون الهدف هنا من هذا الحافز هو تخفيض نسبة من النفقات الرأسمالية من وعاء الضريبة على الدخل بشكل يؤدي إلى سرعة استهلاك الأصول الرأسمالية.

- لا تفرض ضرائب على ربح المشروعات إلا من خلال بلوغ الأرباح المحققة نسبة معينة من الدخل.
- قد يمتد هذا التخفيض نحو تلك الصناعات التي يسمح فيها بإنشاء مشروعات أساسية مثل الكهرباء والمياه وخدمات أخرى.

وبشكل عام يكون التحفيز على الاستثمار عن طريق السياسة الجبائية التوسعية، كما أن الإعفاءات الجبائية على الشركات والمهن التي يتم منحها في بعض الأحيان بشكل اختياري في بعض أجزاء الأقاليم تساهم في الحث على الاستثمار وإنشاء أقطاب النمو. كما يمكن للسياسة الجبائية التأثير على هيكل الاستثمارات من خلال تخفيف المعاملة الجبائية للأنشطة الاقتصادية المراد تشجيعها، وإرهاق الأنشطة غير المرغوب فيها.

المطلب الرابع: السياسة الجبائية كمحفز للإنتاج

يشكل الإنتاج الطرف المقابل للاستهلاك إذ أن كلا منهما يعبر عن الأساسيات التي تشكل النشاط الاقتصادي[2]، حيث يظهر أثر السياسة الجبائية على الإنتاج من خلال تأثيرها على الاستهلاك، الادخار والاستثمار وهذا ما أشرنا إليه سابقا، فيمكن أن تستعمل الضريبة من أجل تخفيض عزيمة المكلف، إذ تؤثر في المقدرة والرغبة في العمل فيتقلص حجم الإنتاج، أو تدفع إلى بذل المزيد من العمل لتعويض ما اقتطع من الضرائب على الدخل، وهنا تساهم في زيادة الإنتاج. كما تؤثر

---

[1]- د/سعيد عبد العزيز عثمان، د/ شكري رجب العشماوي "**اقتصاديات الضرائب**" **(سياسات- نظم - قضايا معاصرة)** مرجع سابق الذكر ص: 312- 314.

[2]- أسماعيل عبد الرحمان/ حربي عريقات، " مفاهيم ونظم إقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي"، مرجع سق ذكره، ص: 426.

الضريبة على أصحاب الدخل المحدود فينخفض ميلهم للعمل الإضافي الذي يتطلب زيادة في الإنتاج، ذلك أن المنفعة التي يحصلون عليها من خلال هذا العمل الإضافي أقل من الجهد المبذول وهذا ما يؤدي إلى العزوف عن العمل. أما أصحاب الدخل المرتفع فإن سعر الضريبة التصاعدية المرتفع على الدخل يؤدي إلى خفض إنتاجهم تجنبا للمعدل المرتفع.

فعندما يكون الاقتطاع الضريبي على العرض، المنتجون يعوضون تأثيره برفع سعر البيع، حيث يغطون تكلفتهم الكلية بسعر بيع مرتفع وليكن "P يدفعه المستهلك، كما أن هذا النقل للعبء الضريبي على المستهلكين يؤدي إلى تحول منحنى العرض نحو الأعلى مما ينتج عنه ارتفاع سعر السوق مقارنة بسعر التوازن *P قبل فرض الضريبة. ويكون هذا التحول مرفقا بانخفاض في الكميات المعروضة في السوق.

فالمنتجون يحصلون على سعر صافي'P بعد دفع مبلغ الضريبة يساوي الفرق بين السعر الخام"P المتحصل عليه عند البيع والسعر الصافي'P بعد دفع الضريبة، وعليه فإن توازن السوق يتأثر بمبلغ يساوي الخسارة الاجتماعية، حيث أن هناك خسارة للإيرادات من جانب الإنتاج، وخسارة مالية من جانب الطلب ويتحول التوازن من النقطة إلى النقطة تحت تأثير الضريبة على الإنتاج مؤديا إلى تحول دالة العرض فقط.[1] هذا ما يوضحه التمثيل البياني أدناه.

شكل رقم (25): يوضح أثر الضريبة على الإنتاج.

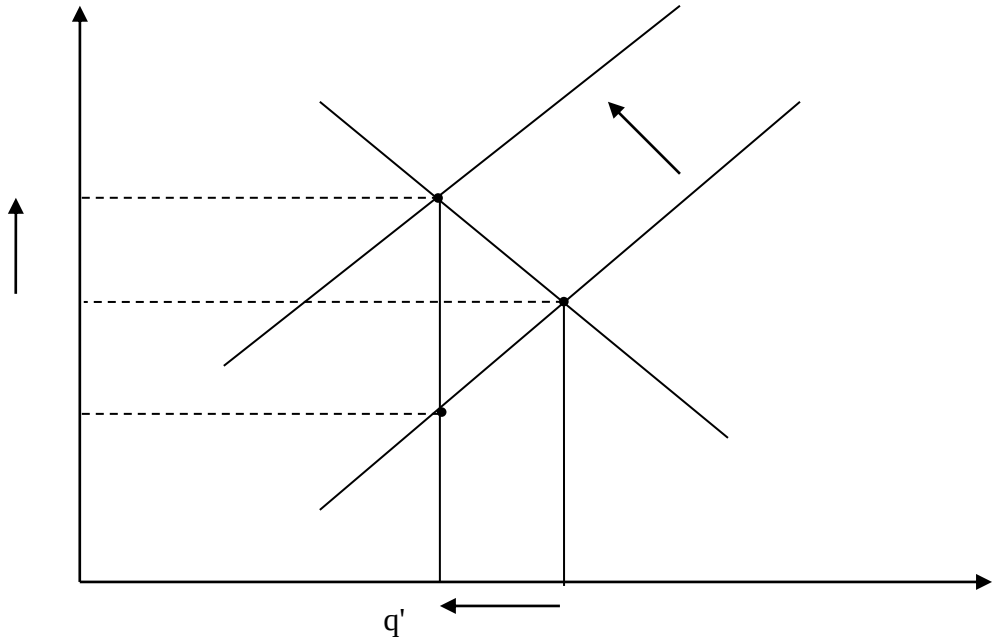

المصدر: ضياء مجيد الموسوي: النظرية الاقتصادية " التحليل الاقتصادي الجزئي" د.م.ج، الجزائر 1989، ص: 55

[1]- ضياء مجيد الموسوي: النظرية الاقتصادية " التحليل الاقتصادي الجزئي" د.م.ج، الجزائر 1989، ص: 55.

هذا وقد تؤثر الضريبة على تحويل عوامل الإنتاج، عن طريق استقطاب المستثمرين بمنحهم امتيازات وإعفاءات خاصة ببعض الفروع، أو ببعض أنواع الإنتاج، أو من خلال زيادة الضغط الضريبي على فروع ومنتجات أخرى. وكذلك قد تفرض الضريبة في منطقة أو في دولة معينة دون سواها، فيكون سببا في انتقال المشروعات من منطقة أو دولة إلى غيرها.

وبشكل عام فإن الضرائب المباشرة وغير المباشرة تؤدي إلى ارتفاع نفقات الإنتاج، وفي هذا يتعين التفريق بين الأشكال المختلفة للسوق:

ففي حالة الاحتكار، المنتج يرفع ثمن البيع بمقدار الضريبة مع الإبقاء على كمية الإنتاج دون تغير، هذا عندما يكون الطلب مرنا وهنا يتعين على المنتج أن يقبل النقص في الربح نتيجة الضريبة في سبيل عدم فقدان جزء من الطلب، حيث يترتب على رفع الثمن نتيجة الضريبة نقص في الطلب أكبر من رفع الثمن. لكن إذا كان الطلب غير مرن يمكن رفع الثمن بمقدار الضريبة دون تغير الربح، وعلى هذا قد لا يترتب على فرض الضريبة أي نقص في كمية الإنتاج مادام الطلب غير مرن.

أما في حالة المنافسة الكاملة، لا يستطيع المنتج تعويض الضريبة عن طريق الزيادة في الثمن على المستوى السائد في السوق، وبالتالي يقع أثر الضريبة على الربح الذي يحققه المنتج، فتنقص من الربح* ويمكن أن تؤدي إلى الخسارة، وفي هذه الحالة تعمل على نقص الإنتاج ومعنى هذا نقصا في عرض السلعة.

غير أنه في حالة المنافسة الاحتكارية رفع الثمن بمقدار الضريبة قد يؤدي إلى رد فعل غير مواتٍ من ناحية الطلب على السلعة، ويكون هناك اتجاه نحو تخفيض كمية الإنتاج، إذ يكون انخفاض الإنتاج أقل إذا كان عرض السلعة قليل المرونة ويكون أكبر إذا كان عرض السلعة مرنا.

* قد يتوقع البعض أن الضريبة سوف يتحملها المستهلك في النهاية ومن ثم فإنها لن تؤثر على حجم الأرباح المحققة، لكن طالما أن الطلب مرنا فلابد وأن يتوزع عبء الضريبة بين المنتجين والمستهلكين ومن ثم يؤثر على حجم الأرباح المحققة. ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع أسعار السلع المفروضة عليها الضريبة وانخفاض الطلب عليها سوف يؤثر هو الآخر بطريقة غير مباشرة على معدلات الأرباح المحققة.

خلاصة الفصل الثاني:

تضمن هذا الفصل آليات عمل السياسة الجبائية على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، إضافة إلى علاقة السياسة الجبائية بالسياسات الاقتصادية الأخرى وكذا دور السياسة الجبائية في تمويل رأس المال لإحداث تنمية اقتصادية ويمكن استنتاج ما يلي:

- لا يمكن تصميم سياسة جبائية بمعزل عن السياسات الاقتصادية الأخرى، إذ يوجد تداخل وتكامل بين مختلف السياسات الاقتصادية، وعلى هذا الأساس لابد أن تعمل مختلف السياسات الاقتصادية في نفس الاتجاه حتى تتمكن السياسة الجبائية من تحقيق أهدافها.
- تمارس السياسة الجبائية التوسعية أثرها الإيجابي في توازن السوق السلعي من خلال زيادة الإنتاج، كما تمارس أثرها الفعال في ظل أسعار الصرف الثابتة حيث تكون في هذه الحالة السياسة النقدية مكملة لها، أما في ظل سعر الصرف المرن تكون الفاعلية للسياسة النقدية والسياسة الجبائية تلعب دور المكمل.
- إن وسيلة السياسة الجبائية أساسية في معالجة التضخم والانكماش من خلال تأثيرها على الاستهلاك والاستثمار حيث تعمل السياسة الجبائية التوسعية على زيادة القدرة الشرائية للمواطنين، كما تعمل على تخفيف الأعباء الاقتصادية.
- إن قضية الحفاظ على البيئة تعد من التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية في عصرنا الحاضر فتستعمل السياسة الجبائية كأداة لتخفيض حجم الملوثات الناجمة عن العملية الإنتاجية إلى مستويات مقبولة اجتماعيا.
- إن للسياسة الجبائية دورا أساسيا في التأثير على المتغيرات الاقتصادية وتمويل رأس المال للتنمية الاقتصادية، كما تسمح برفع القدرة التنافسية للمؤسسات، فالسياسة الجبائية أداة فعالة في التأثير على الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الثالث:
سياسة الإصلاح الجبائي في الجزائر.

المبحث الأول: الإصلاح الجبائي في الدول النامية.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للنظام الجبائي الجزائري

المبحث الثالث: أسباب وأهداف الإصلاح الجبائي في الجزائر.

المبحث الرابع: مكونات النظام الجبائي الجزائري بعد الإصلاح الجبائي لسنة 1991.

تمهيد:

إن تعقد الأنظمة الجبائية وقلة الإيرادات الجبائية إضافة إلى عدم مرونة النظام الجبائي من مميزات الدول النامية، وبهذا تسعى هذه الأخيرة إلى إحداث سياسة جبائية جديدة تتماشى مع التغيرات الاقتصادية، مشجعة بذلك الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال تخفيض الاقتطاعات الجبائية وإحداث إعفاءات جبائية.

تأثرت الإدارة الجبائية باعتبارها طرف هام في القطاع المالي بالاصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة الأخيرة. في هذا الصدد وجدت نفسها مطالبة بوضع إستراتيجية جبائية لعصرنة هياكلها. قصد تحقيق هذه الغاية تم إنشاء هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية تتمثل في مديرية كبريات الشركات، مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب، هدفها تجميع المفتشيات والقباضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة. إن هذه الهياكل تتكفل بمهام جديدة تتمثل في التسيير والرقابة والبحث في المنازعات المتعلقة بالفئات الجبائية التي تخضع لها.

سنعمل في هذا الفصل إلى التطرق لمختلف مراحل الإصلاح الجبائي مع التركيز على مرحلة الإصلاح الجبائي لسنة 1991، ثم نبين مختلف الضرائب والرسوم ومعدلات الاقتطاع الجبائي وكذا مختلف التحفيزات والإعفاءات الجبائية المعتمدة ضمن سياسة الإصلاح الجبائي الجزائري، وهذا من خلال المحاور الأساسية التالية:

- الإصلاح الجبائي في الدول النامية.
- التطور التاريخي للنظام الجبائي الجزائري.
- أسباب وأهداف الإصلاح الجبائي في الجزائر.
- مكونات النظام الجبائي الجزائري بعد الإصلاح الجبائي لسنة 1991.

المبحث الأول: الإصلاح الجبائي في الدول النامية.

إن مسألة زيادة الإيرادات العامة في معظم الدول النامية هي مسألة في غاية الأهمية[1]، حيث تمثل الضرائب أهم الأدوات المالية وذلك لأنها توفر للخزينة العامة جزء أكبر من الإيرادات[2]، إضافة إلى دورها في تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية عديدة تختلف آثارها باختلاف النظام الاقتصادي السائد.

تصدر الدول تشريعا جبائيا تسعى إلى تنمية المدخرات لدى الأفراد وتحجيم مستوى الاستهلاك عبر المنتج، مما يساهم في تعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، كما تحاول من خلال النظام الجبائي تحقيق شيء من العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة، وذلك بتحويل جزء منها لدى أصحاب الدخول العالية إلى أصحاب الدخول المتدنية. كما ترمي أيضا إلى تصحيح بعض الإختلالات الاقتصادية من خلال تقليل الإنفاق الاستهلاكي وتوجيه الإنفاق الحكومي إلى تكوين رأسمال إنمائي بدل الإنفاق على القيود التجارية في الميزانية العامة.

لقد اتجهت التشريعات الحديثة إلى فرض الاقتطاعات الجبائية على الأموال وخصوصا الدخل من مصادره المختلفة، ثم الثروة بصفة استثنائية، وتنوعت أنواع الضرائب على الأوعية الضريبية ومنها:

- الضرائب على الدخل والأرباح: من أمثلتها ضرائب على الدخل الشخص والضرائب على أرباح لشركات.
- الضرائب على الإنفاق المتداول من أمثلتها الضرائب الجمركية، ضريبة المبيعات، ضريبة على القيمة المضافة.
- الضرائب على الثروة والإرث من أمثلتها ضريبة امتلاك العقار ضريبة الشركات.

المطلب الأول: أسباب الإصلاح الجبائي.

تعاني الدول النامية من ضعف في الإيرادات الجبائية، نتيجة إلى ضعف الهيكل الجبائي نفسه. وتعبر سياسة الإصلاح الجبائي من أهم محاور السياسات المالية الموجهة لعلاج مشكلة العجز المالي في الدول النامية ويمكن حصر مشكلات هذه الدول فيما يلي:

1 – ضعف الجهد الضريبي واختلال الجهاز المالي:

إن معظم دول العالم الثالث تعاني ضعفا في الحصيلة الجبائية، وهذا الضعف يمكن قياسه من خلال انخفاض الطاقة الجبائية الفعلية♦عن الطاقة الجبائية المحتملة، ومن ثم يعد تحويل

---

[1]- جاياتي غوش،" سياسات الاقتصاد الكلي والنمو"، مذكرة معلومات أساسية، مركز الدراسات الاقتصادية والتخطيط، جامعة جواهرلال نهور، نيوديلهي، الهند، 2007، ص:9.

[2]- هيفاء غدير غدير، " السياسة المالية والنقدية ودورها في الاقتصاد السوري"، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

♦ الطاقة الجبائية الفعلية هي الحصيلة الجبائية الحقيقية، أما الطاقة الجبائية المحتملة هي الحصيلة الجبائية الممكن تحقيقها.

الطاقة الجبائية الفعلية إلى الطاقة الممكنة بمثابة الهدف الاستراتيجي لسياسات الإصلاح الضريبي المقترحة لمعالجة الإختلالات المالية العامة وعلاج عجز الموازنة العامة خاصة.

وفي هذا الصدد يشير خبراء صندوق النقد الدولي إلى ضرورة قياس التفاوت بين معدلات الاقتطاع الجبائي الفعلي، ومعدلاته المستهدفة، وذلك بقياس نسبة الحصيلة الجبائية الفعلية إلى الحصيلة الجبائية الممكنة. هذا يعكس ارتفاع الجهد الجبائي وبالتالي فإن العجز المالي لا يرجع إلى قصور السياسة الجبائية وإنما إلى عوامل أخرى كسياسة الإنفاق الحكومي.

فإذا كان أن الجهد الجبائي أي نسبة الضرائب المحققة إلى الضرائب الممكنة أقل من الواحد(1) فإن عجز الميزانية العامة يرجع إلى حد كبير إلى قصور السياسة الجبائية، وأنه من الممكن علاج العجز من خلال تدارك أوجه القصور في هذه السياسة الجبائية.

أما إذا كانت نسبة الضرائب المحققة إلى الضرائب الممكنة تساوي الواحد(1) يعني أن الجهد الجبائي متوازن، وأن المشكلات المالية التي تواجه الدولة في مجال إيراداتها ونفقاتها العامة يمكن علاجها من خلال أدوات السياسة المالية بشقيها الجبائي و ألإنفاقي[1].

2- اختلال الهيكل الجبائي:

إن ارتفاع النصيب النسبي للضرائب على الإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية من إجمالي الإيرادات الجبائية في الدول النامية والعربية، وذلك عكس الدول الصناعية المتقدمة التي تعتمد على الضرائب على الدخل من العمل، أو الريع من الملكية أو فائدة رأس المال والثروة، ولقد بينت دراسة (TANZI) لحوالي 86 دولة نامية تتضمن العديد من الدول العربية أن ضرائب الدخل تمثل 30 % من المجموع الكلي للإيرادات الجبائية و60 % تمثل الضرائب على الإنفاق والاستهلاك من المجموع.

وقد أشارت الدراسات إلى اعتماد هذه الدول بشكل كبير على ضرائب التجارة[2] لأنه كلما تنوعت هذه القاعدة وصلنا إلى تنمية اقتصادية أعلى، وقل اعتماد الدولة على ضرائب التجارة الخارجية.

3- ضعف الجهاز الإداري:

تشهد الدول النامية نقصا في المعلومات، والبيانات المالية التي تعكس بالدرجة الأولى ضعف الجهاز الإداري القائم على تنظيم الاقتطاعات الجبائية وتحصيلها، مما يؤدي إلى إنتشار ظاهرة

---

[1]- رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، سبأ للنشر القاهرة، مصر، 1992، ص: 40.

[2]- رمزي زكي، أنظمة الضريبة بالبلاد المتخلفة، خصائصها الأساسية وإمكانيات تطويرها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1984، ص: 11.

التهرب الجبائي علاوة على الفساد الإداري، وهي أمور تمثل عائقا لنجاح سياسة الإصلاح الجبائي في تحقيق أهدافها المسطرة.

المطلب الثاني: مجالات الإصلاح الجبائي.

حسب صندوق النقد الدولي فإن الإصلاح الجبائي يتم من خلال تصحيح التشوهات الهيكلية في نظام الجبائي و زيادة الإيرادات الجبائية بهدف تخفيض عجز الميزانية، وذلك اعتمادا على تخفيض عدد أسعار الاقتطاعات الجبائية على رقم الأعمال. كذلك من سياسة الاصلاح الجبائي المعتمدة من طرف صندوق النقد الدولي إدخال الضريبة على القيمة المضافة، وإقرار ضريبة على أرباح المشروعات والضريبة التصاعدية على الدخل الشخصي ذات وعاء واسع[1].

هناك العديد من القضايا المتعلقة بالإصلاح الجبائي التي تتطلب المراجعة لوضع تصورات محددة بشأنها، ومن بين القضايا ما يلي:

1 – إعداد هياكل جبائية تتسم بتوسيع الوعاء الجبائي: وذلك من خلال تنويع مصادر عوائد الضرائب بدلا من الاعتماد على ضريبة مفردة غير مباشرة كالرسم على القيمة المضافة[2]، إن الضرائب البيئية التي يكون الهدف منها حماية البيئة، وزيادة كفاءة النظام الجبائي مما يسمح بالوصول إلى شرائح لم تكن خاضعة للضريبة في السابق، كما أن ضعف الجهاز الإداري الجبائي، يؤدي إلى فقدان الدولة لجزء كبير من الحصيلة الجبائية.

يهدف توسيع الوعاء الجبائي مع تخفيض معدل الضريبة إلى إحداث الزيادة المرجوة في الحصيلة الجبائية، ويتحقق هذا من خلال الضرائب على السلع والخدمات والضرائب على الدخل.

بالنسبة للضرائب على السلع والخدمات، فإن الضرائب على الواردات والمبيعات بالدول النامية تحتل مكانة هامة في مجمل الإيرادات الجبائية.

وفي هذا السياق قد عمدت الدول النامية إلى توسيع الوعاء الجبائي عن طريق تحويله من الوعاء الضيق للضرائب على التجارة الخارجية، إلى الوعاء الواسع على الاستهلاك والإنفاق المحلي، وهذا ما يضمن توسيع مجال الضرائب على الاستهلاك. مما جعل العديد من الدول النامية تتبنى نظام الرسم على القيمة المضافة خلال الثمانينات والتسعينات، إذ أن ضريبة القيمة المضافة تشمل مجالا واسعا في تطبيقها، كما أنها تساهم في تحسين عملية جباية الضرائب

[1] - جورج كوبيتس، إريك أوفرا دال، السياسة المالية في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال، تحد كبير"، مقال منشور في مجلة التمويل والتنمية، ص. ن. د، واشنطن، العدد 04، ديسمبر 1994.

[2]- جاياتي غوش،" سياسات الاقتصاد الكلي والنمو"، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

الأخرى من خلال خلق سجلات للمعاملات الاقتصادية، والتي يمكن التحقق من سلامة البيانات الواردة فيها، عن طريق قنوات الإنتاج والتوزيع المختلفة.

إن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الدول النامية يعتبر صعبا، من خلال عدم قدرة الدولة على تطبيق هذه الضريبة على عدد كبير من طبقة الفقراء، إلا أنه يمكن التغلب على ذلك من خلال إعفاء جزئي للمنتجات الغذائية والسلع الضرورية والأساسية من الضريبة.

كما يفضل استخدام الرسم على القيمة المضافة أساسا إلى المقدرة العملية على زيادة الإيرادات باعتباره مفروضا على الاستهلاك، واتسامه بتجسيد قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية، لكون التكلفة الإدارية له منخفضة نسبيا مقارنة مع أنواع الضرائب الأخرى.

وفي هذا الصدد، تظهر تجربة اندونيسيا التي تعتبر من التجارب الناجحة العالم النامي في مجال الرسم على القيمة المضافة، حيث تم تنفيذها سنة 1985 بمعدل 10% على جميع السلع المصنعة محليا، والمستوردة، وزاد عدد المسجلين لدفع هذه الضريبة من 25.000 في سنة 1985 إلى حوالي 85.000 سنة 1989، وارتفعت الحصيلة الضريبية لهذا النوع من الضرائب من 1 % من الناتج المحلي الإجمالي إلى 3,5 % في الفترة نفسها.

كذلك بالنسبة للضرائب البيئية، التي يكون الهدف منها الحد من الأضرار الواقعة على البيئة والناجمة عن عمليات الإنتاج، والاستهلاك، كتلوث مياه الأنهار والبحار، والهواء من استهلاك الوقود. أو قد يكون توفير الموارد المالية لمعالجة تلك الآثار، مثل إصلاح الطرق، والحد من الازدحام الناشئ عن استعمال السيارات.

كما تستعمل هذه الضرائب في حالات الحد من الاعتماد على الوقود المستورد من الخارج، وتشجيع التوسع في الطاقات البديلة خصوصا المنتجة محليا، وينطبق ذلك على الدول الصناعية بشكل واسع حيث بلغ معدل الضريبة على سعر التجزئة لمادة ديازال السيارات بدول منظمة التعاون والتنمية الأوربي: 93 % سنة 1990[1].

أما بخصوص الضرائب على الدخل، نجد أن فرض الضريبة على الشركات بالدول النامية يعتبر أكثر سهولة من الناحية الإدارية مقارنة بفرض الضريبة على الدخول الشخصية، إلا أن الأسلوب المستعمل لتطبيقها يعكس تزايد عبئها على عوائد الاستثمارات إذ أن النظم الحالية للاهتلاك وحوافز الاستثمار يترتب عليها إعفاء جزئي فقط للاستثمار لا يتناسب مع هدف زيادة حجم الاستثمارات المنتجة على المستوى الاقتصادي الكلي، ومن ثم تتجه الإصلاحات الضريبية

[1]- سانجيق غوبتا وولغرمالر، "هل هناك ما يبرر التفاوت الكبير في أسعار النفط ومعدلات الضرائب؟"، مقال منشور في مجلة التمويل والتنمية، ص.ن.د، مارس 1994، ص: 29.

في هذا المجال إلى زيادة الإعفاءات الجبائية ، وتطبيقها بصورة موحدة على كافة الاستثمارات والقطاعات المتماثلة، مع استبعاد الإعفاءات التي ليس لها مبرر اقتصادي مقبول.

إضافة إلى ذلك تعديل هيكل أسعار الضرائب المفروضة على أرباح الشركات، بما يجعلها تقترب من السعر الحد الأقصى للضريبة على الدخل الشخصي، والغرض من ذلك تخفيض التباين إلى أدنى حد ممكن بين أسعار الضرائب على أرباح الشركات وأسعار الضرائب على الدخل الشخصي وذلك لتوجيه المدخرات الخاصة وأرباح الشركات.

2 – ترشيد معدل الاقتطاعات الجبائية:

في الواقع هناك طريقتين لتحديد معدل الضريبة، المعدل النسبي، والمعدل التصاعدي، وهو الذي يقتطع من وعاء الضريبة لتحديد مقدار الضريبة المستحقة. وتحتل عملية ترشيد معدل الضريبة المرحلة الثانية من الإصلاح الجبائي، وذلك بعد توسيع الوعاء في الحدود التي يسمح بها الجهاز الإداري للضرائب.

تؤدي معدلات الضرائب المرتفعة إلى زيادة تعقد النظام الجبائي ويترتب على ذلك مشاكل الغش والتهرب الجبائي، لذلك فإن عملية ترشيد معدلات الضريبة تعني بالدرجة الأولى تقليل الفوارق بين تلك المعدلات في الهيكل الجبائي.

إن عملية الترشيد، تتطلب توفر المعلومات الدقيقة والمسح الدقيق للمجتمع الجبائي، للسماح بالتمييز بين الأوعية الفرعية المختلفة، ويلاحظ أن الدول النامية تشهد نقصا كبيرا في هذه المعلومات، وهذا ما ينعكس سلبا على هيكل المعدل الضريبي، ففي حالات الضرائب على الاستهلاك وضريبة القيمة المضافة، فإن معدل الضريبة يجب أن يكون معتدلا، أي في حدود 10 % إلى 20 %. ففي فرنسا حددت هذه المعدلات على التوالي بـ : 5,5 %، 19,6 % ومعدل خصوصي بـ 2,1 % يطبق على عدد محدد من المنتجات[1].

ويتم استعمال الفوارق في معدل الضريبة على الاستهلاك من أجل تحقيق العدالة بين شرائح المجتمع، وزيادة كفاءة النظام الجبائي، إذ أن تحقيق العدالة ينطوي عنه استثناء السلع الواسعة الاستهلاك والأساسية من الضريبة، خصوصا السلع التي تستهلك من طرف الشرائح الفقيرة في المجتمع، وزيادة كفاءة النظام الجبائي تتحقق عند فرض ضرائب على السلع والخدمات ذات الطابع الاستهلاكي الثانوي التي في الغالب ما تستهلك من قبل الشرائح الغنية في المجتمع.

وفي واقع الأمر، لقد دلت التجارب العملية في البلدان النامية على ضرورة الفصل بين الضريبة على القيمة المضافة على جميع السلع والخدمات، وضريبة الاستهلاك على السلع والخدمات الكمالية التي تفرض على شريحة معينة من المجتمع، وخير دليل على ذلك هو

[1] - THIRREY La nulle « Droit Fiscal » Gualino, Paris, France, 2004, P : 132.

استهلاك التبغ والسجائر والمشروبات الكحولية التي عادة ما يبرر فرض الضرائب المرتفعة عليها بتحقيق أغراض صحية واجتماعية.

وفيما يتعلق بالضرائب على الدخل الشخصي، ودخل الشركات، فإن ارتفاع المعدل الأقصى للضريبة تكون له أثار سلبية، ومن ثمة فإنه من الأجدر عند تنظيم الضريبة يتم الأخذ في الحسبان بأنها لا تؤدي إلى زيادة حجم ظاهرة الغش والتهرب الجبائي.

3 – إصلاح الإدارة الجبائية وتبسيط النظام الجبائي: وذلك من خلال:

- العصرنة والحوسبة.
- القرب من المواطن و الشفافية.
- الكفاءة عن طريق زيادة التأهيل والتكوين لأعوان الإدارة الجبائية.
- وضوح التشريع الجبائي دون أي غموض أو إبهام.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للنظام الجبائي الجزائري

المطلب الأول: النظام الجبائي إبان الدولة العثمانية وحكم الأمير عبد القادر.

1-النظام الجبائي في مرحلة الدولة العثمانية

كان النظام الجبائي خلال الحكم العثماني سنة 1711م ينقسم إلى صنفين من الضرائب:

الصنف الأول هي الضرائب التي تفرض وفق التشريع الإسلامي، أي ما يعرف بالجباية في الإسلام كما سبق وأن أشرنا إليه في الفصل الأول، ونذكر منها الزكاة، العشور، الجزية والخراج♦،.....

أما الصنف الثاني فكان يظم نوعين من الضرائب وهما الضرائب العقارية والرسوم على الممتلكات:

النوع الأول: بخصوص الضرائب العقارية كانت تنقسم إلى قسيمن:

أ-ضرائب تفرض على الأراضي الزراعية مقابل السماح لهم باستغلالها.

ب-الهكور وهو عبارة عن رسم عقاري يفرض فقط على منطقة قسنطينة، ويمس الأراضي المملوكة من طرف الأشخاص ويتم سداد قيمته نقدا.

النوع الثني: الرسم على الممتلكات وينقسم كذلك إلى إلى نوعين وهما الغرامة واللازمة.

أ-الغرامة وتتمثل في رسم يفرض على الممتلكات بصفة جزافية.

ب-اللازمة « La Lazma » وهي عبارة عن رسم يفرض على عروش القبائل وتفرض كذلك على منتجات النخيل في المنطقة الجنوبية، وفي قسنطينة.

♦ للمزيد من التوضيح حول أنواع الضرائب في الإسلام لاحظ الفصل الأول بخصوص الجباية في العهد الإسلامي.

2-النظام الضريبي في مرحلة الأمير عبد القادر

تميز النظام الجبائي في عهد الأمير عبد القادر، وبعد إعلانه قائدا للجهاد قام بتشريع قوانين جبائية مستمد من التشريع الإسلامي والمتمثلة في:

- العشور: وكانت تفرض على المحاصيل الزراعية بنسبة 10/1
- الزكاة: كانت تفرض بنسب مختلفة على الأوعية التالية:

أ- 1% على الماشية.

ب-2,5 % على الجمال

ت-3% على الأبقار والحيونات الأخرى

قد ركز الأمير عبد القادر على هذه الإيرادات الجبائية خلال الحرب ضد الاستعمار الفرنسي، كما أضاف مصدر مالي آخر تمثل في المعونة التي تقدم من طرف المواطنين لمساعدة الجيش في حربه ضد الاستعمار، كما أن هذه الضرائب كانت تدفع نقدا أو عينا.

إن هذا النظام الجبائي سمح بتحقيق مالية وصلت إلى حدود 1.500.000 فرنك فرنسي آنذاك[1].

ومما سبق يمكننا القول أن النظام الجبائي خلال المرحلتين السابقتين كان قائما على الإيرادات الجابائية الاسلامية، لكن مع مجيء الاستعمار الفرنسي تمكن هذا الأخير من تغيير مكونات النظام الجبائي وفق مصالحه الخاصة وبما يخدم اقتصاده.

المطلب الثاني: تطور النظام الجبائي خلال المرحلة (1962- 1991)

تميزت فترة الاستقلال بالفراغ الإداري ونقص الإطارات التي تشغل مختلف المناصب بالمصالح الجبائية خاصة، مما نتج عنه تقلص الايرادات الجبائية والركود الاقتصادي في تلك الفترة.

عملت السلطة الجزائرية في ذلك الظرف على إبقاء النظام الجبائي المعمول به أثناء التواجد الفرنسي مع إدخال عليه بعض التعديلات، فصدر بذلك المرسوم التنفيذي 62/91[2] والذي كان مفاده إلغاء جميع التشريعات السابقة.

بالرغم من صدور هذا المرسوم إلا أن السلطة الجزائرية إستمرت في العمل بالنصوص الجبائية الفرنسية والإبقاء على الهيكل الجبائي السابق إلى غاية 1975/12/31 وكان يشتمل على الضرائب التالية:

[1] - Abdelkader Bouderbal « la fiscalité à la portée de tous » la maison de livre, 3ème édition, 1987, p : 23.

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 62/91 المؤرخ في 1962/12/31 المتعلق بإلغاء التشريعات التي كانت أثناء فترة الاستعمار.

-الضرائب على الدخل وتضم: الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية، الضرائب على المرتبات والأجور، الرسم على النشاط المهني والتجاري، الضرائب على الأجور المرتفعة HTS ، الضرائب على زيادة القيم.

أما بخصوص الضرائب على الاستهلاك كانت تضم: الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TUGP ، الرسم الوحيد الإجمالي على تقديم الخدمات TUGPS .

وفي سنة 1976 قامت الدولة ببعض التعديلات مثل إعفاء الأرباح الناتجة عن القطاع الزراعي وذلك عقب صدور قانون الثورة الزراعية سنة 1971، ثم أعيد فرض هذه الضريبة سنة 1984 بمعدل 4% ، في هذه المرحلة كان النظام الجبائي يتشكل من الضرائب التالية:

أ- ضرائب مباشرة وتضم: ضرائب مركزية لفائدة الدولة، ضرائب ورسوم لفائدة الولايات والبلديات.

ب-ضرائب غير مباشرة وتضم: الرسم على رقم الأعمال « TUGP, TUGPS » ، رسم التسجيل والطابع.

وفي سنة 1987 تم تعديل معدل الرسم على الأرباح الصناعية والتجارية والذي كان 50% سنة 1986 إلى 55%، قد تكون هذه الزيادة لغرض رفع الحصيلة الجبائية وبالتالي رفع الإيرادات العامة للدولة، نظرا لتزامن هذه الفترة بانخفاض أسعار البترول حيث تغير سعر البرميل من 26,50 سنة 1985 إلى 13,50 سنة 1980[1].

نذكر كذلك من بين التعديلات لسنة 1984 بعض الإعفاءات بالنسبة للضريبة على دخل الشركات.

- إعفاء المؤسسات المتواجدة في المناطق المحرومة من الأرباح الصناعية والتجارية لمدة خمس سنوات.
- الإعفاء الكلي للحرفيين من دفع الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة عامين

أما بالنسبة للضريبة على دخل الشركات الأجنبية تم رفع معدلها من 4% إلى 6% في نفس السنة.

إن النظام الجبائي الجزائري شهد عدة تعديلات من خلال تخفيض أزيادة نسبة معدل الإخضاع الجبائي أو في بعض الأحيان الإعفاء الكلي من الضريبة، كانت هذه التعديلات كسياسة جبائية فصد تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية وسياسية كذلك.

المبحث الثالث: أسباب وأهداف الإصلاح الجبائي في الجزائر.

[1]- ، التقري الاقتصادي العربي الموحد لعام 1989، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية، 1989 ، ص: 58.

شهد الاقتصاد الجزائري خلال التسعينات تحولا جوهرية في بنيته، نتيجة التحول من نظام التخطيط وتدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي، إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي.

وقد كان النظام الجبائي الجزائري يشكل انعكاسا للتغيرات الإيديولوجية التي مر بها منذ الستينات، فالنظام الجبائي القائم هو نتيجة تطور مستمر للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي كان يمر بها المجتمع الجزائري، ولقد تدهورت نسبة الإيرادات الجبائية الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 32,10 % سنة 1985 إلى 25 % سنة 1986، ثم 23 % سنة 1988[1].

يعمل الإصلاح الجبائي على تحقيق الكفاءة والعدالة والاقتصاد، ويشمل إصلاح التشريعات الجبائية والجهاز الجبائي والمجتمع الجبائي من أجل تعبئة الفائض.

إن تبني الجزائر للإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988 كان يستدعي إصلاح المحيط الاقتصادي والمالي للمؤسسة، والتي يشكل فيه إصلاح المحيط المالي جانبا مهما، وفي هذا برزت ملامح الإصلاح الجبائي الجديد في مارس 1987 عند تشكيل اللجنة الوطنية للإصلاح الضريبي من كبار موظفي وزارة المالية، وممثلي رجال الأعمال وبعض المختصين الآخرين، لتبيان أسباب وأهداف الإصلاح الجبائي.

المطلب الأول: أسباب الإصلاح الجبائي في الجزائر:

كان يتسم النظام الجبائي الجزائري إلى غاية 1991 بالإصلاحات الظرفية، فمثلا في سنة 1976 تم إلغاء الضريبة الفلاحية، عقب صدور قانون الثورة الزراعية سنة 1971، وإحياء هذه الضريبة لسنة 1984، وكذلك نسجل الرفع من معدل اقتطاع الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية من 50 % لسنة 1986 إلى 55 % سنة 1987، لتعويض النقص المسجل في الجباية البترولية بانتقالها من 46.786 مليون دينار جزائري سنة 1985، إلى 21.439 مليون دج سنة 1986[2] نتيجة انخفاض سعر برميل النفط من 26,50 دولار أمريكي سنة 1985 إلى 13,5 دولار سنة 1986[3].

هذه التغيرات فرضت على الاقتصاد الجزائري الانفتاح على الاقتصاد العالمي مما يستدعي إصلاح النظام الجبائي وفق ما تقتضيه هذه التغيرات.ومن مميزات الهيكل الجبائي الجبائي الجزائري قبل الإصلاح الآتي:

---

[1] -www.ons.dz « Rétrospective Statistiques » (1962-2011), date de consultation Aout 2015.

[2] -www.ons. dz « Statistique spécial » N° 31, P : 56.

[3]- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1989، مرجع سبق ذكره، ص : 58.

– تعقد النظام الضريبي كنتيجة للجمع بين الضرائب النوعية، ونظام الضرائب العامة ولكثرة الإعفاءات وكثرة النصوص التشريعية، وعدم كفاءة الإدارة الضريبية.

– عدم مرونة النظام الضريبي.

– تشوه بنية النظام الضريبي (جباية عادية– جباية بترولية،..).

– اختلال هيكل الإيرادات الضريبية، بهيمنة الضرائب غير المباشرة فيه، ويضاف إلى ما ذكر مشكلة الضغط الضريبي المرتفع كنتيجة لتعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها، هذا الضغط قدر سنة 1986 محسوبا على أساس كل الاقتطاعات الضريبية بمعدل 45,6 %، و46 % سنة 1987 مما يعني الثقل الكبير للاقتطاعات الضريبية[1].

– الغش والتهرب الضريبي فقد كان للضغط الضريبي المرتفع الذي يقع على المكلف أن يؤدي به إلى التخلص من دفع الضريبة بصفة كلية أو جزئية.

– عجز النظام الضريبي القديم على مواجهة الندرة بزيادة العرض، وذلك:

– للقيود المفروضة على الاستثمار الخاص ذات طابع إداري وسياسي وتقني.

– للحساسية حساسية المفرطة اتجاه الاستثمارات الأجنبية.

– للقيود على الواردات نتيجة احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

وهذا ما جعل الضريبة أداة ميتة غير قادرة على تحريك دواليب الاقتصاد.

المطلب الثاني: أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر:

يهدف الإصلاح الجبائي إلى مواكبة النظام الاقتصادي الجديد، من خلال الاعتماد على وسيلة الاقتطاعات الجبائية كأداة لتشجيع الأنشطة الاقتصادية، وتوجيهها توجيها يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية، كما يرمي إلى تحقيق هدف رئيسي يكمن في إنعاش الاقتصاد الوطني و تطور المؤسسة الاقتصادية من خلال التكيف مع الديناميكية الاقتصادية.

والجدير بالذكر، أن الإصلاح الجبائي في الجزائر جاء في إطار الاتجاه العالمي نحو الإصلاح الجبائي الذي يعتمد على:

– توسيع الوعاء الضريبي وتخفيض أسعار الضريبة، فالضرائب بالدول النامية أوعيتها ضيقة، وأسعارها مرتفعة، مما يسهل من ظاهرة التهرب الجبائي وإرهاق فئات معينة بالضرائب يؤدي إلى عدم عدالة الجبائية وبهذا فتوسع الوعاء الجبائي يؤدي إلى زيادة الإيرادات الجبائية وتخفيض الضغط الجبائي، وتباين المعاملات الجبائية حسب النشاط والأفراد.

– إسهام الضريبة على القيمة المضافة ذات الأسعار المنخفضة، في إصلاح الضريبة على رقم الأعمال ذات الأسعار المرتفعة والمتعددة.

[1] - rapport de F.M.I, « La réforme fiscale en Algérie » contribution à la réflexion, 1988 P : 6.

– تحسين الإدارة الضريبية، بزيادة تأهيل موظفيها، وتجهيزها بنايات، أجهزة الإعلام الآلي، سيارات التنقل،... الخ، وهذا من أجل تحسين أداء ورفع مردوديتها مما يسمح لها بالإطلاع الكامل والدقيق على مجمل مداخيل الأفراد والنشاطات المختلفة.

ويضاف إلى ذلك ما يلي[1]:

– إدراج الضريبة على القيمة المضافة ضمن الهياكل الضريبية لما تتمتع به من مزايا كاتساع وعائها، ومساعدتها على تحصيل ضرائب أخرى حيادها واعتمادها على الشفافية بينت التجربة في البلدان التي اتبعتها إسهامها في رفع الإيرادات العامة بشكل معتبر♦

– تقليص الأهداف المراد تحقيقيها عن طريق الضريبة حتى لا يقع هناك تعارض بين الأهداف في حد ذاتها.

– تعزيز مصداقية النظام الجبائي باستقراره، هذا ما يسمح للمستثمرين باتخاذ قراراتهم المتعلقة بالتمويل والاستثمار على المدى الطويل.

ووفقا لما سبق يمكن إجمال أهداف الإصلاح الضريبي فيما يلي [2]:

– تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الادخار، وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات الناجم عن تعدد الضرائب من جهة، وارتفاع معدلاتها من جهة أخرى.

– خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات لكون هذه الأخيرة مهيمنا عليها بالمنتجات البترولية في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تتمتع بعدم الاستقرار.

– إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم بالنظر إلى معدلات التضخم العالية التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني.

– تحسين شفافية النظام الجبائي، من خلال تبسيط إجراءاته ومكوناته بشكل يسهل التحكم فيه بالنظر إلى تواضع مستوى تأهيل الإدارة الجبائية.

---

[1]– عبد المجيد قدي " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" مرجع سبق ذكره، ص: 155.

♦ تمثلت الدول التي طبقت الإصلاح الضريبي واتبعت نظام الضريبة على القيمة المضافة إلى غاية 1988 في : اندونيسيا، بوليفيا، تركيا، جاميكا، زيمبابوي، كولومبيا، كوريا، ملاوي، المغرب، المكسيك.

[2] - قدي عبد المجيد" النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة" مقال مقدم في ملتقى الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية 21 – 22 ماي 2002.

وبشكل عام، يمكن القول بأن الأهداف المسطرة قبل الشروع في الإصلاح الجبائي تمحورت حول:

- توفير الإيرادات الجبائية وكنتيجة للتوسع المنتظر في الأوعية الجبائية، وذلك بغرض النهوض بالجباية العادية من أجل ضمان تمويل نشاطات الدولة، ولتفادي صدمات الجباية البترولية.
- العمل على تحقيق توازن النظام الجبائي بالعمل على زيادة أهمية الضرائب المباشرة.
- تبسيط النظام الجبائي وجعله متناسقا ومنسجما مع أنظمة الدول الأخرى مواكبة للتحولات الدولية وعالمية الاقتصاد.

المطلب الثالث: إصلاح هيكلي للإدارة الجبائية

إن الإدارة الجبائية في الجزائر شهدت تأخرا ملحوظا، فكان عطاؤها ضعيف، لذا كان من الضروري إجراء عدة تغييرات من أجل وضع إدارة جبائية في المستوى.

1- مختلف تجارب الإدارة الجبائية في العالم.

إن مختلف المراحل التي عاشتها الجباية في العالم تسمح بإظهار ثلاثة تجارب وهي:

1-1- التجربة المتعددة: L'expérience pluraliste

هذه التجربة ميزتها وجود عدة مصالح جبائية، حسب طبيعة الضريبة ونوع العمليات، كمصلحة الوعاء والتحصيل. غير أن هذه التجربة التي عاشتها الإدارة الجبائية في العالم لم تحقق نجاحا، فكانت ذو مردود ضعيف وإنتاجية ضريبية محدودة.

إن انفصال المصالح الجبائية عن بعضها البعض يسبب عرقلة في تبادل المعلومات بين هذه المصالح، مما يؤدي إلى بطئ التسيير بالتالي خسارة معتبرة، كما أن تواجد المكلفين بالضريبة أمام عدة متكلمين باسم الإدارة الجبائية يسبب عدة عراقيل.

ذهبت بعض الدول إلى أبعد من هذا في تقسيم مصالحها، حيث تقسم مصالحها إلى إدارتين منفصلتين الأولى مكلفة بتحديد وعاء الضريبة، والثانية مكلفة بالتحصيل، مع وجود اختلاف كبير في تسييرهما، كما عاشت فرنسا وتونس هذه التجربة، ثم وجدوا أن جمعهما واجب.

كان لهذه التجربة المتعددة عراقيل واضحة مما سبب فشلها، وخير دليل على ذلك النظام الجبائي الجزائري، وتعقد الإجراءات الجبائية التي لا تتماشى ومتطلبات الدولة من زيادة المداخيل للخزينة.

1-2- التجربة الواحدة: L'expérience unitaire

كان الهدف من هذه التجربة جمع كل المصالح الجبائية في إدارة واحدة، وضمان التسيير الكامل للضريبة، من تحديد الوعاء إلى غاية التحصيل، مع القيام بعمليات الرقابة.
كان لهذه الطريقة نجاحا ملحوظا، فسمحت بإعادة التوازن للإدارة الجبائية، من خلال التنسيق الكبير بين المصالح وجمعها في شكل واحد، كان من محاسن هذه الطريقة التالي:

- جمع المصالح الجبائية تحت هيئة واحدة، وضمان التسيير الحسن للضريبة، والتنظيم المحكم المبنية عليه.
- تسيير ملف واحد لكل مكلف بالضريبة، على ما كان عليه في التجربة المتعددة التي تمتاز بتعدد الملفات في المصالح.
- استعمال الإعلام الآلي والتكوين تبعا للتكنولوجيا الحالية، والعمل تحت إدارة مسؤول واحد يعد هو الآمر والمحاسب.

وما يمكن قوله، هو أن هذه التجربة شهدت نجاحا منذ عدة أعوام، حيث استعملت في عدة بلدان كهولندا، أستراليا ونيوزيلندا، وعدة بلدان من أمريكا اللاتينية، وبلدان أخرى إفريقية وآسيوية في طريقها لإتباع هذه التجربة، كذلك الجزائر تسلك هذه التجربة، رغم أن هذه التجربة بدأت تفقد وزنها مع ظهور تجربة جديدة، يطلق عليها بـ التجربة المستقلة.

1-3- **التجربة المستقلة:** L'expérience autonome

استخدمت هذه التجربة لتطوير الإدارة الجبائية، حيث تعتمد في سيرها على شكل تنظيمي يشبه كثيرا المؤسسات، إذ تكون إدارة الضرائب عبارة عن وكالة يتم تسييرها من طرف خاص منفصل عن وزارة المالية، وتتمتع هذه الوكالة باستقلالية التسيير في المجال القانوني والمالي، ولها ميزانية خاصة، كما تحكمها شروط تشبه شروط الإدارة الجبائية التابعة للنظام العمومي، فتعمل على تعظيم المداخيل الجبائية تبعا للأهداف المسطرة، ويتم تسيير هذه الوكالة من طرف مستشارين إداريين، كما تخضع إلى رقابة خارجية من طرف وزارة المالية. ويطالب مسئولي هذه الوكالة بتقديم عرض لنتائج عملهم، مع مقارنتها ونتائج الاتفاقية المبرمة مع الهيئات المختصة، المتعلقة بالأهداف المسطرة وكذا التنبؤ بمؤشرات النجاعة.

إن تحقيق الأهداف المسطرة من خلال الاتفاقيات المبرمة، يستوجب وجود أعوان مؤهلين، حيث تكون مناصب العمل مفتوحة طبقا لطريقة القطاع التنافسي فيما يتعلق بالتسيير، الترقية والتعويض، هذا ما يعطي ديناميكية للعمال وروح العمل.

تعد هذه الطريقة جديدة في العالم اتبعتها عدة بلدان على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وبلدان أخرى كإنجلترا، السويد، كندا، إسبانيا، سنغافورة، كما أقبلت عليها بعض الدول الإفريقية كأوغندا، رواندا، وغانا.

إن التجربة التي عاشتها الإدارة الجبائية الجزائرية في الفترة الأخيرة، أظهرت نتائج سيئة، أعاقت النشاط الاقتصادي وخلقت مصاعب، حيث بقيت مغلقة وغير مرنة لا علاقة لها بتطور المؤسسة، والتطور الاقتصادي. فكان مردودها ضعيفا مما ساعد في انتشار ظاهرة التهرب والغش الضريبي، من هنا يستوجب إعداد إدارة جبائية في المستوى أي اللجوء إلى تنظيم مثالي، كما أن عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، والذي ينص على نزع الحقوق الجمركية هذا يستلزم تعويضها بالضريبة، حيث لا يكون هذا إلا مع إدارة جبائية في المستوى، قادرة على ردع القطاع غير الرسمي والحد من الغش والتهرب الضريبي، إذ أن الإدارة الجبائية المتطورة تولد نظام جبائي في المستوى.

إن الجزائر تدخل اليوم في مرحلة هامة لإعادة التوازن للإدارة الجبائية، هذا من خلال إنشاء مديرية الشركات الكبرى، مراكز الضرائب، ومراكز التقارب.

في إطار تحديث الإدارة الضريبية شرع في الانتقال نمط إداري أفقي حسب الوظائف(الترقيم الجبائي، التحصيل، المنازعات، الرقابة،..)، نحو نمط إداري عمودي حسب أصناف المكلفين بإقامة مراكز الضرائب، ومديرية المؤسسات الكبرى.

يتم تسيير المكلفين الكبار♦ من طرف مديرية المؤسسات الكبرى، بينما تتولى مراكز الضرائب بتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمهن الحرة، بدلا من المفتشيات والقباضات. بينما المكلفين الصغار المسيرين وفق النظام الجزافي الذين قدر عددهم سنة 2003 بـ 730.000 مكلف، سيلحقون بمراكز الضرائب الجوارية التي تعتمد على التدخلات في عين المكان، وتكثيف الرقابة[1]. بالإضافة إلى هذا سيتم تدريجيا إنشاء مفتشيات متخصصة في تسيير الجباية العقارية، التبغ والكحول، الجباية المحلية والفلاحية.

2- إنشاء مراكز الضرائب ومراكز التقارب:

♦ يعرف كبار المكلفين المؤسسات الكبرى التي رقم أعمالها السنوي يفوق مائة مليون دج، والمؤسسات البترولية، والمؤسسات الأجنبية، ومجمعات الشركات. **المرجع:** la **lettres de la D.G.I**.N°21juillet 2005

[1] - بوشاشي مراد، مدير مركز الضرائب لولاية مستغانم، **اليوم الإعلامي للإصلاحات الجبائية**، المديرية للضرائب لولاية مستغانم، 16 جوان 2011.

بالنسبة لمراكز الضرائب، فقد أعلن كمشروع جديد بتاريخ 19 سبتمبر 2001، بحيث يختص بتسيير ملفات المكلفين الخاضعين للضريبة حسب النظام الحقيقي، الذين لا يقل رقم أعمالهم عن ثلاثة ملايين دينار جزائري(3.000.000 دج).

في الواقع يعبر هذا التنظيم الجديد عن الاستجابة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل نسبة 36,4 % من مجموع المكلفين بالضريبة، وتساهم في حدود 25 % من إيرادات الجباية العادية أي ما يعادل 3,4 % من الناتج المحلي الإجمالي[1].

إن الدافع إلى التغيير الحسن هدف الإدارة الجبائية، والذي تجسد من خلال إنشاء مديرية الشركات الكبرى والتي شهدت عملها في 09 جوان 2005.[2] هذا في المرحلة الأولى هاهي المرحلة الثانية لعولمة الإدارة الجبائية والحد من الغش والتهرب الضريبي، وانتهاج طريق التنظيم الأمثل، والأداء الأفضل، والتنسيق الحسن من خلال إنشاء مراكز الضرائب ومراكز التقارب.

2-1- **تعريف مراكز الضرائب**:(CDI)

تعتبر مراكز الضرائب هيئة خارجية للمديرية العامة للضرائب، حيث تقوم بالتسيير الكامل للضريبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة الخاضعة للنظام الحقيقي بما فيها أصحاب المهن الحرة، والتي سيقدر عددها بحوالي سبعين مركز موزعة على مستوى التراب الوطني، إذ يظم كل مركز أربعة أقسام ووحدتان مسيرة من طرف مسؤول واحد، هو مدير المركز، فتكون تحت رعايته مهام التسيير، التحصيل، الرقابة والمنازعات. هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(26): مصالح مراكز الضرائب

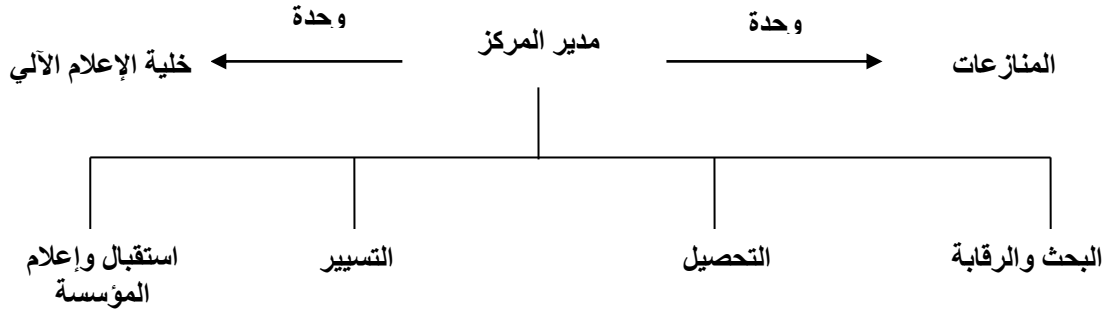

Source : Ministère des finances, Direction générale des impôts, la **lettres de la D.G.I**.N°10, Avril 2005

2-2 **مهام مراكز الضرائب:** تعمل هذه المراكز على تسيير ومراقبة الملفات الجبائية، مع تحصيل

[1] - Ministère des finances, Direction générale des impôts , la **lettres de la D.G.I**.N°20, Avril 2002.
[2] - La Lettre de la DGI, N° 21, juillet 2005.

مختلف الضرائب والرسوم، كما تقوم بدراسة الطعون المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، وكذلك تمنح وثائق الإعفاء الخاصة بالرسم على القيمة المضافة، كما لا تقتصر هذه المراكز على هذه المهام فقط بل تقوم بتعويض الحسومات الرسم على القيمة المضافة، كذلك فائض المدفوعات في الآجال المعقولة.

2-3 أهداف مراكز الضرائب:

تهدف هذه المراكز إلى تطوير الإدارة الجبائية، وهذا رغبة في تنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للضرائب، كما يساعد على الأغراض التالية[1]:

- توحيد وتجميع التعامل الضريبي لنفس المكلف من خلال المسير الواحد، الملف الواحد لمختلف عمليات تحديد الوعاء، التحصيل، النزاع الرقابة الجبائية.
- تخفيض عدد المصالح القاعدية.
- التنسيق في الإجراءات وتخفيض عدد المصالح القاعدية.
- تحديث العمليات والإجراءات الضريبية عن طريق استغلال شبكة الانترنت والأنترانات.
- العمل على تحسين استقبال المكلفين بإنشاء مصلحة إعلام واستقبال المكلفين.

يلقى إنشاء مراكز الضرائب دعما من طرف خبراء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وكان متوقعا تعميم انطلاقها سنة 2003، لقد تأخر نتيجة التأخر في انطلاق مديرية المؤسسات الكبرى. يتطلب إنهاء هذا المشروع وقتا طويلا وجهدا متواصلا، حيث يتم أولا إنشاء مركز ضرائب نموذجي، فيكون محطة إنطلاق ثم لتعمم على مستوى التراب الوطني، ونظرا لتوفر الإمكانيات الجبائية بضواحي الجزائر العاصمة مع زيادة المجتمع الجبائي بها، وجب إقامة أول مركز في بئر مراد رايس وسيدي محمد، هذا الأخير يعد أول مركز نموذجي، والذي شهد عمله في أكتوبر 2006 ، ثم لتعمم باقي المراكز عبر التراب الوطني.

2-4- إنشاء مراكز التقارب (CPI):

[1] - Ministère des finances, Direction générale des impôts, la **lettres de la D.G.I,** N° 12, vos impôts pour 2003

يمثل إطلاق المركز الجواري للضرائب مرحلة الانتهاء من برنامج عصرنة هياكل الإدارة الجبائية و إجراءات تسييرها، الذي تم الانطلاق فيه سنة 2006 من خلال افتتاح مديرية كبريات المؤسسات و وضع حيز العمل بعد ذلك لمراكز الضرائب[1].
كما تعد مراكز التقارب المرحلة الثالثة لتنظيم تسيير المكلفين بالضريبة تبعا لحجمهم، حيث تقوم مفتشيات الضرائب والمسماة بمراكز التقارب بتسيير المجتمع الجبائي المتبقي، والذي يعد أقل أهمية اقتصادية مقارنة بنظيره مركز الضرائب، فيكون الأمر متعلق بالأشخاص الخاضعين للنظام الجزافي، بالإضافة إلى إنشاء مرتقب لمفتشيات تهتم بالمداخيل الفلاحية، والجباية العقارية.

قد يستلزم نجاح وضع إدارة جبائية ذات مستوى من الشفافية والعدل، بعض المتطلبات التي تتماشى مع عولمة الإدارة الجبائية، نجد من هذه المستلزمات ما يلي:

أ- **الإمكانيات البشرية:**

إن إنشاء مديرية الشركات الكبرى، ومراكز الضرائب يستلزم وجود أشخاص مخلصين لعملهم وذوي كفاءة مع تجربتهم في الميدان، هذا عاملا مهما لنجاح إدارة الضرائب. فيمثلهم تحقق الإنجازات والنتائج ويتم التغيير إلى الأحسن وإعطاء نفس جديد للإدارة الجبائية، لذا لابد من تكوين إطارات تعتمد عليهم الدولة عامة والإدارة الجبائية خاصة. كذلك مراعاة الحالات الاجتماعية للإطارات وتقديم التحفيزات و رفع الأجور وفق ما تتطلب الحياة المعيشية.

ب – **إستعمال الإعلام الآلي:**

من غير الممكن إنشاء مراكز التقارب وعولمة الإدارة الجبائية، في حين غياب الإعلام الآلي والتكنولوجيا المتطورة، حيث أن ثقل المهام وزيادة المجتمع الجبائي يستلزم تسيير أمثل وإمكانيات أفضل. إن وضع إدارة ضريبية ديناميكية ومرنة يستوجب استعمال الإعلام الآلي والذي يعد الوسيلة الوحيدة لربح الوقت، نزع الأخطاء والعراقيل و إعطاء فعالية للتغييرات المتعلقة بالنظام الضريبي والإدارة الجبائية. حتى تكون هذه الأخيرة قادرة على مواجهة الغش والتهرب الضريبي، فتؤدي خدمات أفضل في ظروف ملائمة، كما تجيب عن تساؤلات المكلفين في الآجال المعقولة. من هنا لابد من التكوين المتواصل والمستمر للموظفين لاستعمال والتحكم في وسيلة الإعلام الآلي، لأن عدم إستعمال الإعلام الآلي يخلق مصاعب ويهدر أوقات كبيرة.

[1] - www.mfdgi « les centres de proximité des impôts » date de consultation 08/05/2014

ت- **الإعلام والإتصال:**

إن التنظيم القديم الذي كانت تعمل به الإدارة الضريبية كان مرتكزا لأن تكون العلاقة غير حسنة من الكلفين بالضريبة، فكان الضن السائد والذي يغلب على المكلفين أن الإدارة الضريبية هي إدارة من إدارات الدولة، تفرض سيطرتها وقوتها على المكلفين.

قد يستلزم نجاح الإدارة الضريبية تكوين علاقة جديدة داخلية وخارجية وفقا لمنهجية محكمة، حيث تكمن العلاقة الداخلية في تحسين الإتصالات ما بين المصالح المختلفة وهذا من أجل الحصول على معلومات أوفر، ومن خلال إنشاء شبكة اتصالات متطورة تسهل هذه الأمور، أما تسييرها يكون منظما من طرف المسؤولين، حتى تبقى قيمة المعلومة ولا يكون إستغلالها عشوائيا عند مختلف الأعوان. كذلك من التنظيم المحكم لإدارة الضرائب تكوين علاقة خارجية حسنة مع المكلفين من خلال تحسين الخدمات، الإجابة عن التساؤلات، تبادل المعلومات والإتصال الدائم، هذا عن طريق معايير تحكم الزبائن والإدارة الجبائية معا. هذا ما يجعل المكلف يثق بإدارته الشيء الذي يعطي مردود أحسن ومساهمة أكبر.

ث- **الإحصائيات:**

إن الاعتماد على إحصائيات غير موثوق فيها، لا يساعد إدارة الضرائب على السير الحسن، إلا أن هذه الإحصائيات لا يمكن الإستغناء عنها، لأن التعديلات اللازمة لا تكون إلا بناءا على الإحصائيات، هذه الأخيرة تستخرج منها المعلومات اللازمة والتي تدعوا إلى إستعمال طرق نظرية ملائمة للعمل، لذا وجب إعادة النظر في هذه الإحصائيات من الجوانب التالية:

- أرقام الأعمال الإجمالية المحققة.
- المجتمع الجبائي وأنواع المكلفين المكونين لهذا المجتمع الجبائي.
- عدد التحقيقات المعمقة والخارجية، البرمجة، ومبالغ التعويضات.
- المبالغ المدفوعة والمحسومة، المؤجلة والمعوضة وكذا أرقام الأعمال الإجمالية.
- عدد الأشخاص المستفيدين من الإعفاءات ومبالغها.
- عدد المنازعات المدروسة، والمتبقية (en instance).

وبناءا على هذه المعطيات، تحدد النقائص والعيوب مما يسمح مع مرور الوقت من تدارك هذه العيوب وتصحيح الأخطاء للتسيير الأمثل للإدارة الجبائية.

3- إنشاء مديرية كبريات الشركات (DGE):

تساهم المؤسسات الكبرى بأكثر من 70 % من المداخيل الجبائية، هذا يستلزم على الدولة الجزائرية الاهتمام بها، لذا فإن أول إجراء اتخذته الدولة الجزائرية في ظل حملتها لتطوير الإدارة المالية، وإعادة التوازن للإدارة الجبائية إنشاء مديرية الشركات الكبرى تبعا للمرسوم 02/003 المؤرخ في 28 سبتمبر 2002.[1] وتتشكل هذه المديرية من عدة مصالح جبائية، والكائن مقرها بـ بناية أحمد – فرانسي حي مالكي، بن عكنون الجزائر، حيث يمتد نفوذها على كامل التراب الوطني، والتي تعمل على التسيير الكامل المتعلق بالضريبة بخصوص المؤسسات الكبرى العمومية والخاصة، التي يتجاوز رقم أعمالها السنوي 100.000.000 دج، المؤسسات الأجنبية، وكذا المؤسسات العاملة في قطاع المحروقات، كما تعتمد على ثلاث وحدات في كل من وهران، قسنطينة، وعنابة.

3-1 – أهداف مديرية الشركات الكبرى (DGE):

تسعى مديرية الشركات الكبرى لتحقيق عدة أهداف، هذا من خلال إنشاء عدة مصالح تحت إدارة واحدة، منظمة حسب أهمية المكلفين بالضريبة بغية السهر على راحة المكلفين، والأداء الأمثل للخدمات المقدمة، مع تسهيل الإجراءات الجبائية بالنسبة للمؤسسات الكبرى، حيث تكون المؤسسات الكبرى أمام متكلم واحد باسم الإدارة الجبائية. ومن بين هذه الأهداف نذكر ما يلي:

– ضبط تفعيل الجباية البترولية.
– تبسيط الإجراءات القانونية الجبائية من خلال تنظيم كل المصالح وعاء، تحصيل، رقابة جبائية، منازعات، استقبالات في هيئة واحدة وملف واحد.
– التخصص في التسيير والرقابة على الملفات، وفي عين المكان للشركات البترولية وشبه البترولية.
– تخصيص عمليات التحصيل (جباية المحروقات، والجباية العادية).
– تسهيل وتبسيط الإجراءات من بينها "إلغاء جداول الضريبة على أرباح الشركات واستعمال التصريح التلقائي المصحوب بالتسديد مع السماح للمكلفين باسترداد فوائض التسبيق، أو الرسم على القيمة المضافة بشكل أسرع والنشر الآلي لكل العمليات الجبائية، تأسيس، رقابة، تحصيل منازعة، التسيير، الجباية البترولية، مع التعيين الأوتوماتيكي لتاريخ التصريح والتحصيل.

3-2- **هيكل مديرية المؤسسات الكبرى:** تتشكل من خمس مديريات فرعية هي:

– المديرية الفرعية لجباية المحروقات.

[1] - LA Lettre de la DGI, N° 12/2003.

- المديرات الفرعية للتسيير.
- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.
- المديرية الفرعية للمنازعات.
- المديرية الفرعية للتحصيل.

تعتبر مديرية المؤسسات الكبرى مصلحة جبائية من المصالح الخارجية التابعة للمديرية العامة للضرائب، تتواجد في بن عكنون بالجزائر العاصمة على أن يتم إنشاء فرعين لها في كل من قسنطينة ووهران مستقبلا.

شرع في عمل مديرية المؤسسات الكبرى فعليا في جانفي 2006، على الرغم من الانطلاقة الرسمية في 15 جوان 2005.

3-3- مهام مديرية الشركات الكبرى (DGE):

تقوم مديرية كبريات المؤسسات، التي تم فتحها للجمهور بتاريخ 02 يناير 2006، بتسيير أساسًا الملفات الجبائية المتعلقة بالمؤسسات التابعة للقانون الجزائري والخاضعة للضريبة على أرباح الشركات و التي يفوق رقم أعمالها 100 مليون دينار جزائري، الشركات البترولية وكذا الشركات الأجنبية التي ليس لها إقامة مهنية في الجزائر. و تتكفل هذه المديرية بـ [1]:

- تقوية الضمانات للمكلفين بالضريبة المعترف بها؛
- توسيع طرق الطعن؛
- تحديث و تبسيط الإجراءات؛وضع جهاز متكامل للتسيير المعلوماتي للضريبة؛
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمؤسسات بواسطة المحادث الجبائي الوحيد.

إن جمع المصالح تحت هيئة واحدة يسمح بالتنسيق بين هذه المصالح، مما يعطي نفس جديد للإدارة الجبائية في تأدية المهام الموكلة بها على أحسن وجه، هذه المديرية تعمل على خدمة وإعلام المكلفين بالضريبة من خلال وضع تنظيم جديد يجيب عن التساؤلات ويوضح التغييرات الجديدة الطارئة على القوانين الجبائية، كما تسعى لإيصال المعلومة الجبائية للمؤسسات في الآجال المعقولة، يكون هذا بالتنسيق مع مديرية التشريع الجبائي، وكذا مديرية البحث والتحقيقات، كل هذا يسمح بخلق استفسارات ومعلومات أوفر، كما تعمل من خلال استعمال التكنولوجيا المتطورة على تحصيل الضرائب في الآجال المحدودة بتبسيط الإجراءات والاقتصاد في النفقات، وهذا مما يساعد على ربح الوقت، كذلك تقوم مديرية الشركات الكبرى بالرقابة الجبائية للحد من الغش والتهرب الضريبي من خلال خلق تنظيم جديد، يعمل على الاختيار الأمثل لبرامج التحقيق، يكون هذا من خلال جمع مصلحة التسيير والرقابة تحت غطاء واحد، كما تكون المصادقة على إختيار الملفات

[1] - www.mfdgi « les missions de la Direction des Grandes Entreprises » date de consultation 08/05/2014

من طرف مديرية الشركات الكبرى قبل المصالح المركزية وتجيب على الشكاوي في الآجال القانونية وهذا يعمل على راحة أصحاب الطعون، كذلك جمع مصلحة الوعاء والتحصيل في شكل واحد يسهل تبادل المعلومات، على غرار ما كانت تسير عليه المنازعات الجبائية أين كانت المؤسسة تضع شكاويها في المديرية الولائية للضرائب، ليرسل الطعن لمصلحة الوعاء لدراسته، ثم يعود القرار الأخير لمدير الضرائب الولائي الذي يفصل في الأمر، حيث ينتظر المكلف بالضريبة إذا كان هناك ردا إيجابيا وصول القرار إلى القباضة، وهذا يأخذ وقتا طويل، كذلك من مهام مديرية الشركات الكبرى القيام بالإحصائيات اللازمة لتساهم في إكتشاف النقائص، مما يساهم في التغيير والعمل نحو الأفضل، كذلك من مهامها مراقبة الشركات البترولية، إذ أن وجود مديرية فرعية تهتم بتسيير الجباية البترولية تعد انطلاقة جديدة تمس جميع الجوانب.

رغم الرغبة في التغيير والوسائل والإمكانيات المتوفرة للسير نحو العمل الأفضل إلا أنه تجدر أسئلة كثيرة على ألسنة المهتمين ومنها ما يلي:

– تعمل مديرية الشركات الكبرى على التسيير الكلي للضريبة، في حين أن أمر الضرائب التي هي من مجال الجماعات المحلية، كالرسم العقاري والرسم على النشاط المهني لم يتبين، وهذا يعني المؤسسات تبحث عن مكان تسديد هذه الرسوم.
– إن مديرية الشركات الكبرى بالجزائر تعتبر من المصالح الخارجية للمديرية العامة للضرائب، عكس كل البلدان التي اتبعت هذه التجربة، أين يكون إنشاء مديرية الشركات الكبرى يتبع المصالح المركزية.
– قد تمس مديرية الشركات الكبرى بمهام المصالح المركزية والمصالح الخارجية، فتعديل مصير هذه المصالح غير مستبعد.

3-4- **مديرية المؤسسات الكبرى**، فإنها تتضمن الشباك الوحيد للمؤسسات البترولية، والأجنبية، والتي يزيد رقم أعمالها عن 100 مليون دينار جزائري.

تنظم هذه المديرية في مصالح متخصصة، بدلالة القطاعات المهنية، وتشكل المكان الذي للتصريح والدفع للضرائب الرئيسية، وتسير الملفات الجبائية من حيث الإعلام، الوعاء، التحصيل، الرقابة والمنازعات.

المطلب الرابع: جوانب أخرى من الإصلاح الجبائي:

شرعت الإدارة الجبائية في تغييرات أخرى إضافة إلى إنشاء مديرية الشركات الكبرى (DGE) ، مراكز الضرائب (CDI) ومراكز التقارب (CPI)، الهدف منها تعميم عولمة الإدارة الجبائية في جميع مصالحها وزيادة فعاليتها، فتم اتخاذ عدة إجراءات من بينها تحويل قابضات التسيير من

المديرية العامة للضرائب (DGI) إلى المديرية العامة للمحاسبة (DGC) مع إعادة تنظيم المصالح المركزية. بحيث تم بتاريخ 03 نوفمبر 2004 تحويل 668 قباضة تسيير بهياكلها وموظفيها البالغين 4.000 عون ضريبي[1].

- إصلاح الضرائب على التجارة الخارجية بمراجعة التعريفة الجمركية.
- إصدار قانون الإجراءات الجبائية سنة 2002.

1- تحويل قباضات التسيير:

يقدر عدد قباضات التسيير بـ ستة مائة قباضة، حيث تخصص أربعة ألاف عون يعملون فيها، كانت خاضعة كلها للمديرية العامة الضرائب، مما يشكل ثقل على إدارة الضرائب، إن هذه القباضات التي لا علاقة لها بالجباية تكون عائقا للسير الحسن للمهام الموكلة للإدارة الجبائية، لهذا الغرض كان من الضروري إعادة النظر فيها، إذ جاء المرسوم التنفيذي رقم 03-04 المؤرخ في 19 يناير 2003، ليخصص مداخيل قباضات التسيير لشبكة محاسبي الخزينة، وتحويلها إلى خزينة البلديات، خزينة القطاع الصحي، والمراكز الجامعية الصحية. ومن خلال موافقة وزير المالية، والعمل بين المديرية العامة للضرائب (DGI) والمديرية العامة للمحاسبة (DGC)، جرت عملية تحويل العمال والمعدات في ظروف عادية، وعرفت نهايتها في 02 نوفمبر 2004.

إن تحويل قباضات التسيير من المديرية العامة للضرائب إلى المديرية العامة للمحاسبة، يسمح بتخفيف العبئ من على الإدارة الجبائية، مما يسهل السير الحسن لمهام الإدارة الجبائية.

2- إعادة تنظيم المصالح المركزية:

يلزم عولمة الإدارة الجبائية إجراء تغييرات تمس الإدارة المركزية، فتم إنشاء وحدتين تتمثل مهام الأولى في محاربة الغش والتهرب الضريبي، أما الثانية متعلقة بالمعلومات الجبائية، فتعمل على تدعيم إمكانيات التسيير والبحث عن المعلومة الجبائية، قد يجعل هذا العلاقة حسنة بين المكلفين والمصالح الجبائية.

المبحث الرابع: مكونات النظام الجبائي بعد الإصلاح الجبائي لسنة 1991.

ارتكز الإصلاح الضريبي لسنة 1991 على الجباية العادية وتضمن العناصر التالية:

- تعميم الضريبة الوحيدة على الإنفاق في شكل الضريبة على القيمة المضافة.
- القطيعة مع نظام الضرائب النوعية على مداخيل الأشخاص الطبيعيين، باختيار ضريبة وحيدة على الدخل في شكل الضريبة على الدخل الإجمالي.

[1] - Ministère des finances, Direction générale des impôts**, la lettres de la D.G.I**.N°20, Avril 2005

- تجسيد مبدأ الفصل والتمييز بين الضريبة على الأرباح الشركات والضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين.

وقد تمخض عن هذا الإصلاح إحداث الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة.

المطلب الأول: الضريبة على الدخل الإجمالي :

جاءت هذه الضريبة لتعوض نظام الضرائب النوعية ذي المعدلات المتعددة الذي كان مفروضا في السابق على المداخيل.

واشتمل نظام الضرائب النوعية السابق على :

- الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية وشركات الأشخاص.
- الضريبة على الأرباح غير التجارية.
- الضريبة على مداخيل الديون، الودائع، والكفالات.
- الضريبة على الرواتب والأجور.
- الضريبة على القيمة الزائدة عن التنازل بمقابل عن الأملاك المبنية وغير المبنية.
- المساهمة الوحيدة الفلاحية.
- الضريبة التكميلية على الدخل.

يتم تأسيس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى " بالضريبة على الدخل الإجمالي " وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة، والمحددة وفقا لأحكام المواد 85 إلى 98 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ويتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخيل الصافية للأصناف التالية[1]:

- الأرباح المهنية؛
- عائدات المستثمرات الفلاحية؛
- الايرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية، كما تنص عليه المادة 42 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛
- عائدات رؤوس الأموال المنقولة؛
- المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية♦.

إن الضريبة على الدخل الإجمالي تتميز بالخصائص التالية:

[1] - voir article 1 et 2 code des impôts directs et taxes assimilées de la DGI « impôts sur le revenu » édition 2015.

♦ Article 2 : modifié par les articles 2 de la loi de finances 2009 et 2 de la loi de finances 2015.

- ضريبة سنوية: أي أنها تفرض سنويا على المداخيل المحققة خلال السنة، مع استثناء الأجراء الذين يتقاضون أجرا وحيدا إذ تقتطع من مداخليهم الشهرية حسب سلم ضريبي شهري.
- ضريبة وحيدة : بحيث تفرض مرة واحدة على مجموع المداخيل الصافية لأصناف الدخل، المحددة بالمادة 2 من قانون الضرائب المباشرة.
- تفرض على الأشخاص الطبيعيين فقط.
- ضريبة تصاعدية حيث تحسب وفق جدول تصاعدي، باستثناء المداخيل الخاضعة للاقتطاع من المصدر، فإنها تخضع لمعدل نسبي.
- ضريبة شخصية حيث أنها تأخذ في الحسبان الوضعية الشخصية للمكلف بدفعها.
- ضريبة تصريحية تعتمد على تصريح المكلف بالضريبة إذ يلتزم الأشخاص المكلفين بالضريبة أن يكتتبوا على الأكثر يوم 30 أبريل من كل سنة تصريحا خاصا عن مبلغ ربحهم الصافي للسنة المالية السابقة[1]، إلى مفتش الضرائب المباشرة لمكان إقامتهم، ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة 152، وهذا لغرض تحديد أساس هذه الضريبة.

ومما سبق يمكن القول أن الضريبة على الدخل الإجمالي تتميز بالشفافية من جراء النظرة الشاملة والإجمالية لمجموع المداخيل، وكذا طريقة تحديد الدخل الخاضع للضريبة، كما تمتاز بكونها أكثر تحقيقا لقاعدة العدالة في الضريبة لأنها تأخذ في الحسبان المقدرة التكليفية للمكلف كتحديد حد أدنى معفى منه، والذي يمثل في طياته شريحة اجتماعية، بالإضافة إلى التصاعدية بالشرائح.

كما أن هذه الضريبة تمتاز بالبساطة سواء بالنسبة للمكلف، أو إدارة الضرائب، فبالنسبة للمكلف فإنه يكتفي باكتتاب تصريحي واحد عوض تصريحات متعددة إلى مصالح ضريبية مختلفة عن كل صنف من أصناف دخله.

أما بالنسبة لإدارة الضرائب، فإنها تكتفي بفحص تصريح واحد، تطبق عليه إجراءات موحدة فيما يخص ربط وتحصيل الضريبة، والطعن فيها، مما يسمح بتخفيض النصوص الضريبية، ومن ثمة العمل على استقرار النظام الجبائي في شقه التنظيمي والقانوني.

يخضع للضريبة على الدخل الإجمالي الأشخاص التالية[2]:

– الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم في الجزائر♦ بصفتهم مالكين له، أو منتفعين به، أو مستأجرين له عندما يكون الإيجار في هذه الحالة الأخيرة قد اتفق عليه باتفاق وحيد، أو اتفاقات متتالية لفترة متواصلة مدتها سنة واحدة على الأقل.

[1] - voir article 18 CIDTA de la DGI «Imposition d'après le régime du bénéfice réel » édition 2015.
[2] - Voir Article 3, 4 et 7 CIDTA de la DGI « Personnes imposables » édition 2015.

– الأشخاص الذين لهم في الجزائر مكان إقامتهم الرئيسية، أو مركز مصالحهم الأساسية.
– الأشخاص غير المقيمين بالجزائر والذين يحصلون على مداخيل ذات مصدر جزائري.
– الأشخاص من جنسية جزائرية،أو أجنبية الذين يحصلون في الجزائر على أرباح، أو مداخيل يعود فرض الضريبة عليها إلى الجزائر بموجب اتفاقية دولية خاصة بازدواجية فرض الضريبة.
– الشركاء في شركات الأشخاص والشركات المدنية المهنية.
– الأعضاء في الشركات المدنية بشرط أن تكون منظمة على شكل شركات أسهم وقانونها الأساسي ينص على المسؤولية غير المحدودة للشركاء فيما يخص ديون الشركة.
– المسيرون ذوي الأغلبية في الشركات ذات المسؤولية المحدودة، ومسيرو شركات التوصية المحددة فيما يخص المكافآت عن وظائفهم.
– المساهمون في شركات الأموال فيما يتعلق بأرباح الأسهم والنسب المئوية من الربح.

وفي إطار سياسة الاصلاح الجبائي ولتحفيز بعض الأنشطة تمنح الدولة إعفاءات وتخفيضات من الضريبة على الدخل الإجمالي لبعض الأنشطة والفئات المعينة من المجتمع:

1– الإعفاءات:

تستفيد الأنشطة التي يقوم بها الشباب ذوي المشاريع والمؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة من إعفاء كلي للضريبة على الدخل الإجمالي لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال[1]. كما يتم تمديد فترة الإعفاء إلى ستة (6) سنوات إبتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال بالنسبة للأنشطة التي تمارس في المناطق التي يجب ترقيتها. وتمدد هذه الفترة إلى سنتين (2) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الأقل لمدة غير محددة. إن عدم احترام التعهدات السابقة الذكر يدفع إلى سحب الاعتماد والمطالبة بالحقوق والرسوم المستحقة التسديد.

أما إذا تواجدت الأنشطة التي يمارسها الشباب ذوي المشاريع والمؤهلون للاستفادة من الإعانات التي تقوم بها الدولة سواء في إطار تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة أو في إطار القرض المصغر « micro-crédit » في منطقة تستفيد من إعانة الصندوق الخاص لتطوير منطقة الجنوب فتمتد مدة الإعفاء من الضريبة على الدخل إلى عشرة (10) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في النشاط، كذلك يعفى كليا من الضريبة على الدخل الإجمالي ولمدة عشر (10) سنوات الحرفيون والتقليديون والذين يمارسون نشاط حرفي فني.

♦ يعتبر كذلك موطن تكليفهم في الجزائر، أعوان الدولة الذين يمارسون وظائفهم أو يكلفون بمهام في بلد أجنبي والذين لا يخضعون في هذا البلد لضريبة شخصية على مجموع دخلهم.

[1] - Voir Article 13 CIDTA de la DGI « exemptions et exonérations » édition 2015.

تمنح أيضا إعفاءات كلية من الضريبة على الدخل الإجمالي لـ:

- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذلك الهياكل التابعة لها.
- مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية.
- المداخيل المحققة من نشاطات إنتاج الحليب الطبيعي والموجهة للاستهلاك على حالته.
- المبالغ المحصلة على شكل أتعاب وحقوق المؤلف والمخترعين بعنوان الأعمال الأدبية، العلمية، أو السينمائية، لصالح الفنانين، المؤلفين، الموسيقيين والمخترعين.

2- التخفيضات[1]:

يطبق تخفيض نسبته 35% على الربح الناتج عن نشاط المخبزة دون سواه.

كما يطبق تخفيض نسبته 25% على الربح المحقق خلال سنتي النشاط الأوليتين من طرف الأشخاص الذين لهم صفة عضو سابق في جيش التحرير الوطني أو المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني وأرامل الشهداء. إلا أنه لا يطبق هذا التخفيض على المكلفين بالضريبة الذين يقدر ربحهم تقديرا جزافيا.

يطبق على الأرباح المعاد استثمارها تخفيض نسبته 30% وهذا وفقا للشروط التالية:

- إعادة استثمار الأرباح في الاستثمارات الإهتلاكية باستثناء السيارات السياحة والتي لا تشكل أداة رئيسية للنشاط♦ ؛
- مسك محاسبة منتظمة♣؛
- دفع لقابض الضرائب مبلغا سنويا يساوي الفرق بين الضريبة المفروضة والضريبة المسددة في سنة الاستفادة من التخفيض وهذا في حالة التنازل أو وقف التشغيل الذي يحدث في أقل من خمسة (5) سنوات ولم يتبع باستثمار فوري، وتطبق على الحقوق الإضافية المفروضة على هذا النحو زيادة قدرها 5 % .

وفي إطار الإصلاحات الجبائية تمنح تخفيضات وإعفاءات من الضريبة على الدخل الإجمالي، وتحدد بموجب قوانين المالية، وتشكل هذه التخفيضات والإعفاءات إعانات مباشرة من الدولة بغرض ترقية قطاعات النشاط والمنتجات والخدمات. وعموما تستجيب هذه التخفيضات والإعفاءات إلى الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

---

[1] - Voir Article 21 paragraphe 1, 2 et 3 CIDTA de la DGI « réduction en matière IRG » édition 2015.

♦ يجب على المستفيدين من هذا الامتياز اكتتاب التزام بإعادة الاستثمار دعما لتصريحاتهم السنوية، وعند عدم احترام هذا البند تؤسس ضريبة تكميلية مع زيادة قدرها 25%.

♣ في هذه الحالة يجب أن يبينوا بصورة مميزة في التصريحات السنوية للنتائج، الأرباح التي يمكنها الاستفادة من التخفيض وإلحاق قائمة الاستثمارات المحققة مع الإشارة إلى طبيعتها وتاريخ دخولها في الأصول وكذا سعر تكلفتها.

وقد عدلت معدلات الضريبة على الدخل الإجمالي بغرض تقليص عددها، وخفض معدلاتها على النحو الذي يبينه الجدول التالي:

جدول رقم(01): تطور معدلات الضريبة على الدخل الإجمالي في الجزائر.

1992		1994		1999		2003		2009 إلى غاية 2015	
قسط الدخل الخاضع دج	المعدل %	قسط الدخل الخاضع دج	المعدل %	قسط الدخل الخاضع دج	المعدل %	قسط الدخل الخاضع دج	المعدل %	قسط الدخل الخاضع دج	المعدل %
لا يتجاوز 25.200	0	لا يتجاوز 30.000	0	لا يتجاوز 60.000	0	لا يتجاوز 60.000	0	لا يتجاوز 120.000	0
37.800 – 25.201	12	120.000 -30.001	15	180.000-60.001	10	180.000-60.001	10	360.000-120.001	20
63000-37.801	15	240.000-120.001	20	360.000-180.001	20	360.000-180.001	20	1.440.000-360.001	30
100.800 -63001	19	720.000 -240.001	30	720.000-360.001	30	1.080.000-360.001	30	أكثر من 1.440.000	35
151.200-100.801	23	1.920.000-720.001	40	1.920.000 -720.001	35	3.240.000-1.080.001	35		
214.200-151.201	29	أكثر من 1.920.000	50	أكثر 1.920.000	40	أكثر من 3.240.000	40		
289.100-214.201	35								
378.000-289.101	42								
478.800-378.001	49								
592.200-478.801	56								
718.200-592.201	63								
أكثر من 718.200	70								

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوانين المالية للسنوات 1992، 1994، 1999، 2003، 2009، 2015**.**

يتضح من الجدول أن معدلات الاقتطاع الضريبي حسب شرائح الدخل تتجه نحو تخفيف الأعباء الجبائية على المؤسسات الاقتصادية، مما يؤدي إلى رفع قدرتها على التمويل الذاتي. حيث انخفض المعدل الأقصى للاقتطاع من 70 % سنة 1992 إلى 35 % سنة 2015، وارتفع الحد الأدنى للشريحة الأقصى الخاضعة من 718.200 دج سنة 1992 إلى 1.440.000 دج سنة 2015 ، هذه الإجراءات تبين سعي المشرع الجبائي الجزائري لتبسيط الإجراءات الجبائية، من أجل تحفيز المؤسسات الاقتصادية وتخفيف الأعباء وزيادة قدرتها الإنتاجية.

المطلب الثاني: الضريبة على أرباح الشركات:

جاءت الضريبة على أرباح الشركات لتعوض وتراجع نقائص الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية السابقة، وذلك من خلال أنها:

- تطبق دون استثناء على الأشخاص المعنويين، على عكس الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية التي تفرض على الأشخاص المعنويين في شكل معدل نسبي، وعلى الأشخاص الطبيعيين في شكل معدل تصاعدي.
- تطبق دون التمييز بين المؤسسات الأجنبية والجزائرية.
- تطبق وجوبا على الأشخاص الخاضعين لنظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي مهما كان رقم الأعمال المحقق، وأن هذا الربح يحدد على أساس محاسبة تمسك طبقا للقوانين، والأنظمة المعمول بها، كالقانون التجاري والمخطط الوطني للمحاسبة.

تتميز هذه الضريبة بالخصائص التالية:

– ضريبة وحيدة: لأنها تتعلق بضريبة واحدة تفرض على الأشخاص المعنويين.

– ضريبة عامة: لكونها تفرض على مجمل الأرباح دون تمييز لطبيعتها.

– ضريبة سنوية: إذ أن وعاءها يتضمن ربح سنة واحدة مقفلة.

– ضريبة نسبية: لأن الربح الضريبي يخضع لمعدل واحد وليس إلى جدول تصاعدي.

– ضريبة تعتمد على التصريح الإجباري للمكلف، إذ يتعين على الأشخاص المعنويين♦ أن يكتتبوا قبل 30 أبريل على الأكثر من كل سنة لدى مفتش الضرائب التابع لمكان تواجد مقر الشركة، تصريحا بمبلغ الربح الخاضع للضريبة الخاص بالسنة المالية السابقة[1].

تطبق الضريبة على أرباح الشركات على الأرباح المحققة من طرف:

– شركات الأموال (شركات المساهمة، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، والشركات الوحيدة ذات المسؤولية المحدودة).

– المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.

– الشركات التعاونية والاتحادات التابعة لها باستثناء المعفاة بواسطة قوانين المالية.

♦ يستثنى من الأشخاص المعنويين : – شركات الأشخاص إلا إذا اختارت هذه الشركات الخضوع للضريبة على أرباح الشركات. وفي هذه الحالة ، يجب أن يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ولا رجعة في هذا الاختيار مدى حياة الشركة.

– الشركات المدنية التي لم تكن على شكل شركة بالأسهم. – هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل. – الشركات والتعاونيات الخاضعة للضريبة الجزافية الوحيدة.

[1] - Article **151** CIDTA de la DGI « les obligations des sociétés » édition 2015.

– الشركات المدنية التي لم تؤسس وفق نظام الشركات بالأسهم، ولكنها اختارت نظام الخضوع للضريبة على أرباح الشركات، وهذا الطلب غير قابل للإرجاع خلال مدة حياة الشركة.

– الشركات التي تحقق العمليات والإيرادات المبينة في المادة 12 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، والمتمثلة في.

تخضع اختياريا لهذه الضريبة، أرباح شركات الأشخاص التي اختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات.

يتوجب على الخاضعين لهذه الضريبة الآتي:

– مسك محاسبة منتظمة.

– اكتتاب وإرسال التصريح (الميزانية الجبائية).

– تقديم الوثائق الضرورية لإثبات النتائج.

– الدفع التلقائي للضريبة (حسب تواريخ استحقاقها).

وتؤسس الضريبة على أرباح الشركات باسم الأشخاص المعنيون في مقر شركتهم، أو إقامتهم، وإذا تعذر ذلك يلتزم الشخص الذي يتصرف باسم الشخص المعنوي، بدفع الضريبة والغرامات المرتبطة بها.

تمنح الإعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات، بصفة مؤقتة، أو دائمة، وتحدد بموجب قوانين المالية، ويمكن قراءة بعض الإعفاءات في الآتي :

1– الإعفاءات[1]:

– تستفيد الأنشطة التي يمارسها الشباب أصحاب المشاريع المؤهلين للإستفادة من إعانات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، من إعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال. تمدد مدة الإعفاء إلى ست(06) سنوات، إذا كانت هذه النشطات ممارسة في منطقة يجب ترقيتها وذلك ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال. كذلك تعفى هذه الأنشطة من الضريبة على أرباح الشركات لمدة عشرة (10) سنوات إذا تواجدت في مناطق تستفيد من إعانة الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب.

– تعفى بصفة دائمة، المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدون، وكذا الهياكل التابعة لها.

– تعفى بصفة دائمة تعاونيات الاستهلاك للمؤسسات والهيئات العمومية.

– مبلغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق والأجهزة الممارسة للنشاط المسرحي.

[1] - Article **138** CIDTA de la DGI « Exemptions et régimes particuliers concernant l'impôt sur les bénéfices des sociétés» édition 2015.

– التعاونيات الفلاحية للتموين والشراء وكذا الاتحادات المستفيدة من الاعتماد تسلمه المصالح المؤهلة.

– الشركات التعاونية لإنتاج، تحويل، حفظ وبيع المنتجات الفلاحية وكذا إتحاداتها المعتمدة؛

– تستفيد من إعفاء لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ بداية ممارسة النشاط، وكالات السياحة والأسفار وكذا المؤسسات الفندقية حسب رقم أعمالها المحقق بالعملة الصعبة.

– تستفيد من إعفاء دائم، العمليات المدرة للعملة الصعبة ولا سيما♦: عمليات البيع الموجهة للتصدير؛ تأدية الخدمات الموجهة للتصدير.

أما بخصوص تحديد الربح الخاضع للضريبة على الدخل الإجمالي يتمثل في الربح الصافي المحدد حسب نتيجة مختلف العمليات مهما كانت طبيعتها، بشرط أن تنجزها المؤسسة بما في ذلك التنازل عن أي عنصر من عناصر الأصول.

2- تحديد الربح الصافي:

إن الربح الصافي يحدد بالفرق بين قيم الأصول الصافية عند اختتام وافتتاح الفترة التي تستخدم النتائج المحققة فيها كقاعدة للضريبة، مقتطعا منها الزيادات المالية، وتضاف إليها الاقتطاعات التي يقوم بها صاحب الاستغلال، أو الشركاء خلال هذه الفترة.

يقصد بالأصول الصافية الفائضة في قيم الأصول (أصول ثابتة، أصول متداولة.الخ) من بين مجموع الخصوم المتكونة من ديون الغير (الاهتلاكات المالية، المئونات).

فيما يخص الزيادات المالية يجب أن توضع الزيادات، النقدية، أو العينية المقدمة لمؤسسة (حصص في رأس المال) عند إنشائها لا تخضع للضريبة، ونفس الشيء بالنسبة لهذه الزيادات عندما تقدم خلال فترة الاستغلال, وبذلك فإن الربح الصافي يجب أن تخصم منه الزيادات الممنوحة للمؤسسة خلال فترة الضريبة.

إن إخضاع أرباح الشركات إلى الضريبة لا يأخذ بعين الاعتبار الربح المحاسبي فقط، وإنما تعديل وتصحيح هذا الربح وفقا للقواعد الجبائية السارية المفعول، وذلك لكون مصلحة الضرائب ترفض بعض الأعباء التي أدرجت في الربح المحاسبي.

ويصطلح على الربح المصحح بالربح الجبائي الذي يشكل أساساً لاقتطاع الضريبة على أرباح الشركات، ويمكن صياغة علاقة تحديد الربح الجبائي كما يلي:

الربح الجبائي = الربح المحاسبي+الأعباء القابلة للخصم – الأعباء غير القابلة للخصم

♦ لا تستفيد من هذه الأحكام عمليات النقل البري والبحري والجوي وعمليات إعادة التأمين والبنوك.

تتمثل الأعباء القابلة للحسم في :

3- الأعباء القابلة للخصم

- الخسائر المرحلة لأربع سنوات السابقة (الأخيرة) أخذ المشرع الضريبي فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات بمبدأ سنوية الربح، وسنوية الضريبة، الأمر الذي ترتب عليه مبدأ آخر هو مبدأ استقلالية السنوات الجبائية أي كل سنة تعتبر وحدة زمنية منفصلة عما قبلها وعما بعدها، وبذلك فإن لكل سنة إيراداتها وعليها نفقاتها، وأنه لا يجوز ترحيل خسارة سنة إلى سنة تالية، فحفاظا على رأس مال المشروع الذي يمثل الضمان العام للدائنين ولتمكين المشروع من الاستمرار في مباشرة نشاطه، وبالتالي يستمر كمصدر للمساهمة في النفقات العامة عن طريق ما يدفعه من ضرائب، فقد سمح المشرع الجبائي بنقل العجز إلى السنوات المالية الموالية، إلى غاية السنة المالية الرابعة الموالية لسنة تسجيل العجز. كما لا تحسب في تحديد وعاء الضريبة على أرباح الشركات[1]، المداخيل المتأتية من توزيع الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات أو تلك المعفاة صراحة♦.

- المصاريف العامة من أي طبيعة كانت، أجور كراء العقارات التي تستأجرها المؤسسة، ونفقات المستخدمين واليد العاملة؛

- الإهتلاكات الحقيقية التي تمت فعلا في حدود تلك الاهتلاكات المقبولة عادة حسب الاستعمالات في كل نوع من أنواع الصناعة أو التجارة أو الاستغلال المنصوص عليها عن طريق التنظيم الجبائي. يحدد أساس لا يتجاوز مبلغه 1.000.000 دج عند حساب الأقساط السنوية للاهتلاك المالي القابل للخصم بخصوص السيارات السياحية♦♦؛

- الضرائب الواقعة على كاهل المؤسسة والمحصلة خلال السنة المالية باستثناء الضريبة على أرباح الشركات؛

- الأرصدة المشكلة لغرض مواجهة تكاليف أو خسائر القيم في حساب المخزونات أو غير المبينة بوضوح والتي يتوقع حدوثها بفعل الأحداث الجارية، شريطة تقييدها في كتابات السنة المالية وتبيانها في كشف الأرصدة؛

- تحديد حد أقصى حسب المادة (09) من قانون المالية للسنة 2014 يقدر بـ 30.000.000 دج فيما يخص مصاريف الرعاية والإشهار الرياضي للأنشطة الرياضية والشباب المسموح بخصمها عند تحديد الربح الجبائي، وبشرط أن لا تتجاوز نسبة 10 % من رقم أعمال

[1] - Article **147, 147 bis** CIDTA de la DGI « Détermination du bénéfice net» édition 2015.

♦ لا تستفيد من تطبيق هذه الأحكام إلا المداخيل المصرح بها بصفة منتظمة.

♦♦ هذا المبلغ لا يطبق إذا كانت السيارات السياحية تشكل الأداة الرئيسية لنشاط المؤسسة.

الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين، وبشرط أن تكون كذلك مبررة. أما الأعباء غير القابلة للخصم: فإنها تمثل تجاوزاً عن مبالغ الأعباء المسموح بها جبائياً؛

– مصاريف الاستقبالات والاحتفالات بما فيها مصاريف الإطعام و الفندقة والعروض، المثبتة قانونا♣ والمرتبطة مباشرة باستغلال المؤسسة؛

– مبلغ نفقات التسيير المترتبة على عمليات البحث العلمي أو التقني من أرباح السنة أو السنة المالية التي تم فيها إنفاق هذه المصاريف، وذلك من أجل تحديد الضريبة؛

– تخصم من الربح الخاضع للضريبة النفقات المصروفة في إطار البحث والتطوير داخل المؤسسة في حدود 10% من هذا الربح، على أن لا يتجاوز الربح سقف 100.000.000دج شريطة إعادة إستثمار المبلغ المرخص بخصمه في إطار هذا البحث♦؛

4– حساب الضريبة على أرباح الشركات[1]:

تحسب الضريبة على أرباح الشركات بمعدل 19 % بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع؛

- 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات باستثناء وكلات الأسفار؛
- 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

يجب على الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات والذين يمارسون العديد من الأنشطة في نفس الوقت، أن يقدموا محاسبة منفصلة لهذه الأنشطة، تسمح بتحديد حصة الأرباح عن كل نشاط مناسب لمعدل الضريبة على الأرباح الواجب تطبيقه♦♦.

هناك معدلات خاصة تتمثل في:

– مبالغ الاقتطاع من المصدر الناتجة من عائدات رؤوس الأموال المنقولة, وللإشارة فإن هذه العائدات تدخل ضمن نتائج المؤسسة، أي عندما يتم تقييدها في خصوم و أصول حساب ما.

ويحدد معدل الاقتطاع من المصدر للضريبة على أرباح الشركات كما يلي:

♣ إن الغرامات والعقوبات والتعويضات التي تدفعها الشركة نتيجة لمخالفة أحكام قانون الضرائب لا تعتبر من التكاليف الواجبة الخصم حتى لا تستفيد الشركة من خطأها ولعدم تشجيعها على مخالفة قانون الضرائب.

♦ تحدد أنشطة البحث والتطوير في المؤسسة بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالبحث العالمي والوزير المختص بالقطاع.

[1] - Article **150** CIDTA de la DGI « Calcul de l'impôt» édition 2015.

♦♦ عدم إحترام مسك محاسبة منفصلة يؤدي إلى تطبيق منهجي لمعدل 26% .

– 10 % من عائدات الديون والودائع والكفالات ويمثل هذا الاقتطاع, قرضاً ضريبياً يخصم من مبلغ الضريبة.

– 40% بالنسبة للمداخيل الناتجة عن سندات الصناديق غير الاسمية أو لحاملها؛

– 20% بالنسبة للمبالغ المحصلة من قبل المؤسسات في إطار عقد التسيير الذي يخضع إلى الاقتطاع من المصدر؛

– 24 % على ما يلي:

– المبالغ التي تقبضها المؤسسات الأجنبية التي ليست لها منشآت مهنية دائمة في الجزائر في إطار صفقات تأدية الخدمات؛

– المبالغ المدفوعة مقابل خدمات من كل نوع تؤدى، أو تستعمل في الجزائر؛

– المبالغ المدفوعة للمخترعين المقيمين في الخارج، إما بموجب امتياز رخصة استغلال براءاتها, وإما بموجب التنازل عن علامة الصنع أو أسلوبه, أو صيغته, أو منح امتيازات ذلك.

– 10% بالنسبة للمبالغ التي تقبضها شركات النقل البحري الأجنبية إذا كانت بلدانها الأصلية تفرض ضريبة على المؤسسات الجزائرية للنقل البحري.

أما بخصوص مدا خيل المؤسسات الأجنبية التي ليست لها إقامة مهنية دائمة بالجزائر تخضع الاقتطاع من المصدر، بعنوان الضريبة على أرباح الشركات حسب المعدلات المذكورة سابقاً.

ويطبق الاقتطاع من المصدر عندما يدفع مدين مقيم بالجزائر لشركات تخضع للضريبة على أرباح الشركات التي ليست لها منشآت مهنية دائمة في الجزائر، ذلك على ما يلي[1]:

- المبالغ التي تدفع مقابل خدمات من نوع تؤدى أو تستعمل في الجزائر؛
- الحاصلات التي يقبضها المخترعون, إما بعنوان امتياز رخصة استغلال براءاتها، وإما بعنوان التنازل عن علامة الصنع, أو أسلوبه أو صيغته, أو منح امتياز ذلك.
- المبالغ المدفوعة للشركات الأجنبية للنقل البحري إلا إذا أشير لها ضمن اتفاقية جبائية دولية بين الجزائر والدولة الأصلية لهذه الشركات من أجل تفادي الازدواج الضريبي في الدولتين، ويتم الاقتطاع من المبلغ الإجمالي، لرقم الأعمال المقبوض، ويغطي هذا الاقتطاع الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة.

يخضع وعاء الاقتطاع من المصدر بـ 60 % على المبالغ المدفوعة بعنوان الإيجارات، بموجب عقد اعتماد إيجاري دولي لأشخاص غير مقيمين بالجزائر.

[1]- Article **156** CIDTA de la DGI « retenue à la source de l'impôt sur les bénéfices des sociétés» édition 2015.

وفي حالة كون الخدمات مصحوبة، أو مسبوقة ببيع تجهيزات في إطار نفس العقد، أو الصفقة نفسها، فإن مبلغ هذا البيع لا يخضع للاقتطاع من المصدر بشرط أن تكون عملية البيع محررة في فاتورة منفصلة ومتميزة.

ولا تدخل الفوائد المدفوعة من أجل التسديد الآجل لسعر الصفقة، في أساس فرض الضريبة ولحساب الاقتطاع, تحول المبالغ المدفوعة بالعملة الأجنبية إلى الدينار الجزائري، حسب سعر الصرف المعمول به عند تاريخ إمضاء العقد، و الملحق الذي تستحق بصدد هذه المبالغ.

وللإشارة، فإنه يجوز للمؤسسات الأجنبية التي ليست لها إقامة مهنية دائمة بالجزائر، أن تختار نظام فرض الضريبة على الأرباح الحقيقية.

يدفع الاقتطاع من المصدر عند دفع المبالغ إلى المؤسسات الأجنبية حسب الكيفيات التالية:

– يسلم للمعنيين وصل يستخرج من دفتر ذي قسائم تقدمه الإدارة الجبائية.

– يحسب مبلغ الدفع بتطبيق المعدل المعمول به على مدفوعات (تسديدات) الفترة.

– يجب دفع الحقوق خلال العشرين (20) يوما الأولى التي تلي الشهر, أو الثلاثي الذي تتوجب فيه هذه الحقوق، إلى صندوق قابض الضرائب المختلفة التابع لمقر أو سكن الأشخاص،الشركات والمؤسسات والجمعيات التي تدفع المبالغ الخاضعة للضرائب.

– يرفق كل دفع بجدول إشعار في نسختين يكون مؤرخاً، و موقعاً من طرف الجهة القائمة بالدفع.

ويحتوي جدول الإشعار بالخصوص على البيانات التالية[1]:

– تسمية الهيأة الجزائرية صاحبة الأشغال وعنوانها؛

– اسم الشركة وعنوان مقرها، والمكان الذي تنجز فيه المؤسس الأجنبية أشغالها في الجزائر, أو تؤدي فيه خدماتها؛

– رقم التعريف الجبائي الخاص بالمؤسسة الأجنبية؛

– الشهر الذي تمت فيه الاقتطاعات؛

– أرقام الوصلات المسلمة لإثبات هذه الاقتطاعات؛

– طبيعة الأشغال، أو الخدمات المنجزة؛

– المبلغ الإجمالي الكلي للمدفوعات الشهرية التي تمت، والمبلغ الكلي للاقتطاعات المطابقة لها؛

في حالة عدم الدفع خلال شهر معين، يجب إيداع جدول إشعار يتضمن علامة " لا شيء" يبين فيه أسباب عدم القيام بالدفع؛

[1] - Article **159** CIDTA de la DGI « modalités de versement de la retenue» édition 2015.

– يجب على المؤسسات البنكية أن تتأكد قبل القيام بأي عملية لتحويل الأموال من أن المؤسسات الأجنبية قد قامت بالوفاء بكامل التزاماتها الجبائية، وذلك بإلزامها إحضار شهادة إثبات دفع الضريبة المسلمة من طرف قابض الضرائب الكائن بمقر إنجاز الأشغال؛

تلتزم المؤسسات التي تمارس نشاطا مؤقتا بالجزائر، والتي لا تتوفر على إقامة مهنية دائمة بـ [1]:

– إرسال نسخة من العقد في رسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام إلى مفتش الضرائب التابع لمقر إقامتها بالجزائر.

– إعلام مفتش الضرائب على كل تعديل أو ملحق في العقد الرئيسي خلال العشرة (10) أيام من تأسيسه.

تدفع الضريبة على أرباح الشركات بالكيفية التالية:

يترتب على المكلفين بالضريبة على أرباح الشركات دفع ثلاث(03) تسبيقات ورصيد التسوية كالتالي: التسبيق الأول: من 20 فبراير إلى 20 مارس، التسبيق الثاني: من 20 ماي إلى 20 جوان، التسبيق الثالث: من 20 أكتوبر إلى 20 نوفمبر[2]، وتدفع هذه التسبيقات خلال السنة التي تلي السنة التي حققت فيها الأرباح المعتمدة كأساس لحساب الضريبة على أرباح الشركات.

أما بخصوص مبلغ التسبيقات، فإن كل تسبيق يساوي 30% من الضريبة المتعلقة بالربح المحقق في آخر السنة المالية المختتمة عند تاريخ استحقاقها، أو بالربح المحقق في الفترة الأخيرة لفرض الضريبة إذا لم يحصل ختم لأي سنة مالية.

تسمح الضريبة على الأرباح الشركات عند سدادها في شكل أقساط مؤقتة من تخفيف العبء الضريبي على المكلف بالضريبة، وبتمويل دوري للخزينة العمومية. كما أن اتجاه معدلها نحو الانخفاض قد يساهم في تحسين قدرة المؤسسات على التمويل الذاتي، وتحفيز الادخار، ويمكن توضيح تغير معدل الضريبة على أرباح الشركات من خلال الجدول التالي♦:

جدول رقم(02): تطور معدلات الضريبة على أرباح الشركات في الجزائر.

السنوات	1992	1994	1999	2009	2015
معدل ض.أ.ش	% 42	% 38	% 30	%19 ،% 25	%26 ، %23 ،% 19

[1] - Article **161** CIDTA de la DGI « Les obligations particulières des entreprises étrangères qui exercent une activité temporaire en Algérie et qui n'y disposent pas d'une installation professionnelle permanente » édition 2015.

[2]- Article **356** CIDTA de la DGI « Le régime des acomptes provisionnels» édition 2015.

♦بخصوص معدل الضريبة لسنة 2015 تم توحيد معدل الإخضاع الضريبي بنسبة 23% لكل الأنشطة حسب المادة 12 من قانون المالية لسنة 2015، ثم عدل هذا المعدل حسب المادة 2 من قانون المالية التكميلي لنفس السنة كما هو موضح في الجدول أعلاه.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوانين الملية للسنوات 1992، 1994، 1999، 2009، 2015.

المطلب الثالث: الرسم على القيمة المضافة:

تعمل العديد من الدول على إدخال إصلاحات هيكلية على النظام الجبائي بصورة مشتركة، وهذا لترشيد الإيرادات الجبائية من خلال إيجاد بدائل ضريبية لها قاعدة عريضة. ويمثل إدخال الرسم أو ضريبة القيمة المضافة أحد أهم سياسات الإصلاح الجبائي في الدول العربية خلال السنوات العشر الأخيرة ويمكن توضيح بعض الدول التي اعتمدت الرسم على القيمة المضافة من خلال الجدول التالي[1]:

جدول رقم(03): بيانات عن الرسم على القيمة المضافة في الدول العربية ودول أخرى.

الدولة	تاريخ التطبيق	المعدل العادي	معدلات أخرى	متوسط دخل الفرد لعام 2002 (دولار أمريكي)	إيرادات الرسم على القيمة المضافة	
					كنسبة من إيرادات الضرائب	كنسبة من الناتج الإجمالي
الجزائر	أبريل 1992	17	7	1.720	31.0	3.1
مصر	يوليو 1991	10	5، 20، 30	1.470	28	4.5
الأردن	يناير 2001	16	4	1.760	28	4.5
لبنان	فبراير 2002	10		1.990	غ.م	3.8
موريتانيا	يناير 1995	14		280	23.3	3.5
المغرب	أبريل 1986	20	7، 10، 14	1.170	22.7	5.6
السودان	يونيو 2000	10		370	غ.م	1.2
تونس	يوليو 1988	18	6، 10، 29	1.990	25.3	6.5
فرنسا	يناير 1948	19.6	5.5، 2.1	22.240	17.0	7.8
ألمانيا	يناير 1968	16	7	22.700	18.3	6.9
المملكة المتحدة	أبريل 1973	17.5	5	25.510	18.7	6.8
إيطاليا	يناير 1973	20	4، 10، 16	19.080	12.5	5.4
أسبانيا	يناير 1986	16	4، 7	14.580	17.6	6.2
البرتغال	يناير 1986	19	5، 12	10.720	23.3	8.0
تركيا	يناير 1985	18	1، 8	2.490	20.3	6.5

[1]– د. جمال الدين زروق، د. عادل التجاني عبد الله، دراسة إقتصادية حول " التنسيق الضريبي في إطار التجمعات الإقليمية تجربة الدول العربية"، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد(2)، 2007، ص: 26

المصدر: صندوق النقد العربي، دراسة إقتصادية حول " التنسيق الضريبي في إطار التجمعات الإقليمية تجربة الدول العربية"، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد(2)، 2007، ص: 35

إن سياسة الإصلاح الجبائي في فيما يخص الرسوم على رقم الأعمال، يترجم من خلال قانون المالية لسنة 1991 والذي يدخل الرسم على القيمة المضافة، بدلا للرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج، والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات.

يتميز الرسم على القيمة المضافة بالمميزات التالية:

- يشكل ضريبة على الإنفاق (الاستهلاك) يتحملها المستهلك النهائي؛
- يعد ضريبة قيمية، لكونها تحسب بتطبيق معدل نسبي على قيمة المنتج أو الخدمة؛
- يمثل ضريبة عامة على المنتجات والخدمات، لأنها تمس كل المراحل التي تمر بها السلعة، أو الخدمة إلى غاية وصولها للمستهلك النهائي؛
- يسمح بضمان عدالة ضريبية أكبر للمستهلك النهائي فيما يخص المنتجات المنجزة في الوطن (محليا) ومثيلتها المستوردة، لأن وعاءها لا يتكون في كل مرحلة من قيمة السلعة بكاملها، وإنما بالقيمة المضافة، أي بمقدار مساهمة المشروع في العملية الإنتاجية؛
- يسدد مبلغ الرسم بطريقة مجزأة في كل مرحلة، نظرا لأن الخاضعين لها، يدفعون الرسوم المطابقة بعد خصم الرسوم القابلة للحسم منها المبينة في فواتير المشتريات، أو الخدمات؛

وتسمح هذه الطريقة بـ :

- إمداد إيرادي منتظم لخزينة الدولة؛
- تخفيض العبء الضريبي المحمل على المنتج الأخير، وذلك بتوزيع أخطار الإفلاس (في حالة الرسم المستحق على المبيعات يفوق بكثير الرسم المدفوع عن الشراء) على مختلف مراحل الدورة الاقتصادية؛
- تحفيز المكلفين على الفوترة للاستفادة من الحسم، ومن ثم تعد وسيلة لمكافحة التهرب الضريبي؛

ويطبق الرسم على القيمة المضافة على عمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات من غير تلك الخاضعة للرسوم الخاصة، التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا، ويتم إنجازها في الجزائر بصفة إعتيادية أو عرضية. كما يطبق على عمليات الاستيراد[1].

فضلا عن ذلك، يمكن تقسيم العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة إلى نوعين: العمليات الخاضعة وجوبا، والعمليات الخاضعة اختيارا.

1- العمليات الخاضعة وجوبا:

- العمليات والتسليمات التي يقوم بها المنتجون♦؛

[1] - Article **1** code des taxes sur le chiffre d'affaires « Champ d'application de la taxe sur la valeur ajoutée » édition 2015.

- الأشغال العقارية؛
- التسليمات والمبيعات على الحال الأصلي، من المنتجات أو البضائع المستوردة والمنجزة وفقا لشروط البيع بالجملة من قبل التجار المستوردين؛
- المبيعات التي يقوم بها تجار الجملة••؛
- عمليات الإيجار وأداء الخدمات وجميع العمليات من غير المبيعات والأشغال العقارية؛
- بيع العقارات أو المحلات التجارية التي يمارسها الأشخاص الذين يشترون هذه الأملاك باسمهم، وذلك بصفة اعتيادية أو عرضية، قصد إعادة بيعها؛
- المتاجرة في الأشياء المكونة كليا أو جزئيا من البلاتين أو الذهب أو الفضة أو الأحجار الكريمة، وكذا التحف الفنية الأصلية؛
- العمليات المحققة في إطار ممارسة المهنة الحرة التي يقوم بها الأشخاص الطبيعيون والشركات، باستثناء العمليات ذات الطابع الطبي، وشبه الطبي والبيطري.
- الحفلات الفنية وألعاب التسليات بمختلف أنواعها؛
- الخدمات المتعلقة بالهاتف والتيلكس التي تؤديها إدارة البريد والمواصلات؛
- العمليات التي تنجزها البنوك وشركات التأمين؛

وتجدر الإشارة إلى أن عمليات البنوك والتأمين كانت قبل الإصلاح الضريبي تخضع للرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات، وفي الفترة 1992- 1994 عوض هذا الرسم بالرسم على عمليات البنوك والتأمين على رقم الأعمال المحقق من طرف المؤسسات البنكية وشركات التأمين، ويعتبر غير قابل للخصم، وحددت نسبته على جميع العمليات البنكية والتأمينات بـ 10% كمعدل عام، غير أنه حدد معدل مخفض بنسبة**7 %** يطبق على:

– التأمين من الأخطار، بما في ذلك أخطار الحرائق التي تصيب وسائل النقل بالسكة الحديدية والنقل الجوي والبحري.

– إعادة التأمين بجميع أنواعه.

– التأمينات المؤقتة على الحياة.

2- **العمليات الخاضعة للضريبة اختياريا:**

• يقصد بلفظ المنتج الأشخاص أو الشركات الذين يقومون بصفة رئيسية أو ثانوية باستخراج أو صناعة المنتجات بصفتهم صناعا أو مقاولين في التصنيع قصد إعطائها شكلها النهائي كي تقدم للمستهلك لاستهلاكها أو استعمالها.

•• يعتبر بيعا بالجملة : عمليات التسليم المتضمنة أشياء لا يستعملها الأشخاص العاديون نظرا لطبيعتها أو لاستخدامها، عمليات تسليم سلع تتم بأسعار مماثلة سواء أنجزت بالجملة أو التجزئة، عمليات تسليم منتجات موجهة لإعادة البيع مهما يكن حجم الكمية المسلمة.

يجوز للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين والذين يقع نشاطهم خارج مجال تطبيق الرسم؛ أن يختاروا، بناء على تصريح منهم لاكتساب صفة المكلفين بالرسم على القيمة المضافة، على أن يزودوا بسلع أو خدمات:

- للتصدير؛
- للشركات البترولية؛
- للمؤسسات التي تتمتع بنظام المشتريات بالإعفاء

كما يمكن طلب الاختيار، في أي وقت من السنة ويجب أن ينهي الاختيار إلى علم رئيس المفتشية التي يتبع لها مكان فرض الضريبة.

تمنح إعفاءات من الرسم على القيمة المضافة، وتحدد بموجب قوانين المالية وتشكل هذه الإعفاءات إجراءات خاصة تخالف النظام العام للضريبة، كما تعتبر إعانات مباشرة من الدولة بغرض ترقية قطاعات النشاط والمنتجات والخدمات. وعموما تستجيب هذه الإعفاءات إلى الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن هذه الإعفاءات ما يلي:

3- الإعفاءات[1]:

تستثنى من مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة عمليات البيع المتعلقة بما يلي:

- مصنوعات الذهب، الفضة والبلاتين الخاضعة لرسم الضمان، باستثناء المجوهرات الفاخرة كما هو منصوص عليه في المادة 359 من قانون الضرائب غير المباشرة؛
- المنتوجات الخاضعة للرسم الصحي على اللحوم باستثناء اللحوم الحمراء المجمدة؛
- العمليات التي يقوم بها الأشخاص الذين يقل رقم أعمالهم الاجمالي عن 30.000.000 دج أو يساويه.
- عمليات البيع الخاصة بالخبز ودقيق الاختباز المستعمل في صنع هذا الخبز والحبوب المستعملة في صنع هذا الدقيق، وكذا العمليات الخاصة بالسميد.
- عمليات البيع المتعلقة بالحليب، قشدة الحليب غير المركزين وغير الممزوجين بالسكر
- عمليات البيع الخاصة بالمنتوجات الصيدلانية الواردة في المدونة الوطنية للأدوية.
- عمليات البيع المحققة في إطار خدمات هدفها تنظيم مطاعم لتقديم وجبات بالمجان أو بأسعار معتدلة مخصصة للمحتاجين والطلبة؛
- العمليات التي يكون هدفها الوحيد إقامة نصب تذكارية لشهداء ثورة التحرير الوطني؛
- السيارات السياحية الجديدة أو ذات أقدمية ثلاث (03) سنوات على الأكثر والتي لا تفوق سعة أسطوانتها 2000 سم^3 ؛

[1]- Article **8 et 9** code des taxes sur le chiffre d'affaires « les exonérations de la taxe sur la valeur ajoutée » édition 2015.

- المقاعد المتحركة، والعربات المماثلة الخاصة بالعاجزين، بما فيها تلك المجهزة بمحرك أو آليات أخرى للدفع؛
- السلع المرسلة على سبيل التبرعات للهلال الأحمر الجزائري والجمعيات أو مصالح الخدمات ذات الطابع الإنساني؛
- التظاهرات الرياضية أو الثقافية أو الفنية، وبصفة عامة كل الحفلات المنظمة في إطار الحركات الوطنية أو الدولية للتعاون؛
- عقود تأمين الأشخاص كما حددها التشريع المتعلق بالتأمينات؛
- عمليات القروض البنكية الممنوحة للعائلات من أجل اقتناء أو بناء مساكن فردية؛
- عقود التأمين المتعلقة بأخطار الكوارث الطبيعية.

وقد عدلت معدلات الرسم على القيمة المضافة بغرض تقليص عددها، وخفض معدلاتها على النحو الذي يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة في الجزائر

السنوات / المعدلات	1992	1995	1997	2001 إلى غاية 2015
المعدل الخاص المخفض	7 %	7 %	7 %	7 %
المعدل المخفض	%13	%13	%14	ملغى
المعدل العادي	%21	%21	21 %	%17
المعدل المرتفع	%40	ملغى		

المصدر: قوانين المالية للسنوات: 1992، 1995، 1997، 2001، 2015.

المطلب الرابع: الرسم على النشاط المهني.

كانت النشطات الصناعية والتجارية قبل سنة 1996 تخضع للرسم على النشاط الصناعي والتجاري « TAIC » بمعدل 2,55 % والنشطات غير التجارية كالمهن الحرة تخضع للرسم على النشاط غير التجاري « TANC » بمعدل 6,05 % ، وقد تم توحيد هذين الرسمين ابتداء من 1996/01/01 وذلك حسب قانون المالية لسنة 1996 وأصبح في شكل الرسم على النشاط المهني « TAP » بمعدل واحد 2,55 %. عدل هذا المعدل بحسب قانون المالية التكميلي لسنة 2001 وأصبح 2 % . إلا أن ناتج الرسم على النشاط المهني يتم توزيعه كما يأتي:

جدول رقم(05): توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني(المعدل العام)

الرسم على النشاط المهني	الحصة العائدة للولاية	الحصة العائدة للبلدية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع

المعدل العام	% 0,59	% 1,30	% 0,11	%2

Source: CIDTA article 222 « répartition de la taxe sur l'activité professionnelle » édition 2015.

غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 3% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب، وفي هذه الحالة يتم توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني كما يأتي[1]:

جدول رقم(06): توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني (المعدل المرتفع)

الحصة العائدة للولاية	**الحصة العائدة للبلدية**	**الصندوق المشترك للجماعات المحلية**	**المجموع**
% 0,88	% 1,96	% 0,16	% 3

Source: CIDTA article 222 « répartition de la taxe sur l'activité professionnelle » édition 2015.

كما يخفض معدل هذا الرسم إلى 1% بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لنشطات الانتاج، ويتم توزيع هذا الرسم على النحو التالي:

جدول رقم(07): توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني (المعدل المخفض)

الحصة العائدة للولاية	**الحصة العائدة للبلدية**	**الصندوق المشترك للجماعات المحلية**	**المجموع**
% 0,29	% 0,66	% 0,05	% 1

Source: CIDTA article 222 « répartition de la taxe sur l'activité professionnelle » édition 2015.

كما تدفع نسبة 50% من حصة الرسم على النشاط المهني العائدة للبلديات إلى الدوائر الحضرية التابعة لولاية الجزائر[2].

غير أنه تستفيد من تخفيض قدره 30% العمليات التالية:

- مبلغ عمليات البيع بالجملة؛
- عمليات البيع المحققة من طرف المنتجين والتجار الجملة المتعلقة بالأدوية المنتجة محليا؛

كذلك تستفيد من تخفيض نسبته 50%:

- عمليات البيع بالتجزئة الخاصة بالأدوية بشرط أن: تكون مصنفة ضمن المواد الاستراتيجية كما ينص عليه المرسوم التنفيذي 90-31 المؤرخ في 15 يناير 1996، وأن يكون معدل البيع بالتجزئة يتراوح بين 10% و 30%.

[1] - بكريتي بومدين " الجباية العادية كمصدر هام للإيرادات العامة في الجزائر دراسة اقتصادية وقياسية" مقال منشور في مجلة الإستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، العدد(09)، 2015، ص: 308.

[2]- Article **222 bis** CIDTA « calcul de la taxe sur l'activité professionnelle » édition 2015.

فضلا عن ذلك تستفيد من تخفيض قدره 75% العمليات البيع بالتجزئة للبنزين الممتاز والعادي والغازوال. إلا أنه لا يدخل ضمن رقم الأعمال♦ المعتمد كقاعدة للرسم المبلغ الذي لا يتجاوز ثمانون ألف دينار جزائري (80.000 دج) خلال السنة إذا تعلق الأمر بنشاط بيع البضائع والمواد واللوازم والسلع المأخوذة والمستهلكة في عين المكان، وخمسون ألف (50.000 دج) بخصوص المكلفين الناشطين في قطاع الخدمات. وللاستفادة من هذا الامتياز ينبغي على الأشخاص الطبيعيين أن يمارسوا أنشطتهم بأنفسهم دون مساعدة أي شخص آخر.

كما تعفى من الرسم على النشاط المهني العمليات التالية:

- عمليات البيع الخاصة بالمواد ذات الاستهلاك الواسع والمدعمة من قبل الدولة أو التي تستفيد من التعويض؛
- عمليات البيع أو النقل أو السمسرة المتعلقة بالمواد والسلع الموجهة للتصدير بما في ذلك كافة عمليات المعالجة قصد إنتاج المواد البترولية الموجهة مباشرة للتصدير؛
- المبلغ المحقق بالعملة الصعبة في النشاطات السياحية والفندقية والحمامات والإطعام والأسفار؛
- المبلغ المتعلق بتسديد القرض في إطار عقد الاعتماد ألإيجاري المالي؛
- مبلغ عمليات البيع بالتجزئة الخاصة بالمواد الإستراتيجية المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 96- 31 والمؤرخ في 15 يناير 1996.

علاوة على فقدان الاستفادة من التخفيضات المشار إليها أعلاه، يمكن أن يترتب على الأخطاء أو الإغفال أو عدم صحة المعلومات الواردة في الجدول المفصل الخاص بالزبائن، تطبيق غرامة جبائية من 1000 دج إلى 10.000 دج، في كل مرة تثبت فيها أخطاء أو إغفال أو عدم صحة المعلومات المطلوبة. فضلا عن العقوبات الجبائية، يعاقب كل من تملص أو حاول التملص باللجوء إلى أعمال تدليسية في إقرار وعاء الضريبة أو الرسم الخاضع له، أو التصفية كليا أو جزئيا بما يلي[1]:

- غرامة مالية من 50.000 دج إلى 100.000 دج، عندما لا يفوق مبلغ الحقوق المتملص منها 100.000 دج؛
- الحبس من شهرين (02) إلى ستة (06) أشهر وغرامة مالية من 100.000 دج إلى 500.000 دج، أو إحدى هاتين العقوبتين، عندما يفوق مبلغ الحقوق المتملص منها 100.000 دج ، ولا يتجاوز يتجاوز 1.000.000 دج؛

♦ يقصد برقم الأعمال مبلغ الإيرادات المحققة على جميع عمليات البيع أو الخدمات أو غيرها، غير أنه يستثنى العمليات التي تنجزها وحدات من نفس المؤسسة فيما بينها، في مجال تطبيق الرسم على النشاط المهني.

[1]- Article **303** CIDTA « Amendes fiscales et peines correctionnelles» édition 2015.

- الحبس من سنتين (2) إلى خمس سنوات (5) وغرامة مالية من 2.000.000 دج إلى 5.000.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، عندما يفوق مبلغ الحقوق المتملص منها 10.000.000 دج؛
- الحبس من خمسة (5) سنوات إلى عشر (10) سنوات وغرامة مالية من 5.000.000 دج إلى 10.000.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، عندما يفوق مبلغ الحقوق المتملص منها 10.000.000 دج.

المطلب الخمس: الضريبة الجزافية الوحيدة والرسم العقاري

1- الضريبة الجزافية الوحيدة: « IFU »

تم إحداث الضريبة الجزافية الوحيدة بموجب المادة 2 من قانون المالية التكميلي لسنة 2007، وتحل بذلك هذه الضريبة محل الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة وتغطي زيادة على ذلك الرسم على النشاط المهني. فضلا عن ذلك يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون وكذا الشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو مهنة غير تجارية، والذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثون مليون دينار (30.000.000 دج).

إن نظام الضريبة الجزافية الوحيدة يبقى مطبقا من أجل تأسيس الضريبة المستحقة بعنوان السنة الأولى، كما يخضع لهذه الضريبة المستثمرون الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع، وغير المؤهلون للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

وفي إطار التصريح بالمداخيل، يتعين على المكلفين الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة اكتتاب وإرسال إلى مفتش الضرائب التابع له مكان ممارسة النشاط، تصرحا خاصا تحدد الإدارة الجبائية نموذجه، وذلك قبل الفاتح فبراير من كل سنة. كما يتعين عليهم مسك وتقديم، عند كل طلب من الإدارة الجبائية، سجل مرقم ومؤشر عليه من قبل المصالح الجبائية يتضمن تلخيصا سنويا فيه تفاصيل مشترياتهم و المبررة بالفواتير وغيرها من المستندات المثبتة.
زيادة على ذلك، يتعين عليهم ضمن نفس الشروط المشار إليها، مسك سجل مرقم ومؤشر عليه، يتضمن تفاصيل مبيعاتهم. أما المكلفين بالضريبة والممارسين لنشاط تأدية الخدمات، يتعين عليهم

حيازة دفتر يومي يتم ضبطه يوما بيوم وتقيد فيه التفاصيل الخاصة بإراداتهم المهنية، ويتم تقديمه عند كل طلب من الإدارة الجبائية[1].

إن للإدارة الجبائية إمكانية تصحيح الأسس المصرح بها، عن طريق جدول شخصي في حالة امتلاك عناصر تكشف عن تصريح غير مكتمل. ولا يمكن إجراء هذا التصحيح إلا بعد انقضاء المدة المحددة قانونيا، ويمكن للمكلف أن يوجه طعنا حسب الشروط المحددة في المادة 70 وما يليها من قانون الإجراءات الجبائية. وفي حالة ما إذا كان المكلف بالضريبة يقوم باستغلال عدة مؤسسات أو دكاكين أو متاجر أو ورشات في مناطق مختلفة، تعتبر كل واحدة منها بمثابة مؤسسة مستقلة وتكون خاضعة للضريبة بصفة منفصلة ما دام رقم الأعمال الكلي المحقق بعنوان مجموع الأنشطة الممارسة لا يتجاوز سقف ثلاثين مليون دينار (30.000.000 دج). وفي الحالة المخالفة، يمكن للمكلف بالضريبة المعني اختيار الخضوع للضريبة حسب النظام الحقيقي[2].

أما بخصوص معدلات الإخضاع بالنسبة للضريبة الجزافية الوحيدة، هناك معدلين 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع، و 12% بالنسبة للأنشطة الأخرى. في حين يتم توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(08): توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة.

الهيئة المعنية	النسبة المتحصل عليها بـ %
ميزانية الدولة	49
غرفة التجارة والصناعة	0,5
الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية	0,01
غرفة الصناعة التقليدية والمهن	0,24
البلديات	40,25
الولاية	5
الصندوق المشترك للجماعات المحلية	5
المجموع	100

Source: CIDTA article **282 bis 5** « Répartition de **IFU** » édition 2015.

وبغرض دعم بعض الأنشطة وتحفيزا لفئات معينة، ضمن سياسة الإصلاح الجبائي، تعفى من الضريبة الجزافية الوحيدة ما يلي:

- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذا المصالح الملحقة بها؛

[1] - Article **1** code des procédures fiscales de la **DGI** « Les procédures de détermination forfaitaire des base imposables, premier titre : dispositions relatives aux activités industrielles, commerciales et artisanales. » édition 2015.

[2] - Article **282 bis 2, bis 3** CIDTA « Détermination de l'impôt forfaitaire unique » édition 2015.

- مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية؛
- الحرفيون التقليديون وكذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا والمقيدين في دفتر الشروط الذي تحدد بنوده التنظيمات؛
- المستثمرون الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع، والمؤهلون للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

2- الرسم العقاري:

يمكن تقسيم هذا النوع من الضرائب إلى قسمين، الرسم العقاري على الملكيات المبنية والرسم العقاري على الملكيات غير المبنية.

2-1 الرسم العقاري على الملكيات المبنية[1]:

يفرض الرسم العقاري على الملكيات المبنية سنويا مهما تكن الوضعية القانونية للعقار، باستثناء الإعفاءات المحددة قانونا، وتخضع بذلك لهذا الرسم الأملاك المبنية التالية:

- المنشآت المخصصة لإيواء الأشخاص أو تخزين المواد؛
- المنشآت التجارية الكائنة في محيط المطارات الجوية والموانئ ومحطات السكك الحديدية، بما فيها الملحقات المتكونة من مستودعات وورشات للصيانة؛
- البنايات بجميع أنواعها والقطع الأرضية التي تشكل ملحقا مباشرا لها؛
- الأراضي غير المزروعة والمستخدمة لاستعمال تجاري أو صناعي كالورشات وأماكن إيداع البضائع وغيرها من الأماكن من نفس النوع، سواء كان يشغلها المالك أو يشغلها آخرون مجانا أو بمقابل.

أما بخصوص وعاء الضريبة فيتم تأسيسه من ناتج القيمة الإيجارية الجبائية لكل متر مربع للملكية المبنية، في المساحات الخاضعة للضريبة. وهذا بعد تطبيق معدل تخفيض يساوي 2% سنويا، مراعاة لقدم الملكية ذات الاستعمال السكني، كما لا تؤخذ بعين الاعتبار أجزاء المتر المربع في وعاء الضريبة. فضلا عن ذلك تعفى من الرسم العقاري الملكيات المبنية، بشرط أن تكون مخصصة لمرفق عام أو ذي منفعة عامة وأن لا تدر دخلا، العقارات التابعة للدولة والولايات والبلديات وكذلك تلك التابعة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي تمارس نشاطا في ميدان التعليم والبحث العلمي والحماية الصحية والاجتماعية وفي ميدان الثقافة والرياضة. كما تمنح الإدارة الجبائية إعفاءات دائمة من الرسم العقاري على الملكيات المبنية:

2-1-1 الإعفاءات الدائمة[2]:

[1]- Article **248, 249** CIDTA « taxe foncière sur les propriétés bâties, propriétés imposables» édition 2015.
[2] - Article **250** CIDTA « taxe foncière sur les propriétés bâties, exemptions permanentes» édition 2015

- البنايات المخصصة للقيام بالشعائر الدينية؛
- الأملاك العمومية التابعة للوقف والمتكونة من ملكيات مبنية؛
- العقرات التابعة للدول الأجنبية والمخصصة للإقامة الرسمية لبعثاتهم الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة لدى الكومة الجزائرية، وكذا العقارات التابعة للممثليات الدولية المعتمدة بالجزائر وذلك مع مراعاة قاعدة المعاملة بالمثل؛
- تجهيزات المستثمرات الفلاحية لاسيما الحظائر، المرابط والمطامر.

2-1-2 الإعفاءات المؤقتة: تعفى مؤقتا من الرسم العقاري على الملكيات المبنية كل من:

- العقارات أو أجزاء العقارات التي هي على وشك الانهيار والتي أبطل تخصيصها.
- الملكيات المبنية التي تشكل السكن الرئيسي لصاحبها، شريطة ألا يتجاوز المبلغ الرئيسي السنوي للضريبة 1.400 دج، كما يشترط أن لا يتجاوز الدخل الشهري للخاضعين للضريبة المعنيين مرتين الأجر الوطني الأدنى المضمون؛
- البنايات الجديدة، إعادة البناءات وإضافة البناءات. وينتهي هذا الإعفاء ابتداء من أول يناير من السنة التي تلي سنة إنجازها. غير أنه في حالة الشغل الجزئي للأملاك قيد الإنجاز، يستحق الرسم على المساحة المنجزة، ابتداء من أول يناير من السنة التي تلي سنة شغل الأملاك.
- البنيات وإضافة البنايات المستعملة في النشاطات التي يمارسها الشباب ذو المشاريع المؤهلين للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، لمدة ثلاثة(3) سنوات ابتداء من تاريخ إنجازها. يتم تمديد فترة الإعفاء إلى ستة (06) سنوات، عندما تكون هذه البنايات مقامة في مناطق يجب ترقيتها. كذلك تمدد مدة الإعفاء إلى عشر (10) سنوات، عندما تكون هذه البنايات مستعملة في إطار الأنشطة الممارسة من طرف الشباب ذوي المشاريع المؤهلين للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر والمقامة في مناطق تستفيد من إعانة الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب؛
- السكن العمومي الايجاري التابع للقطاع العام، شرط أن ألا يتجاوز صاحب المسكن أو المؤجر المبلغ الرئيسي السنوي للضريبة 1.400 دج، كما يشترط أن لا يتجاوز الدخل الشهري له مرتين الأجر الوطني الأدنى المضمون؛

إلا أن هذه البنايات تتوقف عن الاستفادة من هذا الامتياز عندما يتم التنازل عنها إلى أشخاص آخرين للسكن فيها وتخصيصها للإيجار أو لاستعمال آخر غير سكني، وذلك ابتداء من أول يناير من السنة التي تلي مباشرة سنة الانتهاء من الحدث الذي ترتب عليه الإعفاء.

2-2: الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية:

يؤسس هذا الرسم سنويا على الملكيات غير المبنية بجميع أنواعها، باستثناء تلك المعفية صراحة من الضريبة، وتستحق بالخصوص على:

- الأراضي الكائنة في القطاعات العمرانية أو القابلة للتعمير، بما فيها الأراضي قيد التعمير غير الخاضعة للرسم العقاري للملكيات المبنية؛
- المحاجر ومواقع استخراج الرمل والمناجم؛
- مناجم الملح والسبخات؛
- الأراضي الفلاحية.

أما عن الإعفاءات الجبائية، تعفى من الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية كل من:

- الملكيات التابعة للدولة والولايات والبلديات والمؤسسات العمومية أو العلمية أو التعليمة أو الإسعافية عندما تكون مخصصة لنشاط ذي منفعة عامة، وغير مدرة للأرباح♦؛
- الأراضي التي تشغلها السكك الحديدية؛
- الأملاك التابعة للأوقاف العمومية والمتكونة من ملكيات غير مبنية؛
- الأراضي والقطع الأرضية الخاضعة للرسم العقاري على الملكيات المبنية.

♦ لا يطبق هذا الإعفاء على الملكيات التابعة لهيئات الدولة والولايات والبلديات التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا.

خلاصة:

خلصنا من دراسة هذا الفصل إلى أن سياسة الإصلاح الجبائي كان نتيجة التحولات الاقتصادية في العالم، حيث اتجهت مختلف دول العالم نحو إصلاح الأنظمة الجبائية، من خلال توسيع الوعاء الجبائي، وترشيد معل الاقتطاعات الجبائية، وتبسيط النظام الجبائي. كما يهدف الإصلاح الجبائي إلى تحقيق العدالة بين المكلفين بالضريبة، ويشمل هذا الإصلاح التشريعات الجبائية والجهاز الإداري والمجتمع الجبائي.

إن الإصلاح الضريبي لسنة 1991 جاء لمواكبة الإصلاحات المنتهجة مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات في خضم الانتقال من اقتصاد موجه نحو اقتصاد السوق، بهدف الحد من العجز الموازني والنهوض بالاستثمار وتسريع النمو الاقتصادي.

كما تعد سياسة التحفيز الجبائي من خلال الاعتماد على الإعفاءات الجبائية بمختلف أنواعها، عاملا من عوامل تقليص الإيرادات الجبائية مما يؤثر سلبا على إيرادات الدولة من جهة، لكن بالمقابل يساهم في ترقية وتنمية الاستثمارات بمختلف أنواعها كما يوجه الاستثمارات نحو المناطق المراد ترقيتها.

غير أن الإصلاح الجبائي في الجزائر جاء تدريجيا، حيث لم تستقر الضرائب المحدثة بموجب قوانين الإصلاح لسنة 1991، إذ لم تخلو قوانين المالية السنوية التي تلت سنة 1991 إلى يومنا من التعديلات الجبائية، وصدور قانون الإجراءات الجبائية سنة 2002 بالإضافة إلى التعديلات التنظيمية للإدارة الضريبية من خلال إنشاء المراكز الجوارية، مراكز الضرائب، والمديرية كبرايات المؤسسات.

الفصل الرابع:
السياسة الجبائية والإصلاح الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: مرحلة التصنيع والإصلاح الاقتصادي(1967- 1985)

المبحث الثاني: مرحلة الإصلاحات والتعديل الهيكلي (1986-1998).

المبحث الثالث: الوضع الاقتصادي والجبائي خلال الفترة (1999- 2014).

المبحث الرابع: : تقييم السياسة الجبائية باستخدام مؤشرات مالية واقتصادية (1970- 2014)

تمهيد:

بعد الطرح النظري في الفصول السابقة للسياسة الجبائية وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، سوف نعمل من خلال هذا الفصل على إسقاط المحتوى النظري على الاقتصاد الجزائري. إن السياسة الاقتصادية بمختلف أنواعها ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف في مقدمتها النمو الاقتصادي مستعملة بذلك مجموعة من الأدوات النقدية والجبائية تندرج هذه الأدوات فيما يعرف بالسياسة النقدية، المالية وبالخصوص السياسة الجبائية قصد تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

تأثرت الجزائر كغيرها من الدول بالتطورات العديدة التي مر بها الاقتصاد الجزائري من مرحلة التخطيط المركزي إلى مرحلة الانتقال نحو الاقتصاد الحر، هذه المرحلة الأخيرة ميزتها جملة من الإصلاحات الاقتصادية معتمدة بذلك على المؤسسات النقدية والمالية الدولية من خلال تطبيق برنامج التعديل الهيكلي.

ساهمت برامج الإصلاح الاقتصادي في تخطي الانزلاقات التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ سنة 1986 إلى غاية سنة 1998 لتعرف بعد ذلك الجزائر استقرار في الوضعية المالية والنقدية إلى غاية سنة 2014 هذه الوضعية ناجمة عن ارتفاع عائدات الجباية البترولية. إلى جانب جملة من الإصلاحات الاقتصادية والمصحوبة بإصلاحات جبائية قصد تحسين فعالية النظام الضريبي، زيادة الحصيلة الجبائية، جلب الاستثمار، ترقية الصادرات وإنعاش بذلك الاقتصاد الوطني في ظل المساعي العامة للسياسة المالية، النقدية وسياسة سعر الصرف.

وعلى ضوء التطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى العناصر التالية:

- مرحلة التصنيع والإصلاح الاقتصادي(1967- 1985)
- مرحلة الإصلاحات والتعديل الهيكلي (1986-1998).
- الوضع الاقتصادي والجبائي خلال الفترة (1999- 2004).
- تقييم الإصلاحات الاقتصادية خلال المرحلة (2005- 2014)

المبحث الأول: مرحلة التصنيع والإصلاح الاقتصادي (1967- 1985)

بدأت سياسة التصنيع في الجزائر منذ 1966 مع تأميم مجموعة من المؤسسات التي تنتمي إلى القطاعي الصناعة الإستخراجية والتحويلية، وبذلك أخذ التصنيع بعدا اقتصاديا وسياسيا، حيث كان ينظر إليه كمخرج لتحرير إقتصاديات العالم الثالث من الهيمنة الممارسة من طرف الدول المتطورة، كما أعتبر شرطا أساسيا لتحقيق التكامل الإقتصادي.

إن التصنيع يعد النموذج الاقتصادي الأمثل الذي يسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو إقصادي مرتفعة، ومن ثم تم تقرير أن النمو الاقتصادي الجزائري يتحقق عبر إرساء صناعات قاعدية، كما أن هذه السياسة كانت تتمثل في الأهداف الرئيسية التالية:[1]

- يجب على صناعة السلع الاستهلاكية أن تشبع الطلب المحلي خلال هذه الفترة؛
- لابد من القطاع الصناعي أن يخلق 40000 منصب شغل سنويا؛
- يجب على الجزائر أن تكون في مستوى إنتاج السلع الإنتاجية في حدود سنة 1980؛
- تنمية الصناعة الميكانيكية والتي تعتبر كأداة تطوير للصناعة الزراعية؛
- إرساء صناعات قاعدية؛

المطلب الأول: مرحلة المخطط الثلاثي والرباعي الأول (1967- 1973)

إعتمدت سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة على تطبيق مجموعة من المخططات التنموية تطبيقا لإستراتيجية الصناعات المصنعة، بإعتبارها كمخرج للنهوض بالاقتصاد الوطني، حيث شرع في تطبيق المخطط الثلاثي للتنمية (1967- 1969) ثم بعد ذلك المخطط الرباعي الأول (1970- 1973) وهذا من خلال تخصيص مبالغ إستثمارية ضخمة لكلا المخططين، فكان للقطاع الصناعي المرتبة الأولى من مجمل الاستثمارات كما يوضحه الجدول التالي: **جدول رقم(09): مخصصات إستثمارية للمخطط الثلاثي الأول الوحدة بـ المليون دج**

السنوات / البيان	1967		1968		1969		المجموع	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
الصناعة القاعدية	655	83	1621.5	93	1933	90	4209	89.5
الصناعات الاستهلاكية	115	14	109	06	171	08	395	8.5
صناعات أخرى	28	03	24	01	56	02	108	02
المجموع	798	100	2754.5	100	2160	100	4712	100

Sources : Hammid Temmar, « structures et modèles de développement de l'Algérie » SNED, Algérie, 1974, P: 222.

[1] - Hammid Temmar, op-cit, P: 219-220.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الصناعات القاعدية تحصلت على 89.5 % من حجم مخصصات الاستثمار مقارنة بالصناعات الأخرى خلا هذه الفترة، هذا ما يترجم النهج الاقتصادي والمتمثل في سياسة التصنيع. إن هذه السياسة الاقتصادية حسب المسئولين الاقتصاديين الجزائريين تسعى إلى تحقيق التراكم الرأسمالي والرفع من إنتاجية العمل.

إن المخطط الثلاثي اعتبر كأول تجربة تنموية بعد الاستقلال حيث ارتكز هذا المخطط على التصنيع إذ أخذ قطاع الصناعة والمحروقات نسبة 53.4 % ، أما القطاع ألفلاحي فقد استفادة من 20.7 % من إجمالي الاستثمارات[1]، كل هذه الجهود قصد تطوير الجهاز الإنتاجي والتخلص من التبعية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تسعى السلطات الاقتصادية الجزائرية من خلال المخططات التنموية إلى تحقيق إصلاح اقتصادي مستمر ومن ثم تحقيق معدل تراكم رأسمالي مرتفع، مما يضمن حل مختلف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، غير أن القائمين على إتخاذ القرار آنذاك كانوا أمام خيارين تواجههما عادة الاقتصاديات التي ترغب في تحقيق نمو اقتصادي متسارع، الخيار الأول: التضحية بالاستهلاك الحالي لزيادة الاستهلاك المستقبلي* أو الخيار الثاني وهو تفضيل الإستهلاك الحالي والتضحية بالإستهلاك المستقبلي. إن الخيار الاقتصادي الجزائري الممثل في تفضيل الصناعات القاعدية يمكن إبرازه من خلال هيكل الاستثمارات الكلية بين الصناعات الاستهلاكية والقاعدية في المخططين الثلاثي والرباعي الأول، حيث خصص المخطط الثلاثي 8.5 % من الاستثمارات الكلية نحو قطاع الصناعات الاستهلاكية و 89% من الاستثمارات الكلية نحو الصناعات القاعدية. كما واصل المخطط الرباعي الأول نحو نفس الاتجاه بتخصيص 08% للصناعات الاستهلاكية و 86% للصناعات القاعدية، وبفعل هذه النسب المعتبرة والمخصصة لقطاع الصناعات القاعدية من خلال المخطط الثلاثي فإن أكثر من 30% من معدل النمو الاقتصادي المحققة خلال المخطط الرباعي الأول ترجع إلى إرتفاع القيمة المضافة في هذا القطاع.

إن في تقييمنا لنمو الناتج الداخلي الخام يجب الأخذ في الحسبان الاستثمار في القطاع الخاص، حيث أن 75 % [2]من المشاريع الخاصة تتعلق بإنتاج السلع الاستهلاكية، من هنا نلاحظ أن الاستثمار الخاص يعزز الجهود المبذولة من طرف الدولة في قطاع الصناعات الاستهلاكية.

1- القطاع الزراعي: إن هيكل الاستثمارات خلال المخططين الثلاثي والرباعي الأول يبين أن الحصة المخصصة للقطاع الزراعي قدرت بـ 18 % في المخطط الثلاثي وبـ 14.5 % في

---

[1] - Zakïa Belogbi « Adaptation d'un modèle macro-économétrique de Haque et Alii à l'économie Algérienne » Thèse de Doctorat D'ETAT en sciences économiques, Faculté des Sciences Économiques et de Gestion, Université d'Alger, 2004, P :24.

* أي تضحية الأجيال الحالية من أجل الأجيال القادمة.

[2] - Hammid Temmar, op-cit, P : 231.

المخطط الرباعي الأول[1]، إذ تحصل القطاع الزراعي على معتبرة من الحصة المخصصة لقطاع الصناعة القاعدية وكذلك أكبر من الحصة المخصصة لقطاع البنى التحتية، كما أن الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع تضاعفت بمرتين ونصف مقارنة في هذه المرحلة مقارنة بالمرحلة الأولى، بينما تضاعفت الحصة المخصصة لقطاع الصناعات القاعدية بـ أربع مرات خلال هذا المخطط مقارنة بالمرحلة الأولى، إن الاستثمار في القطاع الزراعي يحدث أثار سريعة على مستوى الإنتاج مما يبين أن نموذج النمو الاقتصادي الجزائري في هذه الفترة قد أعطى أهمية للقطاع الزراعي، هذا ما يقودنا إلى السكوت عن نمو قطاع الصناعات القاعدية في هذه الفترة. إن سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة كانت ترتكز على القطاعين الصناعي والزراعي آنذاك حيث كانت تعمل الحكومة على توفير الشروط الأساسية لتحقيق نمو اقتصادي عام ومنتظم.

2- **مكانة القطاع الخاص في الإصلاح الاقتصادي:** إن مختلف الاشستثمارات الصناعية بالنسبة للقطاع الخاص خلال هذه الفترة كانت تسعى إلى إشباع الاستهلاك النهائي، حيث يمثل قطاع الصناعات النسيجية نسبة 40 % من عدد المشاريع المعتمدة من طرف الدولة خلال الفترة (1967- 1969) وبذلك احتل المرتبة الأولى، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الصناعات الميكانيكية والالكترونية بنسبة 13 % من حجم المشاريع المعتمدة خلال المخطط الرباعي الأول أما في المرتبة الثالثة كانت مخصصة للصناعات الغذائية بنسبة 9.5 % من مجموع المشاريع المعتمدة من طرف الدولة خلال الفترة 1967-1971.

إن هذه الأرقام تفسر أن أصحاب رأس المال الخاص كانوا قدماء التجار المختصيين في بيع النسيخ، المواد الغذائية أو هم من كبار ملاك الأراضي ويرغبون في تنويع نشاطهم، كما يمكن توضيح أكثر لمساهمة القطاع الخاص في حجم الاستثمارات وكذا عدد مناصب الشغل من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(10) مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1967-1971) الوحدة 10^3 دج.

السنوات	عدد المشاريع	حجم الاستثمارات	مناصب الشغل المتوقعة
1967	65	35903	1828
1968	220	136299	7221
1969	285	251652	9485
المجموع في المرحلة الأولي	570	423854	18534
1970	137	145934	4419

[1] - Hammid Temmar, op-cit, P : 258.

1971	41	41164	1738
المجموع في المرحلة الثانية	178	187098	6157
المجموع الكلي	748	610952	24691

Sources : Hammid Temmar, op-cit, P : 258.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المشاريع المعتمدة في 1969 كان يساوي 285 لينخفض بعد ذلك إلى 137 مشروع في سنة 1970 مما صحبه انخفاض في حجم الاستثمارات وعدد مناصب الشغل ويمكن إرجاع هذا الانخفاض للأسباب التالية:

- إرساء الدولة مخطط تنموي يعتمد على تنمية الصناعات القاعدية والتي ما تكون عادة من طرف القطاع العام كونها برامج إستثمارية تتطلب أموال ضخمة لا يمتلكها الخواص، هذا ما أدى إلى إنخفاض دور القطاع الخاص من سنة إلى إخرى خلال فترة تطبيق هذه المخططات.
- تلقي البنوك توجيهات واضحة تحول دون تمويل القطاع الخاص حيث لم يستطيع هذا الأخير الاعتماد على تمويل خارجي للمساهمة أكثر في النشاط الاقتصادي، مما جعله يستمر بوسائله الخاصة وبالتمويل الذاتي.
- إحتكار الدولة لعملية الاستيراد حيث تقوم المؤسسات الخاصة بطلب الوسائل التي تحتاجها من مؤسسات الدولة والتي تجبرها على أخذ الوسائل المستوردة ولا تمنحها التسهيلات التي يمنحها المستورد الأجنبي، حيث قدر خبراء الغرفة التجارية في نهاية سنة 1971 حوالي 1000 مؤسسة خاصة ممولة بنسبة 80 % من أموالها الخاصة في حين أن الاستثمارات المحققة في القطاع العام خلال نفس السنة كانت على النحو التالي: خلال الفترة (1967- 1969): 4712 مليار دج ، وبلغت 13112 مليار دج خلال المرحلة (1970-1971)[1]، أي بمجموع 17824 مليار دج خلال الفترة (1967- 1971) كإستثمار عمومي مقابل 1 مليار دج بالنسبة للقطاع الخاص، هذا ما يبين أن النشاط الاقتصادي الصناعي آنذاك كان بفعل القطاع العمومي.

المطلب الثاني: مرحلة المخطط الرباعي الثاني (1973- 1978)

عرف هذا المخطط استثمارا كبيرا بفضل ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة* مما أدى إلى إرتفاع إيرادات الدولة، فسجل بذلك المرتبة الأولى في الانفاق الاستثماري بمبلغ 19.5 مليار دج، وهذا قصد تحريك عجلة النمو الاقتصادي، ثم تليه بعد ذلك صناعة وسائل الانتاج بمبلغ 18.5

[1] - Hammid Temmar, op-cit, P: 260.

* عرفت سنة 1973 بالصدمة البترولية الأولى في السوق العالمي مما أدت إلى ارتفاع أسعار البترول وتحسن عوائد الصادرات النفطية حيث قدرت بـ 60 مليار دولار خلال الفترة (1974- 1977).

مليار دينار وبعدها الفلاحة والري بمبلغ إنفاق 16.6 مليار دج، ونلاحظ كذلك أن هذا المخطط أعطى أهمية لقطاع التكوين بغلاف استثماري يقدر بـ 10 مليار دج، وهذا ما يشير إلى إتمام الدولة برأس المال البشري من خلال تكوين الإطارات للمساهمة في النمو الاقتصادي وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(11): **حجم الانفاق الاستثماري لمختلف القطاعات خلال الفترة (1973–1977) الوحدة: مليار دج**

القطاعات	صناعة وسائل الانتاج	المحروقات	الفلاحة والري	التكوين	البنى التحتية	صناعة السلع الاستهلاكية	الصحة	السكن	صناعات أخرى	المجموع
حجم الانفاق الاستثماري	18.5	19.5	16.6	10	15.5	9.6	5.7	1.3	0.9	30.9

Source : Hammid Temmar, stratégie du développement indépendant « le cas de l'Algérie » opu, Algérie, 1983, p : 23.

وفي هذا السياق وخلال هذه الفترة تم انعقاد المؤتمر الوطني بتاريخ 03 ديسمبر 1976، الذي إهتم بعدة مجلات إعتبرها مصدرا لتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة التراكم الرأس مالي في اطار الاصلاحات الاقتصادية، ومن بين المجلات التي إهتم بها: قطاع المحروقات، الصناعات الثقيلة، الزراعة وقطاع الخدمات.

إن الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة على نقل التكنولوجيا دون التحكم فيها داخليا بواسطة الإطارات الوطنية قد لا يحقق الأهداف المرجوة من هذه الإصلاحات، إذ أن الصناعات الثقيلة المعول عليها قصد تحقيق التنمية تتطلب تكنولوجيا متطورة، غير أن استيراد مثل هذه التكنولوجيا يتطلب توفير محيط تكنولوجي محلي وهذا لا يتحقق إلا بفعل تكوين وإعداد تقنيين قادرين على الإبداع التكنولوجي، غير أن هذه العملية تكون في الأجل الطويل، أما في الأجل القصير تؤثر على الانفاق العام وهذا ما كان بالنسبة للجزائر من حيث الإعتمادات الاستثمارية. كما زادت الاستثمارات في الصناعة خلال الفترة (1978–1980) إذ بلغت نسبة 92 %[1] مما يعكس مدى إهتمام السلطات بالصناعة آنذاك.

إن التحليل السالف الذكر والذي يبين المبالغ الاستثمارية الضخمة التي تم إنفاقها على قطاعي المحروقات والصناعة مقارنة بإجمالي الاستثمارات، لم تؤتي أكلها فالاهتمام بالصناعة وإهمال

[1] - Abdelouahab Rezig, «Algérie, Brésil, Corée du sud : Trois expériences de développement», OPU, Algérie, 2006, p : 91

القطاع الزراعي أدى إلى تدهور مساهمته حيث لم يتغير إلا بنسبة 1.5 مليار دج خلال الفترة (1967- 1978)، ويمكن إرجاع هذا التدهور المسجل إلى الثورة الزراعية الفاشلة بالإضافة إلى اعتماد القطاع على وسائل زراعية تقليدية. أما فيما يخص الإنتاج خارج قطاع المحروقات سجل إرتفاع قدره 17.6 مليار دج في الفترة (1967- 1978) مما يبين أن الاقتصاد الجزائري كان يعتمد على العائدات النفطية بكل كبير خلال هذه السنوات، غير أن هذه العائدات تتوقف بشكل كبير على التقلبات التي يعرفها سوق النفط العالمي وبذلك فإن أي انخفاض في أسعار النفط سيؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، ومع ذلك فإن الاقتصاد كان مبني على القطاع العام بالدرجة الأولى في حين تجاهل القطاع الخاص ودوره في النمو والتنمية الاقتصادية هذه الوضعية التي فرضها قانون المالية لسنة 1971 الذي تقرر بموجبه توقيف إعانات الدولة الموجهة للاستثمار الخاص مما كان سببا في تراجع مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي.

أما الفترة (1978- 1980) والتي تعد مرحلة تكميلية انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والذي انتهت فترته سنة 1977 والمخطط الخماسي الأول الذي شرع في تطبيقه سنة 1980، وبذلك خصصت هذه الفترة لاستكمال البرامج الاستثمارية التي لم يتم تنفيذها في آجالها طبقا للمخططات الثلاثة السابقة، كما يمكن توضيح هيكل الاستثمارات الفعلية خلال هذه الفترة من خلال الجدول التنالي:

الجدول رقم (12): هيكل الاستثمارات خلال الفترة (1978- 1979). المبالغ بـ المليار دج

القطاعات	1978		1979	
	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %
الزراعة	4.15	7.8	3.71	6.7
الصناعة	32.5	61.7	3.45	7.5
الأشغال العمومية والبناء	1.09	2	1.46	2.6
خدمات الانتاج	2.93	5.5	2.67	4.9
البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية	11.98	22.75	12.84	22.8
مجموع الاستثمارات	52.65		54.78	

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 1999، ص: 292.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تراجعا محسوسا في الناشط الاستثماري بالنسبة للقطاع الزراعي وكذلك ألخدماتي مما يؤدي إلى انخفاض نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام، في المقابل نسجل ارتفاعا نسبيا للاستثمارات في القطاع الصناعي إلى مجموع الاستثمارات حيث قدرت بحوالي

62 %، أما بخصوص قطاع المحروقات فقد بلغت حصته من الاستثمارات الصناعية معدل أعلى بنسبة 51.5 % والتي تعتبر أعلى نسبة تم تسجيلها منذ الشروع في تطبيق المخططات التنموية.

المطلب الثالث: المخطط الخماسي الأول (1980- 1985)

بدأت تظهر مساوئ التخطيط المركزي في هذه الفترة، حيث عرفت هذه المرحلة الشروع في تطبيق المخطط الخماسي الأول وتميزت بارتفاع الاعتمادات المالية، ومن هنا بدأ السعي في تدارك الأخطاء السابقة لإعادة التوازن وزيادة التكامل بين القطاعين الصناعي والزراعي، فكانت بذلك أهداف هذا المخطط التنموي تسعى لترجيح الكفة لصالح قطاع الزراعة والموارد المائية والبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية والسكن، فتوقف نسبيا دعم القطاع الصناعي لتعطى الأولوية لباقي القطاعات.[1]

إن هذه المرحلة عرفت انخفاضا في حصة الصناعة إلى مجموع الاستثمارات حيث تغيرت من 56 % سنة 1980 إلى 24% سنة 1984، وبخصوص البنى التحتية الاجتماعية فتغيرت من نسبة 7 % سنة 1980 إلى 6% سنة 1984، غير أن قطاع الزراعة شهد استقرارا نسبيا من 3% إلى 4% وكان الهدف من هذه الإجراءات هو تدارك الإخفاقات التي عرفها الاقتصاد الجزائري بفعل سياسة التصنيع السريعة المنتهجة ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر.

فضلا عن ذلك عرفت هذه المرحلة أيضا إعادة الهيكلة العضوية* والمالية للمؤسسات العمومية والتي كانت تهدف إلى تحسين إنتاجية المؤسسة والتحكم الأحسن في تسييرها غير أن السنوات اللاحقة كشفت عن عدم فعالية هذه العملية المعتمدة ضمن سياسة الإصلاح الاقتصادي.

كما يمكن تقييم إصلاحات هذه المرحلة بالرجوع إلى معدلات النمو الاقتصادي، فكان بذلك متوسط معدل النمو الاقتصادي 6.8% حيث ساهم قطاع الصناعة بنسبة 15% سنة 1984 بعد أن كان يساهم بنسبة 12% نة 1979، يرجع هذا التطور إلى إنشاء وحدات إنتاجية جديدة ورفع طاقة الاستخدام للوحدات الإنتاجية السابقة.** في حين أن القطاع الزراعي سجل أدنى نسبة في النمو الاقتصادي بمتوسط 2.4% هذا بالنسبة للقطاع العام أما بخصوص القطاع الخاص كانت مساهمته في الناتج الداخلي الخام ضعيفة رغم إعادة النظر في دور القطاع الخاص بموجب قانون

---

[1]– عبد اللطيف بن أشنهوا، " تجربة الجزائر الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي في التنمية المستقلة في الوطن العربي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص: 513.

* تكون إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات من خلال تفكيك المؤسسات الكبرى إلى مؤسسات صغرى قصد التحكم في تسييرها وتحسين إنتاجيتها والرفع من كفاءتها.

** إرتفع معدل استغلال طاقات جهاز الإنتاج الوطني من 40% خلال المخطط الرباعي الثاني إلى 50% خلال المخطط الخماسي الأول.

المالية لسنة 1982.[1] وبذلك حققت هذه الاصلاحات نسبة من النجاح في بدايتها من خلال تحقيق معدلات نمو معتبر سنويا بمعدل 7% رغم الاهتمام بقطاع الصناعة على حساب قطاع الزراعة.

عقب هذه النتائج إنتهت مرحلت التصنيع (1967- 1985) حيث إعمتد فيها على سياسة التصنيع كسياسة إصلاح اقتصادي، ليدخل بذلك الاقتصاد الجزائري منذ سنة 1986 مرحلة جديدة لتدارك وتصحيح الاختلال منذ بداية تطبيق المخططات، وبالمقابل شهدت هذه المرحلة تعقد الأمور إضافة إلى أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 1986.

إن هذه المرحلة الاقتصادية الجديدة التي عرفتها الجزائر كانت مجبرة على استخدام برامج صندوق النقد الدولي والبنك العالمي واللذان لعبا دورا كبيرا في التحضير للمرحلة الانتقالية غير أن مراحل الإصلاح الاقتصادي السالفة الذكر تبعتها سياسة جبائية معينة يمكن توضيحها في المطلب الموالي.

المطلب الرابع: السياسة الجبائية خلال الفترة (1967- 1985).

تعاملت الجزائر بعد الاستقلال بالأنظمة الجبائية الموروثة من المستعمر الفرنسي، حيث لم تكن لديها الكفاءات العالية والقادرة على وضع التشريعات القانونية وصياغة الأطر التنظيمية لتسيير إدارتها الجبائية، فكانت هناك ضرائب تجبى لصالح الخزينة العمومية وأخرى لصالح الجماعات العمومية، كما كانت أنظمة تقدير الوعاء الجبائي مماثلة للأنظمة الفرنسية حيث يوجد النظام الحقيق والنظام الجزافي والفرق بينهما في معدلات الإخضاع الجبائي، فكانت تفرض معدلات ضريبية مرتفعة للحصول على موارد مالية ضخمة من أجل تمويل البرامج التنموية.

إن الهدف من فرض الضرائب في هذه الفترة كان يرتكز على تحقيق العائد المحقق من صادرات المحروقات لغرض الحفاظ على الخدمات العامة وتوفير التحويلات والإعانات العامة لكل من الاستهلاك ، الإنتاج والقيام ببرامج ضخمة للاستثمارات العامة.[2] وبذلك فإن الدولة الجزائرية قد وضعت قوانين ضريبية سنة 1976 من أهمها مالي:

- الأمر 102/67 المؤرخ في 1976/12/09 والمتضمن قانون السرم على رقم الأعمال؛
- الأمر 103/67 المؤرخ في 1976/12/09 والمتضمن حقوق الطابع؛
- الأمر 104/67 والمؤرخ في 1976/12/09 والمتضمن الضرائب غير المباشرة؛
- الأمر 105/67 المؤرخ في 1976/12/09 والمتضمن قانون التسجيل.

[1] - BRAHIMI Abdelhamid « l'économie Algérienne » OPU, Alger, 1991, p : 95-101.

[2]- كريم النشاشبي وأخرون، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق في الجزائر، صندوق النقد الدولي، 1998، ص: 28.

إن النظام الجبائي السائد خلال الفترة (1976- 1985) تميز بهيمنة الضرائب غير المباشرة وقلة مداخيل الضرائب المباشرة وزيادة الجباية الخارجية مما أدى إلى ضرورة التفكير في إصلاح جبائي، ويمكن أن نورد أهم مميزات النظام الجبائي خلال هذه الفترة كما يلي:

- **سيادة الضرائب غير المباشرة:** كانت الضرائب غير المباشرة تشكل أكثر من 60% من مجموع من إيرادات الجباية العادية نظرا لسهولة تحصيلها على عكس الضرائب المباشرة، ومع نقص كفاءات أعوان الإدارة الجبائية في تلك الفترة جعل من السلطة الجبائية تفضل الضرائب غير المباشرة لسهولة تحصيلها من ناحية وقلت الغش والتهرب الضريبي في هذا النوع من الضرائب. كما يمكن توضيح مساهمة الضرائب غير المباشرة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(13): تطور نسبة إيرادات الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (1967-1986).

السنوات / أنواع الضرائب	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
الضرائب المباشرة %	30	25	27	26	26	25	23	26	19	22
الضرائب غير المباشرة %	64	69	67	69	69	70	68	70	78	74
الضرائب على رأس المال %	06	06	06	05	05	05	05	04	03	04
المجموع %	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

السنوات / أنواع الضرائب	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
الضرائب المباشرة %	24	22	28	23	21	22	28	30	31	33
الضرائب غير المباشرة %	73	75	67	72	74	74	66	64	61	63
الضرائب على رأس المال %	03	03	05	05	05	05	06	06	08	04
المجموع %	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: تم الاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للضرائب، مديرية الإحصائيات الجبائية.

الإعتماد على الرسوم الجمركية: تمثل الرسوم الجمركية جزء كبير من حصيلة الضرائب غير المباشرة التي تفرض على التجارة الخارجية، فكان اهتمام الدولة بالرسوم الجمركية قصد حماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية غير أن هذه الرسوم لم تقلص من حجم الوردات بسبب سعر الصرف السائد آنذاك والمبالغ فيه، إضافة إلى ذلك فإن الصادرات خارج المحروقات لم تحظى بأي معاملة ضريبية خلال هذه الفترة، مما جعل الأثر الناتج عن السياسة الجبائية مماثلا للأثار التي

تحدثها السياسات الاقتصادية الأخرى كسياسة سعر الصرف، وهذا بسبب غياب التنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة.

- **تعقد التشريع الجبائي وعدم استقراره:** اتسم النظام الجبائي الجزائري قبل الإصلاح بتنوع الضرائب والرسوم وتعدد معدلات الإخضاع الجبائي وطرق الحساب إضافة إلى ذلك تعدد القوانين كقانون الرسم على رقم الأعمال، حقوق الطابع والتسجيل، قانون الضرائب غير المباشرة، ضف لذلك غموض المواد والقوانين الجبائية والتعديلات العديدة لقانون الضرائب من خلال قوانين المالية السنوية والتكميلية، مما يجعل عملية الرقابة والمراجعة الجبائية صعبة على أعوان الإدارة الجبائية ويفسح المجال أمام المكلفين بالضريبة للتهرب من دفع مستحقاتهم الجبائية.
- **الاعتماد على الجباية البترولية:** كان وليزال الاعتماد على الجباية البترولية بمرور السنوات، حيث ساهمت بمتوسط 33 % خلال الفترة (1970-1973) لتتغير نسبة مساهمة الجباية البترولية بـ 63 % سنة 1974 وبنسبة 65 % سنة 1980 و استمرت هذه النسبة المعتبرة إلى غاية 1984 غير أنه وبعد إنهيار أسعار النفط بسبب الصدمة البترولية الثانية لسنة 1986 انخفضت مساهمة الجباية البترولية إلى 29 % من إجمالي الإيرادات الجبائية وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(14): تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (1970-1986).

الوحدة: مليون دج

السنوات / أنواع الإيرادات الجبائية	1970		1971		1972		1973		1974		1975		1976		1977	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
إيرادات الجباية البترولية	1350	25	1547	27	3278	39	4114	41	13399	63	13462	58	14273	57	18019	58
إيرادات الجباية العادية	4106	75	4334	73	5156	61	5842	59	8000	37	9732	42	10739	43	13260	42
مجموع الإيرادات الجبائية	5456	100	5982	100	8434	100	9956	100	21399	100	23194	100	24976	100	31297	100

السنوات / أنواع الإيرادات الجبائية	1978		1979		1980		1981		1982		1983		1984		1985		1986	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
إيرادات الجباية البترولية	17365	49	26516	59	37658	65	50954	66	41458	60	37711	50	43841	48	46786	50	21439	29
إيرادات الجباية العادية	18014	51	18328	41	20362	35	25760	34	27990	40	37454	50	46968	52	46991	50	52656	71
مجموع الإيرادات الجبائية	35379	100	44844	100	58020	100	76714	100	69448	100	74852	100	90809	100	93778	100	74095	100

Source : www.ons.dz Budget général de L'Etat De 1970 à 2002.

إن المميزات السالفة الذكر جعلت من الجزائر تباشر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والجبائية خصوصا، وأصبحت بذلك تنظر إلى الجباية العادية بأنها عنصر فعال لحل مشكل التوازن الاقتصادي والمالي قصد إنعاش الاقتصاد الوطني والرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: مرحلة الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي (1986- 1998).

إن أزمة النفط الاقتصادي لسنة 1986 أثبتت هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على صادرات النفط بنسبة تفوق 90 % ومع انهيار أسعار هذا المنتج، إنخفضت مداخيل المحروقات بنسبة 50 % وبذلك وصل عجز الموازنة إلى ما قيمته 13.7 من إجمالي الناتج الداخلي الخام سنة 1988.[1]

أمام هذا الوضع شرعت السلطات في تنفيذ مجموعة من الاصللاحات والتي من شأنها إعادة تأهيل قواعد السوق، الدخول في مرحلة استقلالية المؤسسة العمومية[2]، تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وهذا بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ومن بين هذه الإصلاحات والتي مست أيضا الجانب الجبائي برنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة (1986- 1998)

المطلب الأول: الإصلاح الاقتصادي من خلال برنامج التعديل الهيكلي

أبرمت الدولة الجزائرية اتفاقيات مع المؤسسات والهيئات المالية والنقدية الدولية للخروج من أزمة انخفاض أسعار النفط لسنة 1986 وما خلفته من عجز موازنتي مرتفع، غير أن هذه السياسة المتبعة للتحكم في النفقات وتخفيضها لم تتمكن من تعويض الانخفاض الحاصل في إيرادات الدولة، كما سجل النمو الاقتصادي معدلات سالبة خلال هذه الفترة فبلغت أقصى قيمة لها (-2 %) ومع غياب سوق مالية في الجزائر لجأت إلى الإصدار النقدي وإلى الاستدانة من الخارج لتغطية هذا العجز، إلا أن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام أصبحت ترتفع، حيث بلغت 41 % سنة 1988 بعد أن بلغت 30 % سنة 1985، كما أدى استخدام أسلوب الإصدار النقدي إلى ارتفاع مذهل في معدلات التضخم. من هنا بدأت السلطات العمومية في تعزيز سياستها الإصلاحية ومع مطلع التسعينات تم الشروع في الإصلاحات الاقتصادية على نطاق واسع لتقليص العجز ألموازنتي والتحكم أكثر في السياسة المالية، حيث تم الشروع في تطبيق نظام جديد لسعر الصرف والذي أصبح تحديده يخضع لقوى العرض والطلب، ضف إلى هذا تم تحرير الأسعار والتجارة الخارجية مع التزام الدولة بالتكفل بالآثار الناجمة عن تطبيق هذه السياسات والمتوقع حدوثها.

قد حصلت الجزائر على الدعم الدولي لسياستها الإصلاحية، حيث تم إبرام اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وهما اتفاق التثبيت في 30 ماي 1989 والذي من خلاله تعهدت الحكومة الجزائرية بالتوقف عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية ومن ثم بدأ الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد

[1]- كريم النشاشبي وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

[2] - Nachida Bouzidi « Les réformes économiques en Algérie : ajustement structurel et nouveau rôle de l'Etat », revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politique, université d'Alger faculté de droit, N° 02, 2007, P : 5.

أسعار الفائدة وسعر الصرف مع تقليص المنتجات التي يتم تحديد سعرها إداريا إضافة إلى منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية، وفي هذا السياق عمدت الجزائر إلى إصدار القانون 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض قصد إحداث تحولات على الجهاز المصرفي الجزائري، كذلك تم إصدار القانون المتعلق بالأسعار رقم 89-12، وبعد ذلك جاء اتفاق الاستعداد الائتماني حيث تم منح الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية، فضلا عن ذلك تم تقليص تدخل الدولة في تخفيض عجز تلك المؤسسات بهدف تفعيلها قصد إحداث نمو اقتصادي.

إضافة للإجراءات المتخذة في إطار إصلاح نظام الأجور وتغيير سياسات الدعم مع إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص بخصوص القروض وأسعار الفائدة، كذلك توقفت الدولة عن التمويل المباشر لقطاع السكن ومكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية.[1]

تعد الإجراءات السابقة الذكر الخطوات الأولى في مجال التصحيح الهيكلي، غير أنها لم تمكن من النهوض بالاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر، وبذلك حقق هذا الأخير معدلات سالبة ففي سنة 1993 كان معدل النمو الاقتصادي يساوي (- 2.1%) أما في سنة 1994 فبلغ (- 0.9%) كما بلغ عجز الميزانية نسبة 8.7 % وكان احتياط الصرف خلال الفترة (1986- 1993) أقل من 2 مليار دولار، ومع تواصل انخفاض أسعار البترول ارتفع معدل التضخم إلى 7.7 % هذا ما أدى بالجزائر للاستدانة مرة ثانية من صندوق النقد الدولي قصد تجاوز هذا الوضع الاقتصادي مع الشروع في تطبيق اتفاق الاستعداد الائتماني في أفريل 1994 إلى غاية ماي 1995 ومن بين أهداف هذا الاتفاق مايلي:

- تخفيض معدلات التضخم وتعديل قيمة الدينار مع كبح نمو الكتلة النقدية حيث لا تتجاوز 14 % سنويا؛
- إلغاء دعم الأسعار مع تحريرها والرفع من معدلات النمو الاقتصادي؛
- ترقية قطاع البناء والأشغال العمومية مع الاهتمام بالقطاع الزراعي؛
- تقليص عجز الميزانية ورفع أسعار الفائدة عند إعادة تمويل البنوك؛

أما بخصوص مجال الجباية تم منح إعفاءات في بعض النشاطات كالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة **TVA** وإجراء تعديل على معدلات الضريبة على أرباح الشركات؛

وبعد ذلك شرعت الحكومة الجزائرية في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة 31 مارس 1995 إلى غاية 1 أفريل 1998، وتستفيد بذلك من إعادة جدولة ديونها مقابل تطبيق سياسات اقتصادية كلية مست عدة مجالات، وفيما يلي سنتطرق لهذه المجالات بصفة مختصرة:

1- بطاهر علي، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة شلف، العدد الأول، 2004، ص: 181.

1- **السياسة النقدية:** تهدف لإلغاء التمويل النقدي لعجز الميزانية الكبير والذي ساد هذه الفترة نتيجة التداخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي مع غياب سوق مالية في الجزائر، وهذا لتجنب الزيادة في معدلات التضخم. فتم بذلك التحكم في معدل الكتلة النقدية M إضافة إلى زيادة إحتياط الصرف بهدف دعم سعر الصرف الدينار الجزائري والذي تم تخفيضه لتقليص الفرق بين أسعار الصرف الاسمية وأسعار الصرف في السوق الموازية. كما تم إدخال الاحتياط القانوني الإلزامي سنة 1994 بغية تحسين أدواة السياسة النقدية، إضافة إلى تسهيل عمليات السوق المفتوحة سنة 1996.

2- **إصلاحات الصرف الأجنبي:** إن التحديد الإداري للدينار قبل الإصلاحات الاقتصادية كان لا ينسجم مع تدهور القيمة الداخلية للدينار، مما أدى لعجز الحساب الجاري الخارجي للدولة، كما ساعد على ظهور سوق موازية للعملات الأجنبية، وبذلك فان برامج التثبيت المتخذة بالنسبة لسعر الصرف تهدف لتوحيد بين الصرف الاسمي والموازي حتى يصبح سعر الصرف يخضع لقوى العرض والطلب، فكان برنامج التثبيت لعام 1991 يهدف لتخفيض نسبة الفجوة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي إلى 25 % ، وبعبارة أخرى جعل 1 دولار أمريكي يعادل 31 دينار جزائري، وخلال بداية تطبيق البرنامج سنة 1994 حدث انخفاض في قيمة الدينار كما يلي:[1]

الانخفاض الأول: حصل في أفريل 1994 بنسبة 50 % من قيمة الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي قصد الرفع من الصادرات والحصول على التوازن الخارجي والذي يعد ضمن شروط تحرير التجارة الخارجية.

الانخفاض الثاني: حصل في سبتمبر 1994 أين أصبح 1 دولار الأمريكي يعادل 41 دينار جزائري، وبعد عدة أشهر فقدت العملة الوطنية 70 % من قيمتها خلال فترة التعديل الهيكلي مع قابلية تحويل الدينار نتيجة تحرير مدفوعات الاستيراد خلال هذه السنة. وفي عام 1995 أصبح من الممكن استعمال العملة الصعبة بالسعر الرسمي للنفقات المتعلقة بالصحة، التعليم ونفس الإجراء اتخذ سنة 1997 بالنسبة لنفقات السياحة. كما تم سنة 1996 إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة، إضافة للسماح بإقامة مكاتب صرف بالعملة الصعبة في ديسمبر 1996، من هنا ساعدت عملية تحويل الدينار على توفير محيط ملائم للاستثمار الأجنبي.

3- إصلاح السياسة المالية: اعتمدت الحكومة الجزائرية مجموعة من الإجراءات لزيادة الإرادات العامة وترشيد الإنفاق العام، إضافة إلى رفع الدعم على أسعار السلع لتجنب عجز الميزانية مع

[1]- بطاهر علي، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 189، 190.

إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية وهذا من خلال إصلاحات ضريبية جذرية على المنظومة المالية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني.

كما اتخذت عدة إجراءات في إطار الإصلاحات الهيكلية كتحرير التجارة الخارجية ورفع الدعم على الأسعار الداخلية إضافة إلى تدعيم الاستقلالية المالية والاقتصادية للمؤسسات العمومية والبنوك، وفي هذا السياق يمكن تلخيص هذه الإجراءات في النقاط التالية:

- تحرير الأسعار الداخلية: إن القانون 89-12 المتعلق بالأسعار فرق بين نوعين من الأسعار، الأسعار الإدارية التي تحددها الدولة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، وأسعار حرة تحدد من خلال قانون العرض والطلب، وبعد ذلك صدر الأمر رقم 95- 06 في جانفي 1995 والذي يهدف إلى تحرير أسعار السلع والخدمات وفق قواعد المنافسة، أما في نهاية سنة 1997 رفع الدعم على أسعار المنتجات الطاقوية والغذائية؛
- تخفيض ووضع حد أقصى للتعريفات الجمروكية بهدف تحرير التجارة الخارجية ومواكبة التحولات الاقتصادية الجديدة؛
- إصدار قانون متعلق باسترجاع الأراضي المؤممة لأصحابيها بهدف إعطاء أمان أكبر للفلاح قصد تحفيزه لخدمة الأرض وتحسن الانتاجية؛

صاحبت هذه الإصلاحات الاقتصادية التي كانت تهدف لتحفيز النشاط الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي إصلاحات مست النظام الجبائي الجزائري وهذا من خلال اعتماد على سياسة جبائية معينة سنتطرق إليها في العنصر الموالي:

المطلب الثاني: السياسة الجبائية ضمن برامج التعديل الهيكلي

في إطار برنامج التعديل الهيكلي تمت دراسة تجربة الإصلاح الجبائي في عشر دول نامية من طرف صندوق النقد الدولي كتجربة تستفيد منها البلدان التي تريد إجراء إصلاحات جبائية، وبذلك تمت صياغة قواعد مشتركة للإصلاح الضريبي الدول النامية:

- إصلاح النظام الجبائي بشكل منسجم مع الإصلاح الاقتصادي، فالتصحيح الاقتصادي الشامل يستدعي إصلاح جبائي يتماشى وتدابير الإصلاح الاقتصادي.
- اعتبار ضريبة القيمة المضافة عنصرا ضروريا ضمن برنامج الاصلاح لما لها من خصائص كالمردودية، الحيادية والشفافية؛
- تحسين الادارة الجبائية من خلال الاهتمام بالعنصر البشري؛
- عدم التوسع في أهداف الضريبة حتى يتم تجنب التناقض بين الأهداف من خلال استثناءات في فرض الضريبة مما تعوق عملية الإصلاح؛
- مراعاة الظروف السائدة داخل البلد وخارجه، باعتبار العلاقة الموجودة بين النظام الجبائي والانظمة الاقتصادية الأخرى الداخلية منها أو الخارجية؛

وباعتبار هذه التوصيات تم الشروع في تطبيق سياسة جبائية حيث قدمت اللجنة الوطنية لإصلاح النظام الجبائي تقريرا مفصلا دخل حيز التطبيق سنة 1992 كما فصلنا فيه في الفصل السابق، يهدف هذا الاصلاح في مجمله الى تحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار الإنتاجي وتخفيف الضغط الضريبي عن المؤسسات الانتاجية الناجم عن سياسة جبائية تعتمد على تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها؛
- إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل مع حماية القدرة الشرائية باستعمال أداة الضريبة للتحكم في التضخم نظرا لارتفالع معدلاته في تلك الفترة؛
- إعادة هيكلة و تنظيم المصالح الضريبية مع إرساء نظام ضريبي بسيط ومستقر في تشريعاته؛
- تحقيق اللامركزية الاقتصادية والسياسية وإحداث توازن جهوي للاستفادة من جهود التنمية بين مناطق وجهات الوطن؛
- التوسع في استعمال الضريبة التصاعدية على حساب الضريبة النسبية؛
- تقليل من الإعفاءات الجبائية وتوسيع الوعاء الجبائي مع مراعات القدرة التكلفية للخاضعين للضريبة؛
- توفير حوافز للقطاع الخاص وخلق جو من المنافسة بين المؤسسات؛
- الاعتماد على الجباية العادية في تمويل ميزانية الدولة من خلال إحلال الجباية المحلية مكان الجباية البترولية؛

إن السياسة الجبائية المعتمدة خلال هذا الظرف أسفرت على نظام جبائي يعتمد على العناصر التالية:

1- الفصل بين الضرائب العائدة للدولة والضرائب العائدة للجماعات المحلية:

إن هذا الفصل يندرج ضمن سياسة جبائية ترمي الى تعزيز لامركزية الحكم من جهة، وإلى تمييز موارد الجماعات المحلية والتي تستخدم في التنمية المحلية من جهة أخرى، وبذلك تم تخصيص ضرائب لصالح ميزانية الدولة مثل: الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الضرائب على التجارة الخارجية والضرائب على الإنفاق، كما تم تخصيص ضرائب أخرى لصالح الجماعات المحلية مثل: الرسم على النشاط المهني، الدفع الجزافي، الضرائب على الأملاك، الرسم العقاري ورسم التطهير.

2- الفصل بين الجباية العادية والجباية البترولية:

كشفت أزمة انهيار أسعار النفط لسنة 1986 عن هشاشة الاقتصاد الجزائري ومدى ارتباطه بالمحروقات، حيث شهدت هذه المرحلة انخفاض إرادات الجباية البترولية والتي كان لها تأثر مباشر على الميزانية العامة، والاستثمار العمومي، وزيادة حجم المديونية الداخلة، والتأثير المباشر على الناتج الداخلي الخام

وارتفاع معدلات التضخم والبطالة. إن الفصل بين الجباية العادية والجباية البترولية كان نتيجة عدة أسباب يمكن توضيحها فيما يلي:[1]

2-1 **الانخفاض المباشر للجباية البترولية:** عرفت الجزائر اختلالات توازنية مالية على المستوى الكلي بعد انخفاض السعر المرجعي للبترول، وتدهور قيمة الدولار الأمريكي بالمقارنة بالعملات الصعبة الأخرى، حيث انخفضت مداخيل الدولة الجزائرية والتي كانت تمول بنسبة 95 % من صادرات البترول، أدى هذا إلى عجز دائم في الميزانية العامة، من هنا يلاحظ أن السياسة الجبائية المطبقة سابقا كانت غير عادلة في وعائها الضريبي.

2-2 **تدهور حجم الاستثمار العمومي:** ابتداء من سنة 1967 اعتمدت الجزائر فلسفة النظام الاشتراكي، حيث تزامنت سنة 1986 مع المخطط الخماسي الثاني (1985- 1989) أين بدأ حجم الاستثمارات يتقلص وخاصة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 15.3 % سنة 1985 إلى 13.8 % سنة 1986 ثم إلى 11.7% سنة 1987.

2-3 **تراكم المديونية العمومية الداخلية:** بسبب انخفاض أسعار البترول في منتصف الثمانينات وتقلص حجم إيرادات الجباية البترولية عرفت الميزانية العامة للدولة عجزا، تمثل هذا في عدم كفاية الموارد الكلية لتغطية الحاجيات الوطنية، هذه الأسباب أدت بالجزائر إلى اللجوء للتمويل التضخمي*، وأمام ارتفاع عجز الميزانية العامة من جهة، والعجز المالي الذي يعاني منه القطاع العمومي من جهة أخرى، من هنا أصبحت الخزينة العمومية تعتمد على تسبيقات الجهاز المصرفي أكثر من اعتمادها على تعبئة الادخار لتمويل العجز، هذا ما أدى إلى عدم التناسق بين السياسة المالية والسياسة النقدية، هذه السياسة التي ركزت على الخلق المكثف لوسائل الدفع قصد تمويل:

- كشوفات الخزينة العمومية التي تؤدي إلى اللجوء المتزايد للجهاز المصرفي خاصة البنك المركزي؛
- جزء من الاستثمارات العمومية عن طريق القروض المتوسطة الأجل والقابلة للخصم الآلي لدى البنك المركزي؛

المطلب الثالث: السياسة الجبائية بعد الإصلاح الجبائي.

إن السياسة الجبائية لسنة 1992 كانت تعتمد على تأسيس ضرائب جديدة: الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة[2]. فلقد أسست ضريبة على الدخل الإجمالي بموجب قانون المالية لسنة 1991، حيث تنص المادة (01) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على تأسيس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل،

---

[1]- كمال رزيق، سمير عمور، " تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر" ، مجلة شمال إفريقيا العدد الخامس، جامعة شلف، 2008، ص: 321، 322.

* التمويل التضخمي يتمثل في الإصدار النقدي من طرف البنك المركزي لتمويل الميزانية العامة.

[2]- ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد الثاني، جامعة ورقلة، 2003، ص: 25،26.

وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة، كما تعتبر ضريبة مباشرة وتصاعدية* ، إلا أن هذه الضريبة تتميز بالشفافية والبساطة حيث أنها ضريبة وحيدة على الدخل رغم تعدد طبيعة المداخيل، كما أن المكلف بالضريبة هو الذي يقوم بالتصريح بمداخيله ومع غياب الوعي الضريبي لدى المكلفين وضعف كفاءة الادارة الجبائية تواجه هذه الضريبة إشكال مدى نجاعة تطبيقها مما يقلص من فعاليتها[1]، كما أنه يوجد نوع آخر من الضريبة على الدخل الاجمالي وبمعدلات مختلفة تطبق على الأجور والمرتبات شهريا وتقطع مباشرة من المصدر، فهي بذلك تساهم في محاربة التهرب الضريبي.

وفي إطار الإصلاح الاقتصادي لسنة 1988 والذي كان يسعى إلى وضع المؤسسات العمومية نفس موضع المؤسسات الخاصة، وإخضاعها لمنطق قواعد السوق تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة (38) من قانون المالية لنسة 1991، وحسب المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فإن هذه الضريبة تفرض سنويا على مجمل الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات، وبذلك فهي ضريبة مباشرة وسنوية حيث تخضع إجباريا للنظام الحقيقي دون الأخذ بعين الاعتبار حجم رقم الأعمال المحقق، كما تتميز بالبساطة، الشفافية والاقتراب من العدالة، وتطبق بمعدلات نسبية مختلفة حسب طبيعة النشاط**، كذلك يوجد نوع من هذه الضريبة يقتطع من المصدر مباشرة وبمعدلات مختلفة كذلك[2].

أما بخصوص الرسم على القيمة المضافة، فان هذا الرسم أسس بموجب قانون المالية لسنة 1991، استبدالا للرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS)، وذلك نتيجة للمشاكل التي شهدها النظام الجبائي من حيث التعقد وعدم ملاءمته مع الإصلاحات التي شهدها الاقتصاد الوطني. إن هذا الرسم يتعلق بالقيمة المضافة الناتجة عن كل العمليات الاقتصادية والتجارية، فتحدد هذه القيمة بالفرق بين الإنتاج الإجمالي والاستهلاك الوسيطي للسلع والخدمات، وباعتبارها ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تجمع من طرف المؤسسة إلى فائدة الدولة ليتحملها المستهلك النهائي، وبذلك تعتبر هذه الضريبة أداة لعصرنة الاقتصاد الوطني فهي حديثة وواسعة التطبيق سواء في الدول المتقدمة أو النامية وهذا لما لها من خصائص كتوسع مجال التطبيق،

* حسب الجدول رقم (02) والخاص بتطور معدلات الضريبة على الدخل الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1992-2015.

[1]- ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

** لاحظ الجدول رقم (03) الذي يوضح معدلات الضريبة على أرباح الشركات المطبقة خلال الفترة 1992- 2015.

[2] - Voir article **150** CIDTA de la DGI « Les taux des retenues à la source de l'impôt sur les bénéfices des sociétés paragraphe 2» édition 2017.

توسع مجال الخصم، وتقليص عدد المعدلات (أنظر الجدول رقم 04)، إن هذه السياسة الجبائية والتي تعتمد على خلق ضرائب جديدة كالرسم على القيمة المضافة تسعى لتحقيق عدة أهداف تتمثل فيما يلي:[1]

- تبسيط الضرائب غير المباشرة، بتعويض (TUGP) و (TUGPS) ب (TVA) مع تقليص عدد معدلاتها؛
- تشجيع الاستثمارات والمنافسة من خلال حيادية وشفافية الضريبة؛
- تشجيع المؤسسات الجزائرية على المنافسة في الأسواق الخارجية عن طريق إلغاء العبء الضريبي الذي تتحمله المنتجات الوطنية عند تصديرها للخارج؛
- إحداث انسجام بين الضرائب غير المباشرة على المستوى المغربي علما أن المغرب اعتمد الرسم على القيمة المضافة سنة 1986، أما تونس اعتمدته في سنة 1988، ومن هنا دفع وتيرة الاتحاد المغربي؛
- توفير إيرادات كبيرة لخزينة الدولة على مدار السنة، نظرا لاتساع مجال تطبيقها ومواعيد تحصيلها الشهرية؛

المطلب الرابع: تدابير جبائية أخرى

في إطار الحد من استهلاك بعض السلع تم رفع ضريبة الخمور والرسم الداخلي على الاستهلاك الخاص بالتبغ (**TIC**) على أساس ثابت ومحدد، خارج نطاق ضريبة المبيعات، هذه التعديلات ساهمت في تحسين الايرادات، مع تحقيق ايرادات اضافية عن طريق الرسوم الجمركية نتيجة زيادة المكبادلات مع العالم الخارجي، كما عرفت الضرائب المباشرة تحسنا ملحوظا نتيجة انتعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما بخصوص المعاملة التفضيلية للقطاع العام تم إلغاؤها، كما خفضت الرسوم الجمركية تدريجيا من حد أقصى 60 % ثم إلى 50 % ليصل سنة 1997 إلى 45 % بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية ومما يقلل من اختلال التسعيرة بالإضافة إلى مساعدة عمليات تحرير التجارة الداخلية والخارجية. كذلك تم تخفيض نفقات التسيير خلال فترة الإصلاح الهيكلي، حيث تغيرت من 33.6 % من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1993 إلى 31.5 % من اجمالي الناتج الداخلي لسنة 1998، هذا وإن تم إعتبار تخفيض العملة الوطنية وتأثيرها على الأسعار فإن الانخفاض الفعلي لنفقات التسيير العمومية يقدر بـ 10.5 % خلال الفترة الممتدة من 1993 إلى 1998.[2]

ومن جملة الإصلاحات الجبائية التي أتخذت في هذه الفترة:[3]

- الرفع من المردودية المالية للجباية العادية؛

---

[1]- ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

[2]- بطاهر علي، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 192، 193.

[3]- كمال رزيق، سمير عمور، " تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر" ، مرجع سبق ذكره ص: 327.

- جعل الجباية العادية تغطي نفقات التسيير للميزانية العامة؛
- تبسيط النظام الجبائي حيث تم الغاء مختلف الضرائب صعبة التحصيل، بالاضافة إلى تجميع عدة أنواع من الضرائب في ضريبة واحدة كالضريبة على أرباح الشركات في ما يخص الأشخاص المعنوية؛
- تحقيق العدالة الضريبية من خلال تمييز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وإخضاع كل طرف لمعاملة خاصة؛
- التوسع في استعمال الضريبة التصاعدية، والتي تعتبر أكثر عدالة من الضريبة النسبية؛

وما يمكن قوله أن هذه الإصلاحات التي تم تبنيها من خلال برنامج التعديل الهيكلي (1986- 1998) كانت تهدف إلى زيادة وتيرة النمو الاقتصادي، إلى جانب أهداف مالية واقتصادية أخرى قصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، إن هذه الإصلاحات الاقتصادية تبعتها سياسة إصلاح جبائي عميقة وجذرية مست مختلف الضرائب والرسوم، كل هذا بغية إنعاش الاقتصاد الوطني وتعديل الإختلالات المالية.

ركزت هذه البرامج في مجملها على انتقال الجزائر من مرحلة التخطيط إلى اقتصاد السوق، إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هو : هل مكنت هذه الإصلاحات المنتهجة من إنعاش الاقتصاد الوطني والرفع من معدلات النمو؟

للإجابة عن هذا السؤال سوف نتطرق لتقييم الإصلاحات الاقتصادية والجبائية المنتهجة في المبحث الأخير(الرابع) من هذا الفصل قصد إعطاء بعد زمني أوسع لعملية التقييم.

المبحث الثالث: الوضع الاقتصادي والجبائي خلال الفترة (1999- 2014).

قبل أن نتطرق للوضع الاقتصادي في هذه المرحلة سنحاول عرض مفهوم سياسة الانعاش الاقتصادي ووسائلها، ثم نتطرق لمحتوى برامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تزامن مع هذه الفترة، ومن ثمة سنحاول إجراء تقييم لبرنامج التعديل الهيكلي، بالإضافة إلى تقييم الإصلاحات الاقتصادية والجبائية المنتهجة خلال هذه الفترة.

المطلب الأول: سياسة الإنعاش الاقتصادي ووسائلها.

تصنف سياسة الإنعاش الاقتصادي ضمن سياسة الإصلاح الاقتصادي التي مازالت مستمرة ومتواصلة إلى يومنا هذا خاصة وأن الاقتصاد الوطني يعرف انفتاحا على المؤسسات الأجنبية والخواص، هذا الإصلاح يعبر عن عزيمة السلطات العمومية على الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق استقرار اقتصادي كلي من خلال تفعيل وسائل سياسة الإصلاح الاقتصادي بمختلف أنواعها.

1-مفهوم وأهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي: إن استخدام سياسة الميزانية بغية تعزيز الطلب الكلي وتحريك عجلة النمو الاقتصادي يعتبر من بين أهم مبادئ الاقتصاد الكلي، وبذلك فإن سياسة الانتعاش الاقتصادي هي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية والتي تستخدم للتأثير على الوضع الاقتصادي في

المدى القريب[1]. ومن هنا تعتبر هذه السياسة ظرفية بالدرجة الأولى حيث تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بالدرجة الأولى بالاعتماد على وسائل مختلفة، تتمثل أساسا في وسائل الميزانية، إضافة إلى بعض الوسائل الجبائية والنقدية، وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه **كينزي**، فهي بذلك تعتمد على تنشيط الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق سواء الخاص، العمومي، الاستهلاكي أو الاستثماري بغية تحفيز الإنتاج من خلال تشجيع المؤسسات الاستثمارية لتغطية الطلب الكلي، من هذا المنطلق تسعى هذه السياسة إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية: تخفيض الفقر، خلق مناصب عمل، المحافظة على التوازنات الجهوية وتنشيط المناطق الريفية[2]. كما يمكن اعتبار سياسة العرض بمعنى مختلف عن نسبيا عن سياسة جانب العرض « Supply side economics » التي يدافع عنها الليبراليون بمثابة سياسة إنعاش اقتصادي، مادام الغرض منها دعم النشاط الاقتصادي من خلال تنشيط العرض بدلا من الطلب على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي.

2- وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي: للقيام بهذه السياسة عادة تستعمل الدولة أداة واحدة من الوسائل المتاحة لديها لتنشيط الطلب الكلي أو العرض الكلي أو الاثنين مع. وبالتالي يتم تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال تحفيز **الطلب الكلي** بالاعتماد على الوسائل التالية:

– التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد في شكل منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة، ... أو تلك المتعلقة بدعم السلع ذات الاستهلاك الواسع، ومختلف أنواع التحويلات التي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح مما تعمل على تحفيز الطلب الكلي. وبما أن هذه التحويلات تعبر عن إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، فإن هذه التحويلات الاجتماعية عادة ما تدرج أيضا ضمن أدوات التلقائية لسياسة الميزانية، مع النظام الجبائي التصاعدي أين تزيد معدلات الاقتطاع الجبائي مع زيادة الدخل وتنخفض مع انخفاضه؛

– الاستثمارات الكبرى التي تقوم بها الدولة لاسيما في مجال البنى التحتية تمتص بدورها اليد العاملة مخففة بذلك من حدة البطالة إلى غاية أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش، ويتم توفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل؛

– الإنفاق العمومي الكلي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، والذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات؛

كما يمكن اعتبار السياسة الجبائية التوسعية والتي تعتمد على تخفيض الضرائب، إحدى أهم أدوات سياسة الإنعاش الاقتصادي ففي حالة التضخم والانكماش والركود، حيث تقل القدرة الشرائية والاستهلاك وتتكدس

[1]- محمد مسعي، " سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو "، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، 2012 ، ص: 148.

[2] - Yamna Achour Tani, « Analyse de la politique économique algérienne », thèse de doctorat en sciences économiques, université PARIS 1- PANTHEON- SORBONNE, 2013, p : 29.

المنتجات، تقوم الحكومة بزيادة القدرة الشرائية لدى الأفراد من ذوي الدخول المتدنية، من خلال تخفيض معدل الضريبة على الدخل في أجزائها الأولى، ورفع مقدار الإعفاء الضريبي وزيادة الاعفاءات العائلية، كذلك تخفيض معدلات الضرائب غير المباشرة لاسيما المتعلقة بالحاجات الأساسية للمواطنين كالخبز والحليب ومشتقاته ...الخ[1]. أما فيما يخص سياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال **العرض الكلي** والتي تهدف عموما إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل كلفة وأكثر جاذبية، يكون بواسطة تدخل الدولة غير المباشر وباستعمال وسيلتين رئيسيتين:[2]

- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة، مما يشجع على الاستثمار الخص؛
- إحداث استثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع النشاط، من بين هذه الاستثمارات تطوير شبكات النقل والاتصال، تحديث برامج التكوين المهني والجامعي، تشجيع برامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة، ...الخ، ذلك أن الكثير من هذه الاستثمارات تؤدي في النهاية إلى وفرات خارجية « économies externes » هامة لصالح المؤسسات؛

إن سياسة الميزانية أو ما يعرف بالسياسة المالية، تعد أكثر فعالية في البلدان النامية، مقارنة بالسياسات الاقتصادية الأخرى لاسيما السياسة النقدية. باعتبار عدم وجود سوق مالية حقيقية في هذه البلدان يجعل من السياسة النقدية غير قادرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، فالاعتماد على سياسة جبائية توسعية من خلال تخفيض معدلات الاقتطاع الجبائي مثلا له تأثير سريع وواضح على ميول الاستهلاك للمجتمع، في حين أن هذا التأثير لا يبدو كذلك في حالة تغيير سعر الفائدة في إطار السياسة النقدية[3].

3- شروط سياسة الإنعاش الاقتصادي وفعاليتها: بالنسبة للكنزيين حتى تكون سياسة الإنعاش الاقتصادي فعالة لابد من توفر بعض الشروط الأساسية منها:

- قدرة المؤسسات على القيام باستثمارات جديدة، أي مرونة الآلة الإنتاجية حتى تستجيب لطلب السوق؛
- تقليص فاتورة الواردات من المنتجات الأجنبية، أي أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا؛
- أن لا تؤدي الزيادة في الإنفاق إلى زيادة قوية في الاستيراد، مما يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري؛
- أن لا تركز المؤسسات على الزيادة في هوامش ربحها فقط بدلا من زيادة الكميات المنتجة لتلبية الطلب الإضافي؛

إن سياسة الإنعاش الاقتصادي تسعى إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية، مستخدمة بذلك العجز الموازني، تحفيز الاستثمار، الأجور الاستهلاك، وتسهيل القروض .....الخ، فهي مستوحاة من الفكر الكينزي، كما يلجأ في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق

---

[1]– عبد الله نجم الشاوي/ عمار مجيد كاظم، " السياسة الضريبية ودورها في الاقتصاد العراقي 2003–2011 "، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الأول، جامعة بغداد العراقية، 2014، ص: 50.

[2]- محمد مسعي، " سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو "، مرجع سبق ذكر، ص: 149.

[3]– المرجع نفسه، ص: 149.

الاستثمار[1]. لكن بعيدا عن الجدل النظري القائم بين التيارات الكينزية والتيارات النيوكلاسيكية أو النيوليبيرالية بشأن مدى فعالية سياسة الميزانية (سياسة الإنعاش بصفة خاصة)، والسياسة النقدية كبديل لسياسة الميزانية، فالنقاش القائم حاليا على المستوى السياسي بالنسبة للحكومات يتعلق أساسا بمسألة تمويل سياسة الإنعاش، والقدرة على مواجهة كلفتها المستقبلية خاصة وأن الدول التي تسعى في تطبيق هذا النوع من الإصلاحات تعاني من مشكلة الدين العمومي المتراكم والذي له آثار سلبية على النشاط الاقتصادي وعلى المالية العمومية، وحتى على مستقبل الأجيال القادمة.

تبين العديد من الدراسات المتعلقة أساسا بالبلدان المصنعة أن استعمال سياسة مالية توسعية لا تسمح دائما بإخراج الاقتصاد من الركود، خاصة إذا كانت المديونية العمومية مرتفعة، ذلك أن زيادة عجز الميزانية يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الاستثمار والاستهلاك الخاص، وهو ما يلغي أثر الزيادة في النفقات العمومية أو تخفيض الضرائب على الطلب الكلي.

المطلب الثاني: سياسة البرامج الاقتصادية التنموية

بعد قيام الجزائر بالإصلاحات واصلت العمل بغية تحسين الأداء الاقتصادي، من خلال الحرس على تشغيل جميع الموارد المتاحة قصد تحقيق نمو اقتصادي متوازن، والذي ينعكس بدوره على الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، حيث اتبعت سياسة تنموية توسعية وبذلك عرفت مسيرة الإصلاحات ثلاث برامج تنموية، بغية الوصول إلى استقرار اقتصادي واجتماعي من خلال رفع مستوى دخول الأفراد، تحسين المستوى المعيشي بالاضافة إلى تقليل الفوارق الاجتماعية وهذا ما تسعى إليه مختلف الدول.

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

إن هذا البرنامج « PSRE » يهدف في المدى القصير والمتوسط إلى مكافحة الفقر أولا، وخلق مناصب الشغل ثانيا، مع إحداث توازن اقتصادي وجهوي. يمتد هذا البرنامج خلال ثلاث سنوات حيث خصص له مبلغ 525 مليار دينار، قصد النهوض بالاقتصاد الوطني معتمدين في ذلك على:

- رفع الطلب الداخلي عن طريق الانفاق العمومي؛
- دعم الأنشطة التي تخلق قيمة مضافة من خلال تنمية القطاع الفلاحي، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة؛
- تقوية الخدمات العمومية وإعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية، وتنمية الموارد البشرية؛

في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي وزعت الدولة قيمة 525 مليار دج كما يلي:

[1]- عبد المجيد قدي، " مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية "، مرجع سبق ذكره، ص: 31، 32.

جدول رقم (15): برنامج دعم الإنعاش للفترة (2001- 2004)

	المبلغ مليار دج	النسبة %
دعم الإصلاحات	45	8.6
دعم مسار الإنتاج: الفلاحة والصيد	65.3	12.4
التنمية المحلية	114	21.7
تقوية الخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي	210.5	40.1
تطوير وتنمية الموارد البشرية	90.2	17.2
المجموع	525	100

المصدر: جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الأورمتوسطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص: 333.

من خلال الجدول يتضح أن حصة الأسد كانت لقطاع الخدمات العمومية، حيث خصص لها مبلغ 210.5 مليار دج أي بنسبة 40.1 % من مجموع الغلاف المالي لهذا البرنامج، لتليه بعد ذلك حصة التنمية المحلية بنسبة 21.7 % أي ما يعادل 114 مليار دج، كما تم تخصيص قيمة 65.3 مليار دج لدعم مسار الإنتاج وقيمة 45 مليار دج لإصلاحات أخرى أي بنسبة 8.6 % من مجموع الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج.

أما بخصوص القطاع الزراعي فكان هناك ما يعرف بالمخطط الوطني لتطوير الفلاحة **PNDA** والذي يهدف إلى رفع المساحة المزروعة إلى 950000 هكتار وإصلاح 750000 هكتار مع خلق 70000 منصب عمل خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2004 وتحقيق معدل نمو زراعي سنوي يقدر بـ 10 % سنويا، وإلى غاية 2003/12/31 تم إنفاق 472 مليار دج من مخصصات دعم الإنعاش لهذه الفترة والتي سمحت بما يلي:[1]

- زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 179893 مؤسسة سنة 2001 إلى 188544 مؤسسة سنة 2002، أي أن هناك نمو في عدد المؤسسات بـ 4.82 % خلال السنة؛
- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من 4.1 % سنة 2002 إلى 6.8 % سنة 2003، مع العلم أن هذه النسبة كانت بفضل إرتفاع عائدات المحروقات وكذا نمو القطاع الزراعي حيث سجل نسبة 17 % أما قطاع الخدمات فسجل نسبة 7 %؛

[1] - Messaoud Médjitna, « les caractéristiques essentiel actuelles de l'économie Algérienne » Revue des sciences économiques et de sciences de Gestion et de commerce, N° : 10, université d'Alger, 2004, p : 18.

- خلق أزيد من 1100000 منصب شغل، مما سمح بامتصاص جزء كبير من البطالة المتراكمة خلال الفترة السابقة، إذ تم احداث 607686 منصب عمل بالنسبة للقطاع الزراعي؛
- زيادة المساحات الزراعية الخصبة بـ 250151 هكتار خلال هذه الفترة بفضل مخطط **PNDA**؛

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي ارتكز على تطوير الهياكل القاعدية بما فيها الاجتماعية، مع محاولة خلق محيط ملائم للاستثمار بطبيعته المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، كما يعتبر محيط ملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الجزائرية المتواجدة بالخارج، وزيادة تحويلات الجزائريين المقيمين بالخارج، والتي تعتبر أقل من مثيلتها في الدول المجاورة، هذا الإنفاق كان له له أثر إيجابي على الاستهلاك، غير أنه لا يمكن تجنب الضغوط التضخمية التي يمكن أن تحدث خاصة وأن جزء كبير من هذا الإنفاق خصص للهياكل القاعدية والتجهيزات الاجتماعية، والتي بإمكانها خلق مناصب شغل جديدة غير أنها لا تخلق منتجات، وبذلك فالطلب لا يجد العرض الموازي له من سلع استهلاكية.

2- برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي: 2005-2009.

إن هذا البرنامج جاء لمواصلة مسار الإنعاش الاقتصادي، إذ يعتبر من أهم برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر أين بلغت قيمته 4202,7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، وكان يهدف بذلك إلى:[1]

- توسيع وتحديث الخدمات العامة من أجل تطوير الجانب الاقتصادي والاجتماعي؛
- تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال الاهتمام بالقطاع الصحي، الأمني والتعليمي؛
- إنعاش السوق المالية وتطويرها حيث أشار صندوق النقد العربي إلى أن مؤشر البورصة في تحسن إذ ارتفع سنة 2009 إلى 1,3 %؛

يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو (**PCSC**) بوضوح رغبة الدولة في خلق ديناميكية فعالة للنشاط الاقتصادي من خلال المحاور التي شملها كما يلي:[2]

1-2 تحسين ظروف معشة السكان:

إن محور تحسين ظروف معيشة السكان أخذ حصة الأسد من قيمة البرنامج التكميلي بما يعادل 45.5 % أي بقيمة 1908.5 مليار دج، إذ يعتبر هذا البرنامج تكملة لما جاء به مخطط دعم الانعاش

[1]- بودخدخ كريم، سلامنة محمد، أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائ 2001-2009، مداخلة، ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 2011، ص: 10.

[2]- صالحي ناجية، مخناش فتيحة، " أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001- 2014) نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم " مداخلة في مؤتمر دولي بعنوان تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة سطيف، 2013، ص: 7، 8.

الاقتصادي، وبإعتبار أن تحسين مستوى معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال تأثيره على عنصر العمل ومن ثم حركة النشاط الاقتصادي.

إن المبلغ المخصص لهذا المحور وزع على عدة أقسام حيث كان النصيب الأكبر خاص بقطاع السكن (555 مليار دج) ويليه قطاع التربية الوطنية بقيمة (200 مليار دج) في شكل إنشاء مزيد من المطاعم المدرسية والأقسام قصد تحسين ظروف التمدرس، تأهيل المرافق التربوية والثقافية، ويليه قطاع التعليم العالي بمبلغ (141 مليار دج) لتوفير أفضل ظروف للتحصيل العلمي والمعرفي بالنسبة للجامعة الجزائرية.

2-2 تطوير المنشآت الأساسية:

احتل هذا المحور المرتبة الثانية بنسبة 40.5 % من إجمالي قيمة برنامج الدعم، وبذلك فإن هذه النسبة تعكس الأهمية التي أولتها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية، حيث وزعت القيمة المخصصة لهذا المحور (1703.1 مليار دج)، على أربعة قطاعات فرعية كما يلي:

النقل (700 مليار دج)، الأشغال العمومية (600 مليار دج)، الموارد المائية من سدود وتحويلات (393 مليار دج)، تهيئة الإقليم (10.15 مليار دج).

من خلال هذه الأرقام نلاحظ أن قطاع النقل أخذ أكبر قيمة من المبلغ المخصص لهذا المحور ثم يليه قطاع الأشغال العمومية والذي لا يقل أهمية عن قطاع النقل في هذا البرنامج.

3-2 دعم التنمية الاقتصادية:

تضمن هذا المحور خمسة أقسام رئيسية كما يلي:

1-3-2 الصناعة: حيث خصص لهذا القطاع مبلغ 13.5 مليار دج بغية تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية.

2-3-2 ترقية الاستثمار: خصص ما يقارب 4.5 مليار دج من أجل تهيئة المناخ وجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

3-3-2 الصيد البحري: تحصل هذا القطاع على ما قيمته 12 مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري.

4-3-2 السياحة: خصص لقطاع السياحة قيمة 3.2 مليار دج بغية إنشاء 42 منطقة توسع سياحي.

5-3-2 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: خصصت الدولة لهذا القطاع على مبلغ 4 مليار دج، نظرا لأهميته المباشرة في خلق المقيمة المضافة وتحفيز النشاط الاقتصادي من خلال خلق مناصب العمل، بالإضافة للأهمية التي تحوزها الصناعات التقليدية في المجتمع الجزائري.

4-2 تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:

إن الهدف من تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات الاقتصادية والاجتماعية الجارية من خلال تخصيص مبلغ 203.9 مليار دج هو تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف التي

مرت بها الجزائر في التسعينات، حيث وزع هذا المبلغ على القطاعات التالية: العدالة، وزارة التجارة، وزارة الداخلية، ووزارة المالية[1].

5-2 تطوير التكنولوجيات الجديدة والاتصال: تم تخصيص مبلغ 50 مليار دج قصد فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنة 61 محطة أرضية.

3- برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014:

إن برنامج توطيد النمو الاقتصادي « PCCE » أو ما يعرف بالمخطط الخماسي الثاني خصص له مبلغ مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دج أي ما يعادل حوالي 286 مليار دولار[2]، هذا البرنامج يشمل شقين اثنين، الأول خاص باستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه والذي خصص له مبلغ 9.700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار[3]، أما الشق الثاني خاص بإطلاق مبالغ جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار*. فضلا عن ذلك، خصصت موارد هذا البرنامج حسب المحاور التالية:

1-3 تحسين الموارد البشرية: إذ خصص لها أكثر من 40 % من المبلغ الإجمالي لهذا البرنامج، من خلال ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية منها 100 إكمالية و 850 ثانوية، 600000 مكان بيداغوجي جامعي 400000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتعليم والتكوين المهني بغية تحسين المستوى العلمي والمعرفي، أما في شق الصحة العمومية أكثر 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و 45 مركب صحي متخصص مع 377 عيادة متعددة التخصصات، إضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين، وبالنسبة لقطاع السكن حوالي 02 مليون وحدة سكنية منها 1.2 سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014، كذلك توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء، أما عن شبكة توزيع المياه تم تحسين تزويد الماء الصالح للشرب من خلال إنجاز 35 سد و25 منظومة لتحويل المياه وانهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها، أكثر من 5000 منشأة قاعدية

---

[1]- صالحي ناجية، مخناش فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص: 8، 9.

[2]– محمد مسعي، " سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو "، مرجع سبق ذكره، ص: 147.

[3]- وثقة بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم 2010/05/24 برئاسة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الخاص ببرنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014، ص: 1.

* إن هذه الطريقة التراكمية الخاصة ببرامج الاستثمار العمومي والمعتمدة من طرف الحكومة منذ 2005 من خلال برامج جديدة تعتبر امتداد لبرامج سابقة لها، مخصصة بذلك مبالغ مالية ضخمة قد أثارت جدل أو حيرة لدى الجمهور والإعلاميين، حيث أن بعض المحللين الاقتصاديين طرحوا عدة تساؤلات حول ضخامة المبلغ المخصص لبرنامج توطيد النمو 2010–2014 والذي قدر بـ 286 مليار دولار، قد يرجع ربما ذلك الجدل إلى النقص في الإعلام من طرف السلطات العمومية المعينة في تلك الفترة.

موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعب و 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار الشباب، كما كانت هناك برامج هامة لقطاعات الشؤون الدينية، الثقافة، الاتصال والمجاهدين[1].

2-3 الاستثمارات العمومية: قصد تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية تم تخصيص لهذا المحور ما يلي:[2]

- أكثر من 3100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ؛
- أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل بغية تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري خصوصا تجهيز 14 مدينة بالتراموي وتحديث المطارات؛
- ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم؛
- حوالي 1800 مليار دج بغية تحسين خدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارة الضرائب، التجارة والعمال؛

3-3 محور دعم تنمية الاقتصاد الوطني: علاوة على النشاطات التي استفادة من هذا البرنامج تم تخصيص أكثر من 1000 مليار دج لدعم التنمية الفلاحية والريفية، وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض، 2000 مليار دج من القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكمياوية مع تحديث المؤسسات العمومية.

4-3 قطاع العمل: تشجيعا لخلق مناصب شغل تم تخصيص 350 مليار دج من هذا البرنامج لإدماج خرجي الجامعات، المعاهد ومراكز التكوين المهني، كذلك تم دعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل قصد تحقيق الهدف الممثل في إنشاء 3 ملايين منصب شغل خلال خمسة سنوات مقبلة.

5-3 محور اقتصاد المعرفة: خصص مبلغ 250 مليار دج من برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014 لتطوير إقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها كذلك في المرافق العمومية.

ما يتعين ملاحظته أن هناك جهود كبيرة للدولة بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ذلك أن الجزائر خصصت خلال الفترة 2010- 2014 غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو تخصيص مثل هذا المبلغ حتى الآن، والذي قدر بحوالي 286 مليار دولار، هذا المبلغ من شأنه تطوير هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي واقع الأمر إن مبلغ الالتزامات المالية التي أقرها رئيس

[1]- صالحي ناجية، مخناش فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص: 9، 10.

[2]- المرجع نفسه، ص: 10.

الجمهورية من خلال هذا البرنامج تترجم إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة العمومية من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث: تقييم سياسة الإصلاح الاقتصادي

سنعتمد في تقييم سياسة الإصلاح الاقتصادي على مدى تحقيق هذه السياسة للأهداف المسطرة لها، لذا سنركز على آثار تطبيق هذه البرامج على التوازنات المالية الكلية، إضافة إلى الجوانب الاجتماعية كالصحة، التعليم، مع التركيز على مشكلة البطالة. أما بخصوص أثر هذه البرامج على النمو الاقتصادي سيتم تخصيص لها المطلب الرابع الذي يلي هذا المطلب.

من الملاحظ أن الدولة أنفقت مبالغ ضخمة من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي بغية التأثير على المؤشرات المالية والاقتصادية الكلية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وعليه سيتم التطرق لبعض المؤشرات لقراءة التغيرات الحاصلة من جراء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي.

1- تطور مؤشر المديونية الخارجية:

إن نسبة الديون الخارجية من أهم المؤشرات الاقتصادية والتي تعكس مدى الاستقرار الاقتصادي لأي بلد، فالجزائر كباقي البلدان النامية كانت مثقلة بالديون الخارجية، خاصة بعد أزمت انخفاض أسعار النفط سنة 1986[1]، الشيء الذي جعل الاقتصاد يفقد إمكانية تسديد مستحقاته، وعليه عرفت الجزائر أزمة حادة خلال هذا العقد بسبب ضعف الاقتصاد الوطني الذي اعتمد على موارد مالية هامة خلال مرحلة البناء من دون خطط مدروسة وحكيمة للوفاء بمستحقاته في وقتها، فنظريا من المفترض على أي دولة تعتمد في تمويل اقتصادها على القروض الخارجية أن تراعي تحقيق أربعة شروط أساسية تضمن كفاءة استخدام هذا التمويل وهي: الربحية، المرونة، الملائمة، السيولة[2].

إن المديونية الخارجية للجزائر شهدت تزايدا واضحا خلال الفترة 1967- 1994، حيث ازدادت من 1,4 مليار دولار عام 1967 إلى 27 مليار دولار 1994 أي أنها تضاعفت أكثر من 19 مرة، تعد هذه الفترة من أكبر الفترات التي شهدت فيها المديونية الخارجية تزايدا كبيرا، حيث ارتفعت من 2,9 مليار دولار سنة 1973 إلى 17,4 مليار دولار عام 1979، أي أنها تضاعفت بمقدار 6 مرات[3]. أما بالنسبة لخدمة الدين

[1]- ضيف أحمد، " أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989- 2012 "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2015، ص: 189.

[2]- كواحلة يمينة، " الاقتصاد الجزائري من شبح الاستدانة إلى التسديد المسبق للديون الخارجية " ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 12، جامعة البليدة، 2015، ص: 263.

[3]- الهاشمي بوجعدار، " أزمة المديونية الخارجية للجزائر أسبابها وأثارها "، مجلة العلوم الانسانية، العدد 12، جامعة قسنطينة، 1999، ص: 96.

فقد عرفت هي الأخرى تزايدا سريعا من 0,189 مليار دولار سنة 1972 لتصل إلى 3,2 مليار دولار سنة 1979، ثم إلى 9,5 مليار دولار عام 1994.[1]

إن انخفاض أسعار النفط لعام 1985 أدى إلى زيادة حدة الأزمة للدول النامية المنتجة للنفط لأن أغلبها تعاني من ديون خارجية ضخمة، فقد بلغ سعر البترول 17,5 دولار للبرميل عام 1986 ، هذا ما يترجم أن كل انخفاض في أسعار النفط بمقدار 1 دولار يعني خسارة تقدر بـ 500 مليون دولار في الإيرادات النفطية في الجزائر[2]، هذه الخسارة تؤثر على الميزانية العامة للدولة وتستوجب منها طلب تأجيل دفع ديونها.

زادت الأوضاع صعوبة خلال سنوات التسعينات بسبب استمرار تدهور أسعار النفط، وأصبح من الواضح أنه ليس هناك سوى طرق أبواب نادي باريس ولندن لغرض القيام بإعادة جدولة الديون مقابل معدلات إقراض مرتفعة، وبرامج إصلاح تفرضها المؤسسات المالية الدولية صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وفعلا بحلول سنة 1994 باشرت الجزائر إعادة جدولة ديونها[3].

1-1 عملية إعادة الجدولة:

يقصد بعملية إعادة جدولة الديون أن يقوم الطرف الدائن بتقسيم قيمة الدين على فترات سداد أطول للطرف المدين، هذا ما يوحي في الوهلة الأولى أن هذه العملية بسيطة تتضمن تسهيل شروط الدفع، غير أنها في الواقع معقدة وغالبا ما يشترط الطرف الدائن حدوث اتفاق مسبق على تنفيذ مجموعة من الإصلاحات التي يراها مناسبة قبل الموافقة على إعادة جدولة ديونه. وفي جويلية 1995 وبعد الموافقة على اتفاق التسهيل مع صندوق النقد الدولي في ماي 1995، تم التوصل إلى اتفاق إضافي لاعادة الجدولة نظر لقصر آجال استحقاق الدين الجزائري، كانت إعادة الجدولة بمثابت إعادة هيكلة لمعظم أرصدة الديون، حيث تلقت الجزائر موافقة على تخفيف عبء الديون على أصل القروض المستحقة السداد على مدى ثلاثة سنوات، حيث نص الاتفاق على العمل بهذه الأحكام حتى عام 1998، شرط احترام الجزائر لاتفاقياتها مع صندوق النقد الدولي بخصوص الإصلاحات[4].

2-1 مؤشرات تطور حجم المديونية: توجد عدة مؤشرات تمكننا من تقدير تطور حجم المديونية، نذكر منها ما يلي:[5]

---

[1]- الهاشمي بوجعدار، مرجع سبق ذكره، ص: 97.

[2]- قحايرية آمال، " أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، جامعة شلف، 2005، ص: 147.

[3]- كواحلة يمينة، مرجع سبق ذكره، ص: 246.

[4]- المرجع نفسه، ص : 265، 266.

[5]- ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 190.

- **نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات:** يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة الدولة في تسديد خدمات الدين من خلال الصادرات، حيث كلما كانت نسبة هذا المؤشر صغيرة كلما زادت القدرة على تسديد خدمات الدين من إيرادات الصادرات فقط، وبذلك فقد بلغت هذه النسبة في الجزائر إلى 69,1 % سنة 1989 هذا ما يترجم صعوبة التسديد في هذه الفترة نتيجة انخفاض إيرادات الصادرات بسبب انخفاض أسعار النفط، ليصل إلى 1,08 % سنة 2012 نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات والتي تمثل أكبر عائد من صادرات البلاد.
- **نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الصادرات:** حيث أنه كلما كان هذا المؤشر صغير كانت القدرة على التسديد من خلال الصادرات كبيرة والعكس صحيح، إذ بلغت هذه النسبة 268,7 % سنة 1989 لتنخفض إلى 7,1 % سنة 2012 هذا بفضل التسديد المسبق للمديونية.
- **نسبة الديون الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام:** يعكس هذا المؤشر القدرة على تسديد الديون الخارجية من خلال الناتج الداخلي الخام، فكلما كان هذا المؤشر صغير كانت القدرة على التسديد كبيرة والعكس صحيح، حيث انخفضت نسبته من 50,7 % سنة 1989 إلى 3,34 % سنة 2011.
- نسبة الاحتياطات الدولية إلى إجمالي الديون الخارجية: هذا المؤشر عكس المؤشرات السابقة بحيث كلما ارتفعت نسبته كلما كانت إمكانية التسديد كبيرة والعكس صحيح، وبذلك فقد تغيرت نسبته من 11,32 % سنة 1989 إلى 3554,33 % سنة 2012 وهذا ما يعكس قدرة إحتياطات الدولة من ذهب وعملات صعبة على تسديد الديون الخارجية.

تعد المديونية من أشد الأسباب التي تحول دون برامج الإصلاح الاقتصادي خاصة إذا كانت هذه المديونية غير متكافئة مع تطور الناتج الداخلي الخام، من هذا المنطق سنتطرق لتطور المديونية الخارجية خلال مرحلة 2001-2015 من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (16): تطور المديونية الخارجية خلال الفترة 2001-2015. **الوحدة:** مليار دولار أمريكي

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016*
ديون طويلة ومتوسطة الأجل	22,3	22,5	23,2	21,4	16,5	5,1	5,3	4,8	4,4	3,9	3,3	2,48	2,06	1,76	1,19	0,88
ديون قصيرة الأجل	0,26	0,10	0,15	0,41	0,71	0,55	0,51	1,08	1,33	1,78	1,14	1,20	1,32	1,97	1,82	1,80
المجموع	22,56	22,6	23,35	21,81	17,21	5,65	5,81	5,88	5,73	5,68	4,44	3,69	3,39	3,73	3,02	3,03

Source : Banque d'Algérie, des Rapports Annuels de 2003 à 2015, « encours et structure de la dette extérieure », www.bank-of-algeria.dz, consulté le 08/03/2016.

بعد إعادة جدولة الديون الخارجية بين سنة 1994 و 1998، الجزائر وضعت إستراتيجية لتقليص حجم الديون الخارجية سنة 2000 من خلال الدفع المسبق، وهذا بعد الوفرة المالية التي حققتها نتيجة ارتفاع أسعار النفط، إذ يلاحظ من خلال الجدول أعلاه تغير مبلغ الديون الخارجية سنة 2004 من 21,81 مليار دولار ليصل إلى 5,65 مليار دولار سنة 2006 أي تقلص حجم الديون الخارجية بمبلغ 16,16 مليار دولا، ثم استمر تقليص حجم هذه الديون بفضل إستراتيجية الدفع المسبق للديون قبل تاريخ استحقاقها، وهذا بعد اتفاقيتين التي أبرمتها الحكومة الجزائرية الأولى مع نادي باريس في ماي 2006 أما الثانية فكانت مع نادي لندن من أجل تصفية أخرى للديون هذا في سبتمبر من نفس السنة[1]، وبذلك سجلت سنة 2011 مبلغ ديون منخفض وصل إلى 4,44 مليار دولار، ثم انخفض إلى أدنى قيمة بلغت 3,02 مليار دولار سنة 2015، ليحقق بعدها في الفصل الأول من سنة 2016 مبلغ 3,03 مليار دولار. إن هذه الجهود المبذولة لتخفيض عبء المديونية الخارجية دليل على تحسن الصحة المالية للاقتصاد الجزائري رغم الأزمة المالية العالمية خلال هذه السنوات، غير أنه وفي الآونة الأخيرة مع انخفاض أسعار النفط سنة 2016 وتسجيل عجز في الميزانية العامة والذي قدر بـ 28 مليار دولار، بدأت الحكومة الجزائرية تعتمد سياسة جبائية انكماشية من خلال فرض

* Situation provisoire.

[1] - Rapport annuel la banque d'Algérie, « renforcement de la soutenabilité de la dette extérieure », www.bank-of-algeria.dz, consulté le 08/03/2016.

المزيد من الضرائب، رفع الدعم على البنزيل والمازوت، رفع تعريفة الكهرباء والماء قصد تغطية العجز إلا أن هذه السياسة الترقيعية لا تسمح بتغطية كامل العجز لسنة 2016 مما سيدفع بالحكومة الجزائرية للاستدانة من جديد لتغطية هذا العجز.

2- تطور احتياط الصرف الأجنبي للجزائر:

في سنة 2001 بلغ احتياط الصرف الأجنبي 17,9 مليار دولار في مقابل 11,9 مليار دولار في نهاية سنة 2000، هذه الزيادة في احتياط الصرف دعمت توازن سوق ما بين البنوك للصرف[1]، كما استمر احتياط الصرف الأجنبي في تزايد حيث حقق سنة 2002 مبلغ 23,1 مليار دولار ليصل سنة 2004 إلى 43,1 مليار دولار أي أنه ارتفع بفارق 20 مليار دولار في ظرف سنتين، أما في سنة 2005 فقد قدر احتياط الصرف الأجنبي بـ 56,2 مليار دولار ثم تغير إلى مستوى 110,2 مليار دولار سنة 2007، و 147,2 مليار دولار سنة 2009[2]. يعود هذا التطور القياسي لحجم الاحتياطات إلى ارتفاع إيرادات صادرات المحروقات، والاستثمارات الأجنبية حيث حققت هذه الاحتياطات أقصى قيمة سنة 2013 أين بلغت 194 مليار دولار[3]، لتنخفض بعدها إلى 179,9 مليار دولار سنة 2014 و 113,3 مليار دولار في نهاية سنة 2016، هذا الانخفاض مرتبط بتراجع في إيرادات المحروقات الناتج عن انخفاض أسعارها في السوق العالمية حيث تغير سعر البترول من 100 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 52,7 دولار للبرميل سنة 2015 ليصل في شهر أكتوبر 2016 إلى 49 دولار للبرميل[4]، مسببا بذلك تراجع في إيرادات المحروقات والتي بلغت خلال السنوات 2013، 2014، 2015 على التوالي 63.662,6 مليون دولار، 58.361,7 مليون دولار، 33.080,6 مليون دولار[5]. يشير الخبراء إلى أن أسعار المحروقات سترتفع من جديد خلال سنوات 2017، 2018 لكن بنسب ضعيفة جدا، كما أشاروا أيضا إلى أن هذا الانخفاض يرجع إلى عدة أسباب غير أن السبب الرئيسي هو زيادة العرض مما أدى إلى اختلال التوازن في السوق العالمية للبترول منذ سنة 2015[6]، وفي هذا السياق يقول الخبير الاقتصادي عبد الرحمان مبتول* أن عجز الميزانية لسنة 2016 والذي بلغ نسبة 15,7 % من الناتج الداخلي الخام دليل على

---

[1] - Yamna Achour Tani, « Analyse de la politique économique algérienne », op-cit, p : 55.

[2] - **Pr.Abderrahmane MEBTOUL, «** Emploi, salaires, inflation et réserves de change en Algérie, 2001/2015 Perspectives face aux tensions budgétaires », journal le **MAGHREB** quotidien de l'économie, le 01/12/2016.

[3] - idem

[4] - www.http://prixdubaril.com/comprendre-petrole-cours-industrie.html, consulté le 16/11/2016 à 10 H 05.

[5] - Bulletin Statistique trimestrielle, banque d'Algérie, « exportation des hydrocarbures » N°34 Juin 2016, p: 27.

[6] - Francis Perrin et David Amsellem, « **débat de Politiques énergétiques avec trois questions aujourd'hui : pourquoi le prix du pétrole descend-il si bas et si durablement ? Combien de temps cela peut-il durer et à qui profite le crime, à qui profite cette baisse plus exactement ? Quelles conséquences géopolitiques ? »,** http://www.politiques-energetiques.com, consulté le 19/01/2016 à 20H00.

* Pr. Abderrahmane MEBTOUL, ancien émigré ayant effectué ses études à Lille (France), Docteur d'Etat en Sciences Economiques (1974) diplômé d'expertise comptable de l'Institut supérieur de Gestion de Lille (1973), membre de plusieurs organisations internationales , auteur de plus de 20 ouvrages et de plus de 500 conférences nationales et internationales est professeur des Universités et Expert International- officier d'administration à la route de l'unité africaine- (1972/1973) -Directeur d'Etudes Ministère Energie/Sonatrach, expert indépendant depuis le 10 novembre 2016.

تبعية الجزائر لصادرات المحروقات والذي سيأثر على احتياط الصرف لسنة 2017 ليصل بذلك إلى 92 مليار دولار[1] هذا ما يمكن توضيحه من خلال البيان التالي:

الشكل رقم (27): **تغير احتياط الصرف الأجنبي للجزائر خلال الفترة 1999- 2016**

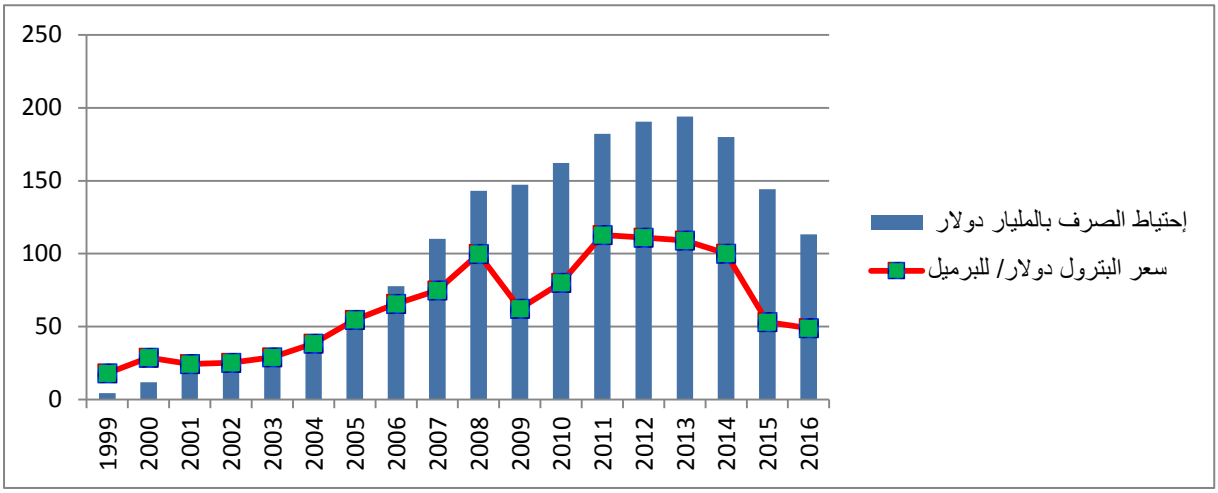

Source : La Banque d'Algérie, des Rapports Annuels de 2003 à 2016, « bulletins statistiques, la balance des paiements », www.bank-of-algeria.dz, consulté le 08/03/2016.

3- تطور وضعية الميزانية العمومية:

تتأثر الميزانية العامة في الجزائر بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، لذا كلما كانت الأسعار مرتفعة تحسنت مؤشرات هذه الميزانية والعكس صحيح، ذلك أن حصة الجباية البترولية من مجمل إيرادات الميزانية تقدر بحوالي 60 % هذا ما يؤثر على توازن الميزانية العامة في حالة انخفاض أسعار النفط، فضلال عن الأثر المباشر لأسعار النفط على الميزانية يجب اعتبار الأثر غير المباشر على الميزانية الناجم عن تقليص الواردات من خلال مجمل الرسوم المفروضة على الواردات[2].

خصصت الدولة ميزانيتها لنفقات التجهيز ونفقات التسيير، حيث بلغت فاتورة النفقات العامة سنة 1999 نسبة 8,6 % من الناتج الداخلي الخام في مقابل 6,5 % من الناتج الداخلي الخام لسنة 2005، إن هذا المستوى دون المتوسط من الإنفاق مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) والتي تخصص نسبة 10,5 % من الناتج الداخلي الخام، وبذلك فهي قريبة من الدول ذات الاقتصاديات الانتقالية في أوروبا الشرقية وأسيا الوسطى والتي تخصص إنفاق يعادل 7% من الناتج الداخلي الخام في شكل نفقات تجهيز ونفقات تسيير[3]، يمكن توضيحها في الشكل التالي:

1- Pr.Abderrahmane MEBTOUL, « Réserves de change de l'Algérie: la Banque mondiale tire la sonnette d'alarme !», Le Matin d'Algérie, journal des débats et des idées, le 09/08/2016.

2- خالد منه، " دراسة تحليلية نقدية لسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990 "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر -3- ، 2015، ص: 175، 176.

3 - Yamna Achour Tani, « Analyse de la politique économique algérienne », op-cit, p : 41.

الشكل رقم(28): تطور وضعية الميزانية العمومية خلال الفترة (2000-2014).

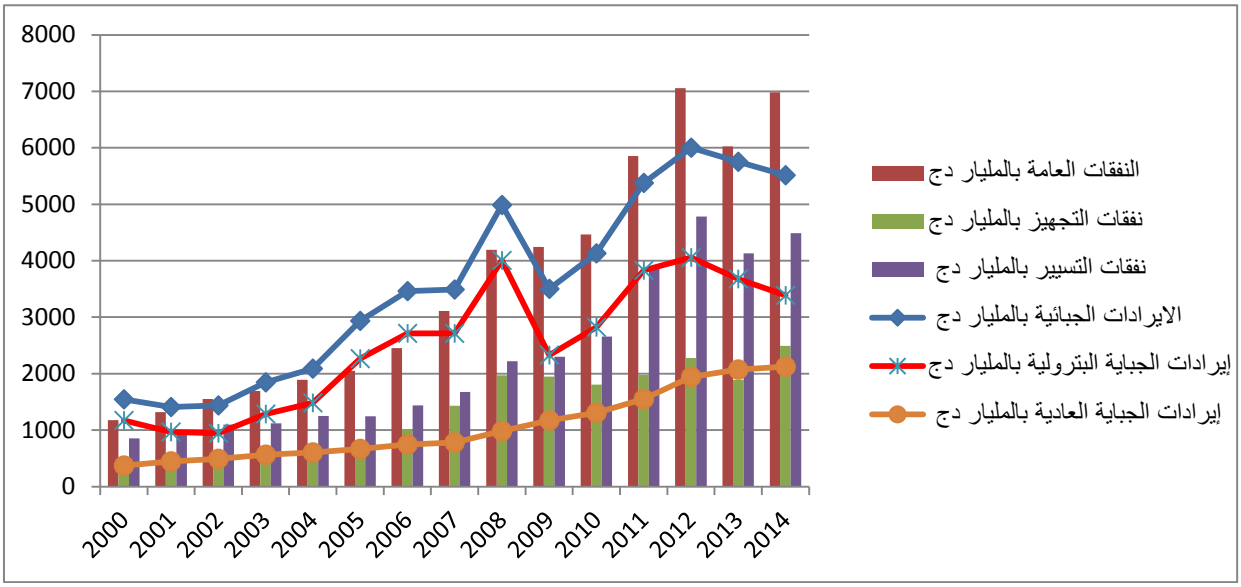

Source : Ministère des Finances, principaux indicateurs de l'économie de 2000 à 2014.

3-1 تطور نفقات التسيير:

خصصت الدولة حصص مهمة من نفقات التسيير منذ سنة 2000 إلى غاية 2014 حيث سجلت تزايدا مستمر، فبلغت سنة 2000 قيمة 856,2 مليار دج لتصل إلى 4486,3 مليار دج سنة 2014 ، وكانت بذلك نسبة نفقات التسيير إلى الناتج الداخلي الخام سنة 2000 تساوي 20,76 % لتسجل سنة 2002 نسبة 24,27%، كما حققت أعلى نسبة إلى الناتج الداخلي الخام سنة 2012 بنسبة 29,67% أما أقل نسبة 16,46% فكانت سنة 2007 أين كان مبلغ الإنفاق يساوي 1245,1 مليار دج.

3-2 تطور نفقات التجهيز:

يتضح من خلال الشكل أن كلفة نفقات التجهيز أقل من كلفة نفقات التسيير وهذا خلال فترات الإصلاح الاقتصادي حيث انطلقت بأقل قيمة 321,9 مليار دج سنة 2000 لتصل إلى أكبر مبلغ إنفاق سنة 2014 ما يعادل 2493,9 مليار دج، أما كأكبر نسبة إلى الناتج الداخلي الخام فكانت سنة 2009 أين بلغت نسبة 19,52% في مقابل 11,74% سنة 2013 و 14,06% سنة 2014.

3-3 إيرادات الجباية العادية:

بلغت إيرادات الجباية العادية لسنة 2000 قيمة 373,15 مليار دج أي ما يعادل 9,4% من الناتج الداخلي الخام، لتتغير بذلك سنة 2005 إلى 646,79 مليار دج أي خلال بداية برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وهذا بنسبة زيادة تقدر بـ 78,15% مقارنة بسنة 2000 ، إن هذه الزيادة في الجباية العادية نتيجة لسياسة الإصلاح الجبائي المعتمدة من طرف الدولة من خلال توسعة الوعاء الجبائي وتحديث آليات عمل الإدارة الجبائية، كما نلاحظ من خلال الشكل أن أكبر مبلغ لإيرادات الجباية العادية كان سنة 2014 أين بلغت 2124,46 مليار دج أي ما يعادل نسبة 11,98% من الناتج الداخلي الخام

لنفس السنة، غير أن أكبر نسبة من إيرادات الجباية العادية بالنسبة للناتج الداخلي الخام لنفس السنة كانت سنة 2013 أي حققت 12,85% من الناتج الداخلي الخام.

4-3 إيرادات الجباية البترولية:

تمثل إيرادات الجباية البترولية حصة مهمة من مداخيل الخزينة العمومية، حيث نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنها تغيرت من 1169,57 مليار دج سنة 2000 إلى 1485,76 مليار دج سنة 2004 أي بنسبة زيادة تعادل 27,03 % وهذا في بداية برنامج التكميلي لدعم النمو، هذه الزيادة ناجمة عن ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية حيث بلغ سنة 2004 سعر البرميل 38,5 دولار، لتسجل بعدها تزايدا مستمرا حيث بلغت 4003,56 مليار دج سنة 2008 أين بلغ سعر البترول 99,9 دولار للبرميل، لتنخفض بعدها إلى 2327,67 مليار دج سنة 2009 مسجل بذلك نسبة 23,35% من الناتج الداخلي الخام، كما حققت إيرادات الجباية البترولية أعلى قيمة سنة 2012 بمبلغ 4054,35 مليار دج أي بنسبة 25,15 % من الناتج الداخلي الخام، أما في سنة 2014 تراجعت إلى 3390,42 مليار دج بنسبة مساهمة في الناتج الداخلي الخام بلغت 19,12%. إن هذه التذبذبات في إيرادات الجباية البترولية ناجم عن الأثر المزدوج للتغير في حجم صادرات المحروقات وتغير قيمة الدينار مقارنة بالدولار الأمريكي حيث أصبح 1 دولار يقابل 107,44 دج سنة 2016[1]، مع العلم أن حصة الجباية البترولية تساهم بمستوى أكثر من 55% في موارد الميزانية[2]. يمكن توضيح رصيد تطور الميزانية من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (29): تطور رصيد الميزانية خلال الفترة (2000-2014).

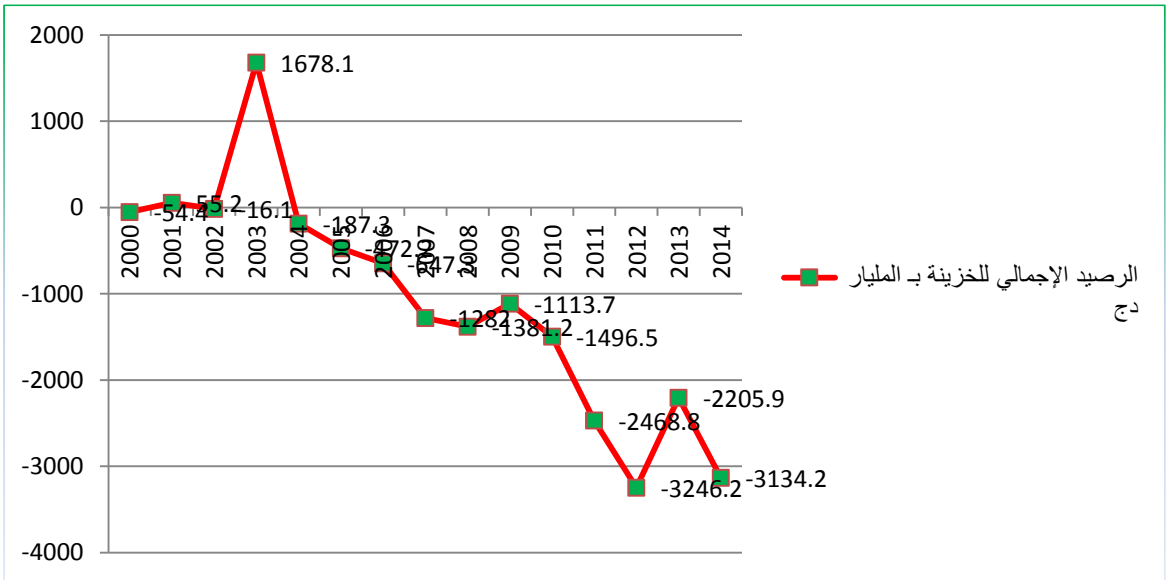

Source : Ministère des Finances, principaux indicateurs de l'économie. **مصدر البيانات**

[1] - Bulletin Statistique trimestrielle, banque d'Algérie, « taux de change » N°34 Juin 2016, p: 20.
[2] - Yamna Achour Tani, « Analyse de la politique économique algérienne », op-cit, p : 45.

إن الانحراف بين الإيرادات والنفقات لسنة 2014 مهم جدا، مما أدى إلى عجز كبير في الميزانية بنسبة 22% من الناتج الداخلي الخام[1]، في حين أن قانون المالية لسنة 2015 حدد السعر المرجعي للبترول بـ 37 دولار للبرميل، إلا أن اتجاه عجز الميزانية لازال مستمر خلال 10 سنوات الفائتة يتضح هذا العجز من خلال الشكل البياني أعلاه حيث بلغ عجز الميزانية لسنة 2014 قيمة 3134,2 مليار دج.

4- تطور وضعية الميزان التجاري:

إن من بين أهداف سياسة الإصلاح الاقتصادي التي باشرتها الجزائر في أواخر الثمنينات هي الحصول على العضوية في المنظمة العالمية للتجارة، وعزمها على إتباع نظام اقتصاد السوق مع الانفتاح على الاقتصاد العالمي، حيث بدأت خطوات الانضمام منذ تقديمها لطلب التعاقد في الغات وكان ذلك في 30 أفريل 1987، ثم تم إنشاء لجنة مشتركة تتكفل بتحويل ملف التعاقد إلى المنظمة العالمية للتجارة في 30 جانفي 1995[2]. وفي خضم محاولة الجزائر الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والذي جاء متسرع، إذ يبين نمو التجارة الخارجية أن الاقتصاد الجزائري ريعي مرهون بإنتاج النفط، إلا أن سوق المنتجات البترولية والغازية غير مشمول بالمعالجة ضمن اتفاقيات OMC الأمر الذي يجعل صادرات الجزائر لا تتمتع بأي امتيازات تتيحها الانضمام لهذه المنظمة[3]. إن الشكل التالي يبين وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2015 من خلال توضيح الفرق بين الصادرات والواردات، حيث يعتمد الميزان التجاري بالدرجة الأولى على صادرات المحروقات لتحديد الواردات وزيادة الإنفاق العام، هذا ما يوضحه الشكل التالي: **الشكل رقم: (30) تغير رصيد الميزان التجاري خلال الفترة** 2000-2015.

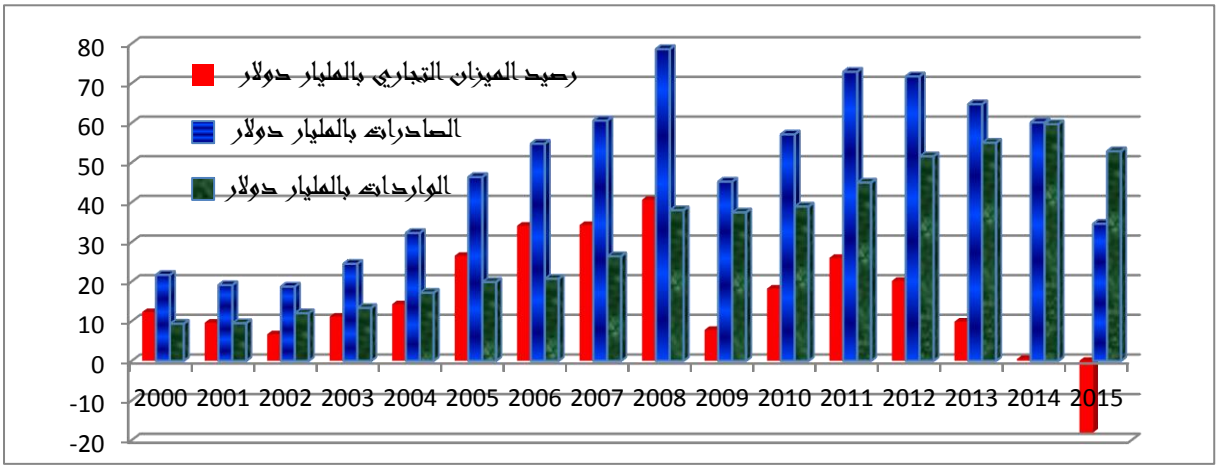

Source : Bulletin Statistique trimestrielle de 2000 à 2016, banque d'Algérie, « exportations et importations »

[1] - Mohamed Ghernaout, « Le déficit budgétaire s'est énormément creusé ces dernières années », journal de la liberté, le 05/11/2014.
Mohamed Ghernaout est un expert financier.

[2] – ناصر دادي عدون، متناوي محمد، " انضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل" مجلة الباحث، العدد 03، جامعة ورقلة، 2004، ص: 74.

[3] – خالدي خديجة، " أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد02، جامعة شلف، 2005، ص: 89.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن رصيد الميزان التجاري حقق فائضا مستمرا خلال الفترة 2000 إلى غاية 2008 أين بلغ أعلى قيمة تقدر بـ 40,59 مليار دولار يرجع هذا الفائض في الميزان التجاري إلى زيادة الصادرات بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، تبع هذا الارتفاع في الصادرات نمو مستمر في الواردات أين بلغت أعلى معدل بـ 36,3 % سنة 2008 هذا بسبب التوسع الكبير في استيراد مواد التجهيز[1]، لضرورة إنهاء برامج الاستثمار العمومي خلال هذه المرحلة، أما بحلول عام 2009 نلاحظ انخفاض المفاجئ في رصيد الميزان التجاري ليصل إلى 7,78 مليار دولار نتيجة لتراجع في حجم الصادرات والتي بلغت 45,19 مليار دولار وزيادة قيمة الواردات أين بلغت 37,4 مليار دولار ثم ليرتفع مرة أخرى رصيد الميزان التجاري سنة 2011 أين بلغ 25,96 مليار دولار بسبب زيادة الصادرات ليسجل بعدها أدنى قيمة كفائض في رصيد الميزان التجاري سنة 2014 بقيمة 0,45 مليار دولار، ليسجل سنة 2015 عجز في رصيد الميزان التجاري بقيمة 18,08 مليار دولار بسبب انخفاض في حجم الصادرات والتي تعتمد بالدرجة الأولى على المحروقات، لأن الصادرات خارج المحروقات تظل جد محدودة لا تتعدى بعض المواد من التمور، البقوليات، الفوسفات والحديد بنسبة ضعيفة.

5- تطور معدلات البطالة:

يمكن تحديد أثر برامج الإصلاح الاقتصادي في هذه الفترة 2000-2014 من خلال دراسة مشكلة البطالة والتشغيل، وذلك بالتطرق إلى تطور معدلات البطالة والقطاعات التي ساهمت في خلق فرص العمل، تعبر ظاهرة البطالة عن العمالة الناقصة والتي تتجسد في التفاوت بين سوق العمل وسوق الإنتاج، حيث تكون شريحة من الأفراد القادرين على العمل لا يجدون فرص عمل[2]. يمكن توضيح تغير معدلات البطالة من خلال الشكل التالي: الشكل رقم(31): **تطور معدلات البطالة في الجزائر(2000-2015)**

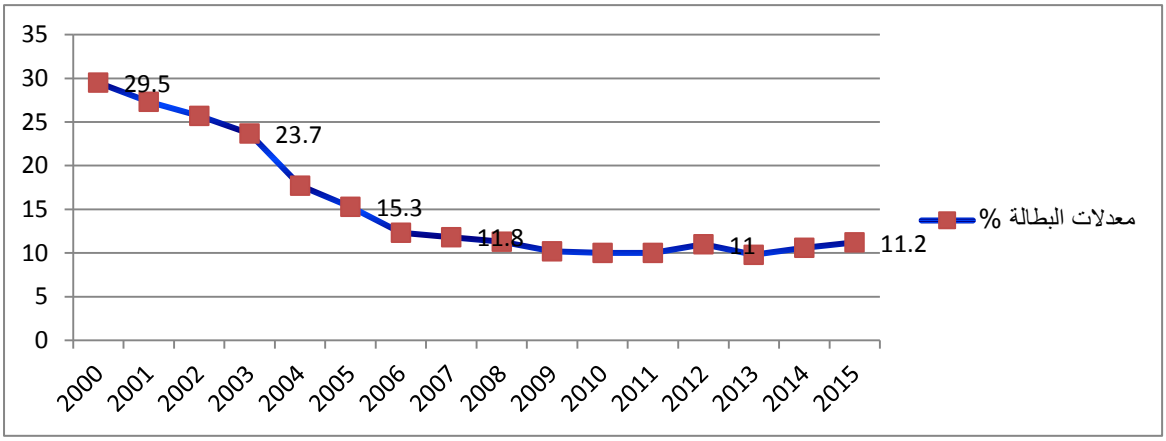

Source : www.ons.dz emploi et chômage de 2000 à 2015.**مصدر البيانات**

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، " تقرير حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي الجزائري لسنة 2008، 2009"، ص: 10.

[2]– بيبي وليد، " خريجو الجامعات الجزائرية بين وهم العمل وهاجس البطالة الذكية"، مجلة الإنسان والمجال، العدد 03، المركز الجامعي البيض، 2016، ص: 79.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن نسبة البطالة بلغت أعلى قيمة سنة 2000 بمعدل 29,5 % ثم أخذت تتراجع لتصل سنة 2005 نسبة 15,3% لتنخفض كذلك إلى أدنى نسبة سنتي 2010 و 2011 بمعدل 10% ، حيث تم توظيف سنة 2000 ما يقارب 1,18 مليون عامل أما في سنة 2008 إرتفع هذا العدد ليصل إلى 1,84 مليون عامل في القطاع الفلاحي هذا التحسن يرجع إلى الآثار الإيجابية لبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية[1]. كما مكن قطاع البناء والأشغال العمومية من توظيف حوالي 2,514 مليون عامل سنة 2000 و 5,377 مليون عامل سنة 2010، وبالرغم من فرص التشغيل التي جاءت في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي تبقى هذه الفرص مؤقتة وغير دائمة، ذلك أن القطاع الفلاحي مرتبط بالظروف المناخية أما قطاع البناء والأشغال العمومية يرجع لعدد المشاريع المقترحة من طرف الدولة[2]. أما خلال سنة 2014 و 2015 نلاحظ ارتفاع من جديد لمعدل البطالة لتحقق نسبة 11,2% بسبب نقص عدد مناصب الشغل في السنوات الأخيرة.

6- المستوى الصحي والتعليمي:

إن من بين أهداف البرامج التنموية هو تعزيز التعليم بمختلف أطواره، إذ تشير البيانات إلى حدوث تقدم إيجابي بمعدل قيد إجمالي* 94,9% سنة 2010 بعدما كان سنة 1990 حوالي 60,8% هذا في المرحلة الثانوية، أما في المرحلة الجامعية نلاحظ أن معدل القيد الإجمالي حقق ارتفاع بعدما كان سنة 1990 في حدود 12% أصبح سنة 2010 يساوي 30,8%، أما مؤشر متوسط سنوات التمدرس للسكان الذين تتراوح أعمارهم من 15 سنة فما فوق حقق تطورا ملحوظا حيث انتقل من 5,37 سنة في سنة 2000 إلى 6,8سنة خلال سنة 2009[3]. أما بخصوص قطاع الصحة فإن المجهودات المكثفة من قبل الدولة من أجل توسيع خدمات الرعاية الصحية وتحسينها، حيث استفاد قطاع الصحة ضمن برنامج التنمية الخماسي من غلاف مالي قدره 619 مليار دج خصصت لإنجاز 172 مستشفى 377 عيادة متعددة الخدمات، 100 قاعة علاج و17 مدرسة للتكوين الشبه طبي وأكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة ذوي

---

[1]– حاكمي بوحفص، " البطالة بين التحدي والاحتواء دراسة حالة الجزائر" مجلة إقتصاد المجتمع، العدد06، جامعة قسنطينة، 2010، ص:227.

[2]– خلوط فوزية، " برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحققة" مجلة العلوم الانسانية، العدد 26، جامعة بسكرة، 2013، ص: 108.

* يعرف معدل القيد الإجمالي حسب عدد الطلبة المقيدين في مرحلة تعليمية بغض النظر عن أعمارهم كنسبة مؤوية من السكان في سن التعليم الدراسي الرسمي في تلك المرحلة.

[3]– عيادي عبد القادر، لعريفي عودة،" مؤشرات قياس رأسمال البشري في الجزائر" مداخلة في ملتقى دولي تحت عنوان رأسمال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة شلف، 14/13 ديسمبر 2011 ، ص:8.

الاحتياجات الخاصة[1]. إن نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر تبقى ناقصة وبنسبة ضعيفة خلال الفترة 2000-2009 حيث لا تتعدى 2% في حين ازدادت هذه النسبة خلال السنوات 2010، 2011، 2012، 2013 ، 2014 بنسب تتراوح بين 4% ، 6% هذا الإنفاق من خلال برامج دعم النمو الاقتصادي[2]، تبقى هذه الإصلاحات في القطاع الصحي نسبية وضعيفة لا ترقى لمستوى الرعاية الصحية للدول المتطورة كما تعتبر في جلها إصلاحات هيكلية تحتاج لأطباء واختصاصيين ووسائل حديثة.

المطلب الرابع: أثر برامج الإصلاح على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000- 2014

حسب المنظور الكينزي فإن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بقيمة أكبر، من هذا المنطلق سنحاول تبيان تأثير برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرامج التكميلية لدعم النمو في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 على النمو الاقتصادي، غير أن هذه البرامج التنموية جاءت مركزة على القطاعات ذات الأولوية كقطاع المحروقات، القطاع الصناعي والحرفي، القطاع الزراعي وقطاع البناء والأشغال العمومية وبذلك أنفقت الكثير من الموارد المالية، كما تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات والذي عرف معدلات نمو متطورة خلال هذه الفترة[3]. يمكن توضيح تغير معدلات النمو الاقتصادي في الفترة 2000-2014 من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (32): **تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2017)**

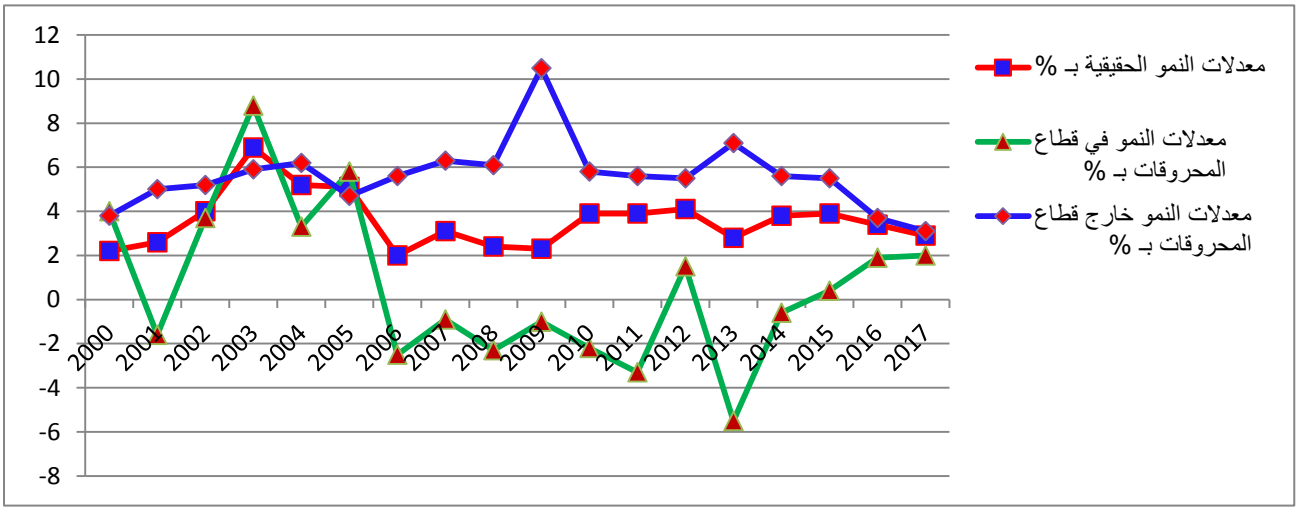

Source : Fonds Monétaire International, des rapports annuels de 2000 à 2016, « Algérie principaux indicateurs économiques et financiers », http://www.imf.org/external/french, consulté le 21/08/2016.

[1]- دريسي أسماء، " تطور الإنفاق الصحي في الجزائر ومدى فعاليته في إطار إصلاح المنظومة الصحية خلال الفترة 2004-2013" المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06، جامعة الجزائر 3، 2015، ص:151

[2]- المرجع نفسه، ص:151، 152.

[3]- بن عزة محمد، " ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف- دراسة تحليلية قياسية"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015، ص:206.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2004 متزايد حيث بلغ متوسط نسبة 4,18% لينخفض بمتوسط 2,98% خلال الفترة 2005-2009 ليسجل بعد ذلك خلال الفترة 2010-2017 ارتفاع بمتوسط 5,74% يرجع هذا الارتفاع إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بالخصوص خلال السنوات 2012، 2013، 2014 أين بلغ 13.560 مليار دج، 14.092 مليار دج، 14.489 مليار دج[1] ترجع هذه الطفرة في الناتج الداخلي الخام لزيادة إيرادات المحروقات بسبب ارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة، في حين نلاحظ أن معدل النمو الحقيقي تراجع في السنوات الأخيرة ليصل إلى 3,4% سنة 2016 في المقابل أين حقق أعلى نسبة سنة 2012 تقدر بـ 4,1%، إن معدلات النمو المتواضعة خلال الفترات الأخيرة 3,9% ، 3,4% ، 2,9% ترجع بالأساس إلى التحسن في معدلات النمو في قطاع المحروقات حيث انتقل سنة 2014 من 0,6%- إلى 1,9% سنة 2016 و 2% سنة 2017، أما بخصوص معدلات النمو خارج قطاع المحروقات عرفت تحسنا طوال الفترة 2000 – 2004، لتبلغ سنة 2009 أعلى نسبة 10,5% ثم لتتراجع خلال الفترات الأخيرة محققة بذلك النسب التالية، 5,5%، 3,7%، 3,1% خلال السنوات 2015، 2016، 2017، أما من ناحية مساهمة مختلف القطاعات في النمو الاقتصادي يمكن توضيحها كما يلي:

1- القطاع الصناعي: إن نسبة المساهمة في إجمالي الناتج الداخلي الخام في هذا القطاع متذبذبة على طول الفترة 2000- 2017 حيث بلغت سنة 2001 نسبة 7,45% ونسبة 6,31% سنة 2003، لتنخفض بعد ذلك مسجلة نسبة 4,69% سنة 2008، لترتفع مرة أخرى بشكل طفيف سنة 2009 محققة نسبة 5,72% قد ترجع هذه النسبة إلى مساهمة القطاع الخاص، وعلى الخصوص فإن دعم المؤسسات العمومية الصناعية والتي كانت تعاني من حالة الإفلاس وتراكم الديون اقتصر فقط تهيئة المناطق الصناعية وترقية المنافسة الصناعية بمبلغ لا يتجاوز 4 مليار دج[2]، تبقى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام تقريبا ثابتة حيث تسجل خلال السنوات 2010، 2011، 2012، النسب التالية: 5,9%، 5,4%، 5,3%* على التوالي. كما سجلت القيمة المضافة للقطاع الصناعي لسنة 2015 ارتفاعا نسبته 5,5% ساهمت في تحقيق هذا النمو كل من صناعات الصلب، الفولاذ، الميكانيك والكهرباء بمعدل 10,3%، وبمعدل 10% بالنسبة لنشطات الخشب والورق[3].

2- القطاع الفلاحي: هذا القطاع خصص له ما يقارب 65,5 مليار دج ضمن برامج دعم الإنعاش الاقتصادي موزعة على أربع سنوات، إلا أن هذا القطاع حقق أيضا معدلات نمو متذبذبة، قد يرجع هذا إلى الظروف المناخية، حيث كانت نسبة مساهمة هذا القطاع لسنة 2000 تساوي 9,3% ثم أخذت هذه

---

[1] - www.ons.dz rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014.

[2]- صالحي ناجية، مخناش فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص: 13، 14.

* Les calcules des taux selon les données de www.ons.dz rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014.

[3]- www.radioalgerie.dz consulté le 06/02/2016 à 16 :43

النسب في التذبذب ارتفاعا وانخفاضا إذ سجلت سنة 2003 نسبة 9,8% ثم انخفضت إلى 9,4% سنة 2004 تبقى هذه النسب في تذبذب إلا أنها شهدت تحسن سنة 2009 مسجلة نسبة 10,6% لتنخفض سنة 2011 إلى نسبة 9,6% ثم لتتحسن هذه المساهمة خلال سنتين 2013، 2014 مسجلة النسب التالية: 11,6%، 12,2% على التوالي. أما خلال سنة 2015 سجل القطاع الزراعي نمو بنسبة 5,5% حيث حقق الناتج الداخلي الخام الزراعي مع احتساب الغابات والصيد البحري قيمة 490,4 مليار دج[1].

3- قطاع المحروقات: تعد مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام جد معتبرة، حيث حققت سنة 2000 نسبة 43,69% لتنخفض سنة 2002 إلى 36,71% يرجع هذا الانخفاض إلى تراجع في أسعار النفط إذ بلغ 24,8 دولار للبرميل سنة 2002 مقارنة بسنة 2000 أين بلغ 28,7دولار، ثم يبقى محافظ على هذه النسبة ليرتفع سنة 2006 بنسبة مساهمة في الناتج الداخلي الخام تقدر بـ 49,53% لتنخفض نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام سنة 2007 محققة نسبة 47,8% ثم تأخذ مساهمة هذا القطاع في التذبذب خلال السنوات 2011، 2012، 2013، 2014 بالنسب التالية: 42,93%، 40,82%، 35,25%، 32,14% على التوالي♦، يرجع هذا التذبذب إلى إختلالات العرض والطلب في هذا القطاع.

4- قطاع البناء والأشغال العمومية: هذا القطاع أخذ حصة الأسد من المخصصات المالية التي جاء بها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2000-2004 وبذلك كانت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام معتبرة، حيث حققت خلال السنوات 2000، 2002، 2004 النسب التالية: 7,8%، 9,1%، 8,2% على التوالي، كما تسبب التذبذب في إنتاج الاسمنت لتموين السوق بمواد البناء في عرقلة نسبة وتيرة الانجاز، ثم عاود هذا القطاع النمو من جديد ابتداء من سنة 2007 بنسبة مساهمة وصلت إلى 8,56% ثم لتأخذ نسبة المساهمة في التزايد خلال السنوات 2009، 2010، 2014 محقق بذلك النسب التالية: 11,4%، 11,47%، 11,94% على التوالي. وما يمكن ملاحظته أيضا الدور الهام الذي يلعبه القطاع الخاص في مجال البناء والأشغال العمومية بنسبة مساهمة لا تقل في أسوء الحالات عن 80% من إنتاجية هذا القطاع وبمتوسط معدل نمو لا يقل عن 17,6% سنويا[2]، فبالرغم من تطور المساهمة النسبية لمؤسسات القطاع العام في الإنتاجية العامة للقطاع إلا أن الدور الأكبر في تطور إنتاجية قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر يعود إلى القطاع الخاص، حيث بلغت نسبة مساهمته خلال سنة 2014 من القطاع ككل 83,14%[3].

---

[1] - www.radioalgerie.dz consulté le 06/02/2016 à 16 :43.

♦ Les calcules des taux selon les données de www.ons.dz rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014.

[2]- أحمد بكاي، محمد السعيد سعيداني، " واقع المحاسبة في قطاع البناء والأشغال العمومية في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، جامعة شلف، 2017، ص: 68.

[3] - www.ons.dz rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014.

5- قطاع الخدمات: ساهم هذا القطاع أيضا في تكوين الناتج الداخلي الخام، حيث سجل مبالغ متزايدة على طول الفترة 2000 – 2014 إذ انتقل سنة 2000 من 130,4 مليار دج إلى 183,5 مليار دج سنة 2004 ليصل سنة 2008 إلى 280,1 مليار دج، ثم سجل سنة 2011 قيمة 412,7 مليار دج أما أعلى قيمة فكانت سنة 2014 أين بلغت 564,8 مليار دج ، غير أن نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام تبقى متذبذبة على طول الفترة 2000 – 2014 حيث سجلت خلال السنتين 2000 ، 2001 النسب 3,5%، 3,7% على التوالي، لتنخفض خلال السنوات 2005، 2006، 2008 مسجلة النسب 2,9%، 2,88%، 2,81% على التوالي، لترتفع سنة 2009 مسجلة نسبة 3,6% لتنخفض مرة أخرى خلال سنتي 2011، 2012 مسجلة نفس النسبة 3,3% لتصل سنة 2014 أعلى نسبة مقدرة بـ 3,8%. أما إذا أدرجنا قطاع النقل، الاتصالات والتجارة لقطاع الخدمات فيكون لهذا القطاع أكبر حصة في تكوين الناتج الداخلي الخام بعد قطاع المحروقات، حيث نلاحظ انتقال نسبة مساهمته من 22,7% سنة 2000 إلى 26,7% سنة 2009 لتصل إلى أعلى نسبة 28,9% سنة 2014، سبب هذا النمو راجع لانفتاح الأسواق وتحرير المبادلات التجارية، كما يعود كذلك وبالخصوص في السنوات الأخيرة للسياسة الاقتصادية من خلال تطوير شبكات النقل والاتصالات وزيادة حجم المبادلات التجارية.

وما يمكن استخلاصه أن سياسات الإصلاح الاقتصادي التي طبقت لم تسمح بتحرير الاقتصاد من التبعية لقطاع المحروقات، إذ لا يزال المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، حيث أثر سلبا نمو هذا القطاع على باقي القطاعات، هذا ما يطلق عليه بالداء الهولندي أين يعتمد الاقتصاد على قطاع معين لتحقيق مداخيل من العملة الصعبة[1]، هذه المداخيل من العملة الصعبة تؤدي إلى تغيير الأسعار النسبية مما يتسبب في تراجع وانكماش القطاعات الأخرى.

[1]- قدي عبد المجيد، " الاقتصاد الجزائري والنفط فرص أم تهديدات"، ملتقى دولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، يومي 7و 8 أفريل 2008، ص: 4.

المبحث الرابع: تقييم السياسة الجبائية باستخدام مؤشرات مالية واقتصادية.

إن الاقتصاد الجزائري خلال العقود الأربعة الماضية حقق معدلات نمو معتبرة، غير أن هذه الفوائض ناتجة أساسا عن إيرادات الجباية البترولية، وكانت هذه التجربة ضمن نظام التخطيط المركزي المتبع بعد مرحلة الانتظار التي عرفها الاقتصاد الجزائري، هذه التغيرات الاقتصادية صحبتها تغيرات جبائية لاسيما مرحلة الإصلاح الجبائي لسنة 1992 والذي يعتبر من بين أهم محاور الإصلاح الاقتصادي الرامية إلى الانفتاح على العالم الخارجي، حيث كانت ولتزال الإيرادات الجبائية العامة مصدر تمويل كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، لذا أصبح من الضروري إدخال تعديلات عليها تستجيب للتغيرات الاقتصادية، فبعد عدة سنوات من الإصلاحات الجبائية نتساءل اليوم عن مدى فعالية السياسة الجبائية ومدى مسايرتها لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، من هنا يمكن إجراء عملية تقييم على ضوء المؤشرات التالية:

المطلب الأول: تقييم السياسة الجبائية من خلال الحصيلة الجبائية.

بعد عرض السياسة الجبائية قبل وبعد الإصلاحات لابد من تقييم مدى فعالية هذه السياسة الجبائية خلال فترة الدراسة ومدى مسايرتها لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، يمكن إجراء هذا التقييم من خلال عرض تطور الإيرادات الجبائية، الجباية البترولية، والجباية العادية هذا ما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم(17):تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (1970- 2014) الوحدة: مليون دج

السنوات	الجباية البترولية	نسبة مساهمة الجباية البترولية %	الجباية العادية	نسبة مساهمة الجباية العادية %	الايرادات الجبائية الكلية
1970	1 350	24	4 106	76	5 456
1972	3 278	39	5 156	61	8 434
1974	13 399	62	8 000	38	21 399
1976	14 237	57	10 739	43	24 976
1978	17 365	49	18 014	51	35 379
1980	37 658	64	20 362	36	58 020
1981	50 954	66	25 760	34	76 714
1982	41 458	59	27 990	41	69 448
1983	37 711	50	37 141	50	74 852
1984	43 841	48	46 968	52	90 809
1985	46 786	50	46 992	50	93 778
1986	21 439	29	52 656	71	74 095
1987	20 479	26	58 215	74	78 694
1988	24 100	29	58 100	71	82 200
1989	45 500	41	64 500	59	110 000
1990	76 200	52	71 100	48	147 300
1991	161 500	66	82 700	34	244 200
1992	193 800	64	108 864	36	302 664
1993	179 218	60	121 469	40	300 687
1994	222 176	56	176 174	44	398 350
1995	336 148	58	241 992	42	578 140
1996	495 997	64	290 603	36	786 600
1997	564 765	64	314 013	35	878 778
1998	378 556	53	329 828	47	708 384
1999	560 121	65	314 767	35	874 888
2000	1 173 237	77	349 502	23	1 522 739
2001	956 389	71	398 238	29	1 354 627
2002	942 904	66	482 896	34	1 425 800
2003	1 284 975	71	524 925	29	1 809 900
2004	1 485 699	72	580 411	28	2 066 110
2005	2 267 836	73	640 472	27	2 908 308
2006	2 714 000	79	720 884	21	3 434 884
2007	2 711 850	78	766 750	22	3 478 600
2008	4 003 559	80	983 623	20	4 987 182
2009	2 327 674	66	1 173 444	34	3 501 118
2010	2 820 010	68	1 309 368	32	4 129 378
2011	3 829 720	71	1 548 533	29	5 378 253
2012	4 054 349	67	1 944 573	33	5 998 922
2013	3 678 130	64	2 072 091	36	5 750 221
2014	3 390 421	61	2 124 464	39	5 514 885

Source :www.ons.dz/ www.MFDGI/derection **de recouvrement**

يتضح من خلال استقراء الجدول أعلاه أن تغير إيرادات الجباية الكلية يتبع نفس تغير إيرادات الجباية البترولية ارتفاع وانخفاضا على طول فترة الدراسة، هذا ما يفسر أهمية الجباية البترولية كمورد للإيرادات العامة، حيث تراوحت مساهمتها بالنسبة للإيرادات الجبائية الكلية بين 40 % و 80% ماعدا السنوات 1970، 1972، 1986، 1987، 1988 أين بلغت المساهمة النسب 24 %، 39 %، 29 %، 26%، 29 % على التوالي من مجموع الإيرادات الجبائية الكلية، يرجع هذا الانخفاض إلى انهيار أسعار النفط.

وفي المقابل فإن مساهمة الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات الجبائية تعد ضعيفة بالمقارنة مع الجباية البترولية، حيث تتراوح نسب مساهمتها في الإيرادات الجبائية الكلية بين 20 % و 60% ماعدا السنوات 1970، 1972، 1986، 1987، 1988 أين كانت نسب المساهمة مرتفعة إذ بلغت النسب 76%، 61%، 71%، 74%، 71%، على التوالي. كذلك سجلت ايرادات الجباية العادية نسب مرتفعة خلال السنوات 1976، 1978، 1982، 1983، 1984، 1985، 1998، 1999، 2013، 2014 هذا ناتج عن السياسة الجبائية قصد إحلال الجباية البترولية، غير أنها لم تتمكن من إحلال محل الجباية البترولية ولا حتى إحداث توازن بينهما.

مما سبق يتبين أن الإيرادات الجبائية الكلية تتأثر بتغير أسعار المحروقات، حيث لما ارتفعت أسعار البترول سنة 2007 من 74,9 دولار للبرميل إلى 98 دولار للبرميل سنة 2008 سجلت الجباية البترولية ارتفاعا بنسبة 80%، وبالمقابل لما انخفضت أسعار البترول سنة 1998 سجلت الجباية البترولية انخفاضا بنسبة 11 % مقارنة بسنة 1997، هذا الارتباط القوي بين الإيرادات الجبائية الكلية والجباية البترولية يجعل من الموازنة العامة للدولة عرضة للصدمات الخارجية نتيجة تقلبات أسعار المحروقات، بالإضافة إلى عدم استقرار الدولار الأمريكي والمستخدم كأداة تسوية في المعاملات، ولتجنب هذا الوضع قامت الحكومة بإنشاء صندوق ضبط الموارد بموجب القانون التكميلي لسنة 2000 حيث يعمل هذا الصندوق على استقرار الموازنة العامة للدولة، وتغطية العجز في الميزانية العامة للدولة في حالة الصدمات الخارجية حيث سجلت رصيد هذا الصندوق سنة 2008 قيمة 2288 مليار دج لتنخفض سنتي 2013، 2014 مسجلة بذلك المبالغ 2062 مليار دج، 1812 مليار دج[1] على التوالي هذا الانخفاض راجع لتغطية العجز خلال هذه السنوات.

المطلب الثاني: تقييم السياسة الجبائية باستخدام مؤشر المرونة الجبائية

أصبحت الدراسات الحديثة تهتم بمدى زيادة وتيرة المداخيل الجبائية وعلاقتها بالناتج الداخلي الخام، هذه العلاقة معبر عنها بالمرونة الجبائية، لذا نجد في أدبيات المالية العامة أن مرونة النظام الجبائي تقاس

[1] - www.MFDGI/derection de recouvrement / évolution des recouvrements affectés au budget de l'Etat.

عامة بالتغير النسبي لحصيلة الإيرادات الجبائية بالنسبة للتغير النسبي للناتج الداخلي الخام، ويمكن التعبير عنها بالصيغة التالية[1]: $E_{fiscale} = \frac{\Delta T}{\Delta Y} \times \frac{Y}{T}$

أين يمثل T : مجموع الإيرادات الجبائية، Y : الناتج الداخلي الخام (PIB)

يستعمل هذا التعريف أيضا لتقسيم المرونة الجبائية إلى قسمين: مرونة الإيرادات الجبائية بالنسبة للوعاء الجبائي أو المادة الخاضعة للضريبة، وكذلك إلى مرونة الوعاء الجبائي بالنسبة للناتج الداخلي الخام[2].

بالاعتماد مؤشر المرونة الجبائية سنحاول الإجابة عن سؤال : هل يمكن للسياسة الجبائية أن يترتب عنها زيادة في الايرادات الجبائية في ظل المعطيات الاقتصادية الحالية، ذلك أن المداخيل الجبائية تزداد مع زيادة نسب النمو الاقتصادي، لذا سنتطرق دراسة المرونة الجبائية لأهم الكتل الجبائية المشكلة للنظام الجبائي الجزائري.

1- المرونة الجبائية الكلية للنظام الجبائي خلال الفترة (1970-2014):

يقصد بالمرونة الجبائية الكلية مرونة إيرادات الجباية العادية والجباية البترولية، لذا سنحاول من خلال الجدول الأخير تبيان تغيرات مرونة الجباية الكلية خلال هذه الفترة:

الشكل رقم(33): منحنى تطور المرونة الجبائية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1970- 2014)

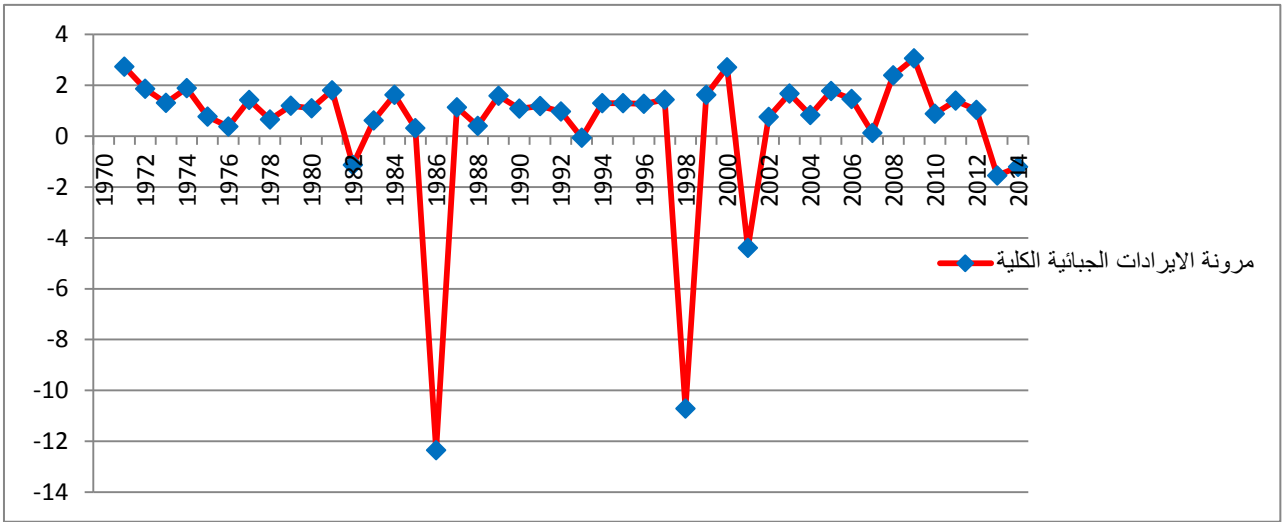

Source : www.ons.dz rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014.**مصدر البيانات**

يعتبر مؤشر المرونة الجبائية أهم المؤشرات القياسية لفعالية أي سياسة جبائية، كما يعبر عن قدرة النظام الجبائي في الاستجابة للمتغيرات المالية والاقتصادية، حيث إذا كانت المرونة الجبائية أكبر من الواحد فإن النظام الجبائي مرن، أما إذ كانت أقل من الواحد فنقول أن النظام الجبائي غير مرن، وما يمكن ملاحظته من خلال الشكل البياني أعلاه، أنه في الفترة 1970 إلى غاية 1980 المرونة الجبائية كانت أكبر من الواحد، حيث سجلت سنة 1971 قيمة 2,72 أما في سنة 1977 كانت المرونة الجبائية تساوي

[1] - Cuong Vu Sy, « La politique fiscale et le développement du Vietnam au cours de la transition », Thèse de Doctorat ès Sciences économiques, Université de Paris I -Panthéon – Sorbonne, 2009, P :159.
[2] - Idem, P :159.

1,44 ثم تغيرت إلى 1,09 سنة 1980، وبذلك فإن متوسط مرونة الإيرادات الجبائية الكلية خلال الفترة 1970-1980 يساوي إلى 1,33، بمعنى أن زيادة الناتج الداخلي الخام بنسبة 100% يؤدي إلى زيادة في الإيرادات الجبائية الكلية بنسبة 133%. لتنخفض المرونة بعد ذلك سنة 1986 مسجلة أدنى قيمة 12,35- يرجع هذا الانخفاض إلى تراجع في الإيرادات الجبائية وبالتحديد إيرادات الجباية البترولية بسبب الأزمة البترولية التي عرفها الاقتصاد سنة 1986، ثم تأخذ المرونة الجبائية في تذبذب مسجلة قيم موجبة في مجملها خلال الفترة 1987 إلى غاية 1997 أين سجلت 1,43، لتعرف مرة أخرى المرونة الجبائية الكلية انخفاض بقيمة سالبة وصلت إلى 10,71- سنة 1998 يرجع هذا الانخفاض إلى تراجع إيرادات المحروقات بسبب انخفاض أسعار البترول أين بلغ سعر البترول 12,49 دولار للبرميل سنة 1998 لترتفع المرونة الجبائية سنة 2000 أين وصلت 2,7، لتأخذ بعد ذلك في التذبذب ارتفاعا وانخفاضا حيث سجلت خلال السنوات 2012، 2013، 2014 القيم 1,03، 1,5-، 1,2- . هذه التقلبات ترجع أساسا إلى التغيرات التي عرفتها السوق العالمية للنفط خلال هذه السنوات وانعكاساتها على الإيرادات الجبائية بصفة عامة وعلى الجباية البترولية بصفة خاصة.

2- تطور المرونة الجبائية للجباية العادية والجباية البترولية:

بغرض توضيح تطور مرونة الجباية العادية والجباية البترولية خلال الفترة 1975-2014 اعتمدنا على التغير النسبي للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من أجل حساب مرونة الجباية العادية، أما بخصوص مرونة الجباية البترولية فاعتمدنا على التغير النسبي للقيمة المضافة الخامة لقطاع المحروقات، ويمكن توضيح تطور مرونة الجباية البترولية والجباية العادية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (34): منحنى تطور مرونة الجباية البترولية والجباية العادية خلال الفترة (1975- 2014).

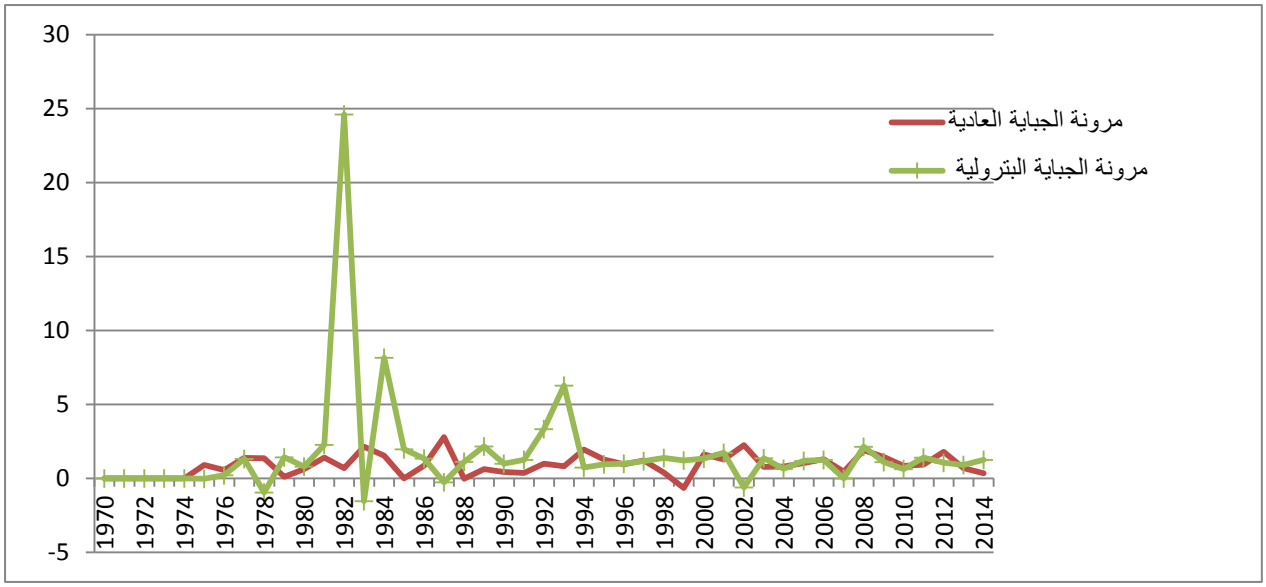

Source : www.ons.dz rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014.**مصدر البيانات**

يتضح من خلال الشكل أعلاه أنه خلال فترة 1975- 1999 أن متوسط مرونة الجباية العادية لا يتعدى الواحد(1) ، أي أن المرونة كانت تتراوح بين الصفر والواحد على طول الفترة كما أنها سجلت بعض القيم السالبة، مثلا في سنة 1999 سجلت قيمة 0,46- أي أن الجباية العادية غير مرنة، وهو ما يعني أن نمو إيرادات الجباية العادية لم يكن بمستوى نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، وفي هذا السياق قد تعود عدم مرونة الجباية العادية إلى السياسة الجبائية المتبعة من طرف الإدارة الجبائية، حيث تمنح إعفاءات جبائية للعديد من الأوعية الجبائية هذه الإعفاءات تشكل في مجملها كلفة جبائية على عاتق الإدارة الجبائية، ضف إلى ذلك إشكالية الغش والتهرب الجبائي والذي يفسر كون أن مستوى الثروة يزداد ولا تقابله زيادة في الإيرادات الجبائية، وعلى سبيل المثال بلغت الحقوق الجبائية المسترجعة عن طريق عملية التحقيق الجبائي لسنة 1998 قيمة 10616 مليون دج أي ما يعادل 27% من مجموع المردودية المحاسبية خلال الفترة 1992-1998 كما بلغت سنة 1999 قيمة 11786 مليون دج[1]، هذا ما يدل على ضعف كفاءة الجهاز الجبائي الجزائري. ومع بداية سنة 2000 إلى غاية سنة 2013 أصبحت الجباية العادية مرنة هذا ما يعني أن الإصلاحات الجبائية أخذت تعطي ثمارها في إيجاد أوعية جبائية جديدة أو ضبط أوعية سابقة مما جعل إيرادات الجباية العادية تزداد بزيادة مستوى إنتاج الثروة في الجزائر.

أما بخصوص تطور مرونة الجباية البترولية وبالمقارنة مع الجباية العادية نلاحظ أنها سجلت قيم موجبة على طول الفترة 1975-2014 أي نستطيع القول أن الجباية البترولية مرنة، غير أنها شهدت في بعض السنوات تذبذبات وسجلت بذلك قيم سالبة 1,45- سنة 1983، 0,61- سنة 2002، و 0,01- سنة 2007، إن مرونة الجباية البترولية مرتبطة بزيادة إيرادات المحروقات والتي هي مهددة بتقلبات أسعار البترول في السوق العالمية، حيث تشكل المحروقات نسبة تفوق 90% من الصادرات الجزائرية، 60% من إيرادات الدولة. إن هذا الوضع يهدد الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة ذلك أن أسعار هذه المادة لا يمكن التحكم بها، والتقلبات التي تطرأ على أسعار هذه المادة ستنعكس لا محالة على الاستقرار المالي للجزائر وأحسن مثال على هذا العجز الذي سُجل في ميزانية الدولة سنة 2016 والذي بلغ نسبة 14% من الناتج الداخل الخام[2]، أي ما يعادل 28 مليار دولار عجز في خزينة الدولة.

3- تطور مرونة الرسوم الجمركية:

تعتمد الرسوم الجمركية بالدرجة الأولى على حجم الواردات من السلع والخدمات، ذلك أن الصادرات تستفيد من الإعفاء وهذا بهدف تشجيع الصادرات خارج المحروقات قصد تشجيع النشاط الاقتصادي الوطني. سنحاول تبيان تطور منحنى مرونة الرسوم الجمركية من خلال الشكل التالي:

---

[1]- أ/بكريتي بومدين، أ.د/يوسفي رشيد، " دور التدقيق الجبائي في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي" مجلة الدراسات الجبائية، جامعة البليدة، العدد06، 2015، ص: 129.

[2] - rapports annuels FMI N° : 17/201, « L'ajustement budgétaire a été considérable en 2016 », juin 2017, P :5.

الشكل رقم (35): منحنى تطور مرونة الرسوم الجمركية خلال الفترة (1970-2014).

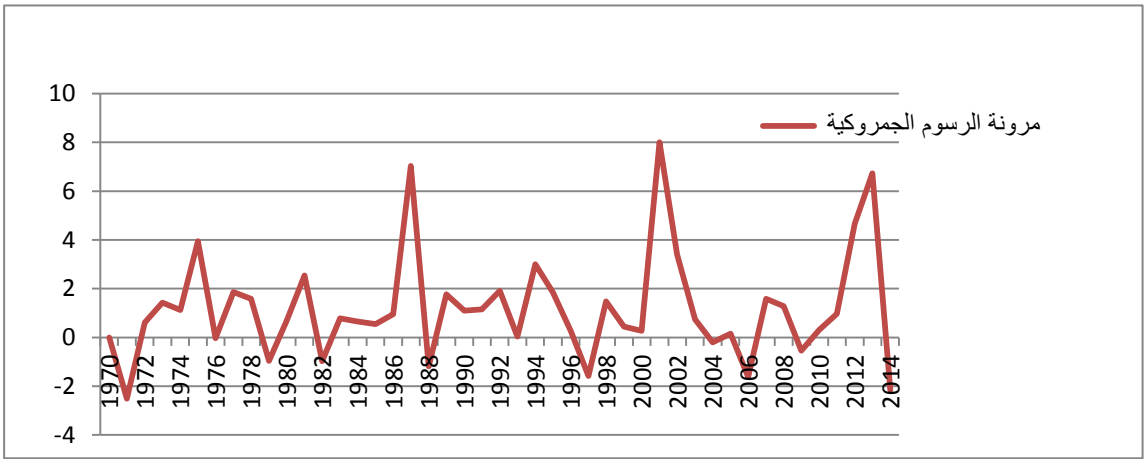

Source : www.ons.dz rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014.**مصدر البيانات**

ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل أعلاه أن مرونة الرسوم الجمركية تجاوزت الواحد في الكثير من السنوات وهذا ما يدل على مرونتها أي أن الرسوم الجمركية تحقق إيرادات ذات أهمية تستعين بها الدولة للحد من هيمنة الجباية البترولية، غير أننا نلاحظ أيضا تذبذبات في مرونة الرسوم الجمركية والتي تقل عن الواحد في 1971، 1979، 1982، 1987، 2006، 2014 وهذا يعني أنها أصبحت غير مرنة ويمكن تفسير هذا التحول بالإجراءات الجديدة والتي تخص تحضير الجزائر للدخول في المنظمة العالمية للتجارة، والتي من أساس شروطها التخفيض التدريجي للتعريفة الجمركية.

4- تطور مرونة الضرائب على الدخل، الإنفاق ورأسمال:

يمكن تصنيف الجباية على أساس ضرائب تفرض على الدخل، ضرائب تفرض على الإنفاق وأخرى على رأس المال كما يمكن الاعتماد على المرونة الجبائية لكل صنف من هذه الضرائب حتى نتمكن من معرفة مرونة هذا النوع من الضرائب ومدى استجابته للسياسة الجبائية المتبعة. سنحاول توضيح تطور مرونة الضرائب على الدخل، على الإنفاق وعلى رأس المال من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(36): **منحنيات تطور مرونة ضرائب الدخل، الإنفاق ورأس المال (1970-2014).**

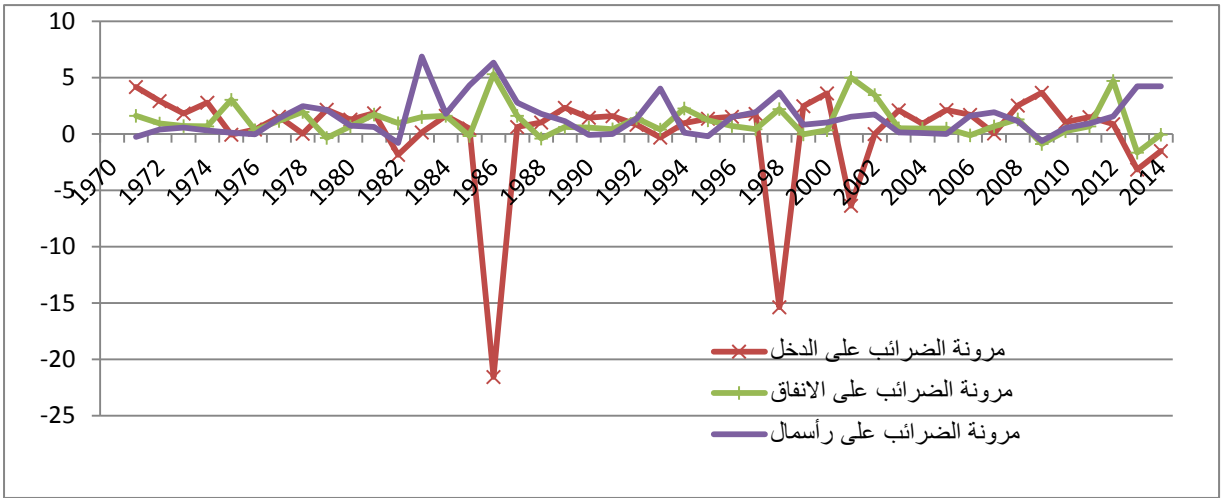

Source : www.ons.dz finances publics de 1963 à 2014.**مصدر البيانات**

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ على طول الفترة 1970-2014 أن مرونة الضرائب على الإنفاق والضرائب على رأس المال أكبر من الواحد في الكثير من السنوات وذلك بمتوسط 1,10 بالنسبة لمرونة الضرائب على الإنفاق، وبمتوسط 1,5 بالنسبة لمرونة الضرائب على رأس المال، هذه الأخير والتي تتشكل أساسا من رسوم التسجيل وحقوق الطابع، وهنا يمكن القول أن السياسة الجبائية* المتبعة بخصوص رسوم التسجيل وحق الطابع فعالة ذلك أن الزيادة في الناتج الداخلي الخام بنسبة 100% يودي إلى الزيادة في رسوم التسجيل والطابع بنسبة 150% أي أن الحقوق المترتبة على نقل الملكيات لقاء عوض، وتحويل حقوق الانتفاع في زيادة إيرادات الخزينة العمومية وتغطية نفقات الدولة، في حين تساهم كذلك الضرائب على الإنفاق والمشكلة عادة من الرسوم على رقم الأعمال، الضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية في زيادة الإيرادات العامة لكن بنسبة محدودة حيث أن الزيادة في الناتج الداخل الخام بنسبة 100% يؤدي إلى زيادة الضرائب على الإنفاق بنسبة 110%، رغم هذا تشكل مرونة الضرائب على الإنفاق والضرائب على رأس المال قيم سالبة أي أنها غير مرنة في بعض السنوات. إن زيادة الإيرادات الجبائية لأي بلد ناتج في نفس الوقت عن زيادة الناتج الداخلي الخام، وكذا السياسة الجبائية المطبقة، كما تؤثر أيضا المرونة الجبائية* على تغير الإيرادات الجبائية[1].

أما بخصوص مرونة الضرائب على الدخل شهدت هي الأخرى تقلبات وقيم سالبة خلال سنوات 1987، 1999، 2002، 2013 أي أن الضرائب على الدخل غير مرنة حيث كان متوسط مرونة ضرائب الدخل يساوي 0,16 خلال طول الفترة 1970-2014 أي أقل من الواحد فهو غير مرن، ومادامت الضرائب على الدخل مشكلة من الضرائب المباشرة والتي حصيلتها ضئيلة مقارنة بالضرائب المباشرة، ضف إلى ذلك الإيرادات البترولية تصنف ضمن ضرائب الدخل فهذه القيم ترجع للتقلبات التي تعرفها أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي من غير الممكن التحكم بها.

المطلب الثالث: تقييم السياسة الجبائية بالاعتماد على مؤشر الضغط الجبائي (1970-2014)

إن الآثار الاقتصادية و الاجتماعية المتوقعة من فرض أي سياسة جبائية (فرض أي اقتطاعات جبائية أو زيادة معدلاتها) لا يمكن تحديدها وتحليلها بدقة دون دراسة الضغط الجبائي، ومن ثم فإن أي سياسة جبائية لا تكون قادرة على تحقيق أهدافها بفعالية واستمرار في غضون ضغط جبائي زائد مثبط للإنفاق العام وبالتالي ليس في صالح المجتمع. إن النظرية العامة للضغط الجبائي تعمل على الكشف عن صيغ

* يعبر عن السياسة الجبائية الفعالة من خلال زيادة الإيرادات الجبائية بالاعتماد على أربعة عوامل: الرفع في معدلات الضريبية، توسيع الأوعية الجبائية، استحداث ضرائب ورسوم جديدة، تحسين وتطوير التحصيل الضريبي.

* Dans les analyses de l'élasticité du système fiscal il y a quatre méthodes principales : la méthode de régression (Prest, 1962; Tanzi, 1969 et 1976; Jayasundara, 1989; Ram,1991; F.Bilquees, 2004; K.Suliman, 2005; G.Wolswijk, 2007); la méthode de calcul exact (Hutton et Lambert, 1980; Fries, Hutton et Lambert, 1982); la méthode du modèle Pareto Linéaire (Hutton et Lambert, 1982); et la méthode de simulation (Dorrington, 1974; Caminada et Goudswaard, 1996).

[1] - Cuong Vu Sy, « La politique fiscale et le développement du Vietnam au cours de la transition », op-cit, P :159.

الإخضاع الجبائي فتتقلص معها الآثار السلبية إلى أقصى درجة على الوضع الأمثل الذي تحدده ظروف المجتمع وإيديولوجيته. إن مفهوم الضغط الجبائي يطلق على نسبة الاقتطاعات الجبائية إلى الدخل أو نسبة المساهمة المالية للمجتمع في تحمل العبء الجبائي[1] فتكون هذه النسبة كلية، قطاعية أو فردية ويقاس الضغط الجبائي كما يلي:

$$\text{الضغط الجبائي الكلي} = \frac{\text{الاقتطاعات الجبائية}}{\text{الدخل الوطني الخام}}$$

$$\text{الضغط الجبائي القطاعي} = \frac{\text{الاقتطاعات الجبائية من القطاع}}{\text{الدخل القطاعي}}$$

$$\text{الضغط الجبائي الفردي} = \frac{\text{مجموع الاقتطاعات الفردية}}{\text{دخل الفرد}}$$

كما نشير في هذا الصدد إلى الصعوبة الموجودة في تحديد مختلف أصناف الدخل وخاصة الدخل الفردي، هذا حتى في الدول المتقدمة ذات الأجهزة الإحصائية المتطورة لذلك نأخذ هنا مفهوم صحة الضغط نسبيا. ويوجد مفهوم ضيق للضغط الجبائي، والذي لا يشمل من الموارد المالية إلا الموارد الجبائية مباشرة أو غير مباشرة، ومفهوم آخر واسع يضم الإيرادات شبه الجبائية كمساهمات الضمان الاجتماعي و التأمين يقاسان كما يلي:

$$\text{الضغط الجبائي الضيق} = \frac{\text{إيرادات جبائية عادية}}{\text{الناتج الوطني الإجمالي}}$$

$$\text{الضغط الجبائي الموسع} = \frac{\text{إيرادات جبائية عادية + إيرادات شبه جبائية}}{\text{الناتج الوطني الإجمالي}}$$

كذلك هناك الضغط الجبائي الحقيقي والضغط الجبائي الوهمي la pression fiscale réel et la pression fiscale fictive حيث يرتبط الضغط الجبائي الحقيقي بالهيكل الجبائي مثلا: الاقتطاعات الجبائية غير المباشرة ترتبط بالاستهلاك أو الإنفاق، والاقتطاعات المباشرة ترتبط بالمداخيل، فالضغط الجبائي الحقيق هو نسبة الاقتطاعات غير المباشرة إلى حجم النفقات الاستهلاكية والاقتطاعات المباشرة إلى حجم المداخيل كما يلي:

[1]- ECHAUDEMAISON.C.D: « Dictionnaire d'économie et des sciences sociales » –Edition NATHAN –Paris 2001, P: 395.

$$\text{الضغط الجبائي غير المباشر} = \frac{\text{الاقتطاعات الجبائية غير المباشرة}}{\text{حجم النفقات الاستهلاكية}}$$

$$\text{الضغط الجبائي المباشر} = \frac{\text{الاقتطاعات الجبائية المباشرة}}{\text{حجم المداخيل المحققة}}$$

1- تطور الضغط الجبائي الكلي في الجزائر:

إن الضغط الجبائي الكلي أو الوهمي من خصائص الدول الريعّية ومن بينها الجزائر، حيث يتكون الهيكل الجبائي الرسمي من الجباية البترولية والجباية العادية فإذا قمنا باحتساب الضغط الجبائي بأخذ الريع البترولي فإن من شأنه أن يضخم هذه النسبة ولا يعطينا صورة حقيقية وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(37): تطور الضغط الجبائي المطبق في الجزائر (1970 – 2014).

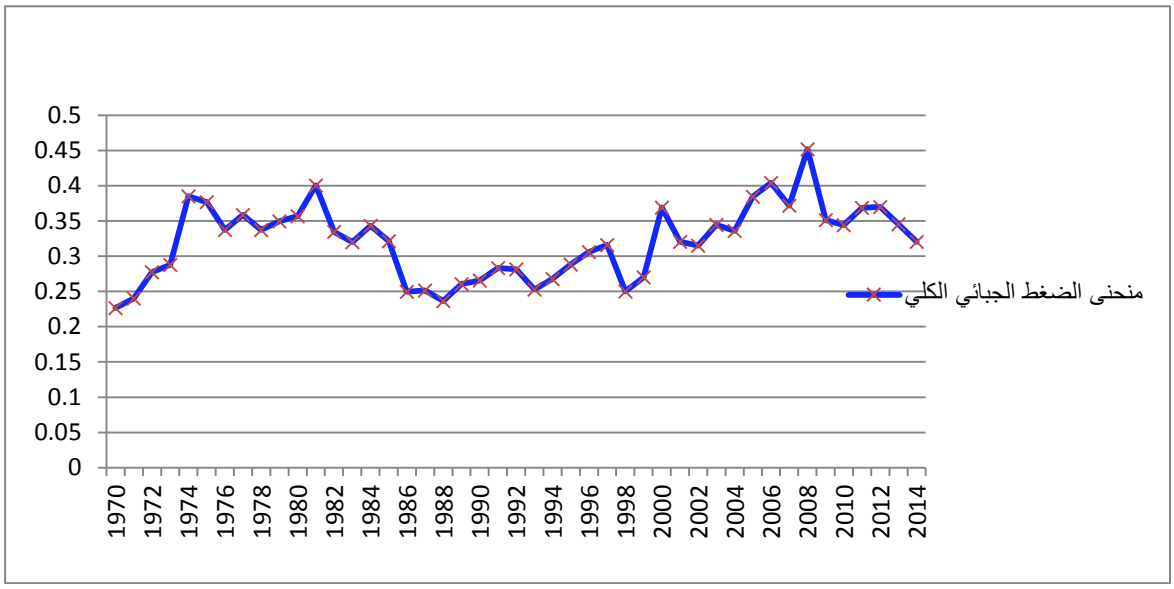

مصدر البيانات لحساب معدلات الضغط الجبائي Source :www.ons.dz

de recouvrement www.MFDGI/derection

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن مستوى الضغط الجبائي مرتفع جدا نتيجة إيرادات الجباية البترولية، حيث انتقل من 22% سنة 1970 إلى 38% سنة 1974، يرجع هذا الارتفاع يرجع إلى زيادة إيرادات الجباية البترولية التي عرفتها سنة 1973 وما يعرف بالصدمة البترولية الأولى• أين ارتفعت أسعار

• أطلق على هذه الصدمة اسم أزمة تصحيح أسعار البترول وتقييم برميل البترول بالقيمة الحقيقية، حيث كانت الأسعار متدنية إلى مستويات قياسية، فقررت منظمة الدول المصدرة للبترول زيادة أسعار البترول فارتفعت بذلك أسعار البترول بنسبة 400%.

المحروقات حيث بلغ سعر البترول 12 دولار للبرميل[1]، ثم تأخذ معدلات الضغط الجبائي في التذبذب ارتفاعا وانخفاضا نتيجة تقلبات التي عرفتها ايرادات الجباية البترولية، ففي سنة 1986 انخفض معدل الضغط إلى 24%، ليحقق سنة 2008 أعلى نسبة 45% وهذا راجع إلى ارتفاع ايرادات المحروقات في هذه السنة، لتنخفض بعد ذلك سنة 2014 أين بلغ معدل الضغط الجبائي 32 %.

2- تطور الضغط الجبائي القطاعي:

إن في حالة عدم إدراج الجباية البترولية تصبح نسب الضغط الجبائي ضعيفة هذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(38): تطور الضغط الجبائي دون المحروقات ولقطاع المحروقات (1974-2014)

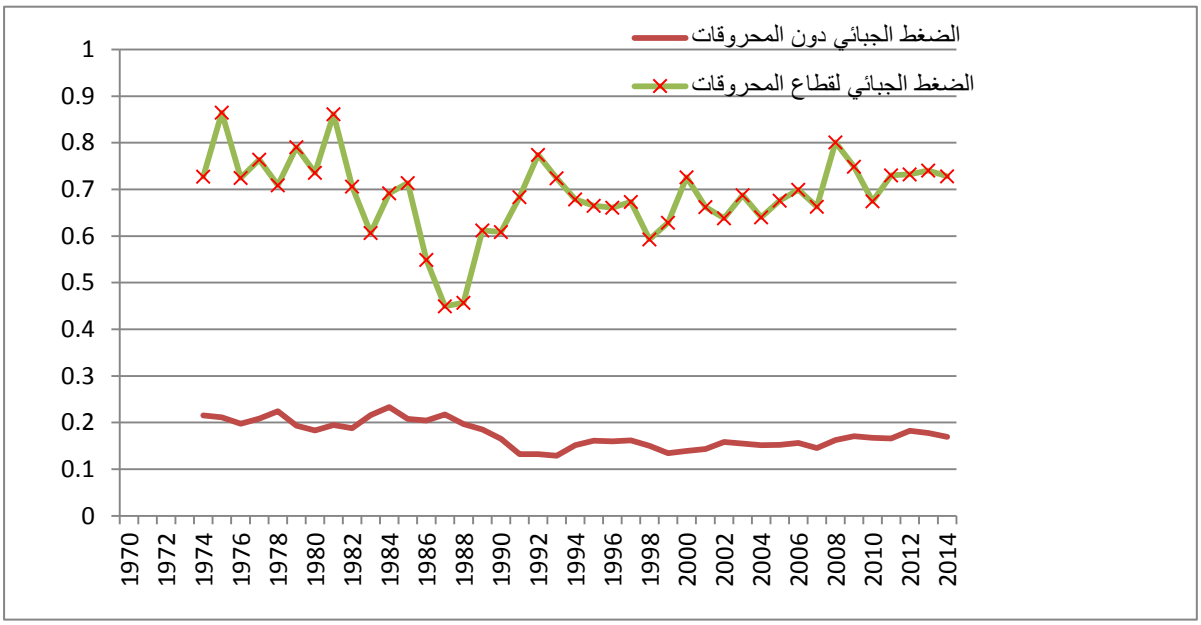

مصدر البيانات لحساب معدلات الضغط الجبائي Source :www.ons.dz

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن مستوى معدلات الضغط الجبائي دون قطاع المحروقات ضعيف، حيث لا يتعدى نسبة 30 % على طول الفترة 1974- 2014 أي بمتوسط معدل ضغط جبائي 17 %، إذ حقق أعلى مستوى سنة 1984 بنسبة 23 % ليسجل سنة 2014 معدل 16 % هذا المستوى الضعيف قد يرجع لضعف السياسة الجبائية في إيجاد الأوعية الجبائية الملائمة ذات المردودية العالية، كذلك ارتفاع حدة التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية، مما يخفض القيمة الحقيقية لحصيلة الضرائب، ضف إلى ذلك انتشار البطالة التي تفوت على الدولة إخضاع فئة كبيرة من أفراد المجتمع. في حين تحقق معدلات

[1]- مريم شطيبي محمود، " انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري" مداخلة مقدمة ضمن أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة بعنوان " أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري" جامعة قسنطينة، 14 ماي 2015، ص: 4.

الضغط الجبائي لقطاع المحروقات مستويات عالية بمتوسط 68,78% خلال هذه الفترة، أي أن الجباية البترولية تغطي نسبة عالية من القيمة المضافة الخامة لقطاع المحروقات، وهذا ما يعرف بالضغط الجبائي الوهمي أي مبني على الريع وليس على اقتصاد حقيقي منتج ومتنوع. إن الضغط الجبائي له مجال فإذا ارتفع عن مستواه، هذا ليس معناه أن الإيرادات الجبائية سوف ترتفع حتما حيث أنه إبتداءا من حد معين كل زيادة في الضغط الجبائي تؤدي بالموازاة إلى انخفاض الإيرادات الجبائية* هذا ما يطلق عليه بمفهوم لافر Arthur Laffer »**«

3- تطور الضغط الجبائي المباشر وغير المباشر:

يعبر الضغط الجبائي المباشر عن نسبة إيرادات الجباية المباشرة إلى للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، أما الضغط الجبائي غير المباشر يمثل نسبة الجباية غير المباشرة إلى الناتج الداخلي الخام دون المحروقات، يمكن توضيح هذا التطور من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(39): تطور الضغط الجبائي المباشر وغير المباشر (1974-2014)

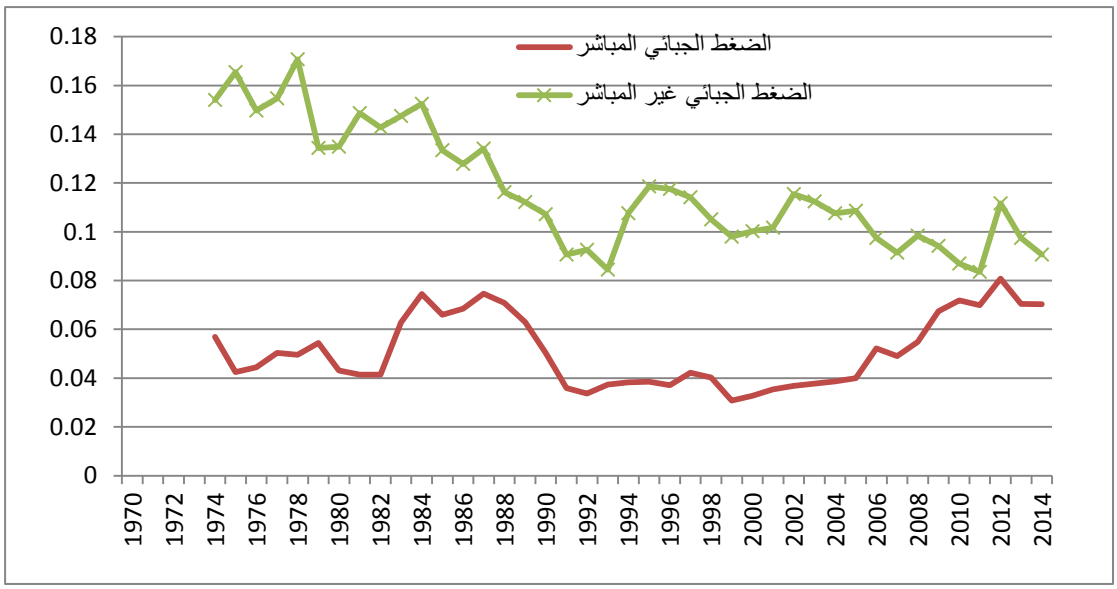

مصدر البيانات لحساب معدلات الضغط الجبائي Source :www.ons.dz

ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل أعلاه أن مستويات الضغط الجبائي غير المباشر أعلى بكثير مقارنة بمستويات الضغط الجبائي المباشر، حيث سجل في سنة 1974 معدل الضغط الجبائي غير المباشر نسبة 15 % في حين أن معدل الضغط الجبائي المباشر لم يتعدى 5,6 %، ثم ليرتفع إلى سنة 1987 إلى 7,4% غير أن معدل الضغط بالنسبة للضرائب غير المباشرة انخفض إلى 13 %، أما في السنوات الأخيرة 2012، 2013، 2014 نلاحظ أن معدل الضغط الجبائي المباشر في تحسن 8%، 7%، 7%

* لا يتحقق مفهوم لافر إحصائيا دائما وخاصة على المدى الطويل وذلك لاعتبارات سياسية واجتماعية فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الضغط الجبائي 40% في إنجلترا أثناء الحرب العالمية الثانية دون تراجع للإيرادات الجبائية.

** Arthur laffer : إقتصادي أمريكي ولد سنة 1941.

مقارنة بالضغط غير المباشر 11%، 9%، 9%، لكن يبقى دائما منخفض مقارنة بمعدل الضغط الجبائي غير المباشر، هذا الانخفاض يرجع للسياسة الجبائية المعتمدة بخصوص الضرائب المباشر حيث أن الاقتطاعات الجبائية المباشرة منخفضة نتيجة انخفاض الدخل الفردي، فالضرائب المباشرة والمشكلة من الضريبة على الدخل الإجمالي، الضرائب على أرباح الشركات تبقى مساهمتها ضعيفة مقارنة بمساهمة الضرائب غير المباشرة.

المطلب الرابع: تقييم الساسة الجبائية بالاعتماد على معدل النمو الاقتصادي.

يمكن معرفة فعالية السياسة الجبائية بالاعتماد على معدلات نمو الإيرادات الجبائية مقارنة بمعدلات نمو الناتج الداخلي الخام، ويعد هذا المؤشر مهم لمعرفة مدى استخدام السلطات الجزائرية للسياسة الجبائية كأداة للتعديل الاقتصادي، ففي حالة الرخاء الاقتصادي ووجود حالة التضخم وإذا كان معدل نمو للإيرادات الجبائية أكبر من معدل نمو الناتج الداخلي الخام فذلك يعد مؤشر جيد حيث تستخدم الضريبة من أجل تخفيض فائض الطلب، بفعل امتصاص جزء من القدرة الشرائية بواسطة أداة الضريبة، بخلاف فترات الركود الاقتصادي فيجب أن يكون معدل نمو الإيرادات الجبائية أقل من معدل نمو الناتج الداخلي الخام للدلالة على أن الضريبة تستخدم كأداة لإنعاش الاقتصاد الوطني، سنحاول إسقاط ما ذكر على الاقتصاد الجزائري من خلال عرض الشكل التالي:

الشكل رقم(40): تطور معدل نمو الإيرادات الجبائية والناتج الداخلي الخام (1971-2014)

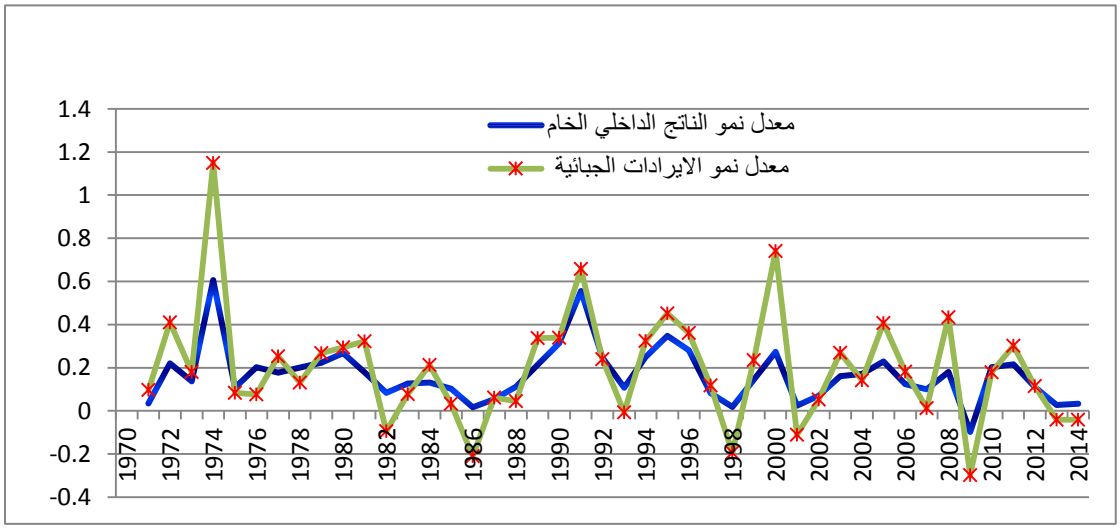

مصدر البيانات لحساب معدلات النمو Source :www.ons.dz
de recouvrementwww.MFDGI/derection

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدلات النمو الجبائي متذبذبة، غير أنها تسجل في أغلب الحالات معدلات أعلى مستوى من معدلات النمو الاقتصادي، ففي المرحلة 1970-1981 سجلت معدلات نمو الناتج الداخلي الخام ومعدلات نمو الإيرادات الجبائية مستويات أعلى، حيث بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام 60 % سنة 1974 أما معدل نمو الإيرادات الجبائية سجل أعلى نسبة في هذه السنة 114 %، إن هذه المرحلة عرفت انتعاش ومستوى من الاستقرار الاقتصادي غير أنه قد يرجع هذا المستوى من

الانتعاش والزيادة في معدلات النمو إلى ارتفاع إيرادات الجباية البترولية، حيث قفزت إيرادات الجباية البترولية من سنة 1973 إلى سنة 1974 بأعلى نسبة 325 %♦، إن هذا المستوى من النمو يطلق عليه مصطلح النمو المفقر أي لا يعبر عن مستويات نمو حقيقية، وخير دليل على هذا مستوى النمو سنة 1986، أين بلغ معدل نمو الإيرادات الجبائية نسبة – 20 % كما انخفض معدل نمو الناتج الداخلي إلى 1 % هذا الانخفاض في معدلات النمو راجع بالدرجة الأولى إلى تراجع إيرادات المحروقات بسبب الصدمة البترولية الثانية أين انخفضت أسعار البترول حيث بلغ سعر البترول 13 دولار للبرميل[1]. وما يمكن ملاحظته أيضا من خلال هذا الشكل أن الاتجاه العام الذي تأخذه معدلات نمو الإيرادات الجبائية هو نفسه الاتجاه العام لنمو الناتج الداخلي الخام، ومن هنا يمكن القول أن العملية الإنتاجية تعتمد هي أيضا على إيرادات الجباية البترولية في الاقتصاد الجزائري أي أن الناتج الداخلي الخام يهيمن عليه الإنتاج النفطي بنسبة تفوق 30 %، ثم تأخذ معدلات النمو في التذبذب ارتفاعا وانخفاضا لتسجل سنة 2014 النسب التالية – 4 % بالنسبة لمعدل نمو الإيرادات الجبائية، و 3 % بالنسبة لمعدل نمو الناتج الداخلي الخام. وكتقييم للسياسة الجبائية بالاعتماد على معدلات النمو للإيرادات الجبائية ومعدلات النمو للناتج الداخلي الخام، فإنه من الصعب الاعتماد على سياسة جبائية سواء توسعية في الانكماش الاقتصادي أو انكماشية في حالة التضخم الاقتصاد هذا راجع لخصوصية الاقتصادي الجزائري والذي لم يستطع الخروج من التبعية لقطاع المحروقات خلال فترة طويلة تتعدى 40 سنة كي يعرف تنوع اقتصادي من خلال تنويع الإنتاج خارج هذا القطاع.

وما يمكن استخلاصه جراء هذا التحليل أن السياسة الجبائية في الجزائر تزامنت مع السياسة الاقتصادية والتغيرات الهيكلية للاقتصاد الوطني، كما رافقت هذه الظروف أزمات اقتصادية والأخطر منها الأزمة السياسية، هذه الظروف كان لها أثر سلبي في بعض الأحيان على فعالية السياسة الجبائية ومن خلال المؤشرات المدروسة سابقا يمكن استخلاص ما يلي:

– استمرارية هيمنة الجباية البترولية على الميزانية العامة للدولة رغم السياسة الجبائية المعتمدة من خلال الإصلاحات المالية والتحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمرين في مختلف فروع النشاط الاقتصادي، وهذا خلال أكثر من 20 سنة؛

– ارتفاع معدلات الضغط الجبائي لمختلف سنوات الدراسة هذا لطغيان ايرادات الجباية البترولية، أما بخصوص الضغط الجبائي للجباية العادية فيعتبر متدني حيث تسعى السلطات الجبائية إلى الوصول إلى معدل ضغط جبائي أمثل 20 % ليس من خلال رفع معدلات الاقتطاع الجبائي وإنما بفعل توسيع الأوعية الجبائية؛

♦ Les calcules des taux selon les données de www.ons.dz rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014.

[1]- مريم شطيبي محمود، " انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

– ارتفاع تكلفة التحصيل الجبائي هذا ما يجعل الإيرادات الجبائية غير فعالة، ففي الجزائر مثلا تدفع الإدارة الجبائية 4 دج للحصول على 100 دج كإيرادات جبائية، أما في فرنسا تدفع 1 أورو للحصول على 100 أورو، وهو ما جعل الإدارة الجبائية تسعى للتقليل من هذه التكاليف.

من المفترض أن هناك العديد من المؤشرات التي على ضوئها يتم إجراء عملية التقييم، غير أنه اكتفينا بالمؤشرين المالي والاقتصادي نظرا لطبيعة الموضوع محل الدراسة، حيث حاولنا معرفة مدى مساهمة السياسة الجبائية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية وبالخصوص النمو الاقتصادي من خلال إنعاش الصادرات خارج قطاع المحروقات وإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وكذا التدابير الجبائية المتخذة من خلال إنشاء صندوق ضبط الموارد وإحداث إصلاحات عامة أسلوب التسيير داخل الإدارة الجبائية.

خلاصة الفصل الرابع:

بعد دراستنا لمختلف التغيرات التي شهدها النظام الاقتصادي والجبائي الجزائري من خلال هذا الفصل، يمكن القول أن السياسة الجبائية في الجزائر تم النظر إليها على أنها جزء متكامل من أجزاء السياسة الاقتصادية الكلية، حيث تم إدراجها ضمن منطق الإصلاحات الاقتصادية المتبعة، غير أن هذه السياسة الجبائية لم تؤتي أكلها بفعل هيمنة الجباية البترولية على الإيرادات الجبائية العامة في الجزائر، فالجزائر كغيرها من الدول الريعية لا تتحكم في أسعار النفط مما يجعل أكثر من 60 % من إيراداتها مرهون بتقلبات أسعار هذه المادة و عرضة بذلك للصدمات التي تتعرض لها أسواق النفط. من هذا المنطلق فإن السياسة الجبائية لا يمكن استخدامها بفعالية قصد تعزيز أهداف السياسة الاقتصادية عموما والنمو الاقتصادي خصوصا، حيث باشرت الجزائر جملة من التدابير والإصلاحات الجبائية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق تنويع الاقتصاد وزيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات، كذلك تحقيق التنمية المتوازنة عبر مختلف ولايات الوطن مع تحفيز الاستثمار الوطني والأجنبي باعتماد سياسة جبائية مبنية على تقديم تحفيزات جبائية من خلال قوانين الاستثمار، إضافة إلى اعتماد صندوق خاص لضبط الموارد والذي قد يخفف من وطأة تقلبات في أسعار النفط على استقرار الميزانية السنوية للدولة، حيث يعمل هذا الصندوق على امتصاص الفوائض المالية السنوية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول عن السعر المرجعي 37 دولار للبرميل[1] والذي يتحدد على أساسه قانون المالية السنوي، وبذلك تستخدم هذه الفوائض لتغطية العجز في الميزانية نتيجة انخفاض أسعار النفط، كما يستخدم لتسوية المديونية العمومية للدولة. إضافة إلى إحداث تدابير جبائية من شأنها عصرنة النظام الجبائي ورفع كفاءة الإدارة الجبائية

[1] - journal officiel N° :72 portant loi de finance n° 15-18 pour 2016.

حتى تواكب التحولات الاقتصادية الجديدة، إلا أنه وبعد تقييمنا لفعالية السياسة الجبائية لاحظنا استمرار هيمنة الجباية البترولية حيث تحتل الصادرات النفطية أكثر من 95 % من الصادرات الوطنية بالرغم من التحفيزات الجبائية المقدمة سواء بالنسبة للمؤسسات المصدرة أو المؤسسات التي أعادة استثمار أرباحها لإشباع الطلب المحلي، كذلك بالنسبة للامتيازات المقدمة للمستثمرين سواء الأجانب أو الوطنيين تعد مهمة لكن غير كافية مع وجود نوع من المعاملات الإدارية التي لا تزال دون المستوى المطلوب لاستقطاب الاستثمارات. هذا لا يعني أن السياسة الجبائية لم يكن لها أثر إيجابي، إنما يجب أخذ بعين الاعتبار الظروف المالية والسياسية التي مرت بها البلاد.

إن معدلات الضغط الجبائي المرتفعة بسبب إيرادات الجباية البترولية، قد لا تسمح لهذا النظام من مواكبة النمو الاقتصادي والذي يسترشد في زيادته إلى الناتج الداخلي الخام، كذلك معدلات البطالة المرتفعة والضغوط الاجتماعية المتزايدة جعلت من الحكومة تلجأ إلى استخدام احتياطات الصرف الكبيرة والتي تراكمت منذ سنة 2000 في دعم برامج الإنعاش الاقتصادي بهدف تعزيز الطلب الكلي وخلق مناصب شغل عن طريق خلق استثمارات عمومية، كبناء بنى تحتية، خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

يمكن القول أن الجزائر حققت التوازنات الاقتصادية الكبرى، غير أنها لم تستطيع تحقيق نمو اقتصادي خارج قطاع المحروقات ، فمعدلات النمو الاقتصادي المسجلة لا تعبر إلا عن معدلات وهمية ناتجة عن اقتصاد ريعي مبني على المحروقات، حيث تشير الدراسات الإستشرافية للبنك العالمي أن معدلات النمو الاقتصادي لابد أن تتجاوز 7 % إلى غاية سنة 2020.

وفق ما سبق يبقى الاقتصاد الجزائري مرهون لدرجة كبيرة بتقلبات أسعار البترول، لذا فإن احتمالات النمو الاقتصادي المستقبلية تبقى مرتبطة بأسعار هذه المادة، هذا ما يستوجب الإسراع في القيام بإصلاحات هيكلية في مختلف المجلات: القطاع الزراعي، قطاع السياحة، تنمية السوق المالية، إشراك القطاع الخاص في إنشاء البني التحتية، إعادة هيكلة المنشآت العامة هذا بغرض زيادة مساهمة هذه القطاعات في نمو الاقتصادي الوطني.

الفصل الخامس:

الدراسة القياسية لأثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2014).

المبحث الأول: الأساليب القياسية المستخدمة

المبحث الثاني: تحليل السلاسل الزمنية وتطبيق نموذج VECM

المبحث الثالث: تقدير النموذج بالشكل العام

تمهيد:

بعد إسقاط المحتوى النظري على الاقتصاد الجزائري، وتتبع مختلف التطورات التي شهدها الاقتصاد الجزائري فيما يخص السياسة الجبائية والإصلاحات الاقتصادية، سنعمل من خلال هذا الفصل على تعزيز الدراسة التحليلية التي قمنا بها على الاقتصاد الجزائري في الفصل السابق بدراسة أخرى قياسية بالاعتماد على المعطيات الاقتصادية الوطنية وذلك بغية إعطاء بعد كمي للدراسة ومحاولة استخدام القياس الاقتصادي من أجل معرفة إسهامات السياسة الجبائية باستخدام مختلف الضرائب والرسوم المشكلة للنظام الجبائي الجزائري في تفسير تقلبات الناتج الداخلي الخام، وبالاعتماد على اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات موضوع الدراسة باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM.

كما سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى التحديد الكمي لأثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج BARRO كونه يرتكز أساسا على دالة الانتاج من نوع COBB-DOUGLAS حيث سنقوم بتوسيعها من خلال إدخال الإيرادات الجبائية لمعرفة مساهمتها في النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الأساليب القياسية المستخدمة.

قبل دراسة أي نموذج قياسي أو أي علاقة في المدى الطويل أو القصير، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات المستعملة في النموذج لتجنب ما يسمى بالتقدير المزيف* la régression fallacieuse.

يعطى مفهوم السلسلة الزمنية على أساس مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، حيث كل فترة زمنية تقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة، بمعنى آخر هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيبا تصاعديا[1]. في هذه الدراسة سنعمل على تحليل السلاسل الزمنية واختبار استقراريتها باستخدام جذر الوحدة، والذي لا يعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام، بل يساعد في تحديد الطريقة المناسبة في جعلها مستقرة، ومن بين اختبارات جذر الوحدة لدينا اختبار ديكي فولر المطور « ADF » والذي يعتبر من أكثر الاختبارات دقة، مما يمكننا من معرفة درجة تكامل متغيرات النموذج وبالتالي ما إذا كانت العلاقة التي تربط متغيرات الدراسة علاقة طويلة الأجل، وبالتالي يساعدنا في تقدير جيد باستعمال طريقة المربعات الصغرى أو نموذج تصحيح الخطأ في المدى القصير، كذلك من بين اختبارات جذر الوحدة لدينا اختبار فيليبس وبيرون « Phillips and Perron test » واختبار KPSS ، حيث يعتبر اختبار فيليبس وبيرون فعالا إذ يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، وفيما يلي سيتم تلخيص إجراءات تحليل السلاسل الزمنية واستعمال أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

المطلب الأول: إختبار جذر الوحدة.

إن دراسة السلاسل الزمنية تعتمد على فرضية وجود إستقرارية هذه السلاسل، من أجل تجنب الانحدار والعلاقة الزائفة للمتغيرات، فمن بين المؤشرات التي تدل على أن هذا الانحدار زائف وجود معامل تحديد كبير، زيادة المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة مع وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وهذا عكس طريقة المربعات الصغرى العادية، لذا من الضروري اختبار إستقرارية السلاسل باعتباره شرط أساسي في تحليل السلاسل الزمنية، حيث تعتبر السلسلة الزمنية مستقرة (ساكنة) حققت الشروط التالية[2]:

---

* إن التقدير المزيف يعطي نتائج جيدة من حيث معنوية المعالم تظهر في قيمة ستيودنت وفيشر وأيضا معامل التحديد R^2 غير أنه لا يعطي المعنى الحقيقي للمعالم المقدرة ويتبين ذلك من خلال قيمة DW تكون أقل من معامل التحديد « $DW< R^2$ »

[1]- عبد العزيز شرابي، " طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 20.

[2]– تومي صالح، " مدخل لنظرية القياس الاقتصادي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 1999، ص: 173.

- تذبذب حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن $E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu$
- ثبات التباين عبر الزمن $var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \delta^2$
- أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير، أي على الفرق بين فترتين زمنيتين، ويعطى بالصغة التالية:

$$cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = cov(Y_{t+k}, Y_{t+k+s}) = \gamma(k)$$

قد يصعب أحيانا تحديد طبيعة السلسلة الزمنية مستقرة أو غير مستقرة، سواء بالملاحظة أو حتى بالرسم البياني، في هذه الحالة يتم استخدام مقاييس إحصائية لاختبار وجود أو عدم وجود الاتجاه العام في السلسلة، أبسط هذه المقاييس وأكثرها استعمالا هي طريقة المتوسط الحسابي حيث يتم تقسيم السلسلة الزمنية إلى قسمين متساوين ثم يتم حساب المتوسط الحسابي لكل قسم، فإذا كان المتوسطان الحسابيان متساويان أو يقتربان من بعضهما نقول أنه لا يوجد اتجاه في السلسلة الزمنية وبالتالي فهي مستقرة والعكس صحيح، ويوجد أيضا اختبار ديكي فولر المطور «Augmented Dickey-Fuller »

1-إختبار ديكي فولر المطور « ADF» 1979 :

يبحث اختبار « ADF » عن إستقرارية السلسلة الزمنية أو عدمها بتحديد مركبة الاتجاه العام، حيث تتصف السلسلة الزمنية المستقرة بأنها متكاملة من الدرجة صفر ويرمز لها بـ $I(0)$ ، وفي حالة إجراء الفرق الأولي لتسكين السلسلة تكون السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى ويرمز لها بـ $I(1)$ ، إن اختبار (ADF) يعد من أهم الاختبارات التي تستخدم لدراسة إستقرارية السلسلة الزمنية وتحديد درجة تكاملها، فيتم إتباع خطوات التقدير وإجراء اختبار الفروض كما يلي[1]:

- **النموذج الأولى:** هذه الصيغة لا تحتوي على حد ثابت ولا على اتجاه زمني وتعطى بالعلاقة التالي: $\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$ تحت اختبار الفرضية التالية $\begin{cases} H_0: \lambda = 0\,, \phi = 0 \\ H_1: \lambda < 0, \phi < 1 \end{cases} \dots\dots\dots\dots (01)$
- **النموذج الثانية:** تحتوي على ثابت ولكن بدون اتجاه زمني وتعطى بالصيغة التالية

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

تحت اختبار الفرضية التالية $\begin{cases} H_0 : \lambda = 0\,, \phi = 1\,, c = 0 \\ H_1 : \lambda < 0\,, \phi < 1\,, c \neq 0 \end{cases} \dots\dots\dots\dots (02)$

- **النموذج الثالثة:** تحتوي على ثابت واتجاه زمني وتعطى بالصيغة التالية

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " الاقتصاد القياسي بين النظري والتطبيق"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2000، ص: 623.

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

تحت اختبار الفرضية التالية (03) ..... $\begin{cases} H_0 : \lambda = 0 , \phi = 1 , c = 0 , bt = 0 \\ H_1 : \lambda < 0 , \phi < 1 , c \neq 0 , \ bt \ \neq 0 \end{cases}$

يمثل (p) عدد فترات التباطؤ الزمني الضروري لتصحيح مشكلة الارتباط التسلسلي، وتحديد طول هذه الفجوة بشكل يوازن بين درجات الحرية ومعالجة مشكلة الارتباط الذاتي، يتم هذا باستخدام معيار Akaike وكذلك باختيار الفجوة التي تقلل هذا المعيار، إضافة إلى وجود معايير أخرى مثل Schwarz ومعيار HC وبعد ذلك يتم اختيار فرضية العدم.

إذا كانت الإحصائية τ^* المقدرة للمعلمة λ تتجاوز القيمة الجدولية لـ ADF نرفض فرضية العدم لجذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة، ومعنى هذا أن السلسلة الأصلية مستقرة ومن الرتبة صفر ويرمز لها بالرمز $I(0)$ وفي هذه الحالة لا يوجد ضرورة من استخدام الاختبارات التكامل المشترك، أما في الحالة العكسية أين تكون τ^* المقدرة أقل من القيمة الجدولية فإننا نقبل فرضية العدم بوجود جذر الوحدة ونقوم باختبار الفروق الأولى للسلسلة، وإذا تبين أنها مستقرة نتوقف عند هذا الحد ونقول أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، أما إذا قبلنا فرضية العدم أي أن السلاسل غير مستقرة نقوم بإجراء الفرق الثاني للسلسلة ثم نختبر مرة أخرى السلسلة وهكذا.

2-إختبار فيليبس وبيرون Phillips and Perron test 1988:

يقوم اختبار فيليبس و بيرون على تصحيح الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة باستخدام طريقة لا معلمية Ajustement non-paramétrique لتباين النموذج، حتى يأخذ في الاعتبار وجود الارتباط الذاتي ويعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة، كما يسمح اختبار **فيليبس وبيرون** بتجاوز مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وعدم ثبات التباين للخطأ العشوائي التي يعاني منها اختبار ديكي فولر العادي، ويجري هذا الاختبار في أربع مراحل[1]:

- التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى MCO العادية للنماذج الثلاثة لاختبار ديكي فولر وحساب الإحصائيات المرافقة لها.
- تقدير التباين قصير المدى $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} \hat{\varepsilon}_t^2$ ، حيث تمثل $\hat{\varepsilon}_t$ البواقي.
- تقدير المعامل المصحح S_t^2، المسمى بالتباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة ، حيث

$$S_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} \hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1 - \frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} \hat{\varepsilon}_t \ \hat{\varepsilon}_{t-i}$$

[1] - Régis Bourbonnais,"Econométrie, Manuel et exercices corrigés", 7 Edition, Dunod, Paris, 2009, P: 235.

من أجل تقدير هذا التباين طويل المدى، من الضروري إيجاد عدد التباطؤات l المقدرة بدلالة عدد المشاهدات الكلية n على النحو التالي: $l \approx 4(\frac{n}{100})^{2/9}$

- حساب إحصائية فيليبس وبيرون (pp): $t^*_{\hat{\phi}} = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}{\sqrt{k}}$

مع $k = \frac{\widehat{\sigma^2}}{S_t^2}$ والذي يساوي الواحد 1 في الحالة التقاربية عندما تكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشا أبيض. ثم تقارن هذه الإحصائية مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون MacKinnon.

3-إختبار KPSS:

إقترح كل من Kwiatkowski , Phillips , Schmidt, Shin 1992 استخدام اختبار مضاعف لاغرانج، لاختبار فرضية العدم التي تقرر استقرارية السلسلة. ويكون اختبار KPSS على المراحل التالية:

- بعد تقدير نماذج ديكي فولر للصغة (2) و(3) نحسب المجموع الجزئي للبواقي: $S_t = \sum_{i=1}^{t} \hat{\varepsilon}_i$
- نقدر التباين الطويل الأجل S_t^2 بنفس طريقة اختبار فيليبس وبيرون.
- نحسب إحصائية اختبار KPSS من العلاقة: $LM = \frac{1}{S_t^2} \frac{\sum_{t=1}^{n} S_t^2}{n^2}$

نرفض فرضية العدم (فرضية الاستقرار) إذا كانت الإحصائية المحسوبة لـ LM أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف Kwiatkowski , Phillips , Schmidt, Shin 1992 ، نقبل بفرضية الاستقرار إذا كانت الإحصائية LM أصغر من القيمة الحرجة.

هناك أيضا اختبارات أخرى لاختبار الجذر الوحدوي منها اختبار HEGY الذي يختبر وجود مركبة موسمية في السلسلة الزمنية.

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك

بعد معرفة درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، يتم تقدير واختبار التكامل المشترك بين المتغيرات التي تحتوي على نفس جذر الوحدة أي متكاملة من نفس الدرجة، حيث يمكن استخدام أساليب التكامل المشترك لدراسة العلاقة الانحدارية للمتغيرات في المدى الطويل، وبالتالي فإن السلاسل X_t ، Y_t غير مستقرة متساوية التكامل إذا تضمنت العلاقة بين هذه السلاسل مكون خطي مستقر واحد على الأقل، هذا المكون الخطي المستقر يسمى بمعادلة التكامل ويرمز لها بـ (r) والذي يفسر وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات X_t و Y_t وتوفر هذا الشرط بين المتغيرات يسمح باستخدام السلاسل الأصلية في التقدير ولا يكون الانحدار في هذه الحالة زائف وباستخدام طريقة المربعات الصغرى تعطي نتائج غير زائفة.

يوجد العديد من الاختبارات التي تستخدم للتحقق من وجود التكامل المشترك، حيث يعتبر اختبار **جوهانسن** *Johansen* (أسلوب الإمكانيات العظمى) الأفضل في حالة احتواء النموذج على

السلاسل الزمنية لأكثر من متغيرين ذلك لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك، كما أننا سنتطرق للاختبارين المعمول بهما كثيرا الأول اختبار **أنجل جرانجر** *Engel-Granger* والخاص بوجود متغيرين أما الثاني اختبار **جوهانسن**

1-إختبار جرانجر *Granger* للتكامل المشترك:

اقترح كل من انجل وجرانجر « *Engel-Granger* » سنة 1987 طريقة لاختبار علاقة التكامل المشترك على مرحلتين[1]:

- في المرحلة الأولى يتم تقدير علاقة انحدار Y_t بالنسبة لـ X_t وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى: $Y_t = \propto + \beta X_t + \varepsilon_t$
- أما في المرحلة الثانية يتم اختبار استقرارية البواقي المقدرة ε_t باستخدام إحدى اختبارات جذر الوحدة، وإذا كانت الاختبارات تدل على سكون البواقي ε_t فإنها متكاملة من الدرجة $I(0)$ مما يعني وجود تكامل مشترك بين X_t و Y_t أي وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات.

وبعد ذلك يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الخطوة الأخيرة إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا، ويتم استخدام مقدرات سلسلة البواقي لعلاقة الأجل الطويل لتقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يأخذ الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = a\Delta X_t - \gamma(Y_{t-1} - \alpha - \beta X_{t-1}) + \varepsilon_t$$

يمثل Δ الفرق الأول أما المعادلة فهي تبين أن التغير في Y_t يعتمد على تغير X_t وتمثل الصيغة $(Y_{t-1} - \propto - \beta X_{t-1})$ عنصر تصحيح الخطأ، وفي المدى الطويل هذا المكون سوف يساوي الصفر، لكن إذا انحرفت Y_{t-1} عن التوازن في المدى الطويل فإن هذا المكون لا يساوي الصفر، وكل متغير من المتغيرات الداخلية غير المستقرة ستتكيف للعودة إلى الوضع التوازني، أما المعلمة (γ) تقيس سرعة التكيف للمتغير الداخلي اتجاه التوازن في المدى الطويل، حيث من الطبيعي أن تكون إشارته سالبة وبالنسبة للمعلمات (β) و (a) فهي تقيس معالم الأجل الطويل والقصير.

إن تطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة **أنجل جرانجر** ذات المرحلتين على متغيرين لها بعض العيوب في حالة وجود أكثر من متغيرين ومن بين هذه العيوب:

- تفترض وجود علاقة تكامل واحدة بين متغيرات العلاقة، وهذا ما يكون غالبا غير صحيح في نظام مكون من عدد كبير من المعادلات.

[1]- لخضر عدوكة، يحي بوشتة، زهرة بوقلي، " محددات البطالة في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نماذج تصحيح الخطأ"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص: 74.

- تتطلب طريقة جرانجر *Granger* أن تكون العلاقة بين متغيرين فقط وأن تكون السلسلتين لفترة زمنية طويلة.

بناءا على هذه العوائق فعندما تكون العلاقة المطلوب تقديرها مكونة أكثر من متغيرين يفضل إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن *Johansen* فهي من أفضل الطرق القياسية في تقدير متجه التكامل المشترك.

2- اختبار التكامل المشترك لجوهانسن:

إن اختبارات جوهانسون جاءت لمراجعة الفرضيات حول عدد متجهات الأشعة *(n*1)* في نموذج الانحدار الذاتي *(VAR)* التي تربط بين المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة[1]، يمكننا توضيح هذا الأسلوب كما يلي:

$$X_t = \sum_{i=1}^{k} \Pi_i X_{t-1} + \mu + \varepsilon_t \ , \ (t = 1 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots t)$$

تمثل ε_t متجه الحد العشوائي المستقل ذي التوزيع الطبيعي، وبفرض مصفوفة الأثر الكلي $\Pi = -(I - \Pi_1 - \Pi_2 - \cdots \dots\dots\dots\dots \Pi_t)$ يمكن تشكيل فرضية وجود عدد (r) على الأكثر من علاقات التكامل المشترك على النحو التالي: $H(r): \Pi = \alpha\hat{\beta}$

حيث تمثل كل من $\hat{\beta}$ مصفوفة متجهات التكامل المشترك، أما α فهي مصفوفة تصحيح الخطأ أي سرعة التكيف في المدى القصير نحو التوازن في المدى الطويل، ولتقدير الإمكانية العظمى واختيار نسبة القيمة الذاتية يقترح كتابة معادلة التكامل المشترك على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = \sum_{i=1}^{k} \Gamma_t \Delta X_{t-1} + \alpha\hat{\beta} X_{t-k} + \varepsilon_t$$

بحيث $(i = 1, \dots\dots\dots, k-1)$ و $(\Gamma_i = -I - \Pi_1 - \Pi_2 - \cdots \dots\dots\dots \Pi_t)$

هناك طريقتان لتحديد عدد علاقات التكامل المشترك، وكلاهما تتضمن تقدير المصفوفة (Π) لإيجاد الرتبة (r).

- طريقة اختبار الإمكانية العظمى، تختبر فرضية العدم رتبة المصفوفة (Π) تساوي (r) مقابل الفرضية البديلة أين الرتبة تساوي $(r+1)$، حيث تدل فرضية العدم على أن هناك متجهات تكامل مشترك يصل إلى (r) علاقات تكامل مشترك، مع إقتراح آخر $(r+1)$ متجهات، وتحسب إحصائية الإمكانيات العظمى كما يلي:

$$\lambda_{max}(r, r+1) = -T \sum_{i=r+1}^{k} \ln\left(1 - \hat{\lambda}_{r+1}\right)$$

[1] - Éric Dor, «Économétrie», Pearson Education, France, 2009, P : 215.

- طريقة إختبار الأثر وهو كالاختبار السابق باختلاف أن الفرضية البديلة تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي (k) مقابل فرضية العدم أين هناك متجهات تكامل مشترك يساوي (r) وتحسب إحصائية اختبار الأثر كما يلي:

$$\lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^{k} \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

ومن خلال مقارنة نسبة الامكانية المحسوبة بالقيم الجدولية (الحرجة) عند المستوى الاحتمالي 1%، 5% أو 10% يمكن تحديد عدد متجهات التكامل المشترك.

المطلب الثالث: اختبار العلاقة السببية ونموذج تصحيح الخطأ

1- إختبار العلاقة السببية:

يعتبر مشكل السببية من أهم المحاور في تحديد النماذج الاقتصادية، إذ يهدف إلى البحث عن أسباب الظواهر الاقتصادية وفهمها للتمييز بين الظاهرة التابعة والظاهرة المستقلة المفسرة لها.

اقترح جرانجر Granger 1969 معيار تحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، حيث إذا كانت Y_{t1} و Y_{t2} سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t وكانت السلسلة Y_{t1} تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة Y_{t2} ، في هذه الحالة نقول أن Y_{t1} تسبب Y_{t2}، إذن نقول عن المتغيرة أنها سببية[1].

إن اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات محل الدراسة يتم أولا بفحص درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات ثم اختبار فرضية وجود التكامل المشترك وتصميم نموذج تصحيح الخطأ ECM وفي الأخير يمكننا اختبار العلاقة السببية.

2- نموذج تصحيح الخطأ ECM:

في نموذج تصحيح الخطأ ندرس الحالة التي يكون بين X_t و Y_t تكامل مشترك حيث $X_t, Y_t \longrightarrow CI(1,1)$ و $(\beta, -1)$. نضع $\beta = -\frac{\alpha_1}{\alpha_2}$ شعاع التكامل المشترك أي $\beta X_t - Y_t \rightarrow I(0)$.

في هذا النوع من النمذجة يزيد من مشكل التقدير كون السلسلتين متكاملتين وغير مستقرتين، حيث أن المعنوية الإحصائية لهذا النموذج هي السبب في كون السلسلتين غير مستقرتين (أي هناك تكامل غير مشترك). إن استعمال الانحدار غير المباشر لـ Y_t على X_t يعتبر غير ممكن باعتبار أن العلاقة المفترضة انطلاقا من هذا الانحدار ليست واقعية، فينجم عن ذلك الحصول على علاقة بين اتجاهين. فالمشكل الأساسي يكمن في سحب العلاقة المشتركة للتكامل (الاتجاه العام المشترك) من جهة ومن

[1]- شيخي محمد، " طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات"، طبعة 01، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012، ص: 276، 277.

جهة أخرى البحث عن الارتباط الحقيقي بين المتغيرين وهو هدف نموذج تصحيح الخطأ ECM، فهو يجمع بين النموذج الساكن $\beta_1 \Delta X_t$ والنموذج الديناميكي (الحركي) $\beta_2(Y_{t-1} - \beta X_{t-1})$ ليكن[1]:

$$\underset{I(0)}{\Delta Y_t} = \underset{I(0)}{\beta_1 \Delta X_t} + \underset{I(0)}{\beta_2(Y_{t-1} - \beta X_{t-1})}$$

إضافة إلى العلاقة طويلة المدى ، يسمح نموذج تصحيح الخطأ بدمج التقلبات قصيرة المدى . فالمعامل β_2 الذي ينبغي أن يكون سالبا يمثل قوة الجذب (الرجوع) نحو توازن طويل المدى، يفسر نموذج تصحيح الخطأ ECM المشتق من التكامل المشترك في المدى الطويل تحديد اتجاه العلاقة إذا كان حد الخطأ في النموذج معنويا إحصائيا، كما يمكننا من خلال التفريق بين السببية في المدى الطويل والقصير تقدير بطريقة المربعات الصغرى المعادلتين التاليتين[2]:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \Delta Y_{t-j} + \sum_{i=0}^{m} \beta_i \Delta X_{t-1} + \rho_1 \varepsilon_{t-1} + U_t \dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

$$\Delta X_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta X_{t-i} + \sum_{j=0}^{n} \alpha_j \Delta Y_{t-j} + \rho_2 \mu_{t-1} + V_t \dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث يمثل Δ الفروق الأولى، أما (ε_{t-1}) و (μ_{t-1}) حد تصحيح الخطأ للمعادلة الأولى والثانية على التوالي، فإذا كان حد الخطأ في المعادلة الأولى والثانية سالبا ومعنويا فان ذلك يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين X_t و Y_t ذات الاتجاهين، أما إذا كان حد تصحيح الخطأ في المعادلة الأولى معنويا والآخر غير معنوي فإن هذا يدل على وجود علاقة أحادية الاتجاه من X_t إلى Y_t والعكس صحيح، ويتم التعرف لمعنوية حد الخطأ من خلال الإحصائية (t) أما الاحصائية (F) تستعمل لمعرفة السببية في المدى القصير من خلال معنوية القيم المتباطئة ΔX_t و ΔY_t فإذا كانت معالم ΔX_t معنوية في المعادلة الأولى فهذا يدل على أن (X_t) تسبب (Y_t) في المدى القصير والعكس كذلك. وفي هذه الحالة عندما تكون العلاقة أحادية الاتجاه أي وجود شعاع إدماج وحيد نطبق طريقة GRANGER–ENGEL والتي تتم على مرحلتين:

المرحلة الأولى يتم فيها تقدير علاقة المدى الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وحساب البواقي، والمرحلة الثانية يتم تقدير علاقة المدى القصير باستخدام MCO . أما في حالة وجود عدة متجهات (أشعة) تكون طريقة $GRANGER$ غير مجدية وعليه نلجأ إلى التقدير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي $VECM$.

---

[1]– شيخي محمد، " طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات"، مرجع سبق ذكره، ص: 291.

[2]- عماد الدين أحمد، " محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1970– 2004) " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتخطيط، جامعة دمشق، سورية، 2008، ص: 221.

3-النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ $\mathcal{VECM}$:

إن نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR غير المقيد والمتضمن K متأخرة متعلقة بالشعاع Z_t يمكن كتابته على النحو التالي: $\varepsilon_t \to N(0,\Sigma)$ $Z_t = A_1 Z_{t-1} + \cdots + A_k Z_{t-k} + \varepsilon_t$

حيث يمثل: Z_t شعاع ذو بعد (N,1) ، A_k مصفوفة ذات بعد (N, N) و ε_t شعاع ذو بعد $(N,1)$ النموذج VAR يسمح بتقدير العلاقة الديناميكية بين المتغيرات الداخلية دون وضع قيود مسبقة على المعلمات، ويمكن كتابة المعادلة السابقة في شكل نموذج شعاع تصحيح الخطأ على الشكل التالي[1]:

$$\Delta Z_t = \Gamma_1 \Delta Z_t + \cdots + \Gamma_{k-1} \Delta z_{t-(k-1)} + \Pi Z_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث : $\Pi = A_1 + \cdots + A_k - \mathrm{I} \quad \Gamma_i = \sum_{j=i+1}^{k} -A_j,\ i = 1, \ldots, k-1$

هذا النموذج يمدنا بمعلومات حول التعديل القصير الأجل والطويل الأجل لمتغيرات النموذج والمتضمنة المصفوفة Γ_i و Π على التوالي: فيما يتعلق بالعلاقة طويلة الأجل نضع $\Pi = \alpha\beta$ حيث α تمثل معامل التعديل و β تمثل مصفوفة المعاملات طويلة الأجل، حيث βZ_{t-1} تعطينا على الأكثر $N-1$ علاقة التكامل المشترك التي تضمن التقارب Z_t في المدى الطويل نحو توازنه، أي يجب أن تكون r رتبة المصفوفة محصورة بين 0 و N-1 ، فإذا كانت المصفوفة Π ذات رتبة تامة فإن المتغيرات المحتواة في الشعاع Z_t هي مستقرة في مستواها $\mathrm{I}(0)$ وبالتالي لا يوجد لدينا مشكل التقدير المزيف ونستطيع تقدير النموذج $\mathcal{VAR}$ في مستواه، أما إذا كانت رتبة المصفوفة Π تساوي 0 فإنه لا توجد أيضا علاقة تكامل مشترك وبعبارة أخرى لا توجد توليفة خطية بين المتغيرات ونقدر نموذج $\mathcal{VAR}$ بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى مستبعدا العلاقة طويلة الأجل.

المبحث الثاني: تحليل السلاسل الزمنية وتطبيق نموذج تصحيح الخطأ $\mathcal{VECM}$.

تم استعمال القيم الحقيقية لجميع متغيرات النموذج بأخذ سنة الأساس 2001 « ANNEE DE BASE 2001 » ماعدا العمل وفي شكل اللوغاريتم قصد تقليص تباين هذه السلاسل وتخفيض أثر المشاهدات الشاذة، حيث رمزنا لمختلف المتغيرات بالرموز التالية:

$Lpib$: لوغاريتم الناتج الداخلي الخام، $LRfisc$: لوغاريتم إيرادات الجباية العامة، $LFord$: لوغاريتم الجباية العادية، $LFpetr$: لوغاريتم الجباية البترولية، Lsk: لوغاريتم رصيد رأس المال، LL: لوغاريتم العمل، LIR: لوغاريتم الضرائب على الدخل، LID: لوغاريتم الضرائب على الإنفاق، LIC: لوغاريتم الضرائب على رأس المال، $LIdir$: لوغاريتم الضرائب المباشرة، $LIindir$: لوغاريتم الضرائب غير المباشرة، Ldd: لوغاريتم الرسوم الجمركية.

[1] - Isabelle Cadoret, Catherine Benjamin, Franck Martin, Nadine Herrard, Steven Tanyuy :"Econométrie appliquée" Edition De Boeck, Bruxelles, Belgique 2004, P316, 317.

المطلب الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة في مستواها اللوغاريتمي قبل بدء تقدير النموذج لتأكد من كونها متغيرات مستقرة أو غير مستقرة في المستوى، مما يسمح لنا باختبار أفضل الطرق لتقدير النموذج للحصول على أفضل النتائج

1-إختبار إستقرارية السلسلة $Lpib$

نستعمل لدراسة استقرارية السلسلة $Lpib$ اختبار الجذر الأحادي لديكي فولر المطور ADF ، ونظرا لأهمية درجة التأخير *(P)* في اختبار جذر الوحدة تم الاستعانة بمعيارين أكايكي *(AIC)* ، *(SC)* وأخذ درجة التأخير التي تقابل أدنى قيمة لهذين المعيارين، كما تم أخذ أقصى درجة لـ $p = 3$ للاحتفاظ بدرجة الحرية نظرا لقلة عدد المشاهدات أقل من 50 مشاهدة، حيث تبين أن درجة التأخير المناسبة بالنسبة لـ $Lpib$ حسب معيار *(AIC)* ومعيار (SC) هي (P=0) بالنسبة للنموذج الأول، الثاني والثالث، والجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها.

جدول رقم(18): نتائج تحديد درجة التأخير P على السلسلة Lpib

درجة التأخير	p=0	P=1	P=2	P=3
معيار AIC	-1,781	-1,780	-1,720	-1,680
معيار SC	-1,659	-1,616	-1,513	-1,429

المصدر: تم الاعتماد على برنامج Eviews

الجدول رقم(19): نتائج تطبيق اختبار ADF على السلسلة Lpib.

النموذج	مكونات النموذج	T_{cal}	$T_{tabulé}$
النموذج الأول	الاتجاه العام (b)	2,097	2,79
	الثابت (c)	2,422	3,11
	الجذر الأحادي (ϕ)	-2,348	-3,50
النموذج الثاني	الثابت (c)	1,486	2,54
	الجذر الأحادي (ϕ)	-1,272	-2,93
النموذج الثالث	الجذر الأحادي (ϕ)	4,136	-1,95

المصدر: تم الاعتماد على برنامج Eviews أنظر الملحق رقم (02).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

عند المعنوية $\alpha = 5\%$ القيمة المجدولة $(Ttabulé)$ لمركبة الاتجاه العام (b) أكبر من القيمة المحسوبة $(Tcal)$ للسلسلة $Lpib$، وبالتالي نقبل فرضية العدم $(b = 0)$ أي عدم وجود مركبة الاتجاه العام. أما فيما يخص وجود الثابت في السلسلة $Lpib$ فإن القيمة المجدولة أكبر من القيمة المحسوبة $Tcal < Ttabulé$ عند المعنوية $\alpha = 5\%$ وبالتالي نقبل فرضية العدم $(c = 0)$

أي عدم وجود الثابت في السلسلة. كذلك بالنسبة لوجود الجذر الوحدوي نلاحظ أن $T_{\hat{\phi}} > T_{tabulé}$ عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ومنه نقبل فرضية العدم $(\varphi = 1)$ أي وجود الجذر الوحدوي، وعليه نستنتج أن السلسلة غير مستقرة دون وجود الثابت وهو ما يبينه المنحنى التالي:

الشكل البياني رقم (41): منحنى تطور السلسلة $Lpib$

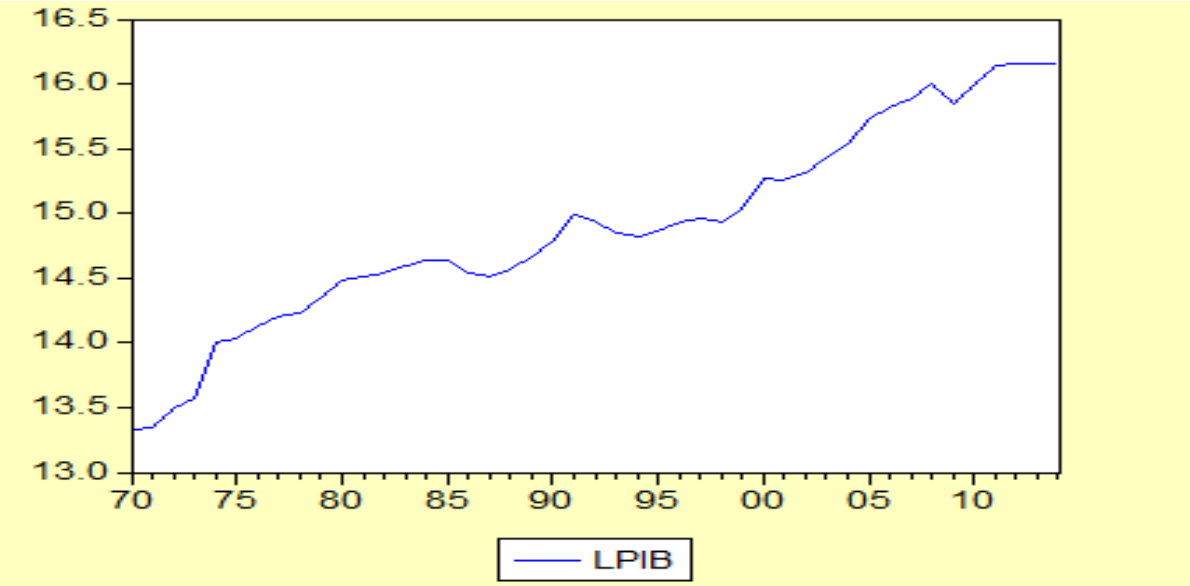

المصدر: مستخرج برنامج Eviews

والطريقة المناسبة لجعلها مستقرة هي طريقة الفروقات، حيث تدرجنا في تطبيق الفروقات على النماذج الثلاث على أساس الإستراتيجية المبسطة لاختبار الجذر الوحدوي لديكي فولر[1].

2-**اختبار استقرار السلسلة $DLpib$**

تحصلنا على درجة التأخير $p = 3$ التي لها أقل قيمة عند المعيارين AIC و SC بالاعتماد على برنامج Eviews يمكن توضيح النتائج من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(20): جدول نتائج اختبار ديكي فولر ADF لـ PBI

النموذج	مكونات النموذج	T_{Cal}	$T_{tabulé}$
النموذج الأول	الاتجاه العام (b)	0,275	2,79
	الثابت (c)	1,297	3,11
	الجذر الأحادي (ϕ)	-3,973	-3,50
النموذج الثاني	الثابت (c)	2,712	2,54
	الجذر الأحادي (ϕ)	-4,132	-2,93

المصدر: تم الاعتماد على برنامج Eviews أنظر الملحق رقم (02).

[1] - pour plus de détail voir Régis Bourbounnais « Econométrie », op-cit, P : 234.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة المجدولة $(T_{tabulé})$ لمركبة الاتجاه العام (b) أكبر من القيمة المحسوبة (T_{Cal}) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ وبالتالي نقبل فرضية العدم $(b = 0)$ أي عدم وجود مركبة الاتجاه العام للسلسلة $DLpib$. أما بخصوص وجود الثابت في السلسلة $DLpib$ فإن القيمة المجدولة أكبر من القيمة المحسوبة $(T_{Cal} < T_{tabulé})$ عند المعنوية $\alpha =$ 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم $(c = 0)$ ونرفض وجود الثابت في السلسلة $DLpib$. كذلك بالنسبة لوجود الجذر الوحدوي نلاحظ أن $T_{\hat{\phi}} > T_{tabulé}$ بالقيمة المطلقة عند المعنوية $\alpha =$ 5% ومنه نرفض فرضية العدم $(\varphi = 1)$ أي عدم وجود الجذر الوحدوي، وعليه نستنتج أن السلسلة مستقرة دون وجود الثابت وهو ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (42): منحنى إستقرار سلسلة الناتج الداخلي الخام (1970−2014)

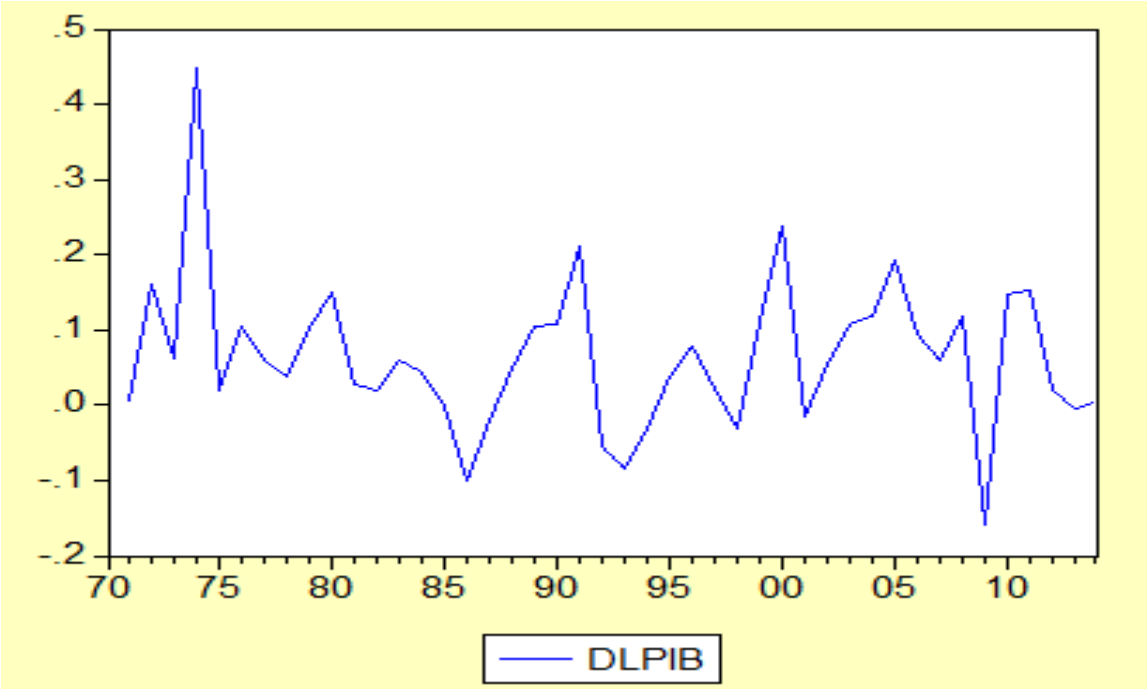

المصدر: مستخرج من برنامج Eveiws

أما بالنسبة للسلاسل الزمنية المتبقية فقد اعتمدنا على اختبار ADF ديكي فولر واختبار فليب وبيرو Phillip-Perron PP واتبعنا نفس الخطوات لاستقرار السلسلة Lpib وأدرجنا نتائج الاختبارات في الملحق رقم 02، و 03 ، وفيما يلي ملخص حول مختلف السلاسل الزمنية.

الجدول رقم (21): نتائج اختبار ديكي فولر ADF لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المستوى			الفرق الأول			الفرق الثاني		
	النموذج I	النموذج II	النموذج* III	النموذج I	النموذج II	النموذج III	النموذج I	النموذج II	النموذج III
Lsk	-6,97	-5,53	0,31	-11,02	-11,15	-6,15	-14,01	-14,19	-7,87
LL	-2,01	0,00	6,01	-4,45	-4,47	-1,50	-7,72	-7,85	-7,97
$LRfisc$	-2,67	-1,68	2,19	-6,78	-6,75	-6,09	-10,57	-10,70	-10,83
$LFord$	-1,20	-0,45	4,28	-5,15	-5,22	-4,032	-9,90	-10,02	-10,14
$LFpetr$	-2,90	-2,22	1,56	-6,07	-6,02	-5,74	-10,23	-10,36	-10,47
LIR	-2,88	-1,95	1,86	-6,55	-6,50	-6,04	-10,45	-10,59	-10,71
LID	-2,17	-1,18	3,05	-6,60	-6,65	-5,55	-10,47	-10,61	-10,73
LIC	-1,67	-0,68	2,51	-5,62	-5,69	-5,04	-8,94	-9,05	-9,16
$LIdir$	-0,99	0,01	3,19	-5,03	-5,08	-4,35	-8,96	-9,08	-9,19
$LIindir$	-2,17	-1,18	3,05	-6,60	-6,65	-5,55	-10,47	-10,61	-10,73
Ldd	-4,42	-1,03	2,22	-3,45	-6,46	-5,77	-5,23	-9,43	-9,55
$T_{tabulé}$ $\alpha = 5\%$	-3,51	-2,93	-1,94	-3,51	-2,93	-1,94	-3,51	-2,93	-1,94

المصدر: تم الاعتماد على برنامج Eviews أنظر الملحق رقم (02 ب).

الجدول رقم (22): نتائج اختبار فليب بيرو Phillips-Perron PP لمتغيرات الدراسة

السلسلة الزمنية	المستوى		الفرق الأول	
	النموذج I	النموذج II	النموذج I	النموذج II
$Lpib$	-2,34	-1,27	-6,26	-6,21
Lsk	-6,97	-5,53	-11,02	-11,15
LL	-5,99	-1,13	-14,30	-14,21
$LRfisc$	-2,67	-1,68	-6,78	-6,75
$LFord$	-1,20	-0,45	-5,15	-5,22
$LFpetr$	-2,90	-2,22	-6,07	-6,02
LIR	-2,88	-1,95	-6,55	-6,50
LID	-2,17	-1,18	-6,60	-6,65
LIC	-1,67	-0,68	-5,62	-5,69
$LIdir$	-0,99	0,01	-5,03	-5,08
$LIindir$	-2,17	-1,18	-6,60	-6,65
Ldd	-3,00	-1,03	-6,41	-6,46
$T_{tabulé}$ $\alpha = 5\%$	-3,51	-2,93	-3,51	-2,93

المصدر: تم الاعتماد على برنامج Eviews أنظر الملحق رقم (03).

بالاعتماد على نتائج اختبار ديكي فولر ADF واختبار فليب بيرون pp يتضح من خلال الجدولين أن تقريبا كل متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى في كل النماذج سواء تحتوي على إتجاه

* النموذج III لا يحتوي على ثابت وإتجاه عام، أما النموذج II يحتوي على ثابت ومن دون إتجاه عام، والنموذج I ذو إتجاه زمني وثابت.

عام وثابت أو من دون اتجاه عام وثابت، حيث كانت الإحصائية المحسوبة تقل عن قيمتها الجدولة الحرجة بالقيمة المطلقة $T_{Tab} > T_{cal}$ عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ، أي نقبل فرضية العدم (وجدود جذر الوحدة) وبالتالي السلاسل ($Lpib$ ، $LRfisc$ ، $LFord$ ، $LFpetr$ ، LL ، LIR ، LID ، LIC ، $LIidir$ ، $LIindir$) غير مستقرة، وبأخذ الفرق الأول لها تبين أن هذه السلاسل استقرت، أي أنها متكاملة من الدرجة $I(1)$ ، غير أن السلاسل(Lsk ، Ldd) مستقرة عند مستواها بالنسبة للنموذج الأول والثاني للسلسلة Lsk أما السلسلة Ldd فهي مستقرة بالنسبة للنموذج الأول، حيث تم الاستغناء عن النموذج الثالث (III) الذي لا يحتوي على ثابت واتجاه زمني بالنسبة لاختبار PP فليبس وبيرون لأنه من خلال الأشكال البيانية في الملحق (02-أ) يتضح أن السلاسل الزمنية موضوع الدراسة تحتوي على ثابت واتجاه عام.

المطلب الثاني: إختبار التكامل المشترك

بعد دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تبين لنا أن هذه السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى $I(1)$ أي أنها تستقر عند إجراء الفروقات الأولى، من هنا يمكن استنتاج إمكانية وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات في المدى الطويل، هذا ما يبينه المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (43): منحنى تطور السلاسل الزمنية بعد إجراء الفرق الأول خلال الفترة (1971-2014).

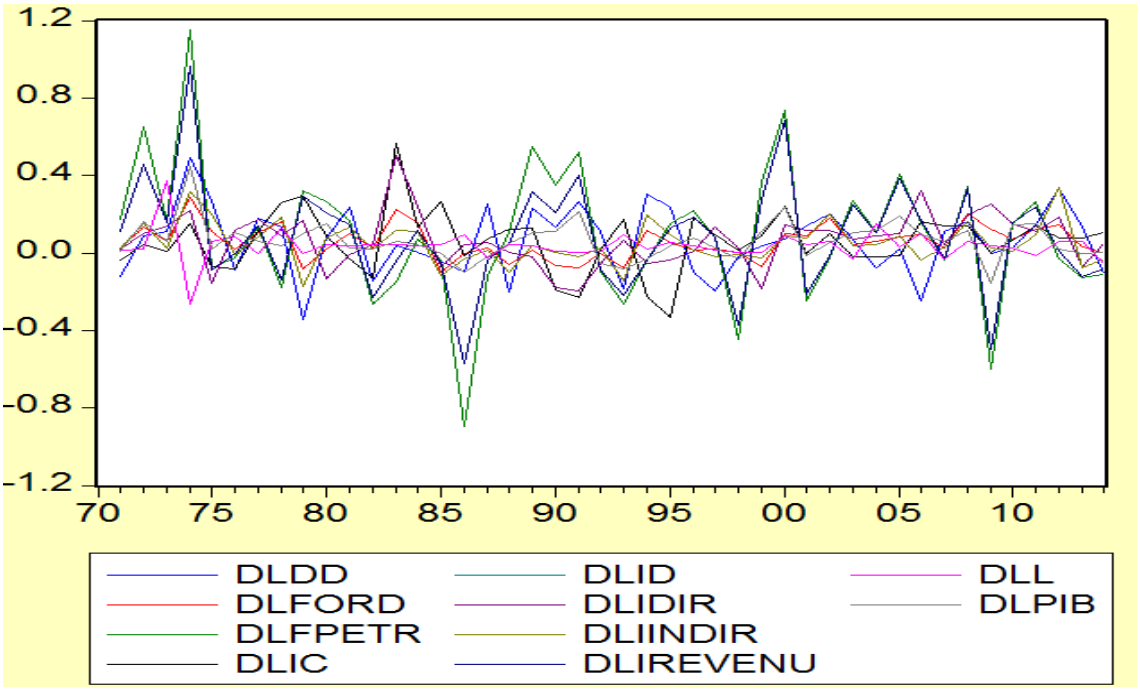

المصدر: مستخرج من برنامج Eveiws

لاختبار التكامل المشترك سنقوم أولا بتحديد درجة الإبطاء المثلى P ثم نقوم باختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن وطريقة « Johansen » ، وبعدها سنقوم بتقسيم عملنا إلى ثلاثة نماذج، حيث يحتوي **النموذج الأول** على المتغيرات التالية: $DLpib,\ DLFpetr, DLFord$

أما **النموذج الثاني** يتكون من : $DLpib,\ DLIR, DLID, DLIC$

بالنسبة **للنموذج الثلاث** يتكون من: $DLpib,\ DLIdir, DLIindir$ اعتمدنا هذا التقسيم لمعرفة أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي، وهذا من خلال الاعتماد على الجباية البترولية أو الجباية العادية كسياسة جبائية من أجل إحداث نمو اقتصادي، أم نعتمد على ضرائب الدخل، الإنفاق وضرائب على رأس المال كسياسة جبائية وهذا بالنسبة للنموذج الثاني أو نعتمد على الضرائب المباشرة وغير المباشرة كسياسة جبائية وهذا بالنسبة للنموذج الأخير.

1-تحديد درجة التأخير المثلى P بالنسبة للنماذج الثلاث

الجدول رقم (23): تحديد درجة التأخير المثلى P

النموذج الأول	P=0	P=1	P=2	P=3
Akaike	-4,64	-4,38	-4,44	-4,26
Schwarz	-4,51	-3,88	-3,56	-3,00
النموذج الثاني	P=0	P=1	P=2	P=3
Akaike	-5,69	-5,28	-5,11	-4,90
Schwarz	-5,52	-4,44	-3,60	-2,73
النموذج الثالث	P=0	P=1	P=2	P=3
Akaike	-4,41	-4,19	-3,95	-3,64
Schwarz	-4,28	-3,69	-3,07	-2,39

المصدر: تم الاعتماد على برنامج Eviews أنظر الملحق رقم (04).

بعد استخدام المعيارين Akaike و Schwarz نلاحظ من خلال الجدول أن درجة التأخير المثلى للنموذج $VAR(p)$ والتي لها أقل قيمة عند المعيارين هي درجة التأخير P=0 بالنسبة للنماذج الثلاث.

2-إختبار التكامل المشترك لـ جوهانسن Johansen

إن اختبار التكامل المشترك لجوهانسن يشترط أن تكون كل المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وبالنسبة لدراستنا كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وبالتالي هناك علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات للنماذج الثلاث، وبعد استعمال اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (المتزامن) أعطى النتائج التالية:

الجدول رقم (24): نتائج إختبار جوهانسن Johansen and Juselius

النموذج الأول	القيم الحرجة		إحصائية الأثر	القيم الذاتية
	1%	5%		
لا يوجد $r = 0$ *	35,65	29,68	84,66	0,56
على الأقل متجه واحد	20,04	15,41	49,17	0,48
على الأقل متجهان	6,65	3,76	20,71	0,38
النموذج الثاني				
لا يوجد $r = 0$	54,46	47,21	132,84	0,64
على الأقل متجه واحد	35,65	29,68	88,22	0,59
على الأقل متجهان	20,04	15,41	49,87	0,50
على الأقل ثلاث متجهات	6,65	3,76	20,01	0,37
النموذج الثالث				
لا يوجد $r = 0$	35,65	29,68	90,81	0,62
على الأقل متجه واحد	20,04	15,41	48,23	0,48
على الأقل متجهان	6,65	3,76	19,89	0,37

المصدر: تم الاعتماد على برنامج Eviews أنظر الملحق رقم (05).

من خلال نتائج اختبار جوهانسن المبينة في الجدول أعلاه، يتضح أن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة لنفس الاختبار عند مستوى المعنوية 5%

$\lambda_{trace}(r) = 84,66 > \lambda_{tab} = 29,68$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0: r = 0$ القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، ونقبل بالفرضية البديلة $H_1: r > 0$ والقائلة بوجود متجه تكامل مشترك، أما عند وجود على الأقل متجه واحد أي السطر الثاني $H_0: r = 1$ لدينا

$\lambda_{trace}(r) = 49,17 > \lambda_{tab} = 15,41$ وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك واحدة فقط ونقبل الفرضية البديلة $H_1: r > 1$ القائلة بوجود أكثر من متجه واحد للتكامل المشترك عند نفس مستوى المعنوية، وفي حالة السطر الثالث أي وجود على الأقل متجهان لدينا أيضا $\lambda_{trace}(r) = 20,71 > \lambda_{tab} = 3,76$ ومنه نرفض فرضية العدم القائلة بوجود متجهين فقط للتكامل المشترك ونقبل الفرضية البديلة والقائلة بوجود أكثر من متجهين $H_1: r > 2$ وعلى العموم من خلال تطبيق اختبار الأثر لجوهانسن تبين لنا أن النموذج الأول ذو ثلاث متجهات للتكامل المشترك بين المتغيرات.

* تشير إلى فرضية العدم H0 : r =0 عند مستوى معنوية يساوي 5% ، حيث يمثل r عدد علاقات التكامل المشترك، أما الفرضية البديلة H1 : $r > 0$ والتي تعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

أما بالنسبة للنموذج الثاني نلاحظ أن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5% أي $\lambda_{trace}(r) = 90,81 > \lambda_{tab} = 29,68$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0: r = 0$ القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، ونقبل بالفرضية البديلة $H_1: r > 0$ والقائلة بوجود متجه تكامل مشترك، أما عند وجود على الأقل متجه واحد أي السطر الثاني $H_0: r = 1$ لدينا $\lambda_{trace}(r) = 88,22 > \lambda_{tab} = 15,41$ وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك واحدة فقط ونقبل الفرضية البديلة $H_1: r > 1$ القائلة بوجود أكثر من متجه واحد للتكامل المشترك عند نفس مستوى المعنوية، وفي حالة السطر الثالث أي وجود على الأقل متجهان لدينا أيضا $\lambda_{trace}(r) = 49,87 > \lambda_{tab} = 15,41$ ومنه نرفض فرضية العدم القائلة بوجود متجهين فقط للتكامل المشترك ونقبل الفرضية البديلة والقائلة بوجود أكثر من متجهين $H_1: r > 2$

أما في حالة وجود على الأقل ثلاث متجهات $H_0: r = 3$ لدينا $\lambda_{trace}(r) = 20,01 > \lambda_{tab} = 3,76$ وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 القائلة بوجود ثلاث متجهات للتكامل مشترك فقط ونقبل الفرضية البديلة $H_1: r > 3$ القائلة بوجود أكثر من ثلاث متجهات للتكامل المشترك عند نفس مستوى المعنوية.

كذلك يبين لنا تطبيق اختبار الأثر لجوهانسن أن النموذج الثاني ذو أربعة متجهات للتكامل المشترك بين المتغيرات.

أما النموذج الثالث والأخير نلاحظ أيضا أن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5% أي $\lambda_{trace}(r) = 132,84 > \lambda_{tab} = 47,21$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0: r = 0$ القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، ونقبل بالفرضية البديلة $H_1: r > 0$ والقائلة بوجود متجه تكامل مشترك، أما عند وجود على الأقل متجه واحد أي السطر الثاني $H_0: r = 1$ لدينا $\lambda_{trace}(r) = 48,23 > \lambda_{tab} = 29,68$ وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك واحدة فقط ونقبل الفرضية البديلة $H_1: r > 1$ القائلة بوجود أكثر من متجه واحد للتكامل المشترك عند نفس مستوى المعنوية، وفي حالة السطر الثالث أي وجود على الأقل متجهان لدينا أيضا $\lambda_{trace}(r) = 19,89 > \lambda_{tab} = 3,76$ ومنه نرفض فرضية العدم القائلة بوجود متجهين فقط للتكامل المشترك ونقبل الفرضية البديلة والقائلة بوجود أكثر من متجهين $H_1: r > 2$

وفي الأخير إن تطبيق اختبار الأثر لجوهانسن يبين لنا أنه يوجد ثلاثة علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات بالنسبة للنموذج الثالث.

المطلب الثالث: تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM

بعد التأكد من تكامل المتغيرات حسب اختبار جوهانسن، نأتي إلى تقدير النموذج باستعمال شعاع تصحيح الخطأ والذي يوضح العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

1-تقدير معادلة شعاع التكامل المشترك (العلاقة طويلة الأجل)

النموذج الأول: $$\underset{-12,76}{LPIB = 0,23\ LFPETR} + \underset{-4,01}{0,29\ LFORD} + 0,02$$

النموذج الثاني: $$\underset{-18,57}{LPIB = 0,43\ LIR} + \underset{-3,69}{0,20\ LID} + \underset{-6,34}{0,15LIC} + 0,01$$

النموذج الثالث: $$\underset{3,31}{LPIB = -0,45\ LIdir} + \underset{-7,80}{1,37\ LIindir} - 0,02$$

إن تقييم معادلة شعاع التكامل المشترك بالنسبة للنموذج الأول تعتبر مقبولة إحصائيا، حيث أن القيمة الإحصائية لستيودنت المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية (الحرجة) بالقيمة المطلقة عند مستوى المعنوية 5% بالنسبة لكل المتغيرات (الجباية العادية، الجباية البترولية)

$T_{tab} = 2,02 < T_{cal} = 12,76$ ، $T_{tab} = 2,02 < T_{cal} = 4,01$ هذا من الناحية الإحصائية، أما من الناحية الاقتصادية فإن جميع المرونات (معاملات المتغيرات المستقلة) جاءت بإشارة موجبة أي أن الزيادة في أحد المتغيرات يؤدي إلى الزيادة في الناتج الداخلي الخام، فمثلا مرونة الناتج الداخلي الخام بالنسبة إلى الجباية البترولية بلغت 0,23 أي أن زيادة الجباية البترولية بـ 10% تؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ 2,3% في المدى الطويل، أما بخصوص الثابت فقد كانت إشارته موجبة (0,02+) مما يدل على وجود عوامل أخرى خارجية تؤثر إيجابا على الناتج الداخلي الخام.

أما بخصوص النموذج الثاني فإن معادلة شعاع التكامل المشترك تعتبر مقبولة إحصائيا، حيث أن القيمة الإحصائية لستيودنت المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية (الحرجة) بالقيمة المطلقة عند مستوى المعنوية 5% بالنسبة لكل المتغيرات (الضرائب على الدخل، الضرائب على الإنفاق، الضرائب على رأس المال)

$T_{tab} = 2,02 < T_{cal} = 18,57$ ، $T_{tab} = 2,02 < T_{cal} = 3,69$ ، $T_{tab} = 2,02 < T_{cal} = 6,34$
هذا من الناحية الإحصائية، أما من الناحية الاقتصادية فإن جميع المرونات (معاملات المتغيرات المستقلة) جاءت بإشارة موجبة أي أن الزيادة في أحد المتغيرات يؤدي إلى الزيادة في الناتج الداخلي الخام، فمثلا مرونة الناتج الداخلي الخام بالنسبة إلى الضرائب على الدخل بلغت 0,43 أي أن زيادة في الضرائب على الدخل بـ 10% تؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ 4,3% في المدى الطويل، أما بخصوص الثابت فقد كانت إشارته موجبة (0,01+) مما يدل على وجود أيضا عوامل أخرى خارجية تؤثر إيجابا على الناتج.

وبخصوص النموذج الثالث فإن معادلة التكامل المشترك مقبولة إحصائيا، حيث أن القيمة الإحصائية لستيودنت المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية (الحرجة) بالقيمة المطلقة عند مستوى المعنوية 5% بالنسبة لكل المتغيرات (الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة)

$T_{tab} = 2,02 < T_{cal} = 3,31$ ، $T_{tab} = 2,02 < T_{cal} = 7,80$ هذا من الناحية الإحصائية، أما من الناحية الاقتصادية فإن مرونات الضرائب غير المباشرة جاءت بإشارة موجبة أي أن الزيادة في الضرائب غير المباشرة يؤدي إلى الزيادة في الناتج الداخلي الخام، فمثلا مرونة الناتج الداخلي الخام بالنسبة إلى الضرائب غير المباشرة بلغت 1,37 أي أن زيادة الضرائب غير المباشرة بـ 10% تؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ 13,7% في المدى الطويل، غير أن مرونة الضرائب المباشرة جاءت بإشارة سالبة $(-0,45)$ لم تكن متوقعة ويمكن تبرير ذلك أن الضرائب المباشرة قد لا تستثمر في القطاع الإنتاجي لزيادة الناتج الداخلي الخام وتذهب في إنفاق حكومي غير إنتاجي. أما بخصوص الثابت فقد كانت إشارته موجبة (0,02) مما يدل على وجود عوامل أخرى خارجية تؤثر إيجابا في الناتج الداخلي الخام.

2- تقدير معادلة المعاملات الديناميكية قصيرة الأجل

2-1 تقدير معادلة المعاملات الديناميكية قصيرة الأجل للنموذج الأول: يمكن توضيح المعلمات الديناميكية للنموذج الأول من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (25): تقدير المعلمات الديناميكية قصيرة الأجل للنموذج الأول

	DLPIB	DLFPETR	DLFORD
C	-5.49 (-0.002)*	-0.006 (-0.08)	-0.0006 (-0 .042)
CointEq1	-0.48 (-1.84)	0.009 (0.006)	0.77 (2.17)

المصدر: تم الاعتماد على برنامج Eviews أنظر الملحق رقم (06).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بخصوص نتائج نموذج تصحيح الخطأ سرعة معنوية تصحيح الخطأ عند مستوى 5% مع الإشارة السالبة عند الناتج المحلي الخام فقط، مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ويؤكد أيضا على صحة تمثيل نموذج VECM أما سرعة تصحيح الخطأ للمعادلات الأخرى (DLFPETR, DLFORD) فهو موجب مما يعني رفض صحة تمثيل لهذه المعادلات، حيث تبتعد سرعة تصحيح الخطأ عن التوازن في الأجل الطويل، لذا سنكتفي بمعادلة الناتج المحلي الخام DLPIB التالية[1]:

* توضح القيم التي بين قوسين إحصائية ستيودنت (t) ، أما Cointiq1 تمثل معامل تصحيح الخطأ.

[1]- أنظر الملحق رقم 06

DLPIB = - 0.84 (DLPIB(-1) - 0.23*DLFPETR(-1) - 0.29*DLFORD(-1) - 0.025) - 5.49E – 05
F-statistic = 3.38 $R^2 = 0.076$

يشير المعامل 0.48− إلى أن 48% من عدم التوازن في الناتج الداخلي الخام يتم تصحيحه في السنة، أي أن نسبة التصحيح تعكس سرعة التعديل قدرها (1/0,48) أي 2 سنة باتجاه قيمة التوازن. أما بخصوص المعادلة نلاحظ إحصائية فيشر ($F_c = 3.38 > F_{tab} = 3.23$) تدل على المعنوية الإجمالية للنموذج، في حين معامل التحديد $R^2 = 0.076$ الذي يبين القوة التفسيرية للنموذج لا يعتمد عليه كثيرا وذلك لاستخدام المتغيرات بعد أخذ الفروق الأولى[1].

2−2 تقدير معادلة المعاملات الديناميكية قصيرة الأجل للنموذج الثاني

جدول رقم (26): تقدير المعلمات الديناميكية قصيرة الأجل للنموذج الثاني

DLIC	DLID	DLIR	DLPIB	
-3.33 (-0.62)	0.19 (0.04)	7.82 (0.87)	-0.64 (-0.17)	CointEq1
-0.007 (-0.26)	-0.002 (-0.08)	-0.007 (-0.15)	-0.009 (-0.48)	C

المصدر: تم الاعتماد على برنامج Eviews أنظر الملحق رقم (06).

توضح نتائج نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الثاني من خلال الجدول أعلاه أن سرعة معنوية تصحيح الخطأ عند مستوى 5% مع الإشارة السالبة عند الناتج المحلي الخام والضرائب على رأس المال، مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ويؤكد أيضا على صحة تمثيل نموذج VECM أما سرعة تصحيح الخطأ للمعادلات الأخرى (DLID, DLIR) فهو موجب مما يعني رفض صحة تمثيل لهذه المعادلات، حيث تبتعد سرعة تصحيح الخطأ عن التوازن في الأجل الطويل، لذا سنكتفي بمعادلة الناتج المحلي الخام DLPIB التالية[2]:

DLPIB = - 0.64 (DLPIB(-1) - 0.43* DLIR(-1) - 0.20*DLID(-1) - 0.15* DLIC(-1) - 0.01) - 5.49E – 05
F-statistic = 3.88 $R^2 = 0.53$

إن المعامل 0.64− يشير إلى أن 64% من عدم التوازن في الناتج الداخلي الخام يتم تصحيحه في السنة، أي أن نسبة التصحيح تعكس سرعة التعديل قدرها (1/0,64) أي واحد سنة ونصف (1.5) سنة باتجاه قيمة التوازن. أما بخصوص المعادلة نلاحظ أن إحصائية فيشر ($F_c = 3.88 > F_{tab} = 2.84$) تدل على المعنوية الإجمالية للنموذج، كما أن معامل التحديد $R^2 = 0.53$ الذي يبين القوة التفسيرية للنموذج ويبين أيضا موضوعية معادلة شعاع تصحيح الخطأ.

[1]– مولود حشمان، " تقنيات ونماذج التنبؤ" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص: 58.

[2]- أنظر الملحق رقم 06.

3-2 تقدير معادلة المعاملات الديناميكية قصيرة الأجل للنموذج الثالث

جدول رقم (27): تقدير المعلمات الديناميكية قصيرة الأجل للنموذج الثالث

DLIINDIR	DLIDIR	DLPIB	
0.66 (5.63)	-0.23 (-1.38)	-0.19 (-1.37)	CointEq1
-0.001 (-0.07)	0.0005 (0.02)	-5.49 (-0.002)	C

المصدر: تم الاعتماد على برنامج Eviews أنظر الملحق رقم (06).

من خلال الجدول أعلاه تبين نتائج نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الثالث أن سرعة معنوية تصحيح الخطأ عند مستوى 5% مع الإشارة السالبة عند الناتج المحلي الخام والضرائب المباشرة، تؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وصحة تمثيل نموذج VECM أما سرعة تصحيح الخطأ لمعادلة الضرائب غير المباشرة (DLIIND) فهو موجب مما يعني رفض صحة تمثيل لهذه المعادلة، حيث تبتعد سرعة تصحيح الخطأ عن التوازن في الأجل الطويل، حيث سنكتفي بمعادلة الناتج المحلي الخام DLPIB التالية[1]:

DLPIB = - 0.19 (DLPIB(-1) + 0.45* DLIDIR(-1) - 1.37*DLIINDIR(-1) - 0.02) - 5.49E – 05

F-statistic = 3.88 $R^2 = 0.043$

إن المعامل 0.19- يشير إلى أن 19% من عدم التوازن في الناتج الداخلي الخام يتم تصحيحه في السنة، أي أن نسبة التصحيح تعكس سرعة التعديل قدرها (1/0,19) أي خمسة سنوات (5) باتجاه قيمة التوازن. أما بخصوص المعادلة نلاحظ أن إحصائية فيشر ($F_c = 3.88 > F_{tab} = 3.23$) تدل على المعنوية الإجمالية للنموذج، كما أن معامل التحديد $R^2 = 0.043$ الذي يبين القوة التفسيرية للنموذج لا يعتمد عليه عند استخدام المتغيرات بعد أخذ الفروق الأولى لها.

المطلب الرابع: دراسة صلاحية النموذج VECM:

1- دراسة الارتباط الذاتي للبواقي للنموذج vecm

يتم استعمال اختبار كل من LM test و Box-Pierce/Ljung-box على النماذج الثلاث للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي في السلاسل الزمنية، ويمكن توضيح نتائج الاختبار من خلال الجداول التالية:

[1]- أنظر الملحق رقم 06.

الجدول رقم (28): نتائج إختبار Box-Pierce/ Ljung-box

درجات التأخير	النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث
	القيمة الإحتمالية.	القيمة الاحتمالية.	القيمة الاحتمالية.
1	NA*	NA*	NA*
2	0.1552	0.2842	0.6267
3	0.6888	0.9175	0.9703
4	0.6112	0.7853	0.9206
5	0.6732	0.6386	0.9642
6	0.6874	0.8673	0.9836
7	0.5936	0.7985	0.9904
8	0.6825	0.9124	0.9947
9	0.8043	0.8812	0.9896
10	0.8891	0.8925	0.9970
11	0.8846	0.9433	0.9982
12	0.9035	0.9343	0.9983

المصدر: برنامج Eviews أنظر الملحق رقم (07).

الجدول رقم (29):نتائج إختبار الذاتي للأخطاء LM test

درجات التأخير	النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث
	القيمة الاحتمالية	القيمة الاحتمالية	القيمة الاحتمالية
1	0.1797	0.7672	0.7908
2	0.0994	0.3699	0.5309
3	0.9964	0.9999	0.9979
4	0.4402	0.3716	0.4262
5	0.5414	0.1712	0.8367
6	0.5236	0.9498	0.7781
7	0.2038	0.2447	0.7591
8	0.6832	0.9202	0.7912
9	0.8414	0.2741	0.2530
10	0.8333	0.4881	0.9192
11	0.4812	0.8628	0.6896
12	0.5689	0.4526	0.4711

المصدر: برنامج Eviews أنظر الملحق رقم (07).

من خلال الجدولين أعلاه نلاحظ خلال درجات التأخر من 1 إلى 12 القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 0.05 (5%) وعليه نقبل فرضية العدم والقائلة بعدم وجود الارتباط الذاتي للبواقي.

2- **إختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج** VECM

نستخدم إختبار Jarque-Berra لمعرفة طبيعة السلاسل الزمنية، حيث تنص فرضية العدم على أن سلسلة البواقي لها توزيع طبيعي، ويمكن توضيح نتائج الاختبار من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (30): نتائج اختبار Jarque–Bera

عدد مكونات النموذج	النموذج الأول		النموذج الثاني		النموذج الثالث	
	Jarque-Bera	Prob.	Jarque-Bera	Prob.	Jarque-Bera	Prob.
1	1.908018	0.3852	0.597603	0.7417	4.900338	0.0863
2	2.734585	0.2548	2.296676	0.3172	0.077819	0.9618
3	0.090357	0.9558	0.546394	0.7609	2.115423	0.3472
4			2.978325	0.2256		
	4.732960	0.5785	6.418999	0.6004	7.093580	0.3123

المصدر: برنامج Eviews أنظر الملحق رقم (07).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيم Jarque–Berra لجميع البواقي أقل من القيمة المجدولة $JB < x^2_{0,05}(2) = 5,99$ حيث تمثل 2 درجة الحرية، ومنه نقبل فرضية العدم أي أن جميع البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما تشير إليه القيم الاحتمالية (prob) فجميعها أكبر من مستوى المعنوية 0,05 (5%).

بعد إجراء اختبار الارتباط الذاتي واختبار التوزيع الطبيعي نستنتج أن سلسلة البواقي عبارة عن تشويش أبيض « un bruit blanc gaussien » أي أنها مستقرة وبالتالي نقبل بصحة نموذج VECM .

3-**إختبار السببية لجرانجر** Granger

الجدول رقم (31): نتائج تطبيق اختبار جرانجر للسببية على المتغيرات.

فرضية العدم Null Hypothesis	إحصائية F F-Statistic	الاحتمال Prob
LFPETR لا تسبب LPIB	0.29054	0.74951
LPIB لا تسبب LFPETR	1.56634	0.22199
LFORD لا تسبب LPIB	0.20878	0.81249
LPIB لا تسبب LFORD	2.22621	0.12183
LIR لا تسبب LPIB	0.68991	0.50779
LPIB لا تسبب LIR	2.79505	0.07371
LIC لا تسبب LPIB	0.54865	0.58224
LPIB لا تسبب LIC	3.58902	0.03735
LID لا تسبب LPIB	0.30814	0.73663
LPIB لا تسبب LID	5.16832	0.01034
LIDIR لا تسبب LPIB	0.00241	0.99759
LPIB لا تسبب LIDIR	2.85498	0.06996
LIINDIR لا تسبب LPIB	0.30814	0.73663
LPIB لا تسبب LIINDIR	5.16832	0.01034

المصدر: برنامج Eviews أنظر الملحق رقم (08).

من خلال إحصائية فيشر (F) نقبل وجود سببية بين متغير وآخر إذا كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لها أقل من 0,05 وبذلك نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الناتج الداخلي الخام إلى الضرائب على رأس المال أي أن الضرائب على رأس المال والمشكلة من رسوم التسجيل المستحقة على عمليات نقل الملكية النهائي أو المؤقت وكذا حقوق الطابع تؤثر في زيادة الناتج الداخلي الخام وبالتالي في إحداث نمو اقتصادي، كذلك وجود علاقة سببية بالنسبة للضرائب على الإنفاق LID وبالتالي تؤثر ضرائب الإنفاق في زيادة الناتج الداخلي الخام باعتبار أن ضرائب الانفاق مشكلة من الرسوم على رقم الأعمال وضرائب الاستهلاك والرسوم الجمركية، وكذلك الضرائب غير المباشرة LIINDIR لها تأثير في زيادة الناتج الداخلي الخام، ثم تأتي بعد ذلك الضرائب الأخرى.

المبحث الثالث: تقدير النموذج من خلال الشكل العام

سنعمل في هذا المبحث على إبراز أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي، حيث سنعتمد على نموذج « Barro « 1990 » و « Kneller « 1999 » والتي تستخدم أساسا دالة الإنتاج من نوع Cobb-Douglas مع زيادة الإيرادات الجبائية بمختلف أنواعها حسب كل نموذج (الجباية العادية، البترولية، الضرائب على الدخل، الإنفاق، رأس المال، الضرائب المباشرة ، غير المباشرة، الرسوم الجمركية)

المطلب الأول: تقديم النموذج من خلال دالة الإنتاج Cobb-Douglas

تعرف دالة الإنتاج بالعلاقة الرياضية التي تربط بين كميات الإنتاج (المخرجات) وعناصر الإنتاج (المدخلات) وبناء على ذلك يأخذ نموذج الدراسة الصيغة الرياضية لدالة الإنتاج لـ Cobb-Douglas بالشكل التالي:

$$Y = f(SK_t, L_t) \Longrightarrow Y_t = A_t\, SK_t^{\alpha}\, L_t^{\beta}$$

حيث تمثل:

Y : الناتج المحلي الخام (PIB) ، A: الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (معامل كفاءة الإنتاج)

SK : رأس المال المادي، L: عدد العمال المشاركين في العملية الإنتاجية (الفئة المشتغلة)،

α ، β : مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال والعمل على التوالي.

وللقيام بعملية تقدير المعلمات لابد من تحويل الصيغة السابقة لدالة الإنتاج إلى نموذج خطي باستعمال اللوغاريتم، وبذلك تصبح المعادلة بالصيغة التالية:

$$LY_t = LA + \alpha LSK_t + \beta LL_t + \varepsilon_t$$

حيث يمثل (ε_t) الخطأ العشوائي الذي ينشأ عن بعض العوامل والتي تؤدي إلى الاختلاف بين المعادلة الاحتمالية والمعادلة التقديرية، حيث يفترض أن قيمته تتبع التوزيع الطبيعي، وأن القيمة المتوسطة تساوي الصفر عند جميع قيم المتغيرات المستقلة، إضافة إلى شرط ثبات التباين[1].

كذلك سنعتمد على معدلات النمو الحقيقية بالنسبة لكل متغيرات النموذج كما أسلفنا الذكر عند دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لتجنب مشكل عدم تجانس المتغيرات، ويمكن صياغة المعادلة بالصيغة التالية:

$$\frac{\Delta LY_t}{LY_t} = \frac{\Delta LA}{LA} + \alpha \frac{\Delta LSK_t}{LSK_t} + \beta \frac{\Delta LL_t}{LL_t} + \varepsilon_t$$

حسب فرضيات دالة الإنتاج النيوكلاسيكية وطبقا للنظرية الاقتصادية فان التقديرات المسبقة تشير إلى: – وجود أثر موجب لكل من العمل ورأس المال على النمو الاقتصادي:

$$\alpha = \frac{\partial PIB}{\partial SK} > 0, \beta = \frac{\partial PIB}{\partial L} > 0$$

– المرونة الكلية للإنتاج تساوي مجموع المرونات الجزئية أي $(\alpha + \beta = 1)$ إذن فحسب الدالة النيوكلاسيكية تكون دالة الإنتاج ذات غلة حجم ثابتة (متجانسة من الدرجة الأولى).

أما بخصوص متغيرات النموذج لدينا:

الناتج الداخلي الخام (PIB): يعتبر من أهم مؤشرات المجاميع الاقتصادية في المحاسبة الوطنية، حيث يمثل القيم السوقية لمجموع السلع والخدمات المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة، فهو أكثر المعايير شيوعا واستخداما لقياس الأداء الاقتصادي، حيث سنستخدم القيم الحقيقية للناتج الداخلي الخام بأخذ سنة 2001 سنة أساس من أجل إزالة أثر السعر على الناتج الداخلي الخام.

رأس المال المادي (SK) : يمثل كل المدخرات العينية والملموسة، وينقسم بدوره إلى قسمين رأسمال إنتاجي والذي يساهم في العملية الإنتاجية مباشرة كالتجهيزات، الآلات والمواد الخام وغيرها، أما النوع الآخر فهو يساهم بطريقة غير مباشرة في العملية الإنتاجية كالسدود، الموانئ، الطرقات، الجسور، المدارس السدود وغيرها، ونظرا لعدم توفر بيانات عن رصيد رأس المال سنعتمد على قيم التراكم الخام للأصول الثابتة (ABFF) كونه يعبر إلى حد ما عن رصيد رأس المال، حيث اعتمدنا أيضا على القيم الحقيقية.

العمل (L): يمثل العمل حجم القوى المشتغلة فعليا في العملية الإنتاجية، والتي تقاس إما بعدد العمال أو ساعات العمل.

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص: 127.

إن في دراستنا لهذه النماذج سنعمد في كل مرة إلى إدراج متغير (الإيرادات الجبائية، الجباية العادية، الجباية البترولية، الضرائب على الدخل، الضرائب على الإنفاق ورأسمال، الضرائب المباشرة وغير المباشرة) في النموذج الكلاسيكي لدالة الإنتاج لمعرفة أثر المتغيرة أو المتغيرات الناتج الداخلي الخام، لذا سنقوم باختبار خمسة نماذج وتحليلها من الناحية الإحصائية والاقتصادية.

المطلب الثاني: دراسة مختلف النماذج المقترحة

يمكن تبيين مختلف التقديرات للنماذج مع تقييمها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (32): نتائج تقديرات علاقة الانحدار لمختلف النماذج المتغير التابع LPIB

	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	النموذج 4	النموذج5
الثابت c	-2.45 (-4.75)*	-2.52 (-5.09)	-0.03 (-0.05)	-6.69 (-8.28)	-5.36 (-4.12)
LSK	0.22 (2.77)	0.12 (2.64)	0.17 (2.85)	0.73 (5.54)	0.74 (4.41)
LL	0.64 (10.44)	0.62 (9.88)	0.40 (6.32)	0.84 (7.80)	1.09 (7.23)
$LRFISC$	0.53 (15.57)				
$LFPETR$		0.23 (11.55)			
$LFORD$		0.36 (7.70)			
LIR			0.37 (13.44)		
LID			0.16 (2.84)		
LIC			0.16 (5.24)		
$LIDIR$				-0.072 (-0.98)	
$LIINDIR$				0.76 (6.02)	
LDD					0.32 (3.16)
R^2	0.99	0.99	0.99	0.97	0.95
DW	1.02	1.28	1.40	1.40	0.84
$F\text{-}statistic$	1862.75	1510.06	1981.38	451.72	323.98
Obs	45	45	45	45	45

المصدر: برنامج Eviews أنظر الملحق رقم (09).

1- **النموذج الأول:** إضافة إلى المتغيرات الكلاسيكية لدالة الإنتاج أدرجنا في هذا النموذج الإيرادات الجبائية العامة، وبعد تقدير هذه المعادلة بطريقة المربعات الصغرى من خلال الاستعانة ببرنامج $Eviews$ تحصلنا على المعادلة التالية[1]:

* توضح القيم التي بين قوسين إحصائية ستيودنت (t).

[1]- أنظر الملحق رقم (09).

$$LPIB = 0{,}22\ LSK + 0{,}64\ LL + 0{,}53\ LRFISC - 2{,}45$$
$$(2.77) \quad (10.44) \quad (15.57) \quad (-4.75)$$
$$R^2 = 0{,}99 \quad DW = 1{,}02 \quad F - statistic = 1862.75 \quad Obs = 45$$

من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ الإشارة الموجبة لجميع متغيرات النموذج مما يدل على وجود علاقة طردية بين هذه المتغيرات والناتج الداخلي الخام، حيث إذا ارتفعت الإيرادات الجبائية بـ 10% تؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ 5,3%، أما بخصوص الثابت فإن إشارته سالبة مما يدل على وجود عوامل أخرى تؤثر سلبا على الناتج الداخلي الخام.

كذلك من خلال إحصائية ستيودنت نقبل معلمة كل متغيرات النموذج، رصيد رأس المال، العمل، الإيرادات الجبائية، حيث أن إحصائية ستودنت المحسوبة بالنسبة لكل المتغيرات أكبر من 2.02 $t_{cal}^{\alpha} = t_{45}^{0.05} = 2.77\ ,10.44\ ,15.57\ ,4.75 > t_{tab}^{\alpha} = t_{45}^{0.05} = 2.02$ عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$. أما بالنسبة لمعامل التحديد $R^2 = 0{,}99$ والذي يمثل القوة التفسيرية لمعادلة الانحدار، وبعبارة أخرى المتغيرات المدرجة في النموذج تفسر بنسبة 99% الناتج الداخلي الخام، كما تبين إحصائية $DW=1{,}02$ على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في منطقة الشك، بالإضافة إلى معنوية معاملات النموذج ككل والذي تبينه إحصائية فيشر المحسوبة والتي هي أكبر من إحصائية فيشر المجدولة $F_{cal}^{\alpha} = F^{\alpha}(k, n-k-1) = F_{(3\ ,41)}^{0,05} = 1862.75 > F_{tab}^{0,05} = 2{,}84$ وبالتالي يمكننا قبول هذا النموذج إحصائيا واقتصاديا.

2-النموذج الثاني: في هذا النموذج تم تقسيم الإيرادات الجباية إلى الجباية البترولية والجباية العادية وإدراجهم لمتغيرات دالة الإنتاج الكلاسيكية، وهذا قصد معرفة أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي، وبالتحديد أي سياسة جبائية أكثر فعالية في إحداث النمو الاقتصادي هل هي سياسة جبائية ترتكز على إيرادات الجباية البترولية أم على الجباية العادية وأيهما أكثر مرونة، وباستعمال طريقة المربعات الصغرى تحصلنا على تقدير النموذج الثاني[1]:

$$LPIB = 0{,}12\ LSK + 0{,}62\ LL + 0{,}23\ LFPETR + 0{,}36LFORD - 2{,}52$$
$$(2.64) \quad (9.88) \quad (11.57) \quad (7{,}70) \quad (-5.09)$$
$$R^2 = 0{,}99 \quad DW = 1{,}28 \quad F - statistic = 1510.06 \quad Obs = 45$$

من المعادلة أعلاه نلاحظ الإشارة الموجبة لجميع متغيرات النموذج مما يدل على وجود علاقة طردية بين هذه المتغيرات والناتج الداخلي الخام، فمثلا إذا ارتفعت إيرادات الجبائية العادية بـ 10% تؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ 3,6%، في حين إذا ارتفعت الجباية البترولية بـ 10% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الخام بـ 2,3% ويمكن تفسير هذا التغير في النسب أن فعالية السياسة الجبائية بالاعتماد على الجباية العادية يساهم أكثر في العملية الإنتاجية وبالتالي في

[1] - أنظر الملحق رقم (09).

إحداث نمو اقتصادي مما تحدثه الجباية البترولية، أما بخصوص الثابت فإن إشارته سالبة مما يدل على وجود عوامل أخرى تؤثر سلبا على الناتج الداخلي الخام.

وبالرجوع إلى إحصائية ستيودنت نقبل معلمة كل متغيرات النموذج، رصيد رأس المال، العمل، إيرادات الجباية العادية، إيرادات الجباية البترولية، حيث أن إحصائية ستودنت المحسوبة بالنسبة لكل المتغيرات أكبر من 2.02

عند $t_{cal}^{\alpha} = t_{45}^{0.05} = (2.64)\ , (9.88)\ , (11.57)\ , (7.70), (5,09)\ > t_{tab}^{\alpha} = t_{45}^{0.05} = 2.02$ مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$. أما بالنسبة لمعامل التحديد $R^2 = 0,99$ والذي يمثل القوة التفسيرية لمعادلة الانحدار، وبعبارة أخرى المتغيرات المدرجة في النموذج تفسر بنسبة 99% الناتج الداخلي الخام، كما تبين إحصائية $DW=1,28$ على وقوع ارتباط ذاتي للأخطاء في منطقة الشك، إضافة إلى معنوية معاملات النموذج ككل والذي تبينه إحصائية فيشر المحسوبة والتي هي أكبر من إحصائية فيشر المجدولة $F_{cal}^{\alpha} = \ F^{\alpha}(k, n-k-1) = F_{(4\ ,40)}^{0,05} = 1510.06 > F_{tab}^{0,05} = 2,61$ وبالتالي يمكننا قبول هذا النموذج إحصائيا واقتصاديا.

3-النموذج الثالث:

سنعمل في هذا النموذج على إدراج متغير الضرائب على الدخل، الضرائب على الإنفاق، والضرائب على رأس المال إضافة إلى متغيرات دالة الإنتاج الكلاسيكية لنرى أي السياسة الجبائية الأكثر فعالية هل التي تعتمد على ضرائب الدخل أو الإنفاق أو ضرائب على رأس المال، قصد إحداث نمو اقتصادي متوازن، وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى تحصلنا على المعادلة التالية[1]:

$$\begin{array}{c} \mathrm{LPIB} = 0{,}17\ \mathrm{LSK} + 0{,}40\ \mathrm{LL} + 0{,}37\ \mathrm{LIR} + 0{,}16\mathrm{LID} + 0{,}16\mathrm{LIC} - 0{,}03 \\ (2.85) \quad (6.32)\ (13.44) \quad (2{,}84) \quad (5{,}24) \quad (-5.09) \\ R^2 = 0{,}99 \quad \mathrm{DW} = 1{,}40 \quad \mathrm{F-statistic} = \ 1981.38 \quad \mathrm{Obs} = 45 \end{array}$$

يتضح لنا من هذه المعادلة أن الإشارة موجبة لجميع متغيرات النموذج مما يدل على وجود علاقة طردية بين هذه المتغيرات والناتج الداخلي الخام، إذ أن التغير في الضرائب على الدخل بزيادة 10% تؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ 3,7%، في حين أن الضرائب على الانفاق والضرائب على رأس المال لهم نفس النسب في المساهمة 1,6%، أما بخصوص الثابت فإن إشارته سالبة مما يدل على وجود عوامل أخرى تؤثر سلبا على الناتج الداخلي الخام.

كذلك بالنسبة إلى إحصائية ستيودنت نقبل معلمة كل متغيرات النموذج، رصيد رأس المال، العمل، الضرائب على الدخل، الضرائب على الإنفاق والضرائب على رأس المال، حيث أن إحصائية ستودنت المحسوبة بالنسبة لكل المتغيرات أكبر من 2.02

[1]- أنظر الملحق رقم (09) نموذج ثالث.

عند $t_{cal}^{\alpha} = t_{45}^{0.05} = (2.85)\ ,(6.32)\ ,(13.44)\ ,(2.84),(5.24),(5.09)\ > t_{tab}^{\alpha} = t_{45}^{0.05} = 2.02$ مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$. أما بالنسبة لمعامل التحديد $R^2 = 0{,}99$ والذي يمثل القوة التفسيرية لمعادلة الانحدار، وبعبارة أخرى المتغيرات المدرجة في النموذج تفسر بنسبة 99% الناتج الداخلي الخام، كما تبين إحصائية $DW=1{,}40$ على وقوع ارتباط ذاتي للأخطاء في منطقة الشك، إضافة إلى معنوية معاملات النموذج ككل والذي تبينه إحصائية فيشر المحسوبة والتي هي أكبر من إحصائية فيشر المجدولة $F_{cal}^{\alpha} = F^{\alpha}(k, n-k-1) = F_{(5\ ,39)}^{0,05} = 1981.38 > F_{tab}^{0,05} = 2{,}48$ ومن هما يمكننا قبول هذا النموذج إحصائيا واقتصاديا أيضا.

4-النموذج الرابع:

في هذا النموذج عمدنا إلى تقسيم الضرائب إلى ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة وأدرجناها إلى متغيرات دالة الإنتاج الكلاسيكية، وهذا لمعرفة أي الضرائب أكثر مساهمة وفعالية في زيادة العملية الإنتاجية وبالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام، وبذلك يمكن تحديد سياسة جبائية فعالة من خلال الاعتماد أكثر إما على الضرائب المباشرة أو غير المباشرة، وباستعمال طريقة المربعات الصغرى تحصلنا على المعادلة التالية[1]:

$$\begin{array}{c} \mathrm{LPIB} = 0{,}73\ \mathrm{LSK} + 0{,}84\ \mathrm{LL} - 0{,}07\ \mathrm{LIDIR} + 0{,}76\mathrm{LIINDIR} - 6{,}69 \\ \quad (5.54) \qquad (7.80)\ (-0.98) \qquad (6{,}02) \qquad (-8.28) \\ R^2 = 0{,}97 \quad \mathrm{DW} = 1{,}40 \qquad \mathrm{F-statistic} = \ 451.72 \qquad \mathrm{Obs} = 45 \end{array}$$

هذه المعادلة تشير إلى أن معاملات متغيرات مخزون رأس المال، العمل ومتغير الضرائب غير المباشرة موجب مما يدل على وجود علاقة طردية بين هذه المتغيرات والناتج الداخلي الخام، فمثلا إذا ارتفعت الضرائب غير المباشرة بـ 10% تؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ 7,6%، غير أنه بالنسبة لمتغير الضرائب المباشرة جاء المعامل بقيمة سالبة وهذا ما رأيناه أيضا في نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي، ويمكن تفسيره على أن إيرادات الضرائب المباشرة لا تساهم في العملية الانتاجية وبالتالي لا تساهم في زيادة الناتج الداخلي الخا، فقد تذهب إيرادات الضرائب المباشرة في الإنفاق الحكومي لكن غير الإنتاجي الذي يطلق عليه إنفاق جاري أو استهلاكي، أما بخصوص الثابت فإن إشارته سالبة وهذا دليل على وجود عوامل أخرى تؤثر سلبا على الناتج الداخلي الخام.

كذلك بالنسبة إلى إحصائية ستيودنت نقبل معلمة متغيرات رأس المال، العمل والضرائب غير المباشرة في النموذج، حيث أن إحصائية ستودنت المحسوبة بالنسبة لكل المتغيرات أكبر من 2.02 $t_{cal}^{\alpha} = t_{45}^{0.05} = (5.54)\ ,(7.80)\ ,(6.02)\ ,(8.28) > t_{tab}^{\alpha} = t_{45}^{0.05} = 2.02$ عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$، لكن بالنسبة للضرائب المباشرة تشير إحصائية ستيودنت إلى أنها غير معنوية فهي أقل من القيمة الجدولية: $t_{cal}^{\alpha} = t_{45}^{0.05} = (0.98) < t_{tab}^{\alpha} = t_{45}^{0.05} = 2.02$

[1]- أنظر الملحق رقم (09) نموذج الرابع.

أما بالنسبة لمعامل التحديد $R^2 = 0,97$ والذي يمثل القوة التفسيرية لمعادلة الانحدار، وبعبارة أخرى المتغيرات المدرجة في النموذج تفسر بنسبة 97% الناتج الداخلي الخام، كما تبين إحصائية $DW=1,40$ على وقوع ارتباط ذاتي للأخطاء في منطقة الشك، إضافة إلى معنوية معاملات النموذج ككل والذي تبينه إحصائية فيشر المحسوبة والتي هي أكبر من إحصائية فيشر المجدولة $F_{cal}^{\alpha} = F^{\alpha}(k, n-k-1) = F_{(4,39)}^{0,05} = 451.72 > F_{tab}^{0,05} = 2,64$ وبالتالي يمكننا قبول هذا النموذج إحصائيا واقتصاديا غير أنه ومن خلال هذا النموذج يستحسن إعتماد على سياسة جبائية قائمة على الضرائب المباشرة أفضل من الاعتماد على الضرائب غير المباشرة.

5- النموذج الخامس:

في هذا النموذج الأخير حاولنا فصل الرسوم الجمركية لوحدها عن الضرائب الأخرى وإدراجها ضمن متغيرات دالة الإنتاج الكلاسيكية، والغرض من هذا هو معرفة أهمية مساهمة الرسوم الجمركية في الناتج الداخلي الخام، وبالتالي هل يمكن الاستغناء عنها ضمن السياسة الجبائية وكذا السياسة التجارية الحمائية، وهذا في إطار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة أين تحذف الرسوم الجمركية. وباستعمال طريقة المربعات الصغرى تحصلنا على المعادلة التالية:

$$\begin{array}{c} \text{LPIB} = 0,74\ \text{LSK} + 1,09\ \text{LL} + 0,32\ \text{LDD} - 5,36 \\ \qquad\qquad (4.41) \quad (7.23) \quad (3.16) \quad (-4.12) \\ R^2 = 0,95 \quad \text{DW} = 0,84 \qquad \text{F} - \text{statistic} = 323.98 \qquad \text{Obs} = 45 \end{array}$$

إن الإشارة الموجبة لجميع متغيرات النموذج الموضحة في المعادلة أعلاه تدل على وجود علاقة طردية بين هذه المتغيرات والناتج الداخلي الخام، حيث إذا ارتفعت الرسوم الجمركية بـ 10% تؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ 3,2% مما يوضح أهمية الرسوم الجمركية في تحريك العملية الإنتاجية وبالتالي إحداث نمو اقتصادي، أما بخصوص الثابت فإن إشارته سالبة مما يدل على وجود عوامل أخرى تؤثر سلبا على الناتج الداخلي الخام.

وبخصوص إحصائية ستيودنت نقبل معلمة كل متغيرات النموذج، رصيد رأس المال، العمل، والرسوم الجمركية، حيث أن إحصائية ستودنت المحسوبة بالنسبة لكل المتغيرات أكبر من 2.02 $t_{cal}^{\alpha} = t_{45}^{0.05} = (4.41)\ ,(7.23)\ ,(3.16),(4.12) > t_{tab}^{\alpha} = t_{45}^{0.05} = 2.02$ عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$. أما بالنسبة لمعامل التحديد $R^2 = 0,95$ والذي يمثل القوة التفسيرية لمعادلة الانحدار، وبعبارة أخرى المتغيرات المدرجة في النموذج تفسر بنسبة 95% الناتج الداخلي الخام، كما تبين إحصائية $DW=0,84$ على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في منطقة الشك، بالإضافة إلى معنوية معاملات النموذج ككل والذي تبينه إحصائية فيشر المحسوبة فهي أكبر من إحصائية فيشر المجدولة $F_{cal}^{\alpha} = F^{\alpha}(k, n-k-1) = F_{(3,41)}^{0,05} = 323.98 > F_{tab}^{0,05} = 2,84$ وبالتالي يمكننا قبول هذا النموذج إحصائيا واقتصاديا.

المطلب الثالث: إختبار مشكل الارتباط المتعدد وعدم ثبات تباين الخطأ

1- إختبار الارتباط المتعدد *Multi-colinéarité*

إن قيم معاملات الارتباط المتعدد (الزوجي) بين المؤشرات المستقلة تكشف فقط عن درجة متانة العلاقة الارتباطية بين كل زوجين من هذه المؤشرات[1]. كما أن المرور إلى الشكل المركز لدالة الإنتاج « la forme intensive de la fonction de production » والذي من أهدافه تقليص المتغيرات المفسرة إلى جانب حل مشكل الارتباط المتعدد، يستلزم اختبار كلاين الذي يعتمد على المقارنة بين معامل التحديد R_y^2 ومعاملات الارتباط البسيطة بين المتغيرات التفسيرية $r_{xi,xj}^2$ حيث $i \neq j$ ، فإذا كان $R_y^2 < r_{xi,xj}^2$ نقول أن هناك ارتباط متعدد بين المتغيرات يمكن توضيح هذا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (33): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية.

Correlation Matrix

	LSK	LL	LRFISC	LFPETR	LFORD	LIR	LID	LIC	LIDIR	LIINDIR	LDD
LSK	1.000000	0.480899	0.425790	0.408805	0.452421	0.416939	0.460393	0.412720	0.428777	0.460393	0.473250
LL	0.480899	1.000000	0.936679	0.890365	0.935195	0.920836	0.937912	0.927331	0.906402	0.937912	0.944232
LRFISC	0.425790	0.936679	1.000000	0.983375	0.944898	0.997135	0.962145	0.852491	0.890849	0.962145	0.930058
LFPETR	0.408805	0.890365	0.983375	1.000000	0.879071	0.993895	0.912232	0.773232	0.804254	0.912232	0.913212
LFORD	0.452421	0.935195	0.944898	0.879071	1.000000	0.921287	0.990033	0.922909	0.982101	0.990033	0.903396
LIR	0.416939	0.920836	0.997135	0.993895	0.921287	1.000000	0.944000	0.825212	0.860267	0.944000	0.923829
LID	0.460393	0.937912	0.962145	0.912232	0.990033	0.944000	1.000000	0.900789	0.947908	1.000000	0.935668
LIC	0.412720	0.927331	0.852491	0.773232	0.922909	0.825212	0.900789	1.000000	0.934137	0.900789	0.848858
LIDIR	0.428777	0.906402	0.890849	0.804254	0.982101	0.860267	0.947908	0.934137	1.000000	0.947908	0.833215
LIINDIR	0.460393	0.937912	0.962145	0.912232	0.990033	0.944000	1.000000	0.900789	0.947908	1.000000	0.935668
LDD	0.473250	0.944232	0.930058	0.913212	0.903396	0.923829	0.935668	0.848858	0.833215	0.935668	1.000000

المصدر: برنامج Eviews أنظر الملحق رقم (10).

يلاحظ من خلال المصفوفة أعلاه أن معامل التحديد أكبر من معاملات الارتباط بين المتغيرات التفسيرية، وبالتالي ليس هناك ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات، هذا يقودنا للتخلي عن تقليص المتغيرات المفسرة للنماذج.

2- إختبار عدم ثبات تباين الخطأ *Hétéroscédasticité des erreurs*

إن من بين فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد هو ثبات تباين الخطأ $V(\varepsilon_i) = \sigma_\varepsilon^2 I_n$، ويترتب على إسقاط هذا الافتراض حدوث عدم ثبات تباين حد الخطأ، كما يتم إكتشاف هذا الأخير من خلال عدة اختبارات منها اختبار *teste de White* وايت والذي ينص على أن إحصائية مضاعف لاغرانج $LM = n \times R^2$ تتبع توزيع x^2 بدرجة حرية $2k$، حيث k تمثل عدد المعلمات المقدرة دون حساب الثابت، فإذا كان

[1]- مكيد علي، " الاقتصاد القياسي "، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص: 104.

$n \times R^2 > x^2(2k)$ نرفض H_0 فرضية تجانس تباين الأخطاء[1]. وفيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار وايت للنماذج الخمس:

الجدول رقم (34): نتائج إختبار وايت *White* على مختلف النماذج.

النماذج	الاختبار	نتائج الاختبار
النموذج الأول	$LM = nR^2 = 11.13 < x^2(10) = 18.30$	نقبل فرضية تجانس الأخطاء
النموذج الثاني	$LM = nR^2 = 27.68 < x^2(27) = 40.11$	نقبل فرضية تجانس الأخطاء
النموذج الثالث	$LM = nR^2 = 24.61 < x^2(10) = 36.41$	نقبل فرضية تجانس الأخطاء
النموذج الرابع	$LM = nR^2 = 8.48 < x^2(12) = 21.02$	نقبل فرضية تجانس الأخطاء
النموذج الخامس	$LM = nR^2 = 7.07 < x^2(10) = 18.30$	نقبل فرضية تجانس الأخطاء

المصدر: برنامج Eviews أنظر الملحق رقم (11).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جميع النماذج لا تعاني من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ، لأن إحصائية مضاعف لاغرانج $\mathcal{LM}$ لجميع النماذج أصغر من قيمة x^2، وعلى العموم يمكن القول أن جميع النماذج خالية من المشاكل الإحصائية والقياسية.

[1]- شيخي محمد، " طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات"، مرجع سبق ذكره، ص: 115.

خلاصة الفصل الخامس:

في ختام هذا الفصل، وبعد قيامنا بمحاولة تقدير السياسة الجبائية كميا وقياسيا من خلال التعبير عنها بعدة نماذج مكونة من مختلف الضرائب والرسوم المشكلة للنظام الجبائي الجزائري، حيث تم الاعتماد على فترة طويلة الأجل والممتدة من 1970 إلى غاية 2014 وذلك للحصول على نتائج تقدير ذات دقة وواقعية كبيرة، حيث تم التطرق أولا إلى المنهجية القياسية المتبعة قبل الشروع في تطبيق نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي $VECM$ ونموذج دالة الإنتاج الكلاسيكية لـ $Barro$ و $Kneller$ والتي استخدمت في قياس الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج باعتبارها من أهم المتغيرات التي تساهم في الإصلاح الاقتصادي وفي تحقيق النمو المستديم، وبذلك فقد دل اختبار الاستقرارية أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى ومتكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$، كما بين إختبار التكامل المشترك لجميع المتغيرات وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات الجبائية بمختلف أنواعها والناتج الداخلي الخام، وأشارت معاملات المرونة إلى العلاقة الطردية بين التقلبات في كل من الجباية البترولية، الجباية العادية، الضرائب على الدخل، الضرائب على الإنفاق، الضرائب على رأس المال، والتقلبات في الناتج الداخلي الخام، في حين كانت العلاقة عكسية بين التغير في الضرائب المباشرة والتغير في الناتج الداخلي الخام، وقد يرجع هذا إلى أن إيرادات الضرائب المباشرة قد لا تستعمل في العملية الإنتاجية فهي تذهب في الإنفاق الحكومي غير الإنتاجي (الإنفاق الجاري، الإنفاق الاستهلاكي). وبالنسبة للضرائب غير المباشرة تمارس أثر إيجابي على الناتج الداخلي الخام حيث أنه إذا ارتفعت بنسبة 10% تؤدي إلى زيادة في الناتج الداخلي الخام بـ 7,6% .

أما بخصوص دراستنا لدالة الإنتاج الموسعة دلت على أن تأثير الجباية العادية أكبر من تأثير الجباية البترولية في المدى الطويل على الناتج الداخلي الخام، حيث أن زيادة 1% للجباية العادية والجباية البترولية يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ 0,36% و 0,32% على التوالي.

إن كل ما سبق ذكره يقودنا إلى نتيجة أساسية مفادها أن السياسة الجبائية متغيرة تمارس أثر كبير على عملية الإنتاج وكذا عملية تراكم الرأسمالي والتي هي محدد رئيسي في الإصلاح والنمو الاقتصادي.

الخاتمة العامة

I- التذكير بالإشكالية:

يتمثل الهدف من دراستنا لهذا الموضوع في تحديد دور السياسة الجبائية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية واستهداف بذلك معدل النمو الاقتصادي، مع التركيز على فعاليتها في ظل الإصلاحات الاقتصادية ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية على العموم والنمو الاقتصادي بالخصوص، مع إضافة بعد كمي لهذه الدراسة.

II- نتائج اختبار الفرضيات:

عملنا في بداية هذا العمل على وضع أربعة فرضيات أساسية، وأدت معالجة البحث إلى النتائج التالية:

1 – بخصوص الفرضية الأولى والمتعلقة بضعف السياسة الجبائية و إفتقادها للإطار الفكري والعلمي والذي يسمح بمعرفة كل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، فلقد تحققت من خلال الآثار السلبية التي تحدثها القرارات الجبائية غير مؤسسة على المستوى الاقتصادي الكلي، و على المستوى الاقتصادي الجزئي نتيجة لعدم توافقها مع الرّهانات و التحدّيات التي يفرضها المحيط الاقتصادي و الاجتماعي، و هو الأمر الّذي يؤيّده معظم المتعاملين الجبائيين الذين لم يتمكنوا حتى من استيعاب محتوى هذه القرارات ناهيك عن تطبيقها، و بذلك عدم قدرتهم على التكيف مع النظام الجبائي. كذلك العلاقة الموجودة بين السياسة الجبائية والنمو الإقتصادي كطرح فكري فالنظرية الكينزية عملت على التفرقة بين ثلاث مفاهيم للنمو الإقتصادي (النمو الفعلي، النمو المرغوب، والنمو الضروري) وأهملت دور السياسة الاقتصادية عموما والسياسة الجبائية على وجه الخصوص في إستهداف معدل النمو الاقتصادي، رغم إعتقاد كينز بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد.

وعلى هذا الأساس درسنا المدارس الحديثة في الفكر الإقتصادي التي تربط السياسة الجبائية بالنمو الاقتصادي، حيث تبين لنا من خلال النماذج أن السياسة الجبائية قادرة على تعديل سلوك الأعوان الإقتصاديين، فهي أداة مفضلة تسمح بمعالجة وتقليل الاختلالات التي تحدث في الأجل المتوسط والطويل، كما تسمح في نفس الوقت بتحقيق معدل نمو إقتصادي مستهدف في حين أن النماذج النيوكلاسيكية قد إعتبرت أن السياسة الجبائية ليست في مستوى التأثير على معدل النمو الاقتصادي في حد ذاته، غير أنها وسيلة تحفز الأعوان الاقتصاديين على أن يسلكوا سلوكا أمثل من منظور هدف اقتصادي يتم اختياره، فالسياسة الجبائية تم التعامل معها في هذه النماذج على أنها متغيرة تسمح بتحقيق مجال نمو أمثل، كما أعطوا أهمية أكبر للتركيبة الجبائية من الاقتطاعات الجبائية.

2– بخصوص الفرضية الثانية والتي تنص على إمكانية تأثير السياسة الجبائية على المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن ثم على زيادة الناتج الداخلي الخام، تحققت هذه الفرضية حيث أن نجاح السياسة الجبائية يتوقف على جملة من القرارات الواجب اتخاذها بالموازة مع مستوى السياسة النّقدية، سياسة الموازنة و كذا سياسة الإنفاق، كذلك فإن هذه السياسات الجزئية تكون السياسة المالية و التي قد تكون في مرحلة ما وسيلة لتحقيق أهداف السّياسة الاقتصادية العامة من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، لهذا يجب السهر على تحقيق التوافق بين هذه السياسات من خلال عدم تعارض الأهداف، بالإضافة إلى عدم تعارض استعمال مختلف أدواتها و هذا ما يفترض توحيد التصور عند إعداد السياسة الاقتصادية العامة.

3 – فيما يخص الفرضية الثالثة المتعلقة تطور النظام الجبائي الجزائري تعبير عن تحول النظام الاقتصادي، حيث يعتبر الإصلاح الجبائي لسنة 1991 إصلاحا جزئيا ويشكل انعكاسا للإصلاح الاقتصادي، فلقد تبين صحتها من خلال وقوفنا على مختلف تدابير الإصلاح الجبائي المتتالية في قوانين المالية السنوية، وكذا إصلاح هياكل الإدارة الضريبية.

4 – بشأن الفرضية الرابعة والمتعلقة بإمكانية إعطاء بعد كمي للموضوع محل الدراسة، أثبتت الدراسة القياسية التي قمنا بها من خلال تقدير معادلات نموذج تصحيح الخطأ ألشعاعي ونموذج الانحدار لدالة الإنتاج الموسعة إمكانية إعطاء بعد كمي وتحديد الأثر الفعلي للسياسة الجبائية على الناتج الداخلي الخام والذي يعد محرك رئيسي للنمو الاقتصادي، حيث قمنا بإختبار خمسة نماذج مختلفة وتحليلها من الناحية الاقتصادية والإحصائية وأثبتت الناتج أنها مقبولة من الناحيتين.

III– النتائج العامة للدراسة:

لقد ساقنا هذا البحث إلى جملة من النتائج أبرزها:

1 – تأخذ الجباية العادية مكانة ثانوية مقارنة بالجبائة البترولية، مما أدى إلى عدم وضوح هيكل النظام الجبائي، فالسلطات العمومية ليست قادرة لحد الساعة على تحديد معالم بناء هيكل النظام الجبائي، و بذلك فإن القرارات الجبائية المتخذة من حين لآخر، ما هي إلا إجراءات لتسيير ظرفي يفقد لمحتواه بمجرد زوال الظرف الذي انجرت عنه.

2- الإصلاحات الجبائية التي أقدمت عليها السلطات العمومية في إطار الإصلاحات الإقتصادية الشاملة، و التي كان من أهدافها تبسيط الإجراءات الجبائية حتى تسمح للمتعاملين الجبائيين (الإدارة الجبائية و المساهمين الجبائية) من استيعابها، لم تصل إلى ما تصبو إليه، بحيث أن الضرائب الإجمالية التي استحدثت (الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل الإجمالي)، أصبحت بعد سنوات من التعديلات تشكل ضرائب نوعية و هو ما يعتبر من مميزات المرحلة السابقة للإصلاح الجبائي المعتمد و لعل الكثير من المختصين يتجاهل هذه الحقيقة.

3- إستيراد النماذج الجبائية في جانبها القانوني فقط و بصيغة أخرى استيراد المواد القانونية و هو أمر غير منطقي نظرا لاختلاف المعطيات الإقتصادية، الإجتماعية و السلوكية و لعل هذا ما يبرر التعديلات المتتالية والفورية بمناسبة قوانين المالية السنوية أو قوانين المالية التكميلية، ضف إلى ذلك خلّو القرارات الجباية المتخذة من أي رؤية علمية أي أنها قرارات غير مؤسسة.

4- المستوى الحالي للإدارة الجبائية لا يسمح لها بتسيير السياسة الجبائية، ليس من حيث الوسائل المادية التي قد تكون متوفرة و لكن من حيث الموارد البشرية، بحيث أن السلطات العمومية اهتمت بمضمون الإصلاحات دون الاهتمام بمن الذي ينفذ هذه الإصلاحات، وبذلك فإن الزيادة في حصيلة الاقتطاعات الجبائية لا ترتبط بأداء الإدارة الجبائية بقدر ما ترتبط بتطور الظرف الإقتصادي.

5- عدم وجود نظام جبائي محلي واضح المعالم، بسبب إيرتباطه بمبدأ الاستقلالية الجبائية الذي يعتبر أحد عناصر مبدأ الاستقلالية المالية المحلية و لذلك فإن فقدان هذا الأخير أدى إلى إعفاء المنتخبين المحليين من أية مسؤولية باستثناء مهمة الإنفاق، التبذير و إهمال المصالح العمومية، بالإضافة إلى أن هؤلاء المنتخبين المحليين لم يتم اختيارهم على الكفاءة في التسيير العمومي.

6- إن المزايا الجبائية الممنوحة في إطار تحفيز الاستثمار المحلي و جذب الاستثمار الأجنبي لم تمكن من بلوغ هدفها، بحيث أن العديد من المستثمرين يستفيدون من المزايا الجبائية و بمجرد إنتهاء مدة هذه المزايا، فإنهم يتجهون نحو تغير أنشطتهم أو ترحيلها. كذلك لم يتم مصاحبة هذه المزايا بإجراءات صادرة عن السياسات الأخرى و هو ما يصطلح عليه بالتدابير المرافقة التي تسمح بتهيئة مناخ ملائم للإستثمار.

7- سياسة الإنفاق غير رشيدة باعتبارها الوجه الآخر للسياسة الجبائية، مما يؤدي إلى تكوين نزعة لدى المساهمين الجبائية بضرورة التهرب من الإقتطاعات الجبائية و بشرعية الغش

الجبائي الذي أدى إلى إنعاش القطاع الموازي، و بذلك فإن التغيير البسيط في النظام الجبائي لا يعني شيئا إذا لم تتخذ التدابير اللازمة لتغيير وجهة الإيرادات الجبائية

IV - التوصيات:

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها بخصوص السياسة الجبائية والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، فإننا نضع بعض التوصيات الممكن أن تحسن من أداء هذا السياسة وجعلها في مستوى التحديات الاقتصادية:

1 – العمل على إنعاش الجهاز الإنتاجي، وتوفير مناخ أكثر ملاءمة للاستثمار بإزالة القيود الإدارية، والبنكية، وفي ذلك إحداث للدخل والحد من البطالة وفرض للضرائب.

2 – العمل على زيادة تنظيم الاقتصاد الجزائري، وتطهيره من الاقتصاد الموازي الذي يشوه بنية الاقتصاد، والاجتماع، ويهدر الموارد المراد بها تحقيق المنفعة العامة لأفراد المجتمع.

3 – العمل على جعل النظام الجبائي يضمن الاخضاع الجبائي لنشاطات الاقتصاد الموازي من أجل تحقيق العدالة الجبائية، وتوجيه هذه النشاطات للدخول في نشاطات الاقتصاد الرسمي .

4 – تفعيل النظام الجبائي للحد من التهرب والغش الضريبيين وللتخفيف من خسائر الخزينة العمومية بفعل هاته الظاهرة، وزيادة فعالية الفرق المختلطة (ضرائب، جمارك، تجارة).

5 – تكثيف عملية تبادل المعلومات الخاصة بالمكلفين ونشاطاتهم المختلفة على المستوى الوطني والدولي بصفة دورية، قصد استغلالها على نحو كفيل بإعادة بناء الأسس الصحيحة للوعاء الضريبي، وإلزام البنوك بإرسال أي معلومة فيما يخص حركة حساب المتعاملين إلى الإدارة الضريبية .

6 – تطوير الأداء الخدماتي لأعوان الادارة الجبائية من خلال تعميق المعارف نظريا وتطبيقيا، بهدف التحكم تقنيا في ضبط وتحديد أسس الضريبة وكذا زيادة التحصيل الجبائي، فضلا عن وجوب تحسين الشروط الموضوعية لعمل أعون الضرائب، نظرا للتداخل الكبير بين إنجاح الاصلاح الضريبي والشروط الموضوعية للأعوان.

7 – كذلك يساهم العمل على إعادة توزيع الدخل الوطني جغرافيا في تعميم التنمية الاقتصادية على مختلف مناطق الوطن، وفي ذلك تخفيف من حدة تفاوت الايرادات الجبائية التي تعانيها المناطق المحرومة.

8 – تعديل التشريعات الجبائي لتقرير المعاملة الجبائية الملائمة لظروف، وخصائص صفقات التجارة الالكترونية، وتطوير الادارة الجبائية بشريا وماديا على النحو الذي يمكنها من التعامل مع التطورات التكنولوجية، بما يضمن زيادة فعالية وكفاءة العمل الاداري.

v- آفاق البحث:

لقد تناولت هذه الأطروحة السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الإقتصادي وهذا على المستوى الكلي، بما يعني أننا لم تتناول أثر السياسة الجبائية على المستوى الجزئي(المؤسسة)، وفي هذا السياق لم تتعمق الدراسة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تتركها السياسة الجبائية المحلية(الجباية المحصلة للجماعات المحلية)، ولا مكانة السياسة الجبائية في مكافحة الفساد الاقتصادي والمالي. كما أننا لم ندرس مؤشرات الأداء الجبائي على المستوى الجهوي والولائي لتحليل مدى التركز الجبائي.

وعليه يمكن أن تشكل هذه الجوانب التي لم نتطرق إليها في هذه الأطروحة موضوعا لأبحاث أخرى لاحقة.

وأخيرا نسأل الله السميع العليم، أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ومعالجته.

قائمة المصطلحات

C P F :Code des procédures fiscales	قانون الإجراءات الجبائية
CIDTA : Code des impôts directs et taxes assimilées	قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة
DGI : Direction général des impôts	المديرية العامة للضرائب
DGE : direction des grandes entreprises	مديرية كبريات الشركات
CDI : centre des impôts	مراكز الضرائب
DGC : direction générale de comptabilité	المديرية العامة لمحاسبة
CPI : centre de proximité des impôts	مراكز جوارية للضرائب
ANSEJ: Agence nationale de soutien et de l'emploi des jeunes	الوكالة الوطنية لتدعيم وتشغيل الشباب
FMI : Fonds monétaire international	صندوق النقد الدولي
OCDE :Organisation de coopération et de développement économique	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
PIB : Produit intérieur brut	الناتج الداخلي الخام
TUGP : taxe unique globale sur la production	الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج
TUGPS : taxe unique globale sur la prestation des services	الرسم الوحيد الإجمالي على تقديم الخدمات
UFI : impôt forfaitaire unique	الضريبة الوحيدة الجزافية
IBS : impôt sur les bénéfices des sociétés	الضريبة على أرباح الشركات
IRG : impôt sur le revenu	الضريبة على الدخل الإجمالي global
TAP : Taxe sur l'activité professionnelle	الرسم على النشاط المهني
TCA : Code des taxes sur le chiffre d'affaire	قانون الرسم على رقم الأعمال
PSRE : programme de soutien à la relance économique	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي
PNDA : plant national de développement agricole	المخطط الوطني لتطوير الفلاحة
PCSC: programme complémentaire de soutien à la croissance	البرنامج التكميلي لدعم النمو
PCCE : programme de consolidation de la croissance économique.	برنامج توطيد النمو الاقتصادي
MCO : la méthode des moindres carrés ordinaire	طريقة المربعات الصغرى
VECM : model du vecteur de correction d'erreur	نموذج شعاع تصحيح الخطأ

قائمــة الجــداول

رقم الجدول	عنـوان الجـدول	رقم الصفحـة
01	تطور معدلات الضريبة على الدخل الإجمالي في الجزائر	132
02	تطور معدلات الضريبة على أرباح الشركات في الجزائر	140
03	بيانات عن الرسم على القيمة المضافة في الدول العربية ودول أخرى.	141
04	تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة في الجزائر	145
05	توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني(المعدل العام)	145
06	توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني (المعدل المرتفع)	146
07	توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني (المعدل المخفض)	146
08	توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة	149
09	مخصصات إستثمارية للمخطط الثلاثي الأول	155
10	مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1967-1971)	157
11	حجم الانفاق الاستثماري لمختلف القطاعات خلال الفترة (1973–1977)	159
12	هيكل الاستثمارات خلال الفترة (1978– 1979)	160
13	تطور نسبة إيرادات الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (1967–1986).	163
14	تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (1970–1986)	165
15	برنامج دعم الإنعاش للفترة (2001– 2004)	178
16	تطور المديونية الخارجية خلال الفترة 2001–2015	186
17	تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (1970- 2014)	199
18	نتائج تحديد درجة التأخير P على السلسلة Lpib	224
19	نتائج تطبيق اختبار ADF على السلسلة Lpib	224
20	جدول نتائج اختبار ديكي فولر ADF لـ PBI	225
21	نتائج اختبار ديكي فولر ADF لمتغيرات الدراسة	227
22	نتائج اختبار فليب بيرو Phillips-Perron PP لمتغيرات الدراسة	227
23	تحديد درجة التأخير المثلى P	229
24	نتائج إختبار جوهانسن Johansen and Juselius	230
25	تقدير المعلمات الديناميكية قصيرة الأجل للنموذج الأول	233
26	تقدير المعلمات الديناميكية قصيرة الأجل للنموذج الثاني	234

27	تقدير المعلمات الديناميكية قصيرة الأجل للنموذج الثالث	235
28	نتائج إختبار Box-Pierce/ Ljung-box	236
29	نتائج إختبار الذاتي للأخطاء LM test	236
30	نتائج اختبار Jarque–Bera	237
31	نتائج تطبيق اختبار جرانجر للسببية على المتغيرات	237
32	نتائج تقديرات علاقة الانحدار لمختلف النماذج المتغير التابع LPIB	240
33	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية	245
34	نتائج إختبار وايت *White* على مختلف النماذج	246

قائمـــة الأشكـــال

رقم الشكل	عنـوان الشكل	رقم الصفحة
01	جدول كيني للثروة	12
02	مخطط لافر تأثير الاقتطاعات الجبائية على بعض العناصر الاقتصادية	35
03	منحنى الطلب على الاستثمار	55
04	منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات (IS)	56
05	منحنى الطلب على النقود	58
06	منحنى التوازن في سوق النقود	60
07	منحنى التوازن (IS-LM)	62
08	تغير منحنى (IS-LM)	64
09	منحنى فعالية السياسة الجبائية (IS-LM)	65
10	منحنى فعالية السياسة النقدية (IS-LM)	70
11	منحنى أثر السياسة الجبائية التوسعية (IS-LM)	70
12- أ	تغير منحنى (IS-LM) في حالة تطبيق سياسة جبائية أكثر فعالية	71
12-ب	تغير منحنى (IS-LM) في حالة تطبيق سياسة نقدية أقل فعالية	71
13-أ	تغير منحنى (IS-LM) في حالة تطبيق السياسة الجبائية أقل فعالية	72
13-ب	تغير منحنى (IS-LM) في حالة تطبيق السياسة النقدية أكثر فعالية	72
14	منحنى فعالية السياسة الجبائية	72
15	منحنى فعالية السياسة النقدية	73
16	تغير منحنى (IS-LM) في حالة سياسة جبائية توسعية واقتصاد مغلق	74
17	السياسة الجبائية في ظل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية	75
18	أثر السياسة النقدية في تغير منحنى (IS-LM) في حالة سعر الصرف الثابت.	76
19	أثر السياسة الجبائية في تغير منحنى (IS-LM) في ظل سعر الصرف المرن	77
20	تغير منحنى (IS-LM) في حالة سياسة جبائية توسعية واقتصاد مغلق	78
21	أثر السياسة الجبائية على العمل	80

22-أ	أثر السياسة الجبائية حياديا على عدد ساعات العمل.	82
22-ب	أثر السياسة الجبائية إيجابيا على عدد ساعات العمل.	84
22-ج	أثر السياسة الجبائية سلبيا على عدد ساعات	84
23	يوضح أثر السياسة الجبائية الانكماشية في معالجة التلوث.	89
24	يوضح أثر الضريبة على الاستهلاك	94
25	يوضح أثر الضريبة على الإنتاج	101
26	مصالح مراكز الضرائب	119
27	تغير احتياط الصرف الأجنبي للجزائر خلال الفترة 1999- 2016	188
28	تطور وضعية الميزانية العمومية خلال الفترة (2000-2014).	189
29	تطور رصيد الميزانية خلال الفترة (2000-2014).	190
30	تغير رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2015	191
31	تطور معدلات البطالة في الجزائر(2000-2015)	192
32	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2017)	194
33	منحنى تطور المرونة الجبائية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1970- 2014)	201
34	منحنى تطور الجباية البترولية والجباية العادية خلال الفترة (1975- 2014).	202
35	منحنى تطور مرونة الرسوم الجمركية خلال الفترة (1970-2014)	204
36	منحنيات تطور مرونة ضرائب الدخل، الإنفاق ورأس المال (1970-2014).	204
37	تطور الضغط الجبائي المطبق في الجزائر (1970 – 2014).	207
38	تطور الضغط الجبائي دون المحروقات ولقطاع المحروقات (1974-2014)	208
39	تطور الضغط الجبائي المباشر وغير المباشر (1974-2014)	209
40	تطور معدل نمو الإيرادات الجبائية والناتج الداخلي الخام (1971-2014)	210
41	منحنى تطور السلسلة $Lpib$	225
42	منحنى استقرار سلسلة الناتج الداخلي الخام (1970-2014)	226
43	منحنى تطور السلاسل الزمنية بعد إجراء الفرق الأول خلال الفترة (1971-2014).	228

ملحق رقم: 01.

قائمة بيانات متغيرات نماذج الدراسة بالقيم الاسمية. (الوحدة: بالمليون دج)

obs	PIB	ABFF	L	IPC	Rfisc	Ford	Fpetr	DD	Irevenu	ID	IC	Idir	Iindir
1970	24 072,30	8 160,40	1 983 200,00	3,89	5 456	4 106	1 350	619	2438	2900	118	1 206	2900
1971	24 922,80	8 342,20	2 015 200,00	4,00	5 982	4 334	1 648	564	2 799	3066	117	1 268	3066
1972	30 413,20	9 811,20	2 053 300,00	4,16	8 434	5 156	3 278	640	4 606	3 701	127	1 455	3 701
1973	34 593,10	12 417,50	2 981 700,00	4,45	9 956	5 842	4 114	766	5 762	4 058	137	1 785	4 058
1974	55 560,90	16 964,40	2 292 600,00	4,57	21 399	8 000	13 399	1 290	15 514	5 721	164	2 279	5 721
1975	61 573,90	23 975,00	2 437 900,00	4,97	23 195	9 733	13 462	1 842	15 417	7 612	166	2 121	7 612
1976	74 075,10	31 358,10	2 649 700,00	5,38	24 976	10 739	14 237	1 829	16 658	8 153	165	2 586	8 153
1977	87 240,50	38 433,40	2 649 700,00	5,97	31 279	13 260	18 019	2 434	21 223	9 850	206	3 410	9 850
1978	104 831,60	50 789,70	3 017 600,00	6,90	35 379	18 014	17 365	3 210	21 349	13 721	309	4 293	13 721
1979	128 222,60	50 374,60	3 017 600,00	7,62	44 844	18 328	26 516	2 518	31 668	12 719	457	5 609	12 719
1980	162 507,20	54 880,80	3 157 000,00	8,32	58 020	20 362	37 658	2 972	42 456	15 018	546	5 344	15 018
1981	191 468,50	63 044,90	3 284 300,00	9,54	76 714	25 760	50 954	4 319	56 436	19 670	608	6 090	19 670
1982	207 551,90	71 487,60	3 425 000,00	10,13	69 448	27 990	41 458	3 967	47 631	21 249	568	6 741	21 249
1983	233 752,00	80 319,00	3 577 000,00	10,74	74 852	37 141	37 711	4 362	48 484	25 306	1 062	11 835	25 306
1984	264 469,80	87 482,20	3 715 000,00	11,62	90 809	46 968	43 841	4 734	58 827	30 668	1 314	16 300	30 668
1985	291 597,20	92 765,40	3 868 000,00	12,84	93 778	46 992	46 786	5 000	61 702	30 180	1 896	16 812	30 180
1986	296 551,40	101 333,30	4 247 000,00	14,42	74 095	52 656	21 439	5 081	39 082	32 913	2 100	19 743	32 913
1987	312 787,10	92 880,20	4 138 000,00	15,51	78 694	58 215	20 479	7 036	40 420	35 855	2 419	22 360	35 855
1988	347 716,90	91 743,40	4 316 000,00	16,42	82 200	58 100	24 100	6 100	45 000	34 300	2 900	23 800	34 300
1989	422 043,00	115 796,10	4 471 000,00	17,95	110 000	64 500	45 500	8 400	67 400	39 000	3 600	25 500	39 000
1990	554 388,10	141 876,60	4 517 000,00	21,16	147 300	71 100	76 200	11 300	97 800	46 000	3 500	25 100	46 000
1991	862 132,80	215 778,60	4 538 000,00	26,64	244 200	82 700	161 500	18 500	184 000	56 700	3 500	26 000	56 700

1992	1 074 695,80	277 973,70	4 578 000,00	35,08	302 664	108 864	193 800	27 258	221 607	76 390	4 667	32 474	76 390
1993	1 189 724,90	324 134,90	5 042 000,00	42,28	300 687	121 469	179 218	27 348	214 428	79 572	6 687	41 897	79 572
1994	1 487 403,60	407 545,10	5 154 000,00	54,54	398 350	176 174	222 176	47 895	266 575	124 875	6 900	51 299	124 875
1995	2 004 994,60	541 826,00	5 436 000,00	70,79	578 140	241 992	336 148	78 628	393 901	177 822	6 417	64 170	177 822
1996	2 570 028,90	639 447,10	5 625 000,00	84,03	786 600	290 603	495 997	84 388	563 540	213 901	9 159	76 702	213 901
1997	2 780 168,10	638 119,70	5 708 000,00	88,82	878 778	314 013	564 765	73 510	646 609	221 563	10 606	92 450	221 563
1998	2 830 490,70	728 754,10	5 717 000,00	93,26	708 384	329 828	378 556	75 486	466 656	230 414	11 314	99 414	230 414
1999	3 238 197,50	789 798,60	5 726 000,00	95,68	874 888	314 767	560 121	80 242	632 314	229 916	12 658	84 851	229 916
2000	4 123 513,90	852 628,70	6 240 000,00	95,97	1 522 739	349 502	1 173 237	86 321	1 255 259	251 272	16 208	98 230	251 272
2001	4 227 113,10	965 462,50	6 494 000,00	100,00	1 354 627	398 238	956 389	103 683	1 054 868	282 924	16 835	115 314	282 924
2002	4 522 773,40	1 111 309,30	6 890 000,00	101,43	1 425 800	482 896	942 904	128 355	1 055 183	351 793	18 869	131 148	351 793
2003	5 252 321,10	1 265 164,50	6 696 000,00	105,75	1 809 900	524 925	1 284 975	143 807	1 412 890	380 245	19 270	147 185	380 245
2004	6 149 116,70	1 476 902,20	7 799 000,00	109,95	2 066 110	580 411	1 485 699	138 838	1 633 682	411 793	19 600	167 583	411 793
2005	7 561 984,40	1 691 640,30	8 045 000,00	111,47	2 908 308	640 472	2 267 836	143 888	2 435 980	457 197	19 610	187 754	457 197
2006	8 501 635,80	1 967 261,90	8 869 000,00	114,05	3 434 884	720 884	2 714 000	114 849	2 955 224	450 305	23 540	264 764	450 305
2007	9 352 886,40	2 447 690,20	8 594 000,00	118,24	3 478 600	766 750	2 711 850	133 126	2 969 929	481 365	28 130	286 209	481 365
2008	11 043 703,50	3 218 077,10	9 146 000,00	123,98	4 987 182	983 623	4 003 559	163 930	4 335 106	595 116	33 920	365 467	595 116
2009	9 968 025,30	3 811 419,10	9 472 000,00	131,10	3 501 118	1 173 444	2 327 674	172 470	2 789 808	646 358	35 960	498 094	646 358
2010	11 991 563,90	4 350 922,30	9 735 000,00	136,23	4 129 378	1 309 368	2 820 010	183 560	3 381 692	678 917	39 840	601 522	678 917
2011	14 588 531,90	4 620 306,80	9 599 000,00	142,39	5 378 253	1 548 533	3 829 720	222 190	4 483 603	781 418	47 960	701 843	781 418
2012	16 208 698,40	4 992 412,00	10 170 000,00	155,10	5 998 922	1 944 573	4 054 349	337 570	4 916 749	1 191 080	56 270	918 670	1 191 080
2013	16 643 833,60	5 690 894,40	10 788 000,00	160,11	5 750 221	2 072 091	3 678 130	398 550	4 500 910	1 138 230	62 690	885 470	1 138 230
2014	17 205 106,30	6 311 828,40	10 239 000,00	164,77	5 514 885	2 124 464	3 390 421	369 650	4 272 481	1 136 670	71 640	953 700	1 136 670

Source :www.ons.dz

de recouvrementwww.MFDGI/derection

ملحق رقم: 02.

أ-المنحنيات البيانية للسلاسل الزمنية في المستوى والفرق الأول لمتغيرات النموذج

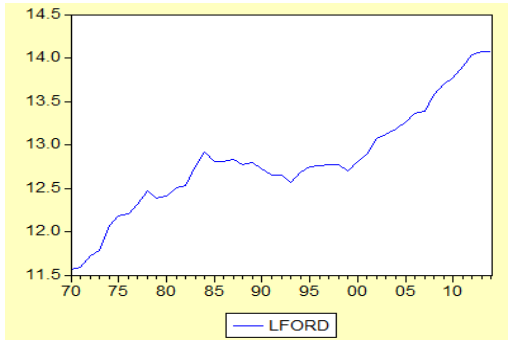

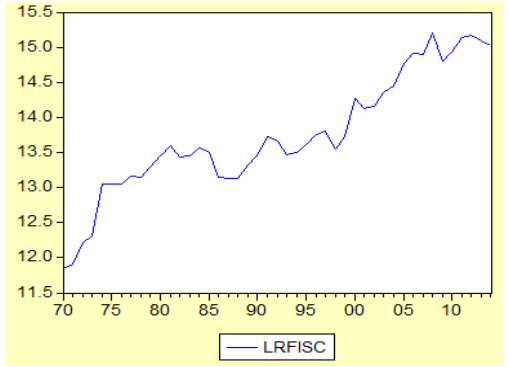

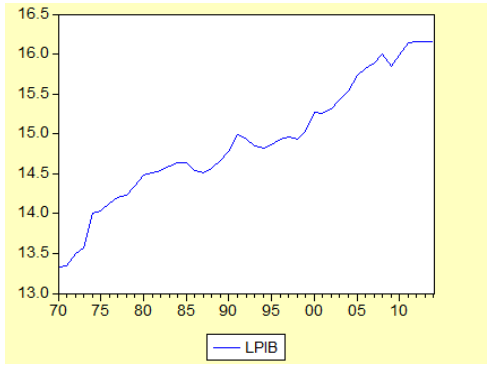

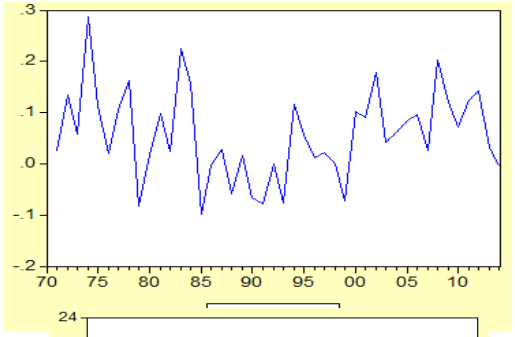

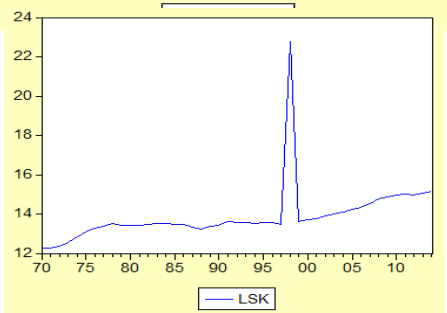

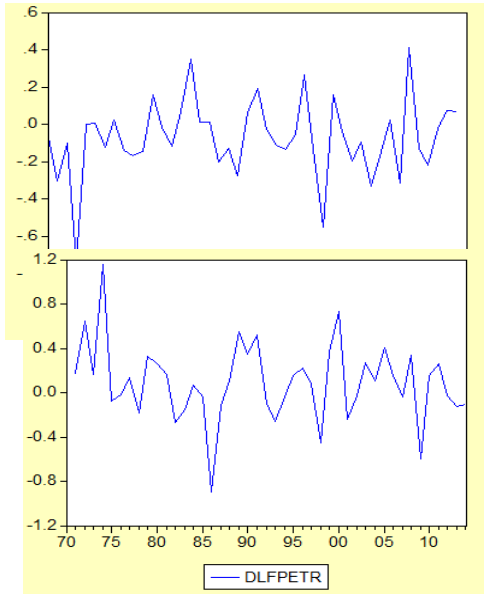

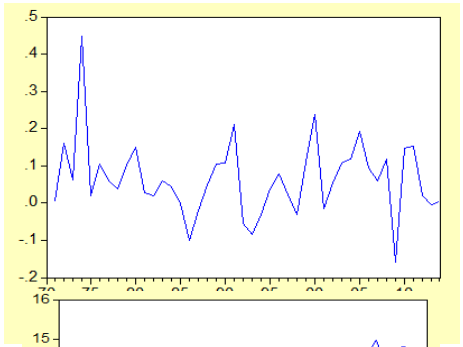

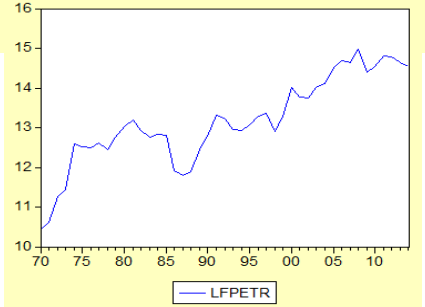

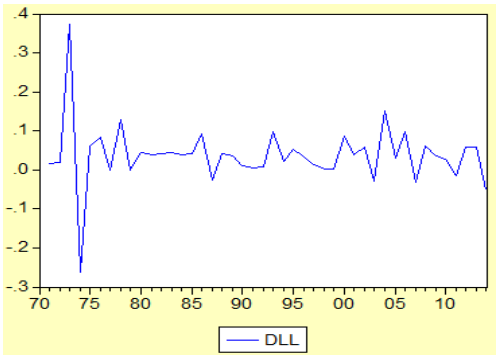
DLL

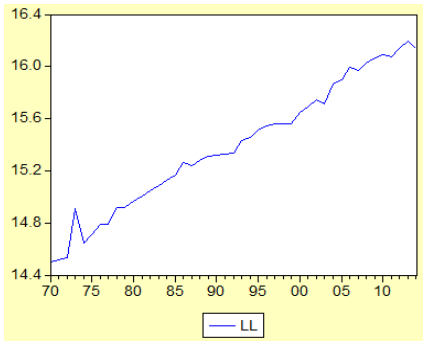
LL

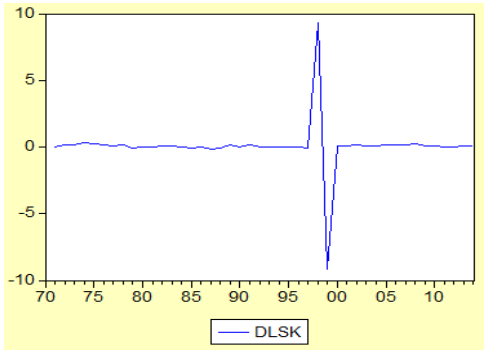
DLSK

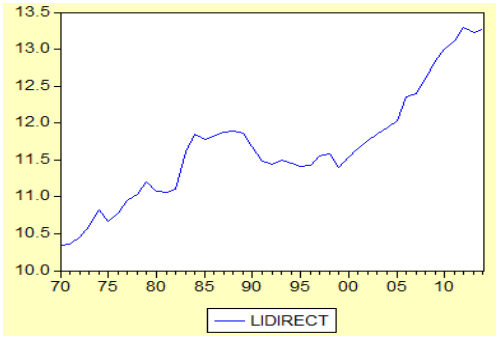
LIDIRECT

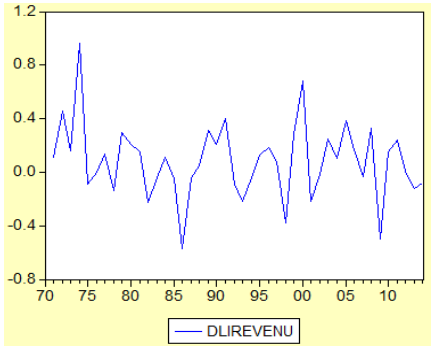
DLIREVENU

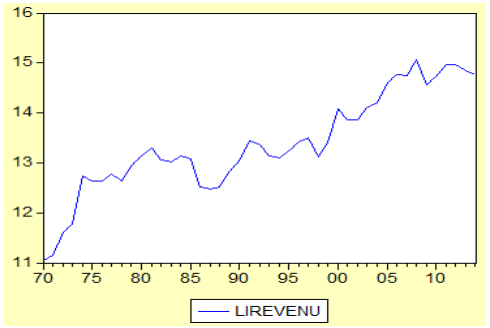
LIREVENU

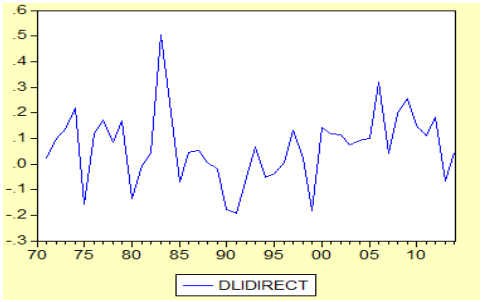
DLIDIRECT

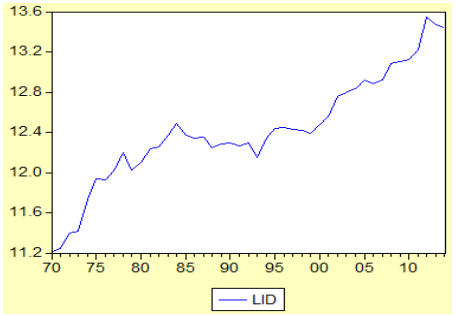
LID

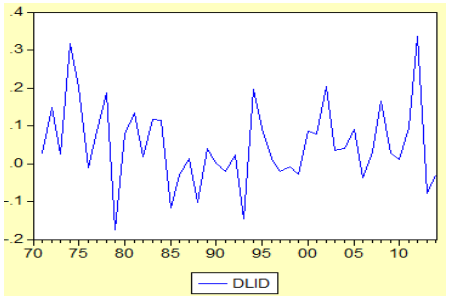
DLID

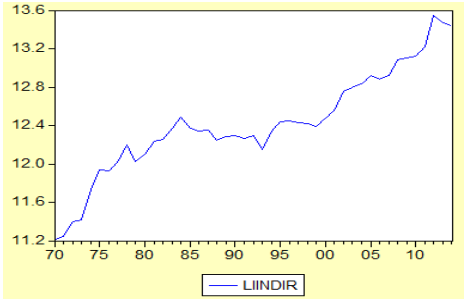
LIINDIR

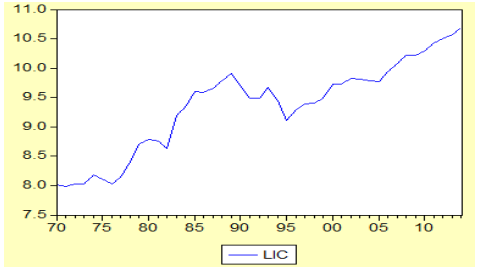
LIC

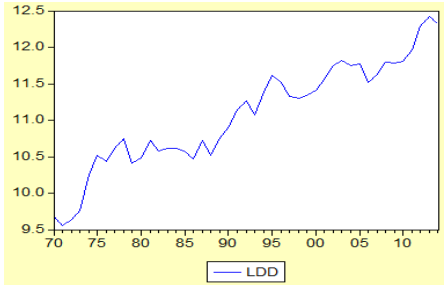
LDD

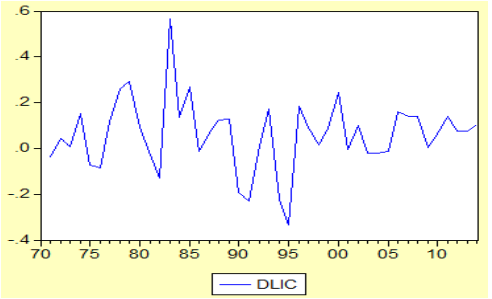
DLIC

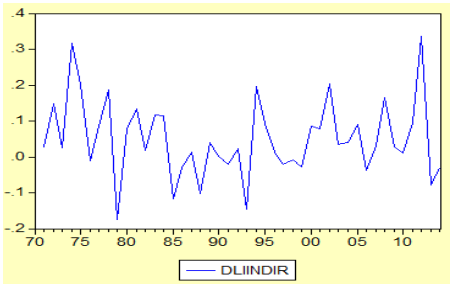
DLIINDIR

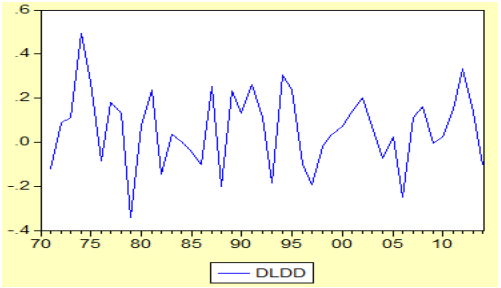
DLDD

ملحق رقم: 02. ب

نتائج اختبار ديكي فولر المطور

ب-1 الناتج الداخلي الخام:

عند المستوى: النموذج الأول

ADF Test Statistic	-2.348080	1% Critical Value*		-4.1781
		5% Critical Value		-3.5136
		10% Critical Value		-3.1868
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LPIB)				
Method: Least Squares				
Date: 12/05/17 Time: 21:03				
Sample(adjusted): 1971 2014				
Included observations: 44 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.194770	0.082948	-2.348080	0.0238
C	2.727810	1.126024	2.422514	0.0199
@TREND(1970)	0.010281	0.004901	2.097708	0.0421

النموذج الثاني :

ADF Test Statistic	-1.272717	1% Critical Value*		-3.5850
		5% Critical Value		-2.9286
		10% Critical Value		-2.6021
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LPIB)				
Method: Least Squares				
Date: 12/05/17 Time: 21:09				
Sample(adjusted): 1971 2014				
Included observations: 44 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.025547	0.020073	-1.272717	0.2101
C	0.443929	0.298724	1.486085	0.1447

النموذج الثالث:

ADF Test Statistic	4.136977	1% Critical Value*		-2.6155
		5% Critical Value		-1.9483
		10% Critical Value		-1.6197
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LPIB)				
Method: Least Squares				

Date: 12/05/17 Time: 21:12
Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	0.004245	0.001026	4.136977	0.0002

الفرق الأول

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-3.973286	1%	Critical Value*	-4.2023
		5%	Critical Value	-3.5247
		10%	Critical Value	-3.1931

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 12/05/17 Time: 23:27
Sample(adjusted): 1975 2014
Included observations: 40 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-1.102433	0.277461	-3.973286	0.0003
D(LPIB(-1),2)	0.151811	0.234707	0.646813	0.5221
D(LPIB(-2),2)	0.079813	0.193473	0.412529	0.6825
D(LPIB(-3),2)	0.040492	0.138351	0.292680	0.7715
C	0.052479	0.040455	1.297236	0.2033
@TREND(1970)	0.000339	0.001230	0.275660	0.7845

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-4.132911	1%	Critical Value*	-3.6019
		5%	Critical Value	-2.9358
		10%	Critical Value	-2.6059

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 12/05/17 Time: 23:29
Sample(adjusted): 1975 2014
Included observations: 40 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-1.115317	0.269862	-4.132911	0.0002
D(LPIB(-1),2)	0.160774	0.229354	0.700987	0.4879
D(LPIB(-2),2)	0.086580	0.189359	0.457228	0.6503
D(LPIB(-3),2)	0.044270	0.135841	0.325900	0.7464
C	0.061648	0.022724	2.712928	0.0103

النموذج الثالث:

ADF Test Statistic	-4.651413	1%	Critical Value*	-2.6168

		5% Critical Value		-1.9486
		10% Critical Value		-1.6198

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 12:08
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.679963	0.146184	-4.651413	0.0000

الفرق الثاني:

النموذج الأول:

ADF Test Statistic	-10.80863	1% Critical Value*		-4.1896
		5% Critical Value		-3.5189
		10% Critical Value		-3.1898

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 12:15
Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1),2)	-1.485753	0.137460	-10.80863	0.0000
C	-0.001404	0.042365	-0.033130	0.9737
@TREND(1970)	-0.000104	0.001603	-0.064703	0.9487

النموذج الثاني:

ADF Test Statistic	-10.95142	1% Critical Value*		-3.5930
		5% Critical Value		-2.9320
		10% Critical Value		-2.6039

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 12:16
Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1),2)	-1.485408	0.135636	-10.95142	0.0000
C	-0.003840	0.019166	-0.200359	0.8422

النموذج الثالث:

ADF Test Statistic	-11.08152	1% Critical Value*		-2.6182
		5% Critical Value		-1.9488
		10% Critical Value		-1.6199

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 12:17
Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1),2)	-1.485352	0.134039	-11.08152	0.0000

ب-2 إختبار ديكي فولر للسلسلة: Lsk

بالنسبة للنموذج الأول والثاني درجة التأخير p=0. أما النموذج الثالث p=2.

عند المستوى: النموذج الأول

ADF Test Statistic	-6.978778	1%	Critical Value*	-4.1781
		5%	Critical Value	-3.5136
		10%	Critical Value	-3.1868

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LSK)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 12:32
Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LSK(-1)	-1.084930	0.155461	-6.978778	0.0000
C	13.72421	1.998547	6.867096	0.0000
@TREND(1970)	0.061512	0.018675	3.293893	0.0020

النموذج الثاني:

ADF Test Statistic	-5.537774	1%	Critical Value*	-3.5850
		5%	Critical Value	-2.9286
		10%	Critical Value	-2.6021

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LSK)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 12:33
Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LSK(-1)	-0.838572	0.151428	-5.537774	0.0000
C	11.69256	2.112165	5.535816	0.0000

النموذج الثالث:

ADF Test Statistic	0.316131	1%	Critical Value*	-2.6182
		5%	Critical Value	-1.9488
		10%	Critical Value	-1.6199

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LSK)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 12:44
Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LSK(-1)	0.005985	0.018932	0.316131	0.7536
D(LSK(-1))	-0.677181	0.152271	-4.447209	0.0001
D(LSK(-2))	-0.337722	0.151513	-2.228987	0.0316

الفرق الأول:

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-11.02453	1% Critical Value*	-4.1837
		5% Critical Value	-3.5162
		10% Critical Value	-3.1882

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LSK,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 12:36
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LSK(-1))	-1.504741	0.136490	-11.02453	0.0000
C	0.150781	0.572660	0.263299	0.7937
@TREND(1970)	-0.002168	0.021907	-0.098984	0.9216

النموذج الثاني:

ADF Test Statistic	-11.15967	1% Critical Value*	-3.5889
		5% Critical Value	-2.9303
		10% Critical Value	-2.6030

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LSK,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 12:36
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LSK(-1))	-1.504631	0.134828	-11.15967	0.0000
C	0.100899	0.268696	0.375512	0.7092

النموذج الثالث:

ADF Test Statistic	-6.150728	1% Critical Value*	-2.6196

		5% Critical Value		-1.9490
		10% Critical Value		-1.6200

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LSK,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 12:45
Sample(adjusted): 1974 2014
Included observations: 41 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LSK(-1))	-2.499539	0.406381	-6.150728	0.0000
D(LSK(-1),2)	0.746412	0.301455	2.476033	0.0179
D(LSK(-2),2)	0.247355	0.157145	1.574054	0.1238

الفرق الثاني

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-14.01670	1% Critical Value*		-4.1896
		5% Critical Value		-3.5189
		10% Critical Value		-3.1898

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LSK,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 12:41
Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LSK(-1),2)	-1.668729	0.119053	-14.01670	0.0000
C	-0.002491	0.907985	-0.002743	0.9978
@TREND(1970)	0.000128	0.034339	0.003739	0.9970

النموذج الثاني:

ADF Test Statistic	-14.19526	1% Critical Value*		-3.5930
		5% Critical Value		-2.9320
		10% Critical Value		-2.6039

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LSK,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 12:42
Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LSK(-1),2)	-1.668729	0.117555	-14.19526	0.0000
C	0.000526	0.410985	0.001281	0.9990

النموذج الثالث:

ADF Test Statistic	-7.870717	1%	Critical Value*	-2.6211
		5%	Critical Value	-1.9492
		10%	Critical Value	-1.6201

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LSK,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 12:42
Sample(adjusted): 1975 2014
Included observations: 40 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LSK(-1),2)	-3.511020	0.446086	-7.870717	0.0000
D(LSK(-1),3)	1.305547	0.328692	3.971945	0.0003
D(LSK(-2),3)	0.401081	0.150571	2.663732	0.0114

ب-3 إختبار ديكي فولر للسلسلة LL درجة التأخير p=3.

عند المستوى:

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-2.015461	1%	Critical Value*	-4.1958
		5%	Critical Value	-3.5217
		10%	Critical Value	-3.1914

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LL)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 12:52
Sample(adjusted): 1974 2014
Included observations: 41 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LL(-1)	-0.439764	0.218195	-2.015461	0.0516
D(LL(-1))	-0.412039	0.182903	-2.252777	0.0306
D(LL(-2))	-0.200948	0.153342	-1.310453	0.1986
D(LL(-3))	-0.024522	0.112083	-0.218783	0.8281
C	6.451228	3.163127	2.039510	0.0490
@TREND(1970)	0.016368	0.008099	2.020879	0.0510

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	0.006370	1%	Critical Value*	-3.5973
		5%	Critical Value	-2.9339
		10%	Critical Value	-2.6048

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LL)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 13:49
Sample(adjusted): 1974 2014
Included observations: 41 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LL(-1)	0.000101	0.015908	0.006370	0.9950
D(LL(-1))	-0.716607	0.107980	-6.636473	0.0000
D(LL(-2))	-0.385668	0.128286	-3.006315	0.0048
D(LL(-3))	-0.108572	0.108447	-1.001151	0.3234
C	0.076925	0.247115	0.311292	0.7574

النموذج الثالث:

ADF Test Statistic	6.014885	1% Critical Value*	-2.6196
		5% Critical Value	-1.9490
		10% Critical Value	-1.6200

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LL)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 13:51
Sample(adjusted): 1974 2014
Included observations: 41 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LL(-1)	0.005046	0.000839	6.014885	0.0000
D(LL(-1))	-0.714035	0.106341	-6.714550	0.0000
D(LL(-2))	-0.379609	0.125244	-3.030965	0.0044
D(LL(-3))	-0.103642	0.105967	-0.978062	0.3344

الفرق الأول:

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-4.452930	1% Critical Value*	-4.2023
		5% Critical Value	-3.5247
		10% Critical Value	-3.1931

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LL,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 13:55
Sample(adjusted): 1975 2014
Included observations: 40 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LL(-1))	-1.959737	0.440101	-4.452930	0.0001
D(LL(-1),2)	0.525577	0.327745	1.603615	0.1180
D(LL(-2),2)	0.264485	0.212264	1.246021	0.2213
D(LL(-3),2)	0.128199	0.101990	1.256976	0.2173
C	0.081725	0.022875	3.572704	0.0011
@TREND(1970)	-0.000387	0.000568	-0.682387	0.4996

النموذج الثاني:

ADF Test Statistic	-4.470223	1% Critical Value*	-3.6019
		5% Critical Value	-2.9358
		10% Critical Value	-2.6059

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LL,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 13:58
Sample(adjusted): 1975 2014
Included observations: 40 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LL(-1))	-1.951546	0.436566	-4.470223	0.0001
D(LL(-1),2)	0.506327	0.324027	1.562609	0.1271
D(LL(-2),2)	0.248077	0.209281	1.185377	0.2439
D(LL(-3),2)	0.121251	0.100703	1.204041	0.2367
C	0.071828	0.017554	4.091860	0.0002

النموذج الثالث:

ADF Test Statistic	-1.509988	1%	Critical Value*	-2.6211
		5%	Critical Value	-1.9492
		10%	Critical Value	-1.6201

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LL,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 13:58
Sample(adjusted): 1975 2014
Included observations: 40 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LL(-1))	-0.288130	0.190816	-1.509988	0.1398
D(LL(-1),2)	-0.689865	0.167559	-4.117141	0.0002
D(LL(-2),2)	-0.429507	0.153426	-2.799440	0.0082
D(LL(-3),2)	-0.122152	0.097417	-1.253899	0.2180

الفرق الثاني:

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-7.720271	1%	Critical Value*	-4.2092
		5%	Critical Value	-3.5279
		10%	Critical Value	-3.1949

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LL,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 14:00
Sample(adjusted): 1976 2014
Included observations: 39 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LL(-1),2)	-3.803474	0.492661	-7.720271	0.0000
D(LL(-1),3)	1.626531	0.382892	4.248013	0.0002
D(LL(-2),3)	0.752530	0.233726	3.219711	0.0029
D(LL(-3),3)	0.246642	0.091915	2.683372	0.0113
C	0.011582	0.017890	0.647401	0.5219
@TREND(1970)	-0.000488	0.000648	-0.753468	0.4565

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-7.852454	1% Critical Value*		-3.6067
		5% Critical Value		-2.9378
		10% Critical Value		-2.6069

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LL,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 14:01
Sample(adjusted): 1976 2014
Included observations: 39 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LL(-1),2)	-3.832309	0.488040	-7.852454	0.0000
D(LL(-1),3)	1.656587	0.378380	4.378105	0.0001
D(LL(-2),3)	0.769740	0.231124	3.330424	0.0021
D(LL(-3),3)	0.251975	0.091058	2.767202	0.0091
C	-0.000745	0.007193	-0.103508	0.9182

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-7.972790	1% Critical Value*		-2.6227
		5% Critical Value		-1.9495
		10% Critical Value		-1.6202

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LL,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 14:04
Sample(adjusted): 1976 2014
Included observations: 39 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LL(-1),2)	-3.829433	0.480313	-7.972790	0.0000
D(LL(-1),3)	1.653369	0.371733	4.447732	0.0001
D(LL(-2),3)	0.767642	0.226956	3.382341	0.0018
D(LL(-3),3)	0.251245	0.089492	2.807461	0.0081

ب- 4 إختبار ديكي فولر للسلسلة $LRfisc$ درجة التأخير p=0

عند المستوى

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-2.673445	1% Critical Value*		-4.1781
		5% Critical Value		-3.5136
		10% Critical Value		-3.1868

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRFISC)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 14:15
Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

LRFISC(-1)	-0.253279	0.094739	-2.673445	0.0107
C	3.237030	1.169112	2.768795	0.0084
@TREND(1970)	0.013696	0.006281	2.180461	0.0350

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-1.685930	1% Critical Value*	-3.5850
		5% Critical Value	-2.9286
		10% Critical Value	-2.6021

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRFISC)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 14:16
Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRFISC(-1)	-0.061059	0.036217	-1.685930	0.0992
C	0.909374	0.497560	1.827666	0.0747

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	2.197775	1% Critical Value*	-2.6155
		5% Critical Value	-1.9483
		10% Critical Value	-1.6197

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRFISC)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 14:16
Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRFISC(-1)	0.005009	0.002279	2.197775	0.0334

الفرق الأول

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-6.781888	1% Critical Value*	-4.1837
		5% Critical Value	-3.5162
		10% Critical Value	-3.1882

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRFISC,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 14:19
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRFISC(-1))	-1.072069	0.158078	-6.781888	0.0000
C	0.128520	0.070320	1.827652	0.0751
@TREND(1970)	-0.002209	0.002616	-0.844301	0.4035

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-6.755566	1% Critical Value*		-3.5889
		5% Critical Value		-2.9303
		10% Critical Value		-2.6030

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRFISC,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 14:21
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRFISC(-1))	-1.059216	0.156792	-6.755566	0.0000
C	0.076749	0.034303	2.237405	0.0308

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-6.091167	1% Critical Value*		-2.6168
		5% Critical Value		-1.9486
		10% Critical Value		-1.6198

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRFISC,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 14:23
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRFISC(-1))	-0.938291	0.154041	-6.091167	0.0000

الفرق الثاني

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-10.57228	1% Critical Value*		-4.1896
		5% Critical Value		-3.5189
		10% Critical Value		-3.1898

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRFISC,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 14:26
Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRFISC(-1),2)	-1.474959	0.139512	-10.57228	0.0000
C	-0.011541	0.092284	-0.125059	0.9011
@TREND(1970)	4.49E-05	0.003491	0.012849	0.9898

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-10.70992	1% Critical Value*		-3.5930

		5% Critical Value		-2.9320
		10% Critical Value		-2.6039

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRFISC,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 14:28
Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRFISC(-1),2)	-1.474999	0.137723	-10.70992	0.0000
C	-0.010487	0.041769	-0.251073	0.8030

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-10.83231	1% Critical Value*		-2.6182
		5% Critical Value		-1.9488
		10% Critical Value		-1.6199

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRFISC,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 14:29
Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRFISC(-1),2)	-1.474624	0.136132	-10.83231	0.0000

ب-5 إختبار ديكي فولر للسلسلة $LFord$ درجة التأخير p=0.

عند المستوى

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-1.209703	1% Critical Value*		-4.1781
		5% Critical Value		-3.5136
		10% Critical Value		-3.1868

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFORD)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 14:41
Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFORD(-1)	-0.069819	0.057716	-1.209703	0.2333
C	0.881867	0.682901	1.291354	0.2038
@TREND(1970)	0.003011	0.002683	1.122294	0.2683

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-0.450548	1% Critical Value*		-3.5850
		5% Critical Value		-2.9286

		10% Critical Value		-2.6021

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFORD)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 14:42
Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFORD(-1)	-0.010147	0.022521	-0.450548	0.6546
C	0.186622	0.288273	0.647379	0.5209

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	4.281763	1% Critical Value*		-2.6155
		5% Critical Value		-1.9483
		10% Critical Value		-1.6197

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFORD)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 14:43
Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFORD(-1)	0.004417	0.001032	4.281763	0.0001

الفرق الأول

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-5.151995	1% Critical Value*		-4.1837
		5% Critical Value		-3.5162
		10% Critical Value		-3.1882

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFORD,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 14:44
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFORD(-1))	-0.802499	0.155765	-5.151995	0.0000
C	0.048926	0.029660	1.649550	0.1069
@TREND(1970)	-0.000124	0.001090	-0.113404	0.9103

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-5.221506	1% Critical Value*		-3.5889
		5% Critical Value		-2.9303
		10% Critical Value		-2.6030

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFORD,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 14:45
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFORD(-1))	-0.803064	0.153799	-5.221506	0.0000
C	0.046115	0.016089	2.866131	0.0065

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-4.032264	1% Critical Value*	-2.6168
		5% Critical Value	-1.9486
		10% Critical Value	-1.6198

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFORD,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 14:45
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFORD(-1))	-0.557453	0.138248	-4.032264	0.0002

الفرق الثاني

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-9.901934	1% Critical Value*	-4.1896
		5% Critical Value	-3.5189
		10% Critical Value	-3.1898

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFORD,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 14:46
Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFORD(-1),2)	-1.420561	0.143463	-9.901934	0.0000
C	-0.002485	0.034913	-0.071173	0.9436
@TREND(1970)	-3.19E-05	0.001320	-0.024148	0.9809

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-10.02994	1% Critical Value*	-3.5930
		5% Critical Value	-2.9320
		10% Critical Value	-2.6039

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LFORD,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 14:47
Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFORD(-1),2)	-1.420484	0.141624	-10.02994	0.0000
C	-0.003234	0.015800	-0.204698	0.8388

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-10.14947	1% Critical Value*	-2.6182
		5% Critical Value	-1.9488
		10% Critical Value	-1.6199

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFORD,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 14:48
Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFORD(-1),2)	-1.420518	0.139960	-10.14947	0.0000

ب-6 إختبار ديكي فولر للسلسلة $LFpetr$ درجة التأخير p=0

عند المستوى

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-2.908089	1% Critical Value*	-4.1781
		5% Critical Value	-3.5136
		10% Critical Value	-3.1868

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFPETR)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 14:54
Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFPETR(-1)	-0.282016	0.096977	-2.908089	0.0058
C	3.403764	1.110488	3.065106	0.0038
@TREND(1970)	0.017371	0.008348	2.080780	0.0437

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-2.221638	1% Critical Value*	-3.5850
		5% Critical Value	-2.9286
		10% Critical Value	-2.6021

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFPETR)

Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 14:54
Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFPETR(-1)	-0.102747	0.046248	-2.221638	0.0318
C	1.441477	0.609173	2.366284	0.0227

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	1.563022	1% Critical Value*	-2.6155
		5% Critical Value	-1.9483
		10% Critical Value	-1.6197

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFPETR)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 14:57
Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFPETR(-1)	0.006312	0.004038	1.563022	0.1254

الفرق الأول

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-6.078133	1% Critical Value*	-4.1837
		5% Critical Value	-3.5162
		10% Critical Value	-3.1882

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFPETR,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 14:57
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFPETR(-1))	-0.961617	0.158209	-6.078133	0.0000
C	0.181251	0.118869	1.524799	0.1352
@TREND(1970)	-0.004089	0.004449	-0.919040	0.3636

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-6.020396	1% Critical Value*	-3.5889
		5% Critical Value	-2.9303
		10% Critical Value	-2.6030

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFPETR,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 14:58
Sample(adjusted): 1972 2014

Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFPETR(-1))	-0.941849	0.156443	-6.020396	0.0000
C	0.085281	0.056685	1.504472	0.1401

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-5.744853	1% Critical Value*	-2.6168
		5% Critical Value	-1.9486
		10% Critical Value	-1.6198

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFPETR,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 14:59
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFPETR(-1))	-0.878514	0.152922	-5.744853	0.0000

الفرق الثاني

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-10.23734	1% Critical Value*	-4.1896
		5% Critical Value	-3.5189
		10% Critical Value	-3.1898

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFPETR,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 15:00
Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFPETR(-1),2)	-1.445038	0.141154	-10.23734	0.0000
C	-0.044871	0.149483	-0.300175	0.7656
@TREND(1970)	0.001005	0.005654	0.177797	0.8598

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-10.36686	1% Critical Value*	-3.5930
		5% Critical Value	-2.9320
		10% Critical Value	-2.6039

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFPETR,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 15:00
Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

D(LFPETR(-1),2)	-1.445371	0.139422	-10.36686	0.0000
C	-0.021251	0.067695	-0.313922	0.7552

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-10.47920	1% Critical Value*	-2.6182
		5% Critical Value	-1.9488
		10% Critical Value	-1.6199

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFPETR,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 15:01
Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFPETR(-1),2)	-1.444726	0.137866	-10.47920	0.0000

ب-7 إختبار ديكي فولر للسلسلة LIR درجة التأخير p=0

عند المستوى

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-2.884543	1% Critical Value*	-4.1781
		5% Critical Value	-3.5136
		10% Critical Value	-3.1868

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIR)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 17:15
Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIR(-1)	-0.282501	0.097936	-2.884543	0.0062
C	3.469512	1.152950	3.009247	0.0045
@TREND(1970)	0.017109	0.007602	2.250509	0.0298

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-1.958469	1% Critical Value*	-3.5850
		5% Critical Value	-2.9286
		10% Critical Value	-2.6021

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIR)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 17:17
Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIR(-1)	-0.080631	0.041170	-1.958469	0.0568

C	1.160586	0.550896	2.106725	0.0412

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	1.861898	1% Critical Value*	-2.6155
		5% Critical Value	-1.9483
		10% Critical Value	-1.6197

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIR)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 17:17
Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIR(-1)	0.005868	0.003152	1.861898	0.0695

الفرق الأول

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-6.550438	1% Critical Value*	-4.1837
		5% Critical Value	-3.5162
		10% Critical Value	-3.1882

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIR,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 17:20
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIR(-1))	-1.036563	0.158243	-6.550438	0.0000
C	0.160841	0.094571	1.700747	0.0968
@TREND(1970)	-0.003200	0.003529	-0.906749	0.3700

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-6.502846	1% Critical Value*	-3.5889
		5% Critical Value	-2.9303
		10% Critical Value	-2.6030

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIR,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 17:20
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIR(-1))	-1.019583	0.156790	-6.502846	0.0000
C	0.085742	0.045553	1.882238	0.0669

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-6.045020	1% Critical Value*		-2.6168
		5% Critical Value		-1.9486
		10% Critical Value		-1.6198

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIR,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 17:21
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIR(-1))	-0.929738	0.153802	-6.045020	0.0000

الفرق الثاني

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-10.45982	1% Critical Value*		-4.1896
		5% Critical Value		-3.5189
		10% Critical Value		-3.1898

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIR,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 17:23
Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIR(-1),2)	-1.464982	0.140058	-10.45982	0.0000
C	-0.025486	0.122388	-0.208239	0.8361
@TREND(1970)	0.000429	0.004629	0.092723	0.9266

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-10.59581	1% Critical Value*		-3.5930
		5% Critical Value		-2.9320
		10% Critical Value		-2.6039

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIR,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 17:24
Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIR(-1),2)	-1.465238	0.138285	-10.59581	0.0000
C	-0.015400	0.055405	-0.277961	0.7825

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-10.71425	1% Critical Value*		-2.6182
		5% Critical Value		-1.9488

		10% Critical Value		-1.6199

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIR,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 17:25
Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIR(-1),2)	-1.464712	0.136707	-10.71425	0.0000

ب-8 إختبار ديكي فولر للسلسلة LID ، p=0

عند المستوى

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-2.177796	1% Critical Value*		-4.1781
		5% Critical Value		-3.5136
		10% Critical Value		-3.1868

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LID)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 17:28
Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LID(-1)	-0.173692	0.079756	-2.177796	0.0352
C	2.065766	0.920322	2.244613	0.0303
@TREND(1970)	0.006109	0.003293	1.854847	0.0708

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-1.187710	1% Critical Value*		-3.5850
		5% Critical Value		-2.9286
		10% Critical Value		-2.6021

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LID)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 17:29
Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LID(-1)	-0.036573	0.030793	-1.187710	0.2416
C	0.503830	0.381968	1.319038	0.1943

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	3.052820	1% Critical Value*		-2.6155
		5% Critical Value		-1.9483

		10% Critical Value		-1.6197

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LID)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 17:29
Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LID(-1)	0.004008	0.001313	3.052820	0.0039

الفرق الأول

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-6.607275	1% Critical Value*		-4.1837
		5% Critical Value		-3.5162
		10% Critical Value		-3.1882

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LID,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 17:30
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LID(-1))	-1.047693	0.158567	-6.607275	0.0000
C	0.068968	0.036900	1.869052	0.0690
@TREND(1970)	-0.000668	0.001366	-0.489245	0.6273

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-6.655974	1% Critical Value*		-3.5889
		5% Critical Value		-2.9303
		10% Critical Value		-2.6030

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LID,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 17:31
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LID(-1))	-1.044902	0.156987	-6.655974	0.0000
C	0.053453	0.018691	2.859837	0.0066

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-5.554804	1% Critical Value*		-2.6168
		5% Critical Value		-1.9486
		10% Critical Value		-1.6198

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LID,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 17:31
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LID(-1))	-0.847147	0.152507	-5.554804	0.0000

الفرق الثاني

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-10.47647	1% Critical Value*	-4.1896
		5% Critical Value	-3.5189
		10% Critical Value	-3.1898

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LID,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 17:33
Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LID(-1),2)	-1.470181	0.140332	-10.47647	0.0000
C	-0.000870	0.047930	-0.018150	0.9856
@TREND(1970)	-0.000194	0.001813	-0.107203	0.9152

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-10.61304	1% Critical Value*	-3.5930
		5% Critical Value	-2.9320
		10% Critical Value	-2.6039

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LID,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 17:33
Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LID(-1),2)	-1.469555	0.138467	-10.61304	0.0000
C	-0.005437	0.021691	-0.250651	0.8034

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-10.73378	1% Critical Value*	-2.6182
		5% Critical Value	-1.9488
		10% Critical Value	-1.6199

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LID,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 17:34
Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LID(-1),2)	-1.469002	0.136858	-10.73378	0.0000

ب-9 إختبار ديكي فولر للسلسلة LIC ، p=0

عند المستوى

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-1.679676	1% Critical Value*		-4.1781
		5% Critical Value		-3.5136
		10% Critical Value		-3.1868

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIC)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 17:38
Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIC(-1)	-0.128370	0.076426	-1.679676	0.1006
C	1.100870	0.620668	1.773686	0.0835
@TREND(1970)	0.006961	0.004547	1.530862	0.1335

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-0.680709	1% Critical Value*		-3.5850
		5% Critical Value		-2.9286
		10% Critical Value		-2.6021

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIC)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 17:38
Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIC(-1)	-0.021171	0.031102	-0.680709	0.4998
C	0.257926	0.290956	0.886478	0.3804

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	2.518278	1% Critical Value*		-2.6155
		5% Critical Value		-1.9483
		10% Critical Value		-1.6197

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIC)

Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 17:39
Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIC(-1)	0.006310	0.002506	2.518278	0.0156

الفرق الأول

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-5.629271	1% Critical Value*	-4.1837
		5% Critical Value	-3.5162
		10% Critical Value	-3.1882

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIC,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 17:39
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIC(-1))	-0.880057	0.156336	-5.629271	0.0000
C	0.063425	0.051908	1.221868	0.2289
@TREND(1970)	-0.000339	0.001949	-0.173799	0.8629

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-5.695056	1% Critical Value*	-3.5889
		5% Critical Value	-2.9303
		10% Critical Value	-2.6030

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIC,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 17:41
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIC(-1))	-0.879650	0.154459	-5.695056	0.0000
C	0.055608	0.025607	2.171626	0.0357

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-5.047971	1% Critical Value*	-2.6168
		5% Critical Value	-1.9486
		10% Critical Value	-1.6198

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIC,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 17:42
Sample(adjusted): 1972 2014

Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIC(-1))	-0.759290	0.150415	-5.047971	0.0000

الفرق الثاني

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-8.940418	1% Critical Value*	-4.1896
		5% Critical Value	-3.5189
		10% Critical Value	-3.1898

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIC,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 17:43
Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIC(-1),2)	-1.342825	0.150197	-8.940418	0.0000
C	0.002803	0.067897	0.041289	0.9673
@TREND(1970)	-1.75E-05	0.002568	-0.006799	0.9946

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-9.055371	1% Critical Value*	-3.5930
		5% Critical Value	-2.9320
		10% Critical Value	-2.6039

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIC,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 17:44
Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIC(-1),2)	-1.342809	0.148289	-9.055371	0.0000
C	0.002393	0.030729	0.077878	0.9383

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-9.166916	1% Critical Value*	-2.6182
		5% Critical Value	-1.9488
		10% Critical Value	-1.6199

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIC,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 17:45
Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

D(LIC(-1),2)	-1.342660	0.146468	-9.166916	0.0000

ب-10 إختبار ديكي فولر للسلسلة Ldd درجة التأخير بالنسبة للنموذج الأول p=3 أما النموذج الثاني والثالث p=0.

عند المستوى

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-4.427624	1%	Critical Value*	-4.1958
		5%	Critical Value	-3.5217
		10%	Critical Value	-3.1914

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDD)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 18:16
Sample(adjusted): 1974 2014
Included observations: 41 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDD(-1)	-0.704504	0.159116	-4.427624	0.0001
D(LDD(-1))	0.372310	0.159021	2.341266	0.0250
D(LDD(-2))	0.085192	0.150605	0.565662	0.5752
D(LDD(-3))	0.313739	0.150322	2.087121	0.0442
C	7.043530	1.569042	4.489064	0.0001
@TREND(1970)	0.034215	0.008214	4.165455	0.0002

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-1.034641	1%	Critical Value*	-3.5850
		5%	Critical Value	-2.9286
		10%	Critical Value	-2.6021

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDD)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 18:18
Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDD(-1)	-0.038402	0.037117	-1.034641	0.3068
C	0.484086	0.410586	1.179015	0.2450

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	2.223259	1%	Critical Value*	-2.6155
		5%	Critical Value	-1.9483
		10%	Critical Value	-1.6197

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDD)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 18:20

Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDD(-1)	0.005270	0.002370	2.223259	0.0315

الفرق الأول

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-3.454849	1% Critical Value*		-4.2023
		5% Critical Value		-3.5247
		10% Critical Value		-3.1931

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDD,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 18:20
Sample(adjusted): 1975 2014
Included observations: 40 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDD(-1))	-1.196826	0.346419	-3.454849	0.0015
D(LDD(-1),2)	0.210552	0.300167	0.701451	0.4878
D(LDD(-2),2)	-0.034816	0.232393	-0.149816	0.8818
D(LDD(-3),2)	0.099681	0.160498	0.621072	0.5387
C	0.052055	0.070243	0.741076	0.4637
@TREND(1970)	0.000504	0.002355	0.213881	0.8319

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-6.463496	1% Critical Value*		-3.5889
		5% Critical Value		-2.9303
		10% Critical Value		-2.6030

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDD,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 18:22
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDD(-1))	-1.007003	0.155799	-6.463496	0.0000
C	0.064797	0.028508	2.272964	0.0283

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-5.771190	1% Critical Value*		-2.6168
		5% Critical Value		-1.9486
		10% Critical Value		-1.6198

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDD,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 18:22

Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDD(-1))	-0.883231	0.153041	-5.771190	0.0000

الفرق الثاني

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-5.238014	1%	Critical Value*	-4.2092
		5%	Critical Value	-3.5279
		10%	Critical Value	-3.1949

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDD,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 18:24
Sample(adjusted): 1976 2014
Included observations: 39 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDD(-1),2)	-3.122423	0.596108	-5.238014	0.0000
D(LDD(-1),3)	1.304067	0.479476	2.719778	0.0103
D(LDD(-2),3)	0.499946	0.319232	1.566090	0.1269
D(LDD(-3),3)	0.139383	0.158617	0.878739	0.3859
C	-0.085884	0.077078	-1.114246	0.2732
@TREND(1970)	0.002972	0.002819	1.054071	0.2995

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-9.436127	1%	Critical Value*	-3.5930
		5%	Critical Value	-2.9320
		10%	Critical Value	-2.6039

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDD,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 18:25
Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDD(-1),2)	-1.382875	0.146551	-9.436127	0.0000
C	-0.002225	0.035630	-0.062457	0.9505

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-9.557451	1%	Critical Value*	-2.6182
		5%	Critical Value	-1.9488
		10%	Critical Value	-1.6199

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDD,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 18:25

Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDD(-1),2)	-1.383104	0.144715	-9.557451	0.0000

ب- 11 إختبار ديكي فولر للسلسلة $LIdir$ درجة التأخير p=0

عند المستوى

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-0.991219	1% Critical Value*	-4.1781
		5% Critical Value	-3.5136
		10% Critical Value	-3.1868

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIDIR)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 18:30
Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIDIR(-1)	-0.060928	0.061467	-0.991219	0.3274
C	0.684966	0.645476	1.061180	0.2948
@TREND(1970)	0.004004	0.003551	1.127572	0.2661

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	0.015379	1% Critical Value*	-3.5850
		5% Critical Value	-2.9286
		10% Critical Value	-2.6021

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIDIR)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 18:31
Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIDIR(-1)	0.000441	0.028660	0.015379	0.9878
C	0.061395	0.333950	0.183843	0.8550

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	3.195055	1% Critical Value*	-2.6155
		5% Critical Value	-1.9483
		10% Critical Value	-1.6197

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIDIR)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 18:32
Sample(adjusted): 1971 2014

Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIDIR(-1)	0.005699	0.001784	3.195055	0.0026

الفرق الأول

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-5.037674	1% Critical Value*	-4.1837
		5% Critical Value	-3.5162
		10% Critical Value	-3.1882

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIDIR,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 18:33
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIDIR(-1))	-0.777006	0.154239	-5.037674	0.0000
C	0.039359	0.045067	0.873345	0.3877
@TREND(1970)	0.000576	0.001712	0.336385	0.7383

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-5.083316	1% Critical Value*	-3.5889
		5% Critical Value	-2.9303
		10% Critical Value	-2.6030

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIDIR,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 18:34
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIDIR(-1))	-0.772237	0.151916	-5.083316	0.0000
C	0.052288	0.023275	2.246558	0.0301

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-4.355022	1% Critical Value*	-2.6168
		5% Critical Value	-1.9486
		10% Critical Value	-1.6198

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIDIR,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 18:34
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

D(LIDIR(-1))	-0.622969	0.143046	-4.355022	0.0001

الفرق الثاني

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-8.967428	1% Critical Value*	-4.1896
		5% Critical Value	-3.5189
		10% Critical Value	-3.1898

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIDIR,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 18:36
Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIDIR(-1),2)	-1.350742	0.150628	-8.967428	0.0000
C	0.002445	0.056572	0.043224	0.9657
@TREND(1970)	-0.000190	0.002140	-0.088691	0.9298

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-9.085671	1% Critical Value*	-3.5930
		5% Critical Value	-2.9320
		10% Critical Value	-2.6039

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIDIR,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 18:36
Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIDIR(-1),2)	-1.350151	0.148602	-9.085671	0.0000
C	-0.002015	0.025596	-0.078703	0.9377

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-9.197553	1% Critical Value*	-2.6182
		5% Critical Value	-1.9488
		10% Critical Value	-1.6199

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIDIR,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 18:37
Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIDIR(-1),2)	-1.350004	0.146779	-9.197553	0.0000

ب- 12 إختبار ديكي فولر للسلسلة $LIindir$ ، p=0

عند المستوى

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-2.177796	1%	Critical Value*	-4.1781
		5%	Critical Value	-3.5136
		10%	Critical Value	-3.1868

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIINDIR)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 18:42
Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIINDIR(-1)	-0.173692	0.079756	-2.177796	0.0352
C	2.065766	0.920322	2.244613	0.0303
@TREND(1970)	0.006109	0.003293	1.854847	0.0708

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-1.187710	1%	Critical Value*	-3.5850
		5%	Critical Value	-2.9286
		10%	Critical Value	-2.6021

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIINDIR)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 18:43
Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIINDIR(-1)	-0.036573	0.030793	-1.187710	0.2416
C	0.503830	0.381968	1.319038	0.1943

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	3.052820	1%	Critical Value*	-2.6155
		5%	Critical Value	-1.9483
		10%	Critical Value	-1.6197

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIINDIR)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 18:43
Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIINDIR(-1)	0.004008	0.001313	3.052820	0.0039

الفرق الأول

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-6.607275	1%	Critical Value*	-4.1837
		5%	Critical Value	-3.5162
		10%	Critical Value	-3.1882

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIINDIR,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 18:46
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIINDIR(-1))	-1.047693	0.158567	-6.607275	0.0000
C	0.068968	0.036900	1.869052	0.0690
@TREND(1970)	-0.000668	0.001366	-0.489245	0.6273

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-6.655974	1%	Critical Value*	-3.5889
		5%	Critical Value	-2.9303
		10%	Critical Value	-2.6030

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIINDIR,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 18:47
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIINDIR(-1))	-1.044902	0.156987	-6.655974	0.0000
C	0.053453	0.018691	2.859837	0.0066

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-5.554804	1%	Critical Value*	-2.6168
		5%	Critical Value	-1.9486
		10%	Critical Value	-1.6198

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIINDIR,2)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 18:47
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIINDIR(-1))	-0.847147	0.152507	-5.554804	0.0000

الفرق الثاني

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-10.47647	1%	Critical Value*	-4.1896

		5% Critical Value		-3.5189
		10% Critical Value		-3.1898

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIINDIR,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 18:49
Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIINDIR(-1),2)	-1.470181	0.140332	-10.47647	0.0000
C	-0.000870	0.047930	-0.018150	0.9856
@TREND(1970)	-0.000194	0.001813	-0.107203	0.9152

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-10.61304	1% Critical Value*		-3.5930
		5% Critical Value		-2.9320
		10% Critical Value		-2.6039

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIINDIR,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 18:49
Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIINDIR(-1),2)	-1.469555	0.138467	-10.61304	0.0000
C	-0.005437	0.021691	-0.250651	0.8034

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-10.73378	1% Critical Value*		-2.6182
		5% Critical Value		-1.9488
		10% Critical Value		-1.6199

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIINDIR,3)
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 18:50
Sample(adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIINDIR(-1),2)	-1.469002	0.136858	-10.73378	0.0000

الملحق رقم (03)

3-1 إختبار فليب بيرو Phillips Perron للسلسلة $Lpib$ درجة التأخير p=0

عند المستوى

النموذج الأول

PP Test Statistic	-2.348080	1% Critical Value*		-4.1781
		5% Critical Value		-3.5136
		10% Critical Value		-3.1868
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Lag truncation for Bartlett kernel: 0		(Newey-West suggests: 3)		
Residual variance with no correction				0.008603
Residual variance with correction				0.008603

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB)
Method: Least Squares
Date: 12/09/17 Time: 13:44
Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.194770	0.082948	-2.348080	0.0238
C	2.727810	1.126024	2.422514	0.0199
@TREND(1970)	0.010281	0.004901	2.097708	0.0421

النموذج الثاني

PP Test Statistic	-1.272717	1% Critical Value*		-3.5850
		5% Critical Value		-2.9286
		10% Critical Value		-2.6021
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Lag truncation for Bartlett kernel: 0		(Newey-West suggests: 3)		
Residual variance with no correction				0.009526
Residual variance with correction				0.009526

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB)
Method: Least Squares
Date: 12/09/17 Time: 13:45
Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.025547	0.020073	-1.272717	0.2101
C	0.443929	0.298724	1.486085	0.1447

الفرق الأول

النموذج الأول

PP Test Statistic	-6.264915	1% Critical Value*		-4.1837
		5% Critical Value		-3.5162
		10% Critical Value		-3.1882
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Lag truncation for Bartlett kernel: 0		(Newey-West suggests: 3)		
Residual variance with no correction				0.009833

Residual variance with correction	0.009833

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 12/09/17 Time: 13:46
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.984967	0.157220	-6.264915	0.0000
C	0.091137	0.035533	2.564818	0.0142
@TREND(1970)	-0.001155	0.001269	-0.909964	0.3683

النموذج الثاني

PP Test Statistic	-6.219181	1% Critical Value*	-3.5889
		5% Critical Value	-2.9303
		10% Critical Value	-2.6030

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Lag truncation for Bartlett kernel: (Newey-West suggests: 3) 0	
Residual variance with no correction	0.010037
Residual variance with correction	0.010037

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 12/09/17 Time: 13:47
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.971188	0.156160	-6.219181	0.0000
C	0.063666	0.018702	3.404148	0.0015

3-2 إختبار فليب بيرو Phillips Perron للسلسلة Lsk درجة التأخير p=0

عند المستوى

النموذج الأول

PP Test Statistic	-6.978778	1% Critical Value*	-4.1781
		5% Critical Value	-3.5136
		10% Critical Value	-3.1868

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Lag truncation for Bartlett kernel:0 (Newey-West suggests: 3)	
Residual variance with no correction	1.771979
Residual variance with correction	1.771979

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LSK)
Method: Least Squares
Date: 12/09/17 Time: 12:25
Sample(adjusted): 1971 2014

Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LSK(-1)	-1.084930	0.155461	-6.978778	0.0000
C	13.72421	1.998547	6.867096	0.0000
@TREND(1970)	0.061512	0.018675	3.293893	0.0020

النموذج الثاني

PP Test Statistic	-5.537774	1%	Critical Value*	-3.5850
		5%	Critical Value	-2.9286
		10%	Critical Value	-2.6021

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Lag truncation for Bartlett kernel: (Newey-West suggests: 3)
0
Residual variance with no correction 2.240893
Residual variance with correction 2.240893

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LSK)
Method: Least Squares
Date: 12/09/17 Time: 12:29
Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LSK(-1)	-0.838572	0.151428	-5.537774	0.0000
C	11.69256	2.112165	5.535816	0.0000

الفرق الأول

النموذج الأول

PP Test Statistic	-11.02453	1%	Critical Value*	-4.1837
		5%	Critical Value	-3.5162
		10%	Critical Value	-3.1882

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Lag truncation for Bartlett kernel:0 (Newey-West suggests: 3)
Residual variance with no correction 2.956156
Residual variance with correction 2.956156

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LSK,2)
Method: Least Squares
Date: 12/09/17 Time: 13:35
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LSK(-1))	-1.504741	0.136490	-11.02453	0.0000
C	0.150781	0.572660	0.263299	0.7937

النموذج الثاني

PP Test Statistic	-11.15967	1%	Critical Value*	-3.5889
		5%	Critical Value	-2.9303

		10% Critical Value		-2.6030
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Lag truncation for Bartlett kernel: (Newey-West suggests: 3) 0				
Residual variance with no correction				2.956880
Residual variance with correction				2.956880
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LSK,2) Method: Least Squares Date: 12/09/17 Time: 13:36 Sample(adjusted): 1972 2014 Included observations: 43 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LSK(-1))	-1.504631	0.134828	-11.15967	0.0000
C	0.100899	0.268696	0.375512	0.7092

الملحق رقم (04)

تحديد فترة الإبطاء الملائمة

النموذج الأول

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DLPIB DLFPETR DLFORD
Exogenous variables: C
Date: 12/16/17 Time: 13:42
Sample: 1970 2014
Included observations: 41

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	98.21925	NA*	1.93E-06*	-4.644842*	-4.519458*	-4.599184*
1	101.9246	6.687656	2.50E-06	-4.386565	-3.885031	-4.203934
2	112.1079	16.88934	2.38E-06	-4.444286	-3.566602	-4.124682
3	117.3860	7.981550	2.91E-06	-4.262731	-3.008897	-3.806154

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

النموذج الثاني

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DLPIB DLIREVENU DLID DLIC
Exogenous variables: C
Date: 12/16/17 Time: 13:45
Sample: 1970 2014
Included observations: 41

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	120.7567	NA*	3.95E-08*	-5.695448*	-5.528270*	-5.634571*
1	128.3047	13.25507	5.99E-08	-5.283156	-4.447268	-4.978772
2	140.7785	19.47127	7.29E-08	-5.111146	-3.606546	-4.563253

3	152.6303	16.18784	9.50E-08	-4.908795	-2.735484	-4.117395

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

النموذج الثالث

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DLPIB DLIDIR DLIINDIR
Exogenous variables: C
Date: 12/16/17 Time: 13:47
Sample: 1970 2014
Included observations: 41

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	93.48768	NA*	2.43E-06*	-4.414033*	-4.288650*	-4.368375*
1	98.09338	8.312728	3.02E-06	-4.199677	-3.698144	-4.017046
2	102.1156	6.671011	3.88E-06	-3.956859	-3.079176	-3.637255
3	104.7890	4.042657	5.39E-06	-3.648243	-2.394409	-3.191666

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم (05):

1-إختبار جوهانسن Johansen بالنسبة للنموذج الأول

Date: 12/16/17 Time: 15:27
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: DLPIB DLFPETR DLFORD
Lags interval (in first differences): No lags

Unrestricted Cointegration Rank Test

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None **	0.561918	84.66588	29.68	35.65
At most 1 **	0.484078	49.17590	15.41	20.04
At most 2 **	0.382346	20.71853	3.76	6.65

*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level
Trace test indicates 3 cointegrating equation(s) at both 5% and 1% levels

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None **	0.561918	35.48998	20.97	25.52
At most 1 **	0.484078	28.45737	14.07	18.63
At most 2 **	0.382346	20.71853	3.76	6.65

*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level
Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating equation(s) at both 5% and 1% levels

2-إختبار جوهانسن Johansen بالنسبة للنموذج الثاني

Date: 12/16/17 Time: 15:30
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: DLPIB DLIR DLID DLIC
Lags interval (in first differences): No lags

Unrestricted Cointegration Rank Test

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None **	0.645753	132.8474	47.21	54.46
At most 1 **	0.590083	88.22376	29.68	35.65
At most 2 **	0.500621	49.87636	15.41	20.04
At most 3 **	0.372194	20.01756	3.76	6.65

*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level
Trace test indicates 4 cointegrating equation(s) at both 5% and 1% levels

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None **	0.645753	44.62367	27.07	32.24
At most 1 **	0.590083	38.34740	20.97	25.52
At most 2 **	0.500621	29.85880	14.07	18.63
At most 3 **	0.372194	20.01756	3.76	6.65

*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level
Max-eigenvalue test indicates 4 cointegrating equation(s) at both 5% and 1% levels

3- إختبار جوهانسن Johansen بالنسبة للنموذج الثالث

Date: 12/16/17 Time: 15:32
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: DLPIB DLIDIR DLIINDIR
Lags interval (in first differences): No lags

Unrestricted Cointegration Rank Test

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None **	0.628437	90.81061	29.68	35.65
At most 1 **	0.482763	48.23908	15.41	20.04
At most 2 **	0.370346	19.89116	3.76	6.65

*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level
Trace test indicates 3 cointegrating equation(s) at both 5% and 1% levels

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None **	0.628437	42.57153	20.97	25.52
At most 1 **	0.482763	28.34792	14.07	18.63
At most 2 **	0.370346	19.89116	3.76	6.65

*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level
Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating equation(s) at both 5% and 1% levels

الملحق رقم (06): نتائج تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM

النموذج الأول

Vector Error Correction Estimates
Date: 12/23/17 Time: 16:20
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
DLPIB(-1)	1.000000
DLFPETR(-1)	-0.233762 (0.01831) [-12.7688]
DLFORD(-1)	-0.295579 (0.07354) [-4.01910]
C	-0.025590

Error Correction:	D(DLPIB)	D(DLFPETR)	D(DLFORD)
CointEq1	-0.844718 (0.45884) [-1.84097]	0.009964 (1.64026) [0.00607]	0.778538 (0.35723) [2.17937]
C	-5.49E-05 (0.02096) [-0.00262]	-0.006552 (0.07494) [-0.08743]	-0.000695 (0.01632) [-0.04259]
R-squared	0.076352	0.000001	0.103818
Adj. R-squared	0.053824	-0.024389	0.081960
Sum sq. resids	0.774701	9.899922	0.469574
S.E. equation	0.137460	0.491387	0.107019

F-statistic	3.389187	3.69E-05	4.749640
Log likelihood	25.33993	-29.43788	36.10391
Akaike AIC	-1.085578	1.462227	-1.586228
Schwarz SC	-1.003662	1.544143	-1.504312
Mean dependent	-5.49E-05	-0.006552	-0.000695
S.D. dependent	0.141315	0.485502	0.111694
Determinant Residual Covariance		5.18E-06	
Log Likelihood		81.70776	
Log Likelihood (d.f. adjusted)		78.63575	
Akaike Information Criteria		-3.238872	
Schwarz Criteria		-2.870249	

النموذج الثاني

Vector Error Correction Estimates
Date: 12/23/17 Time: 16:24
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
DLPIB(-1)	1.000000
DLIR(-1)	-0.431782 (0.02325) [-18.5731]
DLID(-1)	-0.203629 (0.05505) [-3.69895]
DLIC(-1)	-0.155848 (0.02458) [-6.34121]
C	-0.012611

Error Correction:	D(DLPIB)	D(DLIR)	D(DLID)	D(DLIC)
CointEq1	-0.643994 (3.58344) [-0.17971]	7.823422 (8.92037) [0.87703]	0.193447 (4.22989) [0.04573]	-3.337711 (5.31240) [-0.62829]
C	-5.49E-05 (0.02150) [-0.00255]	-0.004441 (0.05603) [-0.07927]	-0.001345 (0.02265) [-0.05938]	0.003280 (0.02852) [0.11499]
R-squared	0.538005	0.720044	0.651201	0.725873
Adj. R-squared	-0.068364	0.352602	0.193403	0.366081
Sum sq. resids	0.215047	1.332595	0.299634	0.472622
S.E. equation	0.115933	0.288595	0.136847	0.171869
F-statistic	3.887256	1.959613	1.422463	3.017481
Log likelihood	44.39557	9.739046	38.09314	29.43420
Akaike AIC	-1.178714	0.645313	-0.847007	-0.391274
Schwarz SC	-0.230638	1.593390	0.101069	0.556803
Mean dependent	-0.002660	-0.002077	-0.000512	0.005001
S.D. dependent	0.112162	0.358677	0.152373	0.215864
Determinant Residual Covariance			5.20E-06	

Log Likelihood	173.5343
Log Likelihood (d.f. adjusted)	107.7945
Akaike Information Criteria	-0.831288
Schwarz Criteria	3.133394

النموذج الثالث

Vector Error Correction Estimates
Date: 12/23/17 Time: 16:30
Sample(adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjusting endpoints
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1		
DLPIB(-1)	1.000000		
DLIDIR(-1)	0.452962 (0.13661) [3.31581]		
DLIINDIR(-1)	-1.374393 (0.17608) [-7.80533]		
C	-0.023885		
Error Correction:	**D(DLPIB)**	**D(DLIDIR)**	**D(DLIINDIR)**
CointEq1	-0.191318 (0.13931) [-1.37336]	-0.236294 (0.17062) [-1.38491]	0.668590 (0.11871) [5.63195]
C	-5.49E-05 (0.02133) [-0.00257]	0.000542 (0.02612) [0.02075]	-0.001345 (0.01817) [-0.07401]
R-squared	0.043979	0.044689	0.436185
Adj. R-squared	0.020662	0.021389	0.422433
Sum sq. resids	0.801853	1.202858	0.582308
S.E. equation	0.139848	0.171283	0.119175
F-statistic	3.886107	1.917974	31.71884
Log likelihood	24.59930	15.88039	31.47768
Akaike AIC	-1.051130	-0.645600	-1.371055
Schwarz SC	-0.969214	-0.563683	-1.289139
Mean dependent	-5.49E-05	0.000542	-0.001345
S.D. dependent	0.141315	0.173145	0.156813
Determinant Residual Covariance		5.45E-06	
Log Likelihood		80.58888	
Log Likelihood (d.f. adjusted)		77.51687	
Akaike Information Criteria		-3.186831	
Schwarz Criteria		-2.818208	

الملحق رقم (07): نتائج إختبار صلاحية نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM

1- نتائج إختبار Box-Pierce/ Ljung-box

النموذج الأول

VEC Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations
H0: no residual autocorrelations up to lag h

Date: 12/25/17 Time: 17:45
Sample: 1970 2014
Included observations: 43

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	1.560072	NA*	1.597217	NA*	NA*
2	13.16726	0.1552	13.77060	0.1307	9
3	14.60578	0.6888	15.31702	0.6401	18
4	24.34331	0.6112	26.05327	0.5156	27
5	31.70222	0.6732	34.38046	0.5457	36
6	39.89886	0.6874	43.90629	0.5182	45
7	50.92937	0.5936	57.08161	0.3613	54
8	57.18876	0.6825	64.77172	0.4146	63
9	61.58954	0.8043	70.33741	0.5334	72
10	65.83541	0.8891	75.86991	0.6403	81
11	74.26637	0.8846	87.19902	0.5640	90
12	81.19723	0.9035	96.81279	0.5434	99

*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

النموذج الثاني

VEC Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations
H0: no residual autocorrelations up to lag h
Date: 12/25/17 Time: 17:49
Sample: 1970 2014
Included observations: 43

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	2.308836	NA*	2.363808	NA*	NA*
2	18.70564	0.2842	19.56046	0.2407	16
3	21.60883	0.9175	22.68138	0.8881	32
4	40.06438	0.7853	43.02981	0.6762	48
5	59.43039	0.6386	64.94398	0.4436	64
6	66.13037	0.8673	72.73045	0.7054	80
7	84.25681	0.7985	94.38147	0.5276	96
8	92.32142	0.9124	104.2894	0.6853	112
9	109.4131	0.8812	125.9053	0.5358	128
10	123.3620	0.8925	144.0812	0.4824	144
11	132.7234	0.9433	156.6606	0.5599	160
12	148.5855	0.9343	178.6628	0.4299	176

*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

النموذج الثالث

VEC Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations
H0: no residual autocorrelations up to lag h
Date: 12/25/17 Time: 17:51
Sample: 1970 2014
Included observations: 43

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	0.329117	NA*	0.336953	NA*	NA*
2	7.100336	0.6267	7.438475	0.5916	9

3	8.498535	0.9703	8.941540	0.9611	18
4	17.40851	0.9206	18.76536	0.8784	27
5	22.29217	0.9642	24.29161	0.9313	36
6	27.17043	0.9836	29.96094	0.9586	45
7	32.67006	0.9904	36.52994	0.9672	54
8	37.98963	0.9947	43.06541	0.9742	63
9	47.19011	0.9896	54.70131	0.9357	72
10	50.35089	0.9970	58.81990	0.9699	81
11	55.82934	0.9982	66.18157	0.9720	90
12	62.80172	0.9983	75.85294	0.9596	99

*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

2- نتائج إختبار الذاتي للأخطاء LM test

النموذج الأول

VEC Residual Serial Correlation LM Tests
H0: no serial correlation at lag order h
Date: 12/25/17 Time: 17:55
Sample: 1970 2014
Included observations: 43

Lags	LM-Stat	Prob
1	12.63678	0.1797
2	14.70227	0.0994
3	1.587248	0.9964
4	8.968215	0.4402
5	7.928628	0.5414
6	8.104525	0.5236
7	12.17106	0.2038
8	6.556669	0.6832
9	4.918206	0.8414
10	5.011822	0.8333
11	8.535436	0.4812
12	7.657980	0.5689

Probs from chi-square with 9 df.

النموذج الثاني

VEC Residual Serial Correlation LM Tests
H0: no serial correlation at lag order h
Date: 12/25/17 Time: 19:04
Sample: 1970 2014
Included observations: 43

Lags	LM-Stat	Prob
1	11.65688	0.7672
2	17.24487	0.3699
3	2.634494	0.9999
4	17.21894	0.3716
5	21.19219	0.1712
6	7.967034	0.9498
7	19.47664	0.2447
8	8.831950	0.9202
9	18.89553	0.2741
10	15.50409	0.4881
11	10.07247	0.8628
12	16.00536	0.4526

Probs from chi-square with 16 df.

النموذج الثالث

VEC Residual Serial Correlation LM Tests
H0: no serial correlation at lag order h
Date: 12/25/17 Time: 19:14
Sample: 1970 2014
Included observations: 43

Lags	LM-Stat	Prob
1	5.477726	0.7908
2	8.031797	0.5309
3	1.383497	0.9979
4	9.120729	0.4262
5	4.972708	0.8367
6	5.611271	0.7781
7	5.807074	0.7591
8	5.474373	0.7912
9	11.34127	0.2530
10	3.879131	0.9192
11	6.494171	0.6896
12	8.640579	0.4711

Probs from chi-square with 9 df.

3- نتائج اختبار Jarque-Bera

النموذج الأول

VEC Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
H0: residuals are multivariate normal
Date: 12/25/17 Time: 19:18
Sample: 1970 2014
Included observations: 43

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	1.908018	2	0.3852
2	2.734585	2	0.2548
3	0.090357	2	0.9558
Joint	4.732960	6	0.5785

النموذج الثاني

VEC Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
H0: residuals are multivariate normal
Date: 12/25/17 Time: 19:56
Sample: 1970 2014
Included observations: 43

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.597603	2	0.7417
2	2.296676	2	0.3172
3	0.546394	2	0.7609
4	2.978325	2	0.2256
Joint	6.418999	8	0.6004

النموذج الثالث

VEC Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
H0: residuals are multivariate normal
Date: 12/25/17 Time: 20:02
Sample: 1970 2014
Included observations: 43

Component	Jarque-Bera	df	Prob.

1	4.900338	2	0.0863
2	0.077819	2	0.9618
3	2.115423	2	0.3472
Joint	7.093580	6	0.3123

الملحق رقم (08): نتائج إختبار السببية بين متغيرات النموذج VECM

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 12/25/17 Time: 20:27
Sample: 1970 2014
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
LFPETR does not Granger Cause LPIB	43	0.29054	0.74951
LPIB does not Granger Cause LFPETR		1.56634	0.22199
LFORD does not Granger Cause LPIB	43	0.20878	0.81249
LPIB does not Granger Cause LFORD		2.22621	0.12183
LIR does not Granger Cause LPIB	43	0.68991	0.50779
LPIB does not Granger Cause LIR		2.79505	0.07371
LIC does not Granger Cause LPIB	43	0.54865	0.58224
LPIB does not Granger Cause LIC		3.58902	0.03735
LID does not Granger Cause LPIB	43	0.30814	0.73663
LPIB does not Granger Cause LID		5.16832	0.01034
LIDIR does not Granger Cause LPIB	43	0.00241	0.99759
LPIB does not Granger Cause LIDIR		2.85498	0.06996
LIINDIR does not Granger Cause LPIB	43	0.30814	0.73663
LPIB does not Granger Cause LIINDIR		5.16832	0.01034

الملحق رقم (09): تقدير مختلف نماذج الشكل العام.

النموذج الأول

Dependent Variable: LPIB
Method: Least Squares
Date: 12/31/17 Time: 00:34
Sample: 1970 2014
Included observations: 45

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.459616	0.517563	-4.752303	0.0000
LSK	0.225930	0.007686	2.771518	0.4448

LL	0.645922	0.061834	10.44601	0.0000
LRFISC	0.533271	0.034232	15.57828	0.0000
R-squared	0.992717	Mean dependent var		14.89210
Adjusted R-squared	0.992184	S.D. dependent var		0.774847
S.E. of regression	0.068504	Akaike info criterion		-2.439159
Sum squared resid	0.192405	Schwarz criterion		-2.278567
Log likelihood	58.88107	F-statistic		1862.752
Durbin-Watson stat	1.022390	Prob(F-statistic)		0.000000

النموذج الثاني

Dependent Variable: LPIB
Method: Least Squares
Date: 12/31/17 Time: 00:39
Sample: 1970 2014
Included observations: 45

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.520786	0.494386	-5.098817	0.0000
LSK	0.121100	0.007382	2.641810	0.9870
LL	0.625694	0.063269	9.889500	0.0000
LFPETR	0.236818	0.020503	11.55020	0.0000
LFORD	0.364047	0.047228	7.708314	0.0000
R-squared	0.993421	Mean dependent var		14.89210
Adjusted R-squared	0.992763	S.D. dependent var		0.774847
S.E. of regression	0.065915	Akaike info criterion		-2.496475
Sum squared resid	0.173789	Schwarz criterion		-2.295735
Log likelihood	61.17068	F-statistic		1510.062
Durbin-Watson stat	1.289621	Prob(F-statistic)		0.000000

النموذج الثالث :

Dependent Variable: LPIB
Method: Least Squares
Date: 12/31/17 Time: 00:41
Sample: 1970 2014
Included observations: 45

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.036907	0.655161	-0.056333	0.9554
LSK	0.173970	0.005904	2.852814	0.2177
LL	0.408099	0.064477	6.329396	0.0000
LIR	0.372838	0.027735	13.44295	0.0000
LID	0.164553	0.057821	2.845915	0.0070
LIC	0.161940	0.030852	5.249014	0.0000
R-squared	0.996079	Mean dependent var		14.89210
Adjusted R-squared	0.995576	S.D. dependent var		0.774847
S.E. of regression	0.051537	Akaike info criterion		-2.969468
Sum squared resid	0.103586	Schwarz criterion		-2.728580
Log likelihood	72.81303	F-statistic		1981.389
Durbin-Watson stat	1.404517	Prob(F-statistic)		0.000000

النموذج الرابع :

Dependent Variable: LPIB
Method: Least Squares
Date: 12/31/17 Time: 00:43
Sample: 1970 2014
Included observations: 45

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6.694068	0.807817	-8.286610	0.0000

LSK	0.735800	0.013400	5.549079	0.5860
LL	0.843364	0.108082	7.802965	0.0000
LIDIR	-0.072811	0.074232	-0.980853	0.3326
LIINDIR	0.769740	0.127755	6.025115	0.0000
R-squared	0.978342	Mean dependent var		14.89210
Adjusted R-squared	0.976176	S.D. dependent var		0.774847
S.E. of regression	0.119597	Akaike info criterion		-1.304936
Sum squared resid	0.572139	Schwarz criterion		-1.104196
Log likelihood	34.36107	F-statistic		451.7241
Durbin-Watson stat	1.406022	Prob(F-statistic)		0.000000

النموذج الخامس

Dependent Variable: LPIB
Method: Least Squares
Date: 12/31/17 Time: 00:49
Sample: 1970 2014
Included observations: 45

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5.365406	1.301747	-4.121697	0.0002
LSK	0.749500	0.018099	4.414116	0.6809
LL	1.091197	0.150774	7.237317	0.0000
LDD	0.322292	0.101677	3.169772	0.0029
R-squared	0.959525	Mean dependent var		14.89210
Adjusted R-squared	0.956563	S.D. dependent var		0.774847
S.E. of regression	0.161490	Akaike info criterion		-0.724057
Sum squared resid	1.069242	Schwarz criterion		-0.563465
Log likelihood	20.29129	F-statistic		323.9864
Durbin-Watson stat	0.848779	Prob(F-statistic)		0.000000

الملحق رقم (10): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية

Correlation Matrix

	LSK	LL	LRFISC	LFPETR	LFORD	LIR	LID	LIC	LIDIR	LIINDIR	LDD
LSK	1.000000	0.480899	0.425790	0.408805	0.452421	0.416939	0.460393	0.412720	0.428777	0.460393	0.473250
LL	0.480899	1.000000	0.936679	0.890365	0.935195	0.920836	0.937912	0.927331	0.906402	0.937912	0.944232
LRFISC	0.425790	0.936679	1.000000	0.983375	0.944898	0.997135	0.962145	0.852491	0.890849	0.962145	0.930058
LFPETR	0.408805	0.890365	0.983375	1.000000	0.879071	0.993895	0.912232	0.773232	0.804254	0.912232	0.913212
LFORD	0.452421	0.935195	0.944898	0.879071	1.000000	0.921287	0.990033	0.922909	0.982101	0.990033	0.903396
LIR	0.416939	0.920836	0.997135	0.993895	0.921287	1.000000	0.944000	0.825212	0.860267	0.944000	0.923829
LID	0.460393	0.937912	0.962145	0.912232	0.990033	0.944000	1.000000	0.900789	0.947908	1.000000	0.935668
LIC	0.412720	0.927331	0.852491	0.773232	0.922909	0.825212	0.900789	1.000000	0.934137	0.900789	0.848858
LIDIR	0.428777	0.906402	0.890849	0.804254	0.982101	0.860267	0.947908	0.934137	1.000000	0.947908	0.833215
LIINDIR	0.460393	0.937912	0.962145	0.912232	0.990033	0.944000	1.000000	0.900789	0.947908	1.000000	0.935668
LDD	0.473250	0.944232	0.930058	0.913212	0.903396	0.923829	0.935668	0.848858	0.833215	0.935668	1.000000

الملحق رقم (11): نتائج اختبار وايت test white على مختلف النماذج.

النموذج الأول

White Heteroskedasticity Test:

F-statistic	2.083410	Probability F(10,32)	0.0780
Obs*R-squared	11.13892	Probability Chi-sq(10)	0.0841

النموذج الثاني

White Heteroskedasticity Test:			
F-statistic	3.427724	Probability F(27,15)	0.0226
Obs*R-squared	27.68968	Probability Chi-sq(27)	0.1563

النموذج الثالث

White Heteroskedasticity Test:			
F-statistic	5.935545	Probability F(24,10)	0.0133
Obs*R-squared	24.61103	Probability Chi-sq(24)	0.1405

النموذج الرابع

White Heteroskedasticity Test:			
F-statistic	1.045928	Probability F(12,30)	0.4212
Obs*R-squared	8.486723	Probability Chi-sq(12)	0.3874

النموذج الخامس

White Heteroskedasticity Test:			
F-statistic	1.181412	Probability F(10,32)	0.3367
Obs*R-squared	7.074563	Probability Chi-sq(10)	0.3140